

مؤتمر نزع السلاح

CD/1039
Appendix II/Volume II
30 August 1990
ARABIC
Original : ENGLISH

تقرير مؤتمر نزع السلاح

التدليل الثاني

المجلد الثاني

المحاضر الحرفية لدورة ١٩٩٠

المحضر التهائى للجلسة العامة الخامسة والأربعين بعد الخمسينات

المعقدة في قصر الامم بجنيف ،
يوم الخميس الموافق ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ ، الساعة ١٠٠٠

الرئيس: السيد ايميكا آيو ازيكيوي (نيجيريا)

الرئيس (متكلما بالإنكليزية) : الان تفتتح الجلسة العامة ٥٤٥ لمؤتمر

نزع السلاح .

يواصل المؤتمر اليوم ، وفقاً لبرنامج عمله ، النظر في البند ٤ من جدول أعماله المعنون "الأسلحة الكيميائية" ، ولكن يمكن لاي عضو ، وفقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، إشارة أي موضوع ذي صلة بـأعمال المؤتمر إذا ما رغب في ذلك .

أمامي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلاً سري لانكا وباسستان . الكلمة الان لممثل سري لانكا السفير راسابوترا .

السيد راسابوترا (سري لانكا) (الكلمة بالإنكليزية) : إن هذا هو أول بيان رسمي لي في هذا المؤتمر ، وأود في بدايته الانضمام إلى غيري في تقديم التهاني لكم ، سيادة الرئيس ، على الاعمال المتمثرة الممتازة التي تم إنجازها بتوجيهكم القدير ، الذي ينفع فيينا روح الثقة والتطلع بأمل وعز من أجل إدراك أهدافنا وغاياتنا في ميدان نزع السلاح ، وسيقدم لكم وفد سري لانكا دائماً مساندته التامة وتعاونه النشط . وإنني لا توجه بالشكر أيضاً للسيد فاختماكرن سفير هولندا على الطريقة القديرية الكفوءة التيتمكن بها من تعجيز وتوجيه أعمالنا في شهر شباط/فبراير المتعلق بالأعمال .

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لاتوجه بشكري العالم لكل زملائي الذين رحبوا بي في هذا المؤتمر ترحيباً حاراً ملهمـا ، فقد اعتبرت هذا الترحيب ملهمـا لأن هذه المشاعر تعنى الطابع الجماعي للمساعي التي أسندتها إلينا الشعوب والأمم التي نمثلها ، بغض النظر عن كبرها أو صغرها ، قوتها أو ضعفها ، والتي ترمي إلى تدوين ممارسات الدول التي يمكنها كفالة تحقيق السلام والأمن الدوليين من خلال نزع السلاح في عالم يتميز بالتغيير الدينامي ، لا يمكن فيه تقسيم أمن الأمم إلا نظرياً . وإن سري لانكا لتشعر حقاً ، كما ذكر سلفـي في هذا المؤتمر ، بأن تمثل لا أنفسنا فقط وإنما أيضاً ، من ناحية ، الأغلبية الساحقة من دول عدم الانحياز التي لا يستند أنها على الأسلحة وإنما على قوة حكم القانون الساري في العلاقات بين الدول .

وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لارحب بكل من وملوا بعدي إلى هذا المؤتمر ، وهم سفير كينيا السيد توماسي أريبيا أوغادا ، وسفير كوبا السيد خوسـيه بيريز نوفـوا ، وسفير الصين السيد هو زيتونغ ، وسفير اليابان السيد ميتسورو دونوواكي ، وسفير كندا السيد جيرالد شانون ، وسفير الأرجنتين السيد روبرتو غارسـيا موريتان ، وسفير فنزويلا السيد أوراسيـو أرتـياغـا ، وسفير الولايات المتحدة السيد ستيفـان ليدوغـار ، وسفير المكسيـك السيد مـيغـيل مـارـين بوـث .

وقد أقرت البيانات التي ألقيت مؤخراً في هذه القاعة وخارجها بأن التغيرات الجارية في المنطقة الأوروبية بالغة الأهمية ، ويبيّن عمق التحليل والتعليقات التي أبدتها هنا عدد من المتحدثين الذين سبقوني اتساع نطاق إمكانيات المتاحة لتدعم الأعمال في هذا المحفل في مجال حماية الأمن العالمي . وإننا ، بصفتنا بلداً صغيراً من بلدان عدم الانحياز يعتمد على التعاون المتعدد الأطراف من أجل رفاهية وأمن نظام الدول القومية الموجود حالياً ، لننشر بالفجوة لما تبديه هذه الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض على نزع السلاح من تجاوب جماعي مع هذه التغيرات .

إن التغيرات السياسية الجارية في أوروبا تلقى ترحيباً واسع النطاق باعتبارها إيجابية خلقة ، وقد وصفت بأنها ترسي الأساس لإقامة العلاقات داخل الدول وفيما بينها على أساس ديمقراطي ولبناء هيكل أمنية جديدة تقوم لا على المواجهة وإنما على التعاون والتفاهم . وإننا لنأمل أن توفر هذه الاتجاهات الوليدة في ميادين المعركة التقليدية في أوروبا أساساً لإعادة تقييم عالمي للمذاهب الأمنية ، وترحب بهذه التطورات بوصفنا بلداً من بلدان عدم الانحياز ينادي بالتوافق والتعاون من أجل تحقيق الرفاهية والأمن المشترك على أساس عالمي ، استناداً إلى تبادل التأكيدات والمساواة في السيادة لا إلى التفوق في القوة والتهديدات المستمرة . كما ترحب أيضاً ، بوصفنا بلداً ديمقراطياً يمارس حق الاقتراع العام للبالغين ، بدون انقطاع ، منذ أكثر من نصف قرن ، بعملية إرساء الديمقراطية وما تحمل في طياتها من حيث الأمن والاستقرار العالمي .

لقد أدى ما تحقق من نجاح في التوصل إلى حلول سلمية لعدد من القضايا ، منها قضية أفغانستان وال الحرب بين إيران والعراق وناميبيا ، إلى إنعاش إمكانيات الأمم المتحدة في مجال إقرار السلام وصيانته ، فلا غنى عن أكبر محفل متعدد الأطراف لتلبية احتياجات الأمن الاقتصادي والسياسي المتزايدة . كما ثبت من المنازعات الإقليمية التي تم تسويتها أو حلها أنه يمكن لمبدأ تعدد الأطراف تحقيق نتائج إيجابية عندما يتاح له ذلك . ولذا تتوقع البلدان النامية التي لم تستطع بعد من آثار عقد شائع على التنمية ، مع كل ما يعنيه ذلك بالنسبة لأنها ، أن تقوى العملية المتعددة الأطراف .

إننا لننشر أيضاً بالارتياح لما حدث من إقرار الدولتين العظميين وحلفائهم بالحاجة إلى نزع سلاح نووي حقيقي ، وإن اتفاق القوات النووية المتوسطة المدى وإجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في الأسلحة النووية الاستراتيجية المتوقعة عاجلاً لا آجلاً لهما دلالة على إمكانية السياسية للتوصل إلى حالة أمن على أساس أسلحة أقل . وقد كان من رأي بلدان عدم الانحياز دائماً أن أفضل طريقة ممكنة لكافلة أمن عالمنا المترباط رغم تنوعه هي التخلص من الأسلحة لا إضافة المزيد إليها ، فإذا ما كان تزايد عدد الجنود والمعدات العسكرية من أعراض مرض سياسي عميق الجذور حسب تصور

أطراف الحرب الباردة فعلينا ، وإن كان ذلك متاخرًا ، أن نواجه الأبعاد غير العسكرية للأمن في وقت أخذت فيه الأعراض والمرض في الاختفاء تدريجيا . ومن البديهي ، نظراً لترابط وتعدد وجوه طبيعة الأمن وتصورات التهديدات ، أنه ينبغيتناول هذه القضايا بصورة متعددة الأطراف ، ولهذا المؤتمر ، باعتباره الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض على نزع السلاح ، دور هام يؤديه في تعليم هيكل الأمن الجديدة على نطاق العالم بأسره ، وإلا افتقرت أي قواعد أمنية ولدية إلى السلامة العالمية ، لأنّه لا يمكن قصر ظروف الأمن على منطقة واحدة في العالم دون غيرها . وربما كنا بعيداً جداً عن التوصل إلى تحقيق حالة أمن بدون أسلحة ، ولكن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية ما زال مدرجاً في جدول الأعمال الدولي . بيد أننا إذا ما فشلنا في تحقيق حالة أمن على أساس تقليل الأسلحة ، وتوسيع نطاق هذه الحالة ليشمل العالم بأسره ، فسينشا خطر وجود أشكال بديلة من هيكل القوة القديمة ، تحول مظهرها بحيث تأخذ شكل ترتيبات قوة متعددة الأقطاب تظهر في مناطق مختلفة من العالم ، فيؤدي مما يصاحب ذلك من عدم الاستقرار وتكبر الأملحة في شتى مناطق العالم إلى تفاقم التوترات الإقليمية التي تدفعها بالفعل ديناميات إقليمية وداخلية خاصة بها . وقد تكون مثل هذه الظواهر أقل وضوحاً مما كان علاقة خصومة بادية للعيان بين نظامي التحالف خلال فترة الحرب الباردة ، ولكنها تنطوي على عدم استقرار وعدم أمن لاغلبية الكبيرة من البلدان الصغيرة التي لا تعتمد في أمنها على القوة العسكرية .

في عالم يستعد للتكامل الشامل على نطاق لا مثيل له ليست الإجابة على هذا الخطر الممكن الارتكان إلى الاعتقاد بأن الرعب النووي بعد التحكم فيه وتقليله سيعطينا سلاماً دائماً وإنما الإجابة هي تسخير كافة إمكانيات الإطار المتعدد الأطراف لكي ترسي على نطاق العالم هيكل أمنياً ي يقوم على أساس التقليل من الأسلحة تدريجياً . وقد أعادت بلدان عدم الانحياز تأكيد هذا الشرط الحتمي ، في اجتماع قمتها الذي عقدته في العام الماضي في بلغراد:

"إن بلدان عدم الانحياز لا تدعى أنها قادرة على تغيير العالم بنفسها ، ولا هي بقادرة على ذلك ، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن إعادة تشكييل العالم بدونها . إن بلدان عدم الانحياز تحبذ التوافق لا المواجهة ، سواء كان الأمر يتعلق بمشاكل مشتركة بين البشرية أو قضايا ذات أهمية إقليمية ."

فيما أريد لهذا المحفل المتعدد الأطراف أن يكون سبيلاً لإعادة التفكير عالمياً في هيكل أمنية جديدة أكثر ديمقراطية تشور مسألة الكيفية المناسبة لاستجابته لهذا التحدي . وقد ركز سفير البرازيل المجل على بعض القضايا المتعلقة بهذه المهمة ، كما فعل عدد آخر الشيء نفسه . ومن دواعي التشجيع بالنسبة لنا أن هذا المؤتمر قد بدأ بالفعل في عملية إعادة تفكير ، بأفق مفتوح . ومن المسائل الأساسية بالنسبة لعملية التفكير هذه مسائل تتعلق بالاتجاهات إزاء اختصاص هذه

الهيئة وجدول أعمال المؤتمر نفسه . وإننا لنتعتقد أن المؤتمر لم تشهه أي أوجه قصور هيكلية وأنه قد فعل وسيفعل ما تمكنته دولة الأعضاء من فعله ، لا أكثر ولا أقل . وقد أوضحت التغييرات التي جرت الحاجة إلى أن يتناول المؤتمر جدول أعماله بطريقة أكثر تصميمًا وجدية إذا ما أرد للمجتمع الدولي تحقيق فوائد من التطورات الجديدة على نطاق عالمي . وفيما يتعلق بجدول الأعمال يتمنى لنا الاستعداد لقبول الأفكار الجديدة ولكن يتمنى لنا أيضًا لا تتسرع في إلقاء ما لدينا ، لمجرد أن المؤتمر لم يمكن من أداء أعمال ذات قيمة لأسباب لا هي بإجرائية ولا بالهيكلية ، وإننا لنرحب بالافكار الجديدة . وقد ركز وفدي عدد آخر من الوفود فيما مضى على مسألة الكيفية التي ينبغي لنا اتباعها في تناول مسائل نزع السلاح التقليدي ، سواء كانت إقليمية أو عالمية ، فأشار سفير السويد المبجل إلى مسألة تتصل اتصالاً وثيقاً بهذا الموضوع هي الحد من الأسلحة البحرية والمسائل المتعلقة بها . وحضر إنتاج المواد القابلة للانشطار مسألة أخرى جديرة بالذكر . ولذا يعتقد وفدي أن الآلية "الداخلية" لعملية إعادة التفكير والتقييم التي أشار إليها سفير البرازيل المبجل مناسبة تماماً في توقيتها ، ونتوقع أن تعزز هذه الممارسة من دور مؤتمر نزع السلاح في الاستجابة للتغيرات الجديدة لا أن تقلل منه .

وتحتاج معالجة مجموعة القضايا النووية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح معالجة متعددة الأطراف اهتماماً أكثر من ذي قبل ، وإزالة فئة كاملة من الأسلحة النووية عن طريق معايدة القوات النووية المتوسطة المدى ووجود احتمالات طيبة لإجراء تخفيضات عميقية في الأسلحة النووية الاستراتيجية تطوراً خليقان بالترحيب ، ولكن ليس هناك عزاء كبير بالنسبة لرجل الشارع إذا ما عرف بتخفيض أطنان مادة التي إن ت Kami المخزونة ضده قد خفضت بمقدار النصف . وفي حين إننا لا نبخس تقدير مدى التعدد الذي تتطوي عليه متابعة عملية نزع السلاح النووي فلا شك أن رفع المشاركة المتعددة الأطراف في عملية نزع السلاح النووي سيكون ضد روح التطورات الإيجابية التي شاهدناها اليوم . فإذا ما كانت المخاوف المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية وبالتكنولوجيايات الأخرى التي يطلق عليها التكنولوجيات المزعزة للاستقرار مخاوف حقيقية يتعين حتماً التوصل إلى إجابات في معالجة المسائل النووية في إطار متعدد الأطراف . إذ أن التاريخ قد أثبت أن تجزئية المخاوف الأمنية المشتركة بين جميع البلدان والتمام تدابير رقابة من طرف واحد من أجل معالجة هذه المخاوف لم يكلا بالنجاح ، وأن إنكار الحقيقة البديهية القائلة بأن القضايا النووية تهم جميع البلدان يؤدي إلى عكس المرجو ، ولذا لا بد من أن يتناول هذا المحفل هذه المسائل بغية تطوير مبادئ عامة وإطار لمراحل عملية نزع السلاح النووي على صعيد العالم .

وقد أصبحت مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية أكثر أهمية وال حاجاً ، لا مجرد أن المساعي الدولية المتعلقة لقرابة ثلاثة عقود قد فشلت في أن تؤدي إلى وقف

التجارب النووية وإنما أيضاً بسب التطورات الأخيرة والأحداث المقلبة المتمثلة بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، فما زال الحظر الشامل للتجارب النووية أحد الخطوات الحاسمة لمنع ظهور أسلحة نووية وزيادة الدول الحائزة للأسلحة النووية . فإذا ما كان خطر الانتشار النووي حقيقياً فإن فرصة إقامة حاجز فعال ضد هذا التطور الكريه عن طريق عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية فرصة حقيقية أيضاً . فالالتزامات المتجسدة في نص وروح معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، ومعاهدة عدم الانتشار النووي ، بالسعى لوقف كل التجارب التجريبية إلى الأبد تعنى هذه الحقيقة . فالأغلبية الكبرى من أطراف هذين المكين تشعر بالحيرة وخيبة الأمل إزاء التمادي في تجاهل النداءات الدولية المستمرة لعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . فإذا ما كانت الدولتان النوويتان العظميان تقران الان بأنهما قد بالغتا في تكديس الأسلحة في ترساناتها النوويتين وأنه يمكن تحقيق الأمان عند مستويات أقل من هذه الأسلحة فستبدو الحاجة إلى استمرار التجارب غير واضحة . والحجة القائلة بأنه سيلزم الاستمرار في التجارب لتأمين سلامة المخزونات النووية المخففة وامكانية الاعتماد عليها تتجاهل على ما يبدو أنه يمكن تلبية متطلبات الموثوقية والسلامة بدون اللجوء إلى التجارب التجريبية النووية . وهذه التناقضات تشير الشكوك بين من يتضمنون وجود حاجة لإنتاج أسلحة نووية في استمرار الانتشار الرئيسي . وهذه ضربة للقاعدة الدولية التي أرستها ورعايتها الأطراف غير النووية في معاهدة عدم الانتشار . ولم يعد بالإمكان الاستناد إلى معوقات التحقق من الامتثال لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية كحجر عثرة يحول دون التوصل إلى حظر للتجارب . فالمحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشأن تحديد التجارب النووية توفر ثقة متزايدة وتثبت أنه يمكن التفاوض تفاوضاً فعالاً على مشاكل التتحقق إذا ما توفرت الإرادة السياسية . والواقع أن التقارير تفيد بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد حقق تقدماً طيباً في وضع اللمسات النهائية لتدابير التتحقق الازمة لمعاهدة العتبة . والرأي التقني الشائع الان يقول إن المسؤوليات التقنية في التتحقق من حظر شامل للتجارب ستكون أقل كثيراً من تلك المرتبطة بالتحقق من العتبة الجاري وضعها حالياً في صورتها النهائية .

ومن الواقع أن إحراز تقدم ملموس في بدء المفاوضات من أجل التوصل إلى فرض حظر شامل للتجارب سيكون خطوة تتناسب مع التطورات الإيجابية التي تشهدها في ميدان نزع السلاح النووي . ورغم أن عدداً قليلاً من البلدان يعتقد رأياً مختلفاً فيما يتعلق بالإطار الزمني لعقد معاهدة لحظر التجارب النووية فإن الجميع يعتبرون مثل هذه المعاهدة هدفاً مستحسناً . وحتى إذا ما واجهنا قضايا التتحقق فإن هذا يتطلب أن يجري في سياق هيكل ممكن لمعاهدة . وليس في بدء عملية من أجل بدء المفاوضات على هذا الأساس حكم مسبق على أي شيء لأننا جميعاً نعلم أنه لا يمكن الانتهاء من مثل هذه

المفاوضات في غضون فترة قصيرة . ولا يمكن إنكار ضرورة أن يجري التفاوض على مثل هذا التدبير على أساس متعدد الأطراف نظراً لعدم أبعاد مثل هذه المعاهدة . وإننا لننتظر بلهفة نتائج الجهد التي يبذلها بلا كلل في هذا الشأن السغير دونواكي .

وقد استخدمت الأغلبية الساحقة من أطراف معاهدة الحظر الجزئي للتجارب العملية القانونية السليمة المنصوص عليها في المعاهدة لتحويلها إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وقد أسعدها الحوار الإيجابي الذي جرى في هذا السياق بين الأطراف ، بما في ذلك الحكومات الوديعة . وتتطلع سري لانكا ، بوصفها ممن باذروا بتقديم الاقتراح ، إلى عقد مؤتمر لإدخال تعديل بناء يمكنه توفير القوة الدافعة السياسية اللازمة للتوصل إلى طريق لإدراك المقاصد المتجسدة في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب .

إن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي بند آخر له أولوية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، وإننا نعتقد أن هذا مجال آخر للمساعدة المتعددة الأطراف ، يمكنه الاستفادة من "الجو النفسي" الموجود حالياً الذي يبشر بتحقيق نتائج واعدة ويساهم فيها . ويأمل وفدي أن يعود إلى تناول هذا البند بمزيد من التفصيل في مرحلة لاحقة . ويسرنا أن اللجنة المخصصة لهذا الموضوع قد أنشئت برئاسة سفير كندا السيد شانون القدير . ولكننا كنا نتوقع إدخال تحسينات في ولاية هذه اللجنة تتناسب مع ما يمكن القيام به من أعمال بناء . فقد اكتسبت قضايا الفضاء الخارجي ، ولا سيما تدابير الوقاية من حدوث تناقض على التسلح في تلك البيئة ، أهمية أكبر نظراً لأن استخدام الفضاء الخارجي قد أصبح مسعى متعدد الأطراف حقاً . ونظراً لتزايد عدد البلدان التي تستمر في القيام باستثمارات في استخدام الفضاء الخارجي ولنتائج هذا الاستخدام الاقتصادية والأمنية بالنسبة لجميع بلدان العالم فستظل ضرورة قصر استخدام الفضاء الخارجي على ما فيه صالح البشرية مسألة ملحة . وقد جمعت اللجنة المخصصة على مدى ثلاثة أعوام قدرها كثيراً من الخبرة السياسية والقانونية والتكنولوجية بشان هذا الموضوع ، وعلينا الآن توجيه أعمالها نحو التركيز في الدراسة على عناصر مشتركة يمكن مواصلة تطويرها من حيث ولاية اللجنة المخصصة . ولكن من المؤسف أن اللجنة قد أبدت ميلاً للدخول في حلقة مفرغة من المناقشات تغلبت فيها إعادة لعب الأدوار على الجهد التي يمكن بذلها للتعرف على الأرضية المشتركة ، فطالت مناقشة اللجنة لمزايا وعيوب قطاعات مختلفة من برنامج عملها في الأعوام الماضية ، الأمر الذي ليس بالضروري أو المثير في رأينا . ومما يزيد الأسف في هذا الصدد أنه كان بإمكان اللجنة المخصصة التركيز على عناصر تهم الجميع بدون المساس ب موقف أي وفد من أي اتفاق أو اتفاقات يمكن التوصل إليها في النهاية . ويؤيد وفدي منذ أمد بعيد تشكيل فريق من الخبراء للمساعدة في دفع عملية رسم الحدود هذه قدماً . وبغض النظر عن الشكل الذي قد تتخذه هذه المساعدة المختصة فإننا نتطلع إلى الأفكار الجديدة لرئيس اللجنة المخصصة لهذا الموضوع لكي يتسعى القيام بعمل التعرف على العناصر المشتركة بطريقة مقبولة لجميع الوفود .

وهناك تفاؤل على نطاق واسع توقعه لقرب التوصل إلى اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية ، إذ قدمت القيادة النشطة الخلاقة التي وفرها السفير موريل في العام الماضي مساهمات جديرة بالذكر لتمهيد السبيل نحو تحقيق هذا الهدف ، وإننا على شقة من أن اللجنة المخصصة ستخطو خطوات حاسمة نحو الانتهاء من هذه المهمة ، برئاسة السفير هيلتنينيوز القديرة الديناميكية .

وإن وفدي ليشارك في الرأي القائل إن أغلب المقومات الأساسية التقنية للاتفاقية موجودة ، إذ أن ما جرى خلال العام الماضي من أعمال مفيدة جدا بشأن المرفق المتعلق بالمواد الكيميائية ، والبروتوكول بشأن إجراءات التفتيش ، والأعمال الدقيقة العملية بشأن الأجهزة ، قد سهلت كثيرا من هذا الإنجاز . وقد كان من دواعي سرورنا الخام الأعمالي التي جرت بشأن الأجهزة ، برئاسة الوفد الفنلندي القديرة ، فقد بيّنت نتائج هذه الأعمال أنه يمكن توقع تلبية المتطلبات المعقدة للتحقيق من الامتثال للاتفاقية باستخدام الوسائل التكنولوجية المتاحة . وإننا لنقدر كثيرا المبادرة التي اتخذتها استراليا في الجمع بين ممثلي صناعة الكيماويات في القطاع الخاص وممثلي الحكومة ، ولكن يبدو لنا أنه علينا ، لكي نتمكن من الحفاظ على القوة الدافعة التي ولدها مؤتمر باريس ومؤتمر كانبرا ، اتخاذ خطوات حاسمة نحو الانتهاء من المهمة بدون إطفاء جذوة التحمس التي شارت . فقد آن الوقت لمواجهة القضايا المتبقية من منظور سياسي بغية التوصل سريعا إلى قرارات دائمة ، عن طريق الحصول الوسط والتشاور وتوافق الآراء . وما زالت الملاحظات المقنعة التي أبدتها السفير موريل في نهاية دورة اللجنة المخصصة في العام الماضي سليمة ، فقد قال: "ليس وقتنا بغير المحدود ، ... ولن تتمخض الاتفاقية الجاري وضع اللمسات الأخيرة عليها حاليا عن نتائج عملية إلا إذا ما كانت عالمية في تطبيقها" . فالقدرة التقنية وحدها لن تسهل عقد الاتفاقية قريبا .

وإننا ميالون إلى الاعتقاد أنه يمكن حاليا التفكير في إطار زمني لعقد الاتفاقية ، كطريق وسط للتمام الحلول للقضايا المتبقية . فالمسائل المتمثلة بال نطاق ، وتكوين المجلس التنفيذي واتخاذ القرارات ، والتفتيش بالتحدي ، والمساعدة ، وترتيب التدمير ، والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية ، وعلاقة الاتفاقية ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، قضايا تتطلب اتخاذ قرارات سياسية بدافع من روح التراضي ، مع مراعاة حقائق الصفة العالمية المنشودة . ويمكن للمرء الدفع بأن هذه القضايا متراقبة سياسيا بطريقة قد تتطلب حلولا في شكل مجموعة متراقبة من الحلول خلال المرحلة النهائية من المفاوضات ، ولذا نعتقد أنه ينبغي إضفاء إحسان بالتوقيت في مفاوضاتنا بغية توفير إطار مناسب للحلول الوسط ، فيمكن أن تجري هذه الجهود في توافق مع الأعمال التقنية التي ما زال يتعين القيام بها في الأفرقة العاملة التابعة للجنة المخصصة . ولكن ما يجب تفاديه هو ضياع نقطة التركيز في المناقشات التقنية الأمر الذي يحمل في شناياه خطر إعادة فتح مجالات يوجد بمقدمها اتفاق والبقاء في

الاراء . و مما يعطينا املأ وينفع فينا روح التفاؤل ما بذله السفير هيلتنيري من جهود نشطة لمواجهة هذه التحديات بروح من الواقعية .

إن مفتاح نجاح الاتفاقية المقبولة بشأن الأسلحة الكيميائية سيكون مدى قدرتها على جنب الانضمام إليها على معيد عالمي . ومنذ عدة أيام أوضحت مجموعة الـ ٢١ بلا لبر التزامها باتفاقية غير تمييزية تتضمن حظرا شاملا لكل دورة الأسلحة الكيميائية ، ويمكن لمثل هذه الاتفاقية ، بفضل السلطة السياسية المتباينة عن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في باريس ، جنب الالتزام العالمي بحكم مزاياها . بل وينبغي لها . ويعتقد وفدي أن ما يمكنه تأمين الانضمام إلى هذه الاتفاقية على المعيد العالمي على أفضل وجه ليس الوسائل التكتيكية وإنما يجعل الاتفاقية جذابة لكل البلدان من حيث أنها والاعتبارات الاقتصادية والسياسية ذات الصلة . ونعتقد أنه يمكن التوصل إلى حلول وسط بشأن القضايا المتبقية بطريقة تعزز هذا الهدف ، عن طريق الحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف لهذا الضك بأشد المعايير . ولذا يلزم الان تجديد الجهود لمواجهة القضايا السياسية المتعلقة بغية اتخاذ قرار ، وأمي تحويل للوقت المتاح إلى مسائل أفضل من يعالجها هو لجنة تحضيرية لن يؤدي إلا إلى ضياع نقطة التركيز وفقدان القوة الدافعة . ولذا يأمل وفدي أن نتمكن من تفادى مثل هذه الحالة وأن نتخذ خطوات حاسمة نحو المرحلة النهائية من مفاوضاتنا .

وسيكون المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار ، المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام ، حدثا له أهميته بالنسبة لأعمالنا ، وإن لم يتمكن مباشرة بنزع السلاح . وتتطلع سري لانكا ، بوصفها دولة طرفا في هذه المعاهدة ودولة اشتراكها بهمة في المؤتمر الاستعراضي الرابع ، إلى استعراض رابع ناجح ، عالمين أن الدول الأطراف غير النووية قد أرسست قاعدة دولية هامة ، بالفعل لا بالقول ، بالتزامها بالمعاهدة التزاما دقيقا ، وهذه حقيقة سجلتها المؤتمرات الاستعراضية المتتالية . وأهم ما يلزم لكي يتکلل المؤتمر الاستعراضي الرابع بالنجاح هو إعادة تأكيد ثقة الدول الأطراف في المعاهدة في احترام جميع الدول الأطراف للالتزامات التي تفرضها معاهدة عدم الانتشار ، من جميع الجوانب . وفي حين نرحب بالتقدم المحرز في الجهود الثنائية المبذولة للحد من الأسلحة النووية فإننا نشعر بخيبة الأمل إزاء عدم ظهور بوادر متعددة الأطراف في هذا الاتجاه . فإذا رأى تقدم ملموس نحو التفاوض على معاهدة للحظر الشامل للتجارب والتوصى إلى حلول مرضية للمطالب المشروعة من الدول غير النووية للحصول على تأكيدات أمن من استخدام الأسلحة النووية ستكون أمورا لها أهمية أساسية لامتنان الشقة في معاهدة عدم الانتشار وتأمين النجاح لعملية الاستعراض . وقد اتخذت البلدان غير النووية قرارات سيامية شجاعة وفقا لمصالحها الأمنية ، بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار واحترام الالتزامات المضطلع بها على هذا النحو احترامها كاملا رغم العيوب النظرية المتأصلة في ذلك الضك .

إن تولد الحلول السياسية الوسط التي أفضت إلى تحقيق معاهدة عدم الانتشار ليبين أن قدرة المعاهدة على البقاء سيختبرها تدريجياً مرور الوقت وتنفيذ المعاهدة من كل جوانبها ، فإذا ما استمر شلل الأعمال المتعددة الأطراف في المجالات التي سبق أن أشرت إليها فإن هذا سيثير مخاوف بصدق قدرة معاهدة عدم الانتشار على البقاء وإمكانية الثقة بها ، ولا سيما في بيئه ما زالت تُبسط فيها قائمة الأسلحة النووية ويستمر فيها الانتشار الرأسي . كما سيكون ذلك بمثابة حاجز يحول دون الانضمام إلى هذه المعاهدة المرجو بشدة على نطاق أوسع .

وفي ختام كلمتي ، أقول إن الوقت قد حان لأن نبني الإرادة السياسية الازمة لبعث حياة جديدة في هذه الهيئة وتمكينها من النهوض بولاليتها الحيوية الفريدة ، فجدول أعمالنا غني من حيث المضمون والإمكانيات ، ويمكننا بطبيعة الحال ، بل ويتغير علينا ، ان نحسن منه . وكما لاحظ سلفكم سفير هولندا المبجل في نهاية فترة رئاسته : "... ينبغي لمؤتمر نزع السلاح ان يضع في اعتباره الاحداث المثيرة التي تحدث الان كل يوم تقريباً والتي لا بد وان تؤثر على أعمالنا في مؤتمر نزع السلاح ، والواقع ان فرص التقاء الآراء وعقد اتفاقات بشأن نزع السلاح المتعدد الأطراف أكبر الان من ذي قبل . " .

الرئيس (متكلما بالإنكليزية) : شكراً لممثل سري لأنكا على بيانه وعلى ما وجهه للرئيس من كلمات رقيقة .

الكلمة الان لممثل باكستان السفير كمال .

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية) : سيادة الرئيس ، أود أن اتقدم لكم بالأصالة عن نفسي وعن وفدي بأحر التهاني لترؤسكم مؤتمر نزع السلاح في هذا الشهر وان أؤكد لكم تعاوننا التام في أدائكم لمهمتكم الهامة ، كما أود انتهز هذه الفرصة لتهنئة سلفكم المبجل السيد هنري فاخنماكرس سفير هولندا لما أبداه من قدرة في توجيهنا خلال المرحلة الأولى من دورتنا في هذا الربيع .

لقد تركنا عدد من الزملاء منذ آخر مرة خاطبت فيها هذا المؤتمر ، وأنتهز هذه الفرصة لأتمنى كل نجاح لهم في مهامهم المقبلة .

وستفتقد جميعاً بصفة خاصة سفير المكسيك السيد غارسيا روبلين ، الذي ترك فراغاً يصعب ملؤه ، بتقاعده بعد حياة وظيفية طويلة بارزة في خدمة بلده ، إذ وجد عمله في ميدان نزع السلاح والتزامه بتعزيز السلم العالمي اعترافاً عالمياً . لقد لعب دون الغونسو دوراً عظيماً يستحق عليه الراحة ، وأنتهز أنا ووفدي هذه الفرصة لكي نتمنى له تقاعداً سعيداً .

ولما كانت هذه هي أول مرة ألقى فيها كلمة خلال الدورة الحالية أود أن أقدم ترحبي بالحار بزمائنا الجدد سفراء الأرجنتين وإيطاليا والصين وفنزويلا وكندا وكوبا وكينيا والمكسيك والولايات المتحدة واليابان ، وأعرب عن تطلع وفدي للعمل في تعزيز وثيق معهم في الشهور القادمة .

سيعالج بيانيالي اليوم بعض القضايا التي نعتقد أنها اكتسبت أهمية بسبب تغير الحقائق في المسرح العالمي .

إن دورتنا هذه السنة تبدأ بداية تبشر بالخير ، إذ أن الأحداث التي دارت في أوروبا خلال الشهور الستة الماضية قد أعطت هذه القارة مظهراً جديداً ، ونسيج الشك والعداء المتبادل بين الذي حيّ خلال سنوات الحرب الباردة تحل محله الان روح من الحوار والتفاهم ، والخوف من التفاوض قد حل محله علاقة تعاونية جريئة بين الدولتين العظميين ، ومفاوضات الحد من الأسلحة تتقدم حيثما على ما يجد ، والمجتمع العالمي ينتظر بتشوق حدوث تقدم كبير خلال الشهور القادمة ، فقد أثبتت سرعة خط التطورات أن تخفيف القوات النووية والتقليدية وإزالتها في النهاية هدف واقعي يمكن تحقيقه بطريقية تعزز أمن كل المعنيين وأن المشاكل التقنية الطابع لا تمثل عقبات كأداء عندما تتوفر الإرادة السياسية اللازمة .

ولكن تخلياً للواقعية علينا الإقرار بأن الاتفاقيات بين الدولتين العظميين وحدهما على الحد من ترساناتها وتحفيظ مستويات قواتهما لا تشكل في عالماليوم ضماناً كافياً للسلم والأمن ، كما أننا نخدع أنفسنا إذا ما أدعينا أن كل المنازعات في عالمنا إنما ترجع إلى التوترات بين الشرق والغرب ، فلا يمكننا ، بل ولا ينبغي لنا ، تجاهل أن السلم والطمأنينة يتعرضان للخطر بصفة متزايدة لا بسبب التناحر بين الدولتين العظميين وإنما بسبب الدوافع البدائية لكثير من الدول التي ظهرت مؤخراً كقوة إقليمية تسعى إلى السيطرة على جيرانها . فعلى عک المتوقع ، بينما بدأت الدولتان العظميان في التحرك قدماً نحو تخفيف مخزوناتهما من الأسلحة الممولة في ظروف تتتميز بتزايد روح التراضي والتفاهم ، هناك بلدان نامية تحول المزيد شم المزيد من مواردها النادرة من حيث الرجال والمواد إلى إنتاج واحتياز الأسلحة .

وإننا لعلى اقتناع تام بأن من الضروري حتماً بفية تعزيز هيكل سلم العالم وأمنه مد نطاق الالتزام بنزع السلاح إلى المستوى الإقليمي أيضاً ، فإنما التوترات والقضاء على المنازعات في شتى مناطق العالم عنصر حيوي في السعي لتحقيق الأمن الدولي ، يمكن توفيره عن طريق تسوية المنازعات تسوية عادلة وإقامة توازن عسكري يكفل الأمن عند أدنى مستوى من الأسلحة . أما تسوية المنازعات تسوية عادلة فتتطلب رغبة واضحة من جانب شتى الأطراف ، ولا سيما الدول الأقوى عسكرياً ، في معالجة الأسباب

الجذرية للمنازعات الإقليمية بدون محاولة إخفائها في غياب النسيان . وأما تحقيق توازن عسكري عند أدنى مستوى من الأسلحة ، فيجب أن يراعي لا مجرد القدرات العسكرية واحتياز الأسلحة من مصادر خارجية ومستويات تقدم الأسلحة ومرافق الإنتاج المحلية في الدول المعنية وإنما أيضا تاريخ توتراتها الماضية ومخاوفها وشكوكها بصدر مطامح تحقيق السيطرة الإقليمية . وتدابير تحقيق توازن إقليمي تلعب في رأينا دورا هاما في تهيئة جو من الثقة المتبادلة ، وهو من المتطلبات الهامة لحراس تقدم نحو نزع السلاح .

وفي رأينا أن أهمية البعد الإقليمي لنزع السلاح تستدعي إدراج هذا البند في جدول أعمالنا ، فهنا في مؤتمر نزع السلاح ، بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض على نزع السلاح ، يجب تناول مسألة نزع السلاح الإقليمي .

إن توسيع بعض الدول وتحديثها لقواتها البحرية إلى ما يتجاوز احتياجات الدفاع الساحلي المشروع قد تسبب في إشارة شعور بعدم الاستقرار والخطر لدى الدول الأصغر ، إذ أن هذا التوسيع ، مقتربا بزيادة تقدم نظم الأسلحة البحرية ونشر أسلحة استراتيجية وتكnickية في البحر ، وإدخال غواصات نووية في أجزاء مختلفة من العالم ، قد أعطى قدرات مقلقة لبحرييات حفنة من الدول ، فاصبح أمن الدول الساحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب هذه التطورات مهددا من البحر على نطاق لم يسبق له مثيل . ولذا تستحق أيضا مسألة نزع السلاح البحري ووضع قيود على الاستخدامات العسكرية لآفاق البحار المعالجة في مؤتمر نزع السلاح . ويمكن أن تتضمن التدابير التي يمكن مناقشتها تحت هذا العنوان نزع الأسلحة النووية في البحر نزعا فعالا وتحديد القوات البحرية للدول البحرية العظمى وزيادة أمن الجبهة البحرية للدول الساحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم فينبغي فرض قيود شديدة على قدرات استعراض العضلات فيما وراء البحار .

ورغم أننا نركز كل طاقاتنا على عقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية قريبا ، وهو أمر يشتراك فيه وفيه المناسب ، لا يمكننا تجاهل أن مسألة حظر التجارب النووية ما زالت أكثر بشود جدول أعمالنا إلحاحا ، وهذا انعكاس ، في المقام الأول ، للأهمية الامامية التي يحتلها وقف التجارب النووية في إطار عملية نزع السلاح النووي ، وثانيا ، لفشلنا في التوصل إلى حظر شامل للتجارب رغم سنوات من المناقشات والنقاش في مجموعة من المحافل الدولية ، وقد قيل عن حق إنه ما من مسألة أخرى في ميدان نزع السلاح كانت موضوعا لكل هذا القدر من الدراسة والمناقشة ، ولكن رغم كل هذا تبدو إمكانيات عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية كثيبة اليوم كابتها في عام ١٩٦٥ .

لقد قيل لنا خلال النصف الثاني من السبعينيات إن المفاوضات الثلاثية الجارية حينئذ بين الدول الموقعة تتيح أفضل سبيل للمضي قدما وإن المفاوضات المتعددة الأطراف ستتدخل مع المحادثات الثلاثية وتعقد منها ، ولكن بعد عام ١٩٨٠ لم تستأنف المفاوضات الثلاثية وانتهى الأمر بالفريقين العاملين المنشائين في عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٣ إلى مناقشات مجربة ، ولم يتتسن منذ عام ١٩٨٤ إقامة هيئة فرعية بشأن الموضوع بسبب معارضة مجموعة من الدول لإعطاء مثل هذه الهيئة ولاية مناسبة . ومن سوء الحظ أن مسألة الولاية ما زالت تحبط الجهود المبذولة لإقامة لجنة مخصصة تتناول تناسولاً موضوعياً كل الجوانب ذات الصلة بحظر التجارب النووية .

إن هذا الإحباط نتيجة لعدم إلزام تقدم في المؤتمر هو الذي حدا باكثير من ٥٠ دولة موقعة على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية إلى التمايز عقد مؤتمر لتعديل المعاهدة بغية تحويلها إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وقد استمعنا إلى حجج حول هذه المائدة تتقول بأن المدخل المناسب للتفاوض على حظر للتجارب هو مؤتمر نزع السلاح وأنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف بعقد مؤتمر لتعديل ، ونحن وإن كنا لا نعترض على الحجة الأولى نرى أنه ينبغي للبلدان المهمة حقاً بحظر التجارب استعمال أي وسائل متاحة لها لتحقيق غرضها ، فإذا ما نجحت المبادرة الهدافة إلى عقد مؤتمر لتعديل فلن يكون الجهد المبذول من أجل ذلك قد ضاع هباء .

إن مناقشاتنا بشأن تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته ذات صلة تماماً بموضوعنا نظراً لأنه ينبغي في رأينا لاستعراض طرق العمل التي تتبعها ، شأننا في ذلك شأن أي منظمة ، أن يكون عملية مستمرة ، فنحن لا نعتقد في التغيير لمجرد التغيير ، وإنما يلزم على ضوء تغير الحالة العالمية إلقاء نظرة جديدة على جدول أعمالنا بحيث يعكس أولويات العقد القادم . وقد قاتلت مجموعة السبعاء بأعمال نافعة جداً ، وتمضطت مداولاتها عن شروء من الأفكار والاقتراحات ، ولذا نقترح إحياء المجموعة وتتكليفها بمهمة اقتراح تحسينات في هيكلنا الحالي .

ونحن نؤيد أيضاً توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح قريباً بإضافة أربعة أعضاء إليه ، كما تقرر في عام ١٩٨٢ ، ولكن نظراً لعدم اكتمال التغيرات الجارية في أوروبا ، ينبغي لنا اتباع الحذر الشديد لكي لا نخل بالتوزن السياسي الدقيق الذي هو أحد المتطلبات الأساسية الالزمة لفعالية أداء مؤتمتنا هذا .

ويجب ألا تضيع فرص نزع السلاح ، وينبغي استكمال التوقعات التي شارت على نطاق واسع نتيجة لتحسين العلاقات بين الشرق والغرب باتخاذ تدابير لمواجهة تحديات عصرنا ، فالسؤال الذي يواجهنا اليوم هو هل يتتوفر لدينا ما يلزم من وضوح الرؤية

والشجاعة للعمل معاً لتأمين عصر من السلم والتقدم . إن المسؤولية التي نواجهها ثقيلة وينبغي لنا في مؤتمر نزع السلاح كفالة لا ندين مستقبلاً ، ويجب علينا ترشيد جدول أعمالنا بحيث يصبح أكثر صلة ببعض المشاكل الخطرة التي تواجهنا ، ومعالجته بتصميم متعدد وإحسان أشد بالإلحاح . فإذا ما توفرت الإرادة السياسية والنهج البناء من جانب جميع أعضائه فليعر هناك ما يحول دون توصل مؤتمر نزع السلاح إلى استجابة تناسب مع الأبعاد التاريخية للتحدي الذي يواجهه .

الرئيس (متكلما بالإنكليزية) : شكراً لممثل باكستان على بياته وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي . بهذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم . هل يوجد أي عضو آخر أن يتكلم ؟

لقد عممت الأمانة اليوم بناء على طلبي جدول زمنياً للجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الأسبوع المقبل ، أعد بالتشاور مع رؤساء الهيئات الفرعية . وهذا الجدول إرشادي بحت ، حسبما درجت عليه العادة ، ويمكن تعديله إذا ما لزم ذلك ، فإذا لم يعترض أحد فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد هذا الجدول .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (متكلما بالإنكليزية) : ليست هناك أعمال أخرى لهذا اليوم ، ولذا أعتزم الان رفع هذه الجلسة العامة . ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء الموافق ٣٧ آذار / مارس في الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.546
27 March 1990
ARABIC
Original : ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة
والاربعين بعد الخمسين

المعقدة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد إيميكا آيو آزيكوي (نيجيريا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٤٦ لمؤتمر نزع السلاح .

أود ، بادئ ذي بدء ، أن أرحب ترحيبا حارا ، نيابة عن المؤتمر بسعادة سفيرة كندا لشئون نزع السلاح ، مارغريت ميسون ، التي تحضر حاليا هذه الجلسة العامة . وأتمنى لسعادتها مهمة ناجحة في جنيف ، حيث تجري مشاورات بشأن شئون قضايا نزع السلاح التي تقع في إطار مسؤوليتها .

ويواصل المؤتمر اليوم ، طبقا لبرنامج عمله ، النظر في البند ٤ من جدول الأعمال ، "الأسلحة الكيميائية" . بيد أنه يجوز لأي عضو ، طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي أن يطرح أي موضوع ذي صلة بأعمال المؤتمر ، إذا ما رغب في ذلك .

لدي على قائمة المتحدثين اليوم ، ممثل اليابان ، السفير دوننواكي ، وأعطيه الان الكلمة .

السيد دوننواكي (اليابان): لما كانت هذه أول مداخلة أقوم بها في جلسة عامة لهذا المؤتمر ، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أعرب عن صادق امتناني لعبارات الترحيب الحارة جدا التي وجهها إلي زملائي القدم حول هذه الطاولة في هذه القاعة التاريخية والرائعة . وبخصوصي وافدا جديدا ، أتعهد ببذل قصارى جهدي بالتعاون مع زملائي وأصدقائي هنا سعيا وراء تحقيق أهداف أسمى في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح .

كما أنتهز هذه الفرصة لأنضم إلى من سبقني من المتحدثين في تهنيئكم ، السيد الرئيس ، على ما أثبتتم من ريادة ممتازة في رئاسة أعمالنا . وفي مستهل الشهر ، سرنا الاستماع إلى معايير الدكتور لقمان وزير خارجية جمهورية نيجيريا الاتحادية ، وأحسست بالفخر بهذا البلد الأفريقي العظيم الذي كان لي شرف الخدمة فيه سفيراً لليابان حتى عهد قريب ، لأن الوزير لقمان أكد مجدداً بعبارات لا لبس فيها استعداد نيجيريا للوفاء بالتزامها وتفانيها في سبيل قضية السلم والأمن في العالم مثلمساً فعلت على مدى السنوات . وعلى وجه الخصوص ، فإن إشارة الوزير إلى إيمان نيجيريا الثابت بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جديرة باهتمام واسع وجاد ، بالنظر إلى انعقاد المؤتمر الاستعراضي الرابع القادم للمعاهدة في وقت لاحق من هذه السنة .

وقبل الانتقال إلى المواضيع الرئيسية لمداخلتي ، أود أيضا الإعراب عن الامتنان لرئيس المؤتمر السابقين ، السفير بنهمينا من المغرب ، والسفير فاغنميكرز من هولندا ، لما قدماه من مساهمات جمة لمساعدةنا جميعا في أن نبدأ دورة المؤتمر

لها العام دونما عائق . ويود وفدي أيضا أن يعرب اليوم عن الترحيب الحار بالسفيرة مارغريت ميسون من كندا .

عندما استمعت إلى عدد من المتدخلين والزملاء البارزين من سبقوني في الكلام ، شعرت بالتشجيع والسعادة لوجودي بين أشخاص كرسوا أنفسهم للمهام المشتركة لتحقيق أهداف أسمى كمشاركين في هذه الهيئة الفريدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح ، وتأثرت أيضاً لقلتهم المشتركة من أنه لم تبدأ هذه الهيئة التفاوضية في تحقيق إنجازات ملموسة ، في هذا الظرف التاريخي الراهن بالقرن الفريدة لتحقيق الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، فقد ينظر إلى مؤتمر نزع السلاح على أنه هيئة غير ملائمة للاضطلاع بالمهام الموكلة إليها .

ويوضح عند هذه النقطة الإشارة إلى الخطاب الملهم جدا الذي أدلّ به زميلتنا البارز والموقر والمحبوب من البرازيل ، السفير دي إزامبوخا ، في مستهل مؤتممنا لهذا العام . فقد أشار في خطابه ببلاغة وأوس إلى فشلنا حتى الآن في تحقيق إنجازات ملموسة في الوقت الذي تجنب فيه مفاوضات نزع السلاح الثنائية بين الدولتين العظميين والمفاوضات الأوروبية القليمية بين الشرق والغرب نتائج مشمرة بصورة غير متوقعة . وتساءل كيف يمكن لمؤتممنا ، الذي هو وليد الحرب الباردة من الناحيتين الهيكليتين والمفاهيمية على السواء ، التكيف مع الأزمة الجديدة .

وبالفعل ، إذا أريد تحويل المواجهة بين الشرق والغرب إلى شكل من أشكال التعاون يسهم دون شك في تحقيق الاستقرار والسلم في العالم ، فمن الواضح أن التقسيم الحالي لمؤتممنا إلى تجمعات ستصبح دون جدوى لا محالة . إذن كيف نتكيف مع الواقع الجديد؟ إنه بالتأكيد سؤال ليس من السهل الإجابة عنه ، ولكن قد يكون قد آن الأوان كي نبدأ في توجيهه إلى أنفسنا . وربما يتحقق ذلك ، أود فيما يخص جوهر أعمالنا وإن لم يكن هذا ردًا على السؤال الذي طرحته زميلنا البرازيلي البارز - أن تقاسم معكم طريقة لنظر إلى الأمور الجارية في هيئتنا التفاوضية المتعددة الأطراف .

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية توشك على الاكتمال ، بعد سنوات طويلة جداً من العمل الشاق في هذا المحفل ، وتعتقد اليابان اعتقاداً راسخاً أن هذه السنة ينبغي أن تكون حقاً سنة حاسمة في تسوية ما تبقى من القضايا الموضوعية الرئيسية للتفاوض ، حسبما أعلن عن ذلك في مؤتمر كانبيرا في أيلول/سبتمبر الماضي .

وعندما نفكر مليأً في شتى العوامل التي ربما تكون قد أدت بنا إلى هذه النظرة الحالية المتفائلة نوعاً ما ، تجدر الملاحظة أن ما حققناه من تقدم سليم في مفاوضاتنا يعود الفضل في كثير منه إلى الاجتماعيين الناجحين اللذين عقداً لتعزيز الحظر التام على الأسلحة الكيميائية ، في باريس وكابوسيرا ، وينبغي لنا ايلاء الاعتبار الواجب لما اتخذته الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من خطوات جريئة بالإعلان عن مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية ، وقبل مبدأ عمليات التفتيش الاقتحامي الموقعي كوسيلة للتحقق ، والإعلان مؤخراً عن استعدادهما لدمير الجزء الأكبر من مخزوناتها إلى مستويات منخفضة متساوية ، ريثما يتم اعتماد الاتفاقية الدولية . ومن المتوقع أن يوقع اتفاق في هذا الصدد في لقاء القمة الأميركي - السوفيتي في حزيران/يونيه من هذا العام .

ويؤيد وفدي كذلك النساء القوي الذي وجهته الولايات المتحدة إلى كافة الدول القادرة على صنع الأسلحة الكيميائية كي تحدو حدو الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في تقديم بيانات أساسية بشأن مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن ، لأننا إذ نفعل ذلك بروح من زيادة الشفافية وبناء الثقة المتبادلة ، يمكننا أن نضمن على نحو أفضل ، شمول اتفاقية الأسلحة الكيميائية ونجاحها .

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، التي قد تكون مستحيلة التحقيق فيما لو كانت لا نزال نعيش في أزمنة المجابهة بين الشرق والغرب في أحلالها ، قد تثبت أنها أول اتفاقية هامة متعددة الأطراف لهذا العقد ، الذي ربما ينتهي لعهد جديد ، ويمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يثبت مرکزه كمحفل يجري الان تشبيطه ، بعد فترة طويلة من العجز عن تنفيذ مهامه ، لخدمة متطلبات الأزمنة الجديدة .

واسمحوا لي أن أدلّي ببعض الملاحظات الإضافية حول هذه المفاوضات الهامة جداً التي نضطلع بها كمسألة ذات أولوية علياً في هذه اللحظة . ذلك أن اليابان تعتقد أنه قد آن الأوان اليوم لكي نولي مزيداً من الاهتمام لمعالجة القضايا الأساسية ذات الطابع السياسي ، وأن نجدد التزامنا السياسي للقضاء على الأسلحة الكيميائية . وبعدها ، فيما يخص المسائل التقنية المتبقية ، فإن من شأن مشاركة الخبراء الفعاله في الأوساط الصناعية والاكاديمية أن تكون بمثابة قوة دافعة لتحقيق خطط المفاوضات .

واليابان ، التي تعدّ إحدى الدول الهامة في مجال الصناعة الكيميائية في العالم ، تود أن تؤكد مجدداً أهمية نظام التحقق من عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية . فقد ينتهي التدمير في غضون عشر سنوات بعد بدء نفاذ الاتفاقية ، ولكن التحقق من عدم الإنتاج سيبقى إلى ما لا نهاية ويؤشر على عدد من الدول أكبر بكثير .

ونحاول في هذا المجال ، إيجاد آلية تكون حقا فاتحة عهد جديد ، ونصولا لاتفاقيات نزع السلاح المقبلة . ويجب أن نستجيب لدى إعداد نظام للتحقق من عدم الإنتاج ، إلى الحاجة إلى ضمان الوفاء بأغراض هذه الاتفاقية ، وفي الوقت نفسه الوفاء بالحاجة إلى تخفيف كلفة التحقق إلى مستوى منخفض بدرجة معقولة . ومن أجل إعداد نظام تتحقق من هذا القبيل يكون فعالا وموثوقا به بما فيه الكفاية ، فمن الأهمية بمكان محاولة الحصول على صورة دقيقة تماما لحالة الصناعة الكيميائية قبل عقد هذه الاتفاقية . ومن وجة النظر هذه ، تأمل اليابان أن يكون إعداد قاعدة بيانات عن الصناعة الكيميائية أحد أنشطة آلية "الدعم التقني المقدم إلى رئيس اللجنة المختصة" التي اقترح إنشاؤها مؤخرا . وقبل أسبوع تقريبا ، قدمت اليابان إلى اللجنة المختصة بيانات عن صناعتها الكيميائية ، وتأمل أن يفهم هذا في المداولات التي تجريها اللجنة حول مسائل مثل التتحقق ، ومرفقات المادة السادسة ، وعتبات الإنتاج وما إلى ذلك .

وعلاوة على ذلك ، يود وفدي إعادة تأكيد أمل اليابان في أن تتمكن تكنولوجياتها من تقديم بعض المساهمات في حل المشاكل العسيرة المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية ، مثل مشكلة التتحقق الفعال . وكمثال لهذه الجهود ، يود وفدي استلهفات اهتمام المؤتمر إلى اتفاق الأمريكي - الياباني ، الذي تم التوصل إليه في واشنطن في ٧ آذار/مارس والذي بموجبه ستشرك الوكالة الأمريكية للحد من الأسلحة ونزع السلاح والمعهد الياباني للبحوث في مجال الطاقة الذرية في إجراء تجربة لاختبار موثوقية أجهزة الاستشعار التي تُرصد عن بعد وتشغل بلا إشراف لفترة طويلة من الوقت .

وأود أن أطرق الان إلى موضوع هام آخر . ذلك أن أسئلة عديدة تطرح بشأن إمكانية مؤتمر نزع السلاح التكيف مع متطلبات الازمة الجديدة . وحسبما اقترحت في مستهل خطابي ، من المحتمل جدا أن تكون التطورات المشجعة الأخيرة في العلاقات بين الشرق والغرب قد جعلت من الممكن للمؤتمر تحقيق مجالات تقدم رئيسية في المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية . وفي هذه الحالة ينبغي لنا العمل حثيثا على تحقيق مجالات تقدم أخرى في القضايا المطروحة أمام المؤتمر منذ وقت طويل ، وبالتالي تحويل هذا المحفل إلى هيئة عاملة حقيقة تخدم متطلبات الازمة الحديثة .

وأنا أرمي بالطبع إلى قضايا نزع السلاح النووي . وقد كان زميلنا السفير دي ريفيرا من بيرو ، محققا تماما في خطابه الذي ألقاه في ١٥ شباط/فبراير في هذه الجلسة العامة عندما أشار إلى أن إعادة تنشيط اللجنة المختصة لوقف التجارب النووية من شأنه "إعطاء أعمال المؤتمر تساويا سياسيا" . وفيما يخص الأسلحة النووية والكيميائية على السواء ، فإن القوتين العظميين هما أكبر حائزتين لها ، وإن

تخفيضها وإزالتها في نهاية المطاف ، فضلاً عن عدم انتشارها ، هي مسائل بالغة الأهمية اليوم ليس للدولتين العظميين فحسب وإنما أيضاً للمجتمع الدولي بأسره . وعليه ، فإن المفاوضات المتعددة الأطراف مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمفاوضات الثنائية . وعلاوة على ذلك ، وكما هو الحال لأسلحة الكيميائية ، أتاح التقدم في الحوار واقامة علاقة تعاونية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في السنوات الأخيرة تحقيق مجالات تقدم هامة في محادثاتها الثنائية في مجال نزع السلاح النووي : وترحب اليابان بهذه التطورات من صميم قلبها ، وهي مقنعة بأنها ستتجلى في المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجري هنا في هذا المحفل .

وعندما ننظر في مسألة نزع السلاح النووي ، فإن الجهد الرئيسي التي تبذل حالياً تقع ضمن ثلاثة مجالات ، وهي تخفيض الأسلحة النووية ، وعدم انتشار هذه الأسلحة وفرض حظر على التجارب النووية . وهذه المجالات الثلاث متراقبة ، ولا بد من الوضع نصب الاعين دائماً لإيجاد توازن سليم فيما بينها . وفي هذه المجالات الثلاثة ، يتوقع أن تصبح هذه السنة سنة حاسمة . في مجال تخفيض الأسلحة النووية ، من المتوقع أن تتوصل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى اتفاق لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية . وفي مجال عدم الانتشار ، من المقرر عقد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار . وفي مجال حظر التجارب النووية ، من المتوقع أن يتم في لقاء القمة القادمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي التوقيع على بروتوكولي معاهدة حظر التجارب الجوفية ومعاهدة التغيرات النووية للأغراض السلمية .

وفي ظل هذه الظروف ، يجري التشكك في دور وجدو مؤتمر نزع السلاح ، وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح . وما من شك في أن المؤتمر ، إذ يستأنف العمل الموضعي بشأن قضايا حظر التجارب النووية ، سيتمكن من تقديم مساهمة قيمة في إعداد أفضل نهج ممكن متعدد الأطراف لمعالجة هذه المسألة ، والتي ستكمّل الجهود الثنائية المبذولة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

وانطلاقاً من وجهة النظر هذه ، اشترك وفدي بنشاط في الجهد لإعادة إنشاء اللجنة المختصة في إطار البند 1 من جدول الأعمال . واستهل سلفي ، السفير يامساذا ، حواراً لهذا الغرض حينما كان رئيس المؤتمر لشهر آذار/مارس من العام الماضي . ولكي نستطيع التخلص من مأزق المواقف المتضاربة في المجموعات ، أجرى مشاورات غير رسمية مع كل وفد على حدة .

وحسبياً أعلن سلفكم ، السفير فاغنميكرز ، في بداية دورة المؤتمر لهذا العام ، فقد وافقت عن طيب خاطر على موافلة الجهود التي استهلها ملفي . وعند بداية رئاستكم ، تكريمت أيضاً بتشجيعي على موافلة الجهود . وأود أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن خالص امتناني لما وجهه إلى والى سلفي عدد من المندوبين من عبارات التشجيع الرقيقة والدعم في جلسات هذا المؤتمر .

ولولا هذا الدعم المستمر والتفاهم الحار الذي أبداه زملائي في هذه القاعة ، بدأنا نشق طريقنا في مسعانا المشتركة للتخلص من المأزق . وقد تشجعت للغاية عندما شاهدت أنكم ، السيد الرئيس ، أجريتم بنجاح في ١٤ من هذا الشهر مشاورات رئاسية بدعوة جميع منسقى المجموعات في إطار البند ١ من جدول الأعمال وأكيدتم أن جميع المجموعات قد وافقت ، دون المسار بمشاريع ولاياتها المفضلة ، على العمل نحو التوصل إلى توافق في الآراء على أساس مشروع الولاية المتضمن في الوثيقة CD/863 . وأفادت الصين أيضاً أنها تؤيد هذا النهج وأعربت عن استعدادها للمشاركة في أعمال اللجنة المخصصة عندما يعاد إنشاؤها . وهذا التطور الجديد يمثل حقاً مخرجاً رئيسياً ، ويؤكد استعداد المؤتمر لاستئناف الأعمال الموضوعية في اللجنة المخصصة في إطار البند ١ من جدول الأعمال .

ويحدو وفدي الأمل في أن تواصل كافة المجموعات وكل وفد إبداء موقف من وبناء قدر الإمكان بشأن هذه المسألة ، لكي يتمكن المؤتمر من أن يستأنف ، في أسرع وقت ممكن ، الأعمال الموضوعية بشأن بند جدول الأعمال . ولن يدخل وفدي أي جهد لتسهيل عمل من هذا القبيل وذلك لأن يقوم بكل ما هو ضروري وبالتعاون مع كافة الوفود الأخرى .

وفيما يتعلق بتسهيل أعمال اللجنة المخصصة المزعمع إنشاؤها ، يود وفدي التشديد على أهمية تفادي تكرار الشعائر البلاغية والسياسية . ويجب أن تكون المناقشات موضوعية وواقعية . وتدرك اليابان أيضاً أن سلم العالم واستقراره سيظلان يرتكزان إلى توازن القوى والرادع النووي في الوقت الحاضر . واليابان ، بوصفها عضواً في مجموعة الدول الغربية التي تتقاسم مُثلاً وقيمةً مشتركة ، تشعر أن السبيل العملي الوحيد لوقف جميع التجارب النووية يمكن في المحافظة على توازن في الاملحة النووية في مستويات أكثر انخفاضاً على الدوام ، وفي التقليم التدريجي لجميع التغيرات الاختبارية النووية ووضعها تحت رقابة فعالة . وبعبارة أخرى ، يتبين أن يكون النهج المتبع لمعالجة هذه المسألة محصوراً ضمن الإطار العملي لنهج الخطوة خطوة .

ولذلك ، رحبت اليابان وأيدت البيان المشترك الذي أدلّت به الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، والذي أعلن فيه عن نهج لمعالجة مشكلة حظر التجارب النووية خطوة خطوة . ويحدو اليابانأمل قوي في أن تنتقل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، بعد التوقيع المتوقع على بروتوكولي معاهدة حظر تجارب الفتنية ومعاهدة التغيرات النووية للاغراض السلمية في لقاء القمة القادمة ، إلى المرحلة التالية من المفاوضات في هذا المجال ، وأن تكون المفاوضات الثانية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمداولات المتعددة الأطراف في هذا المؤتمر مترابطة ترابطاً وثيقاً وأن تعزز إدماها الأخرى .

وأخيراً ، لا يسعني إلا أن أشير إلى المساهمات الهامة جداً التي يقدمها فريق الخبراء العلميين المختص لكشف وتعيین الظواهر الاهتزازية . ويجتاز فريق الخبراء العلميين المختص الان مرحلة هامة جداً من أعماله وذلك باخضاع تصميمه المفاهيمي لشبكة دولية حديثة لتبادل البيانات الاهتزازية لعملية اختبارية . والألاحظ مع كبير الارتياح أن الفريق قد بدأ مؤخراً المرحلة الثانية من الاختبار التقني الواسع النطاق ، مما قد يسمى مساهمة كبيرة في صياغة آلية يعول عليها لكشف التغيرات النووية الجوفية . وبافية زيادة تعزيز قيمة عمل فريق الخبراء العلميين المختص ، أود دعوة البلدان إلى الانضمام إلى هذه التجربة الهامة ، إذا لم تكن فعلت ذلك بعد .

وفي الوقت نفسه ، قد تكون على وشك الوصول إلى نقطة ينبغي لنا فيها البدء في التفكير بجدية بشأن أوجه التحقق المتعددة من منظور أوسع وإعطاء توجيه ملائم لاعمال فريق الخبراء العلميين المختص . وأعتقد أننا إذا نفعل كل ما هو لازم في مسعانا لإعداد نظام تحقق فعال وموثوق به في ميدان حظر التجارب النووية ، سيكون مؤتمر نزع السلاح بذلك مضطلاً بما شد الاعمال ضرورة في هذا الوقت من التاريخ الملائمة بالوعود وداعي القلق .

الرئيس: أشكر ممثلي اليابان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة . ولا يوجد أي متحدث آخر لهذا اليوم . هل يرغب أي ممثل آخر فيأخذ الكلمة؟

أود أن أذكر بأن اللجنة المختصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ستجتمع الساعة ١٥:٠٠ بعد ظهر هذا اليوم في هذه القاعة .

وليست لدى اليوم أعمال أخرى . وأنوي الان رفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس الموافق ٢٩ آذار/مارس في الساعة العاشرة صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٠:٣٠ صباحا

CD/PV.547
29 March 1990
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والأربعين بعد الخمسة والستين

المعقدة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ايميكى ايو ازيكىوي (نيجيريا)

٤٨٤٣/GE.90-60483

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٤٧
لمؤتمر نزع السلاح .

وتمشيا مع برنامج عمل المؤتمر ، يواصل المؤتمر اليوم نظره في البند ٤ من جدول الأعمال ، المععنون "الأسلحة الكيميائية" . غير أنه وفقا لل المادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، فإن أي ممثل يرغب في طرح أي موضوع ذي صلة بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك .

وبعد استنفاد قائمة المتحدثين ، سأدعو إلى انعقاد اجتماع غير رسمي للمؤتمر للنظر في الوسيلة التي يمكن بها معالجة البندين ٢ و٣ من جدول الأعمال المععنون على التوالي: "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" و"منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" ، وكذلك طلب اشتراك مقدم من دولة ليست عضوا في أعمال المؤتمر .

ويوجد على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو إيطاليا والمغرب وأثيوبيا والارجنتين .

وأعطي الكلمة الان للسفير نيفريتو كامبيازو ، ممثل إيطاليا .

السيد نيفريتو كامبيازو (إيطاليا): انه لمن دواعي سروري العظيم أن انضم إلى تقليد الترحيب والمجاملة الذي يميز أعمال مؤتمر نزع السلاح ، لأعرب لكم ، سيدى الرئيس ، بمناسبة أول كلمة لي في جلسة عامة ، عن كامل تقديرى وتقديرى وفدي للطريقة المثالىة التي أدرتم بها أعمالنا أثناء هذا الشهر ، آذار/مارس ، الذى يوشك أن ينتهي . لقد قمت بذلك ببرمانة واتزان وفعالية ، وهي عناصر حسن الدبلوماسية مجتمعة . واسمحوا لي ، في الوقت نفسه ، أنأشكر السفير بنهمينا الذى استقبلنى في جنيف بكثير من الود ، وكذلك سلفكم ، السفير واгинيميكز ، على الصبر والثبات اللذين أنجز بهما مهامه أثناء تلك المرحلة الحساسة ، مرحلة البداية . وأود أيضا أن أؤكد للرئيس المقبل ، السفير كمال ، تعاون الوفد الإيطالى بمنتهى الالتزام والاقتئاع . واسمحوا لي أخيرا أن أعرب عن تقديرى للمساعدة القيمة التى تقدمها الامانة لاعمالنا ، بفضل السفير كوماتينا والسفير بيراساتيفي على وجه الخصوص .

واني اعتقاد أن أي منكم لن يدھش أن اكرر أول كلمة لي بآكمتها للتفاوض بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ولازالتها ازالة كاملة وشاملة . وقد أكد عدد كبير من المتحدثين حتى الان على الطابع الرئيسي الذى تكتسبه أعمالنا في سياق الظروف

الحالية ، واعتقد انكم تعرفون جميعا اصرار ايطاليا في هذا الميدان - وأعني على المعهد السياسي في المقام الاول ، سواء هنا او في محافل أخرى - على أن تتردد باستمرار ، بمناسبة وبدون مناسبة ، كما يقول القديس بولس ، قناعتها بأهمية هذه المشكلة وبما لها من طابع ملح . ونحن ندخل الان مرحلة من التفاوض نرى جميعا الان أنها ستكون المرحلة النهائية ، رغم وجود فوارق طفيفة بيننا فيما يتعلق بمراعاة العامل الزمني والمسائل التي ينبغي حلها مسبقا .

وقد تم التأكيد في بيانات عديدة لزملاء أجيالء يشتراكون منذ وقت طويل في هذا التفاوض ، على اننا في سباق بشكل ما مع الزمن . وأنا أؤيد تماما هذا التأكيد . فنحن إذا لم نتمكن من توسيع خط مداولاتنا سوواجه خطر تزايد الاختلال بين تطور الوضع الحقيقي ، من ناحية ، ونقطة الالقاء المثالية التي تستهدفها مناقشاتنا ، من ناحية أخرى . والحقيقة أن الوضع الحالي يمثل واقعا يتميز بالتميز . فمن الناحية النظرية ، نحن نعيش اليوم ذروة التمييز . ولا تملك ايطاليا أسلحة كيميائية ، وهي لا تعرف كم من بلد آخر ، باستثناء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، يملك هذه الأسلحة في الوقت الحالي وتشكل الاتفاقية الوسيلة الوحيدة للحد التدريجي من جوانب الاختلال حتى تتم ازالتها . وبالتالي ، فإن ما يعتبر تمييزيا في نظرنا ، ليس هو الاتفاقية ، وإنما عدم وجودها .

ولهذا السبب فإن ايطاليا ، التي تحى إزاء هذه الفتنة الكريهة من الأسلحة برفاه معنوي وسياسي ، تشعر أيضا بالحاجة إلى إبرام الاتفاقية سريعا وبوصف ذلك مطلبها ضروريا نابعا من تصورها الخاص للأمن: اتفاقية تخلص الأرض من جميع الأسلحة الكيميائية في السنوات العشر الأولى التالية لدخولها حيز النفاذ ؛ وكفيلة بأن تمنع بوسائل رصد فعالة انتاج تلك الأسلحة من جديد سرا ؛ وتكون في الوقت ذاته جذابة ومقبولة للجميع بفضل جملة أمور من بينها تدابير تعاون ملائمة .

ونحن نصرّ اليوم عن حق ، في جميع قطاعات نزع السلاح ، على الأهمية المتزايدة لتدابير تعزيز الثقة . وقد تحدثنا وما زلنا نتحدث عن ذلك كثيرا في المفاوضات الأوروبية ، حيث أحرزنا تجاحا ملائما . ولذلك فنحن نتساءل ، حتى في المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية ، باستثناء مسألة التحقق الأساسية ، بما إذا لم يكن الخلوء إلى افراد أرضية مشتركة في مجال المساعدة والتعاون التقني لا يشكل في حد ذاته أحد العناصر الهامة في تعزيز الثقة وتشجيعها اضافيا على الانضمام إلى الاتفاقية . وقد سبق أن قلت إننا نتصور أن الاتفاقية هي الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى وضع مطمئن . وأما مسألة المساعدة فهي تنطوي فيما يبدو لنا في هذا الصدد ، في المرحلة الانتقالية وما بعدها أيضا ، على بعد سياسي خاص .

. وترى ايطاليا ان عمليات التفتيش بالتحدى هي أكثر التدابير تعزيزا للثقة . وقد دافعنا بكل قوتنا عن مزايا اتباع نهج ثنائي بحت ، او على العكس من ذلك عن نهج متعدد الاطراف ، في مناقشة يبدو لي انها تتقدم صوب درامة أكثر توازناً لهذه المعضلة التي يندمج كل من حديها في الآخر في علاقة تكاملية . وعلى أية حال ، فإن خليطاً متوازناً من العناصر الثنائية ومتعددة الاطراف هو الذي يشكل أساساً هذه المعاهدة . وهكذا ، إذا كان بهذه التتحقق بالتحدي يعود أساساً إلى جهاز ثنائي ، فإن تدخل المنظمة المتعددة الاطراف بعد ذلك يقتضي حتماً - في رأي وفدي - أن يكون التقسيم الثنائي لاحتمال وجود انتهاك ما ، وكذلك القرارات المترتبة عليه ، من اختصاص الجهاز الذي سيراقب الالتزام بالاتفاقية .

وأود الآن ابداء عدة ملاحظات بشأن مسألة العالمية . فالواقع ان هذه المسألة أبعد من أن تكون مجرد تدبير لتعزيز الثقة تشكل فيه المقدمة المنطقية التي لا غنى عنها . ولا جدال في ضرورة قبول الاتفاقية عالميا فيما يبدو ، إذا كنا نريد الأسلحة الكيميائية أن تزول حقاً من على وجه الأرض في نهاية المرحلة الانتقالية . ولكن ما زالت هناك خلافات فيما يتعلق بأكفا الوسائل لبلوغ ذلك . ويبدو لنا من المهم في هذا الشأن لا يغفل تنوع مفاهيم الأمن في البلدان المختلفة ، التي أحياناً ما تواجهه صعوبات محددة . وفي المرحلة الحالية التي تتسم بتحولات وتحركات كبيرة على الصعيد الدولي ، يبدو البعد الإقليمي في شكل متغير يزداد باستمرار استقلالاً عن النظام الثنائي القطب ، حيث يمكن لمفاهيم الأمن على الصعيد الوطني أن تؤثر على التحليلات وأن تؤدي إلى إعطاء مقتضيات الأمن قيمة أكبر من قيمتها الحقيقية .

وإيطاليا مستعدة للانضمام فوراً إلى الاتفاقية عندما يحين الآوان ، في الإطار المطلوب للانضمام منسق من قبل عدد معين من البلدان . وهي مستعدة أيضاً لمواصلة تبادل وجهات النظر بشأن مسألة العالمية مع جميع البلدان التي تتقاسم نفس الشواغل والاهتمامات ، باستخدام علاقات التعاون المكثفة التي تربطها بالبلدان الواقعة في منطقتها .

وفي قارتنا الأوروبية التي لم تعد تضطر إليها جدران وأسوار ، يلوح تطور يمكن أن يفضي ، كما قال ذلك وزير خارجية إيطاليا في فيينا ، إلى العودة إلى اكتشاف حضارة "بلا عدو" في نهاية الأمر . ولن يؤدي اختتام مفاوضاتنا الكيميائية إلى أعظم ما يمكن أن يتوصل إليه من النتائج طموحاً في إطار نظام لمنع السلاح متعدد الاطراف وحسب ، ولكنه قد يصبح العنصر الدافع إلى مكاسب أخرى فيما بعد ، ربما في إطار مراجعة تناسب العصر لدور مؤتمر نزع السلاح . وعلينا أن نفتئم فرصة هذا الزخم "momentum" كما يقول أصدقاؤنا الناطقون بالإنكليزية ، الذين استعاروا من اللاتينية

فكرة وجود فترة لا مجال للزمن في اكتسابها - وبعف الاحداث التي وقعت في الاونة الاخيرة تذكرنا بهذه الحقيقة . وهي على اية حال علامات تبشر بامل يجب توطينه . ولكن لا يمكن لامل ان يكون حكرا على قارة او بضعة بلدان ، مهما كانت اهميتها .

وهذا هو السبب في اتنا نقدر كثيرا الجهد التي تبذل من اجل تعميق جميع جوانب الاتفاقية المقبولة ، حتى ان لم يتيسر لنا دائما ان نفهم تماما ضرورة انتلاقنا ، في هذه المرحلة ، في متاهة من المناوشات المستفيضة بشأن جوانب تقنية او صياغية من حيث الجوهر ، وكذلك في منازعات فكرية يمكن ان تصرفنا عن الجوهر . وفيما يتعلق بالجوانب التقنية على وجه الخصوص ، فنحن ايضا على قناعة بأنه من المفيد ان نعهد بها إلى آلية محددة من النوعية التي اقترحها الوفد الامتريالي باسم المجموعة الفرعية يتلخص سبب وجودها في الامراء بخط التفاوض بالذات . وكذلك نحن في موقف يسمح لنا بان نؤكد اتفاقنا الكامل على ان نحيل مشاكل معينة إلى اللجنة التحضيرية او ان ندخلها في مرحلة لاحقة على انجاز الاتفاقية ، في إطار السلطات التقديرية التي ستحصل عليها المنظمة المزعمع انشاؤها .

ولا يجب بالطبع الامتناع بتعقيد المشاكل الموضوعية التي ما زالت تنتظر حلها ، وهي جميما حاضرة في اذهاننا . ورغم ذلك . فنحن نعتقد انه من الممكن الدخول في الموضوع مباشرة ، في رؤية اجمالية تتتجاوز التفصيات المبالغ فيها ، دون التذرع بعدم كفاية دوحة النضوج او بضرورة ايجاد حل مسبق لجوانب تقنية اخرى مرتبطة بالموضوع . وبالتالي ، فقد شعرنا بالتقدير لمبادرة رئيس اللجنة ، السفير هيلستينيوز ، الرامية إلى تشجيع بروز تفكير مواز وأكثر عمومية يؤدي إلى تخلينا من عقابيل الروتين ومن سيطرة الجمود على ادوارنا بطرح كل ما لدينا على المكشوف .

وأخيرا ، أود أن أعرب عن تقدير ايطاليا للجهود التي قام بها الوفدان الامريكي والسوفيتي . ونحن نشق فيهما ونتطلع إلى نواحي تقدم أخرى ، يمكن أن تسهم في انجاز عملنا أيضا . ويشعر الوفد الامطالي بالتشجع للسرعة التي تدور بها المفاوضات الثنائية في مجال المواد الكيميائية ولطابعها الملحوظ . وهي تمتاز بوجود "حد زمني" سياسي ، وبتنظيم هيكل مختلف للجلسات يشابه ذلك المعمول به في بيئنا . ونحن نتساءل إذا لم نكن نستطيع ان نحاول فعل الشيء نفسه نحن الآخرون ، وبالبيء في المفاوضات الكيميائية . ويمكن لنا ، إذا عقدنا جلسات اقصر تحسين ادائنا في وجه متطلبات هذه المفاوضات البالغة التعقيد . واكتفي بأن أضيف أن بلدي على استعداد للتفكير في اقرار توزيع الاعمال على اربع دورات سنوية ، وذلك في أقرب وقت ممكن .

وفي ختام كلمتي ، أود أن أضع نفسي ، كما فعلت في بداية كلامي ، في إطار تقليد المجاملة الذي يتبعه هذا المنبر والذي نستطيعه جميراً للفاية ، فأشكر جميع الزملاء الذين وجهوا تمنياتهم الطيبة لي بصفتي وأفاداً جديداً . ومن جانبني ، أوجه لهم بالتقدير والود تمنياتي بالصفاء والنجاح .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل ايطاليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . وان ، أعطي الكلمة لممثل المفترب ، السفير بنديما .

منذ عدة أشهر ونحن نشهد فورة كبيرة في الأحداث على الساحة الدولية وظهور تحولات عميقة مسرحها القارة الأوروبية . وسواء بعث ذلك على الأمل أو عدم اليقين ، فهي نتيجة انفراج بدأ منذ بعض سنوات ونشر أشاره تدريجيا .

ونزع السلاح أحد القطاعات التي استفادت من هذه البيئة الدولية الجديدة التي يجدر استغلالها في سعينا المشترك لاحراز تقدم جديد في المفاوضات وإذا كان من البدئي ان القوتين العظميين تتحملا مسؤوليات خاصة ، فيبقى ان نزع السلاح يمثل قضية إنسانية جماعية وبذا لا يمكن للمؤتمر ، الذي ينبع من المجتمع الدولي ، ان يخرج عن اهدافه او يتخلى عن ولايته كجهاز تفاوض متعدد الاطراف ، وان كان من مهامه أيضا ان يشجع المبادرات المختلفة في محافل أخرى وان يحفز غيرها ، خاصة في القطاعات التي لم تسجل تطورات ايجابية .

إن عزم المؤتمر على الالتزام بصياغة اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية يدلل على أن هذا الهدف في متناولنا . فمن المطمئن أن نلاحظ نواحي التقدم الكبيرة التي تم احرازها في العام الماضي بشأن مسائل جوهرية معينة في الاتفاقية المقبلة . وفي هذا الصدد ، أود أن أرحب بالعمل الممتاز الذي حققه اللجنـة المخصـمة تحت الرئـاسـة الـقـدـيرـة الـدـيـنـامـيـة لـلـسـفـيرـ مـورـيلـ . وأعرب عنأملـيـ بـأنـ

تحقق اللجنة تحت الادارة الحاذقة للسفير هيلتيينيوي ، تقدماً كبيراً يفتح الطريق أمام منجزات جديدة . كذلك يعد كل من توافق الآراء الذي تم الوصول إليه في مؤتمر باريس ، واعلان كانبيرا والقرار ١١٥/٤٤ الذي اتخذته الجمعية العامة بمثابة دعوات لتنشيط الاعمال المنجزة في المؤتمر .

ويحدونا الامل ، ان يؤدي تكثيف التفاوض الذي نشهده حالياً ، خاصة في ضوء التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية الامريكية السوفياتية ، إلى السماح بتخفيف ملموس لتوابع الخلاف والاقتراب وبالتالي من موعد إبرام الاتفاقية . وفي هذا الصدد ، يشارط وفدي وجهة النظر القائلة بأن حجر الزاوية في الاتفاقية المزمعة يجب أن يكون نظام تحقق مناسب لاحترام الالتزامات الناجمة عن المعاهدة . إن وجود نظام تتحقق صارم هو الامر الوحيد الذي يمكن ان يولد الثقة بين الدول الاطراف . ويبدو ان كثرة الاجراءات قيد الدراسة حاليا هي من العوامل الايجابية ، لأنها تبين اقتراينا من التوصل إلى تحقق فعال ، طالما كانت تعبيراً اجتماعياً . ولهذا الفرض ، يبدو لنا من الضروري ان نزود الآلية المكلفة بالتفتيش بالوسائل الكافية ، بغية ان تتمكن من اداء مهمتها على النحو المناسب . وينبغي لهذا الجهاز ان يمتلك السلطة اللازمة التي تسمح له بالحكم على مدى احترام قواعد الاتفاقية وتقارير التفتيش التي سترفع إليه . وينبغي ان يسود مناخ من الثقة وانتعاون في ادارة وتحقيق هذه العملية . كما ينبغي للفريق المكلف بالتفتيش ان يستفيد من تفهم ومساعدة السلطات الوطنية في كل بلد يزوره .

ذلك يعتبر نطاق الاتفاقية المقبلة مسألة كبيرة الامانة . فهو يسمح بقياس حجم التزاماتنا واعطائنا المحتوى المناسب ، وفقاً للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وخاصة الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ .

وتختصر مهمتنا في البدء في ازالة صناعة وتخزين الاسلحة الكيميائية وكذلك تدميرها ، حيث من المفهوم ان الغاية الاساسية هي الحظر المطلق لاستخدام هذه الاملاحة .

وفيما يتعلق بهذا الجانب الاخير المتصل بنطاق الاتفاقية ، يأسف وفدي ، مثله في ذلك مثل كل مجموعة الـ ٢١ ، لعدم وجود توافق في الآراء بشأن ادراج مسألة حظر استخدام الاسلحة الكيميائية ضمن اختصاصات اللجنة المخصصة ونظراً لأن هذه العناصر هي علة وجود الاتفاقية ، فمن البديهي ان يصاغ النظام القانوني للاتفاقية بحيث لا تتعرض هذه الاسس لاي استثناء . ولا بد لنا من تهيئة آليات مرنة يمكنها ان تسهل حسن التفاهم بين الاطراف بشأن مضمون نص الاتفاقية بالكامل . ولكن لا ينبعي لهذا بآي حال ان يكون طريقاً يؤدي إلى هشاشة الالتزامات التعاقدية لجميع الاطراف . كما انه من الضروري

التوصل إلى اتفاقات اجتماعية بغية مواجهة أي موقف لا يتمش مع الأحكام الأساسية للمعاهدة .

وان تنفيذ رغبة المجتمع الدولي في التوصل إلى إبرام معاهدة بشأن الأسلحة الكيميائية مسألة أرادة سياسية في المقام الأول ولا غنى عن هذه الإرادة لضمان الاتفاق بين الجميع ، خاصة من أجل تحقيق العالمية للاتفاقية . وتلك صمة من السمات الأساسية لهذا المك ، يخشى أن تكون جهودنا لولها غير كاملة . وينبغي لنفس الإرادة السياسية أن تحكم جهد البحث عن توافق الآراء بشأن تشكيل الأجهزة التي متکلف بالسهر على تطبيق المعاهدة ، خاصة المجلس التنفيذي . ويجب متابعة عملية وضع عدد معين من المعايير لتعيين أعضاء هذا المجلس في المستقبل بنفس الروح التي سادت في العام الماضي من أجل تقرير المواقف المختلفة الموجودة . وينبغي للأجهزة الرئيسية للمنظمة المزمع إنشاؤها لحظر الأسلحة الكيميائية أن تزود بالسلطة الازمة للقيام بمهنتها على أفضل وجه . وبما أنها نابعة من الإرادة الدولية ، فينبغي لهذه الأجهزة أن تراعي تطلعات جميع الأطراف ، بطريقة متوازنة وغير تمييزية . ويعتبر هذا الأمر شرطا ضروريا لضمان التعاون التكنولوجي بين الدول الأطراف وتوصيل الجميع دون عائق إلى التطبيقات المدنية البحثة للصناعة الكيميائية .

وإذا كان إبرام اتفاق بشأن حظر الأسلحة الكيميائية يشكل هدفا أولويّا لمؤتمتنا ، فإن هنالك مواضيع أخرى مماثلة من حيث الأولوية والأهمية لمختلفنا ، واعني بذلك نزع السلاح النووي الذي بدونه يبقى كل إنجاز آخر عابرا بل ومشكوكا في قيمته . ونكرر الرأي القائل بأنه من الحيوي لمؤتمتنا أن يبحث أخيرا المسائل النووية من أجل تبرير وجوده ، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتهديد النووي الذي يهدد بقاء الإنسانية .

إن سباق التسلح النووي المحموم الذي تميز به العقدان الأخيران قد وصل إلى أبعاد لا علاقة لها على الأطلاق بالاحتياجات المفترضة للأمن أو للردع . وتشير كل الدلائل إلى أن الوقت قد حان للدخول في مفاوضات داخل المؤتمر من أجل إنهاء هذا التنافس . ولحسن الحظ ، فإن الحوار بين القوتين العظميين بهذا الشأن قد فتح آفاقا جديدة . ورغم ذلك ، لا يسع مؤتمتنا أن يبقى بمفرز عن هذه العملية .

وستبقى النتائج المنتظرة لاتفاق محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ("ستارت") المقبل ، بالرغم من اتساع مداها ، محدودة . وسيبقى ، بعد إبرام الاتفاق من هذا القبيل ، ما لا يقل عن ٣٠٠٠ رأس نووية مرصودة لدى القوتين العظميين . والنتيجة هي استمرار شدة التخوف من حدوث محركة نووية أو على مستقبل الانفراج في العلاقات

الدولية . وهذا هو السبب في ائنا لن نتوقف عن ترديد ان كل عملية لتنزع السلاح النووي ، مهما كان مداها ، متبقى غير كاملة طالما انها لن تستند إلى حظر للتجارب النووية . وفي هذا الصدد ، يجب علينا ان نلاحظ ان مؤتمرنا يكرر منذ اكثرا من خمس سنوات جهودا مشابرة للاتفاق على اختصاصات اللجنة المخصصة للحظر الكامل للتجارب النووية . وفي هذا السياق ، لا يسعنا سوى الافتياط بالعمل الذي يضطلع به الوفد الياباني في هذا الاتجاه . ونحن ممتنون جدا للسفير دونواكي لتفضله بموافلة المشاورات التي اجرتها ملفه ، السفير يامادا ، من أجل البحث عن توافق في الآراء بشأن ولاية اللجنة المذكورة . ومن ثم قياسي أود ان أؤكد له تأييدها وتعاونها كاملين . ويرى وفدي ان صياغة هذه الاختصاصات قليلة الأهمية طالما كمنت الفایة الاولى للجنة في إبرام معاهدة تقوم على قواعد قانونية ملزمة دوليا وترمي إلى حظر كامل للتجارب النووية . ومن المؤكد ان إعادة إنشاء هذه اللجنة في الاسابيع القادمة سيسمم في انجاح المؤتمر الرابع للاطراف المكلف باستعراض معاهدة عدم انتشار الاملاحة النووية ، المزمع عقده في الصيف القادم .

ولا يزال قصر استخدام الفضاء على الاغراض السلمية احدى الامانى الغالية للمجتمع الدولي ويتحمل مؤتمرنا ، بوصفه محفل للتفاوض المتعدد الاطراف بشأن نزع السلاح ، مهمة صياغة قواعد قانونية تؤدي إلى الحفاظ على هذا التراث المشترك للإنسانية في مواجهة سباق التسلح . على انه يتبعنا علينا ان نلاحظ ان اللجنة المخصصة التي أنشئت منذ مدة اعوام لهذا الغرض لم تستجب حتى الان للأعمال التي علقت عليها . والواقع ان الخطوات الاجرامية التي اتخذها المؤتمر عندما انشألجنة مخصصة ، في ١٩٨٥ ، بشأن هذا البند ، لم تتمكن من بلوغ هدفها الاسمى ، أي صياغة اتفاق دولي يرمي إلى منع سباق التسلح في الفضاء ، وفقا للفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرمة لتنزع السلاح . ومن المفيد ان نذكر بأن هذه الوثيقة ، مثلها في ذلك مثل القرارات العديدة ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تدعو إلى اتخاذ اجراءات جديدة والبدء في مفاوضات دولية مناسبة من أجل منع سباق التسلح في الفضاء . وقد أقر التقرير الاخير للجنة المخصصة للفضاء بالحاجة إلى اعمال التدوين وإلى المفاوضات ان لم يكن بضرورتهما . وأكد هذا التقرير ، صراحة في استنتاجاته على ان النظام القانوني الذي ينطبق على الفضاء لا يضمن في حد ذاته منع سباق التسلح في هذا الوسط ، ومن هنا تجيء أهمية تعزيزه وتقويته وزيادة فعاليته .

وإذا كانت هذه الملاحظات قد لقيت اجماعا في تقرير اللجنة ، فقد كان من المفروض ان تلقى الاجراءات التمهيدية التي يستدعي الامر اتخاذها اجماعا هي الأخرى ، وخصوصا من خلال تعزيز ولاية اللجنة المذكورة كي تتمكن من التفاوض بشأن التدابير

المؤدية إلى مواجهة نواحي القصور التي لوحظت في النظام القانوني للقضاء . وهذا هو السبب في أن وفدي يرحب بإعادة إنشاء اللجنة بقدر ما يشعر بالأسف ، مثل كل مجموعة البلدان غير المتحازة والمحايدة ، لعدم التوصل إلى توافق آراء لتخويف هذه اللجنة ولادة التفاوض وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١١٢/٤٤ .

على أن التعبير عن هذا الأسف لا يمنعنا من أن نعرب عن أمنياتنا بأن تتمكن اللجنة المختصة ، تحت رئاسة السفير شانون في كندا ، الذي نقدم له تهانينا وتمنياتنا بالنجاح ، من أن تنفذ أخيراً ولايتها بدراسة المسائل المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء والتعرف عليها . وأملنا كبير في أن نرى مثل هذه العملية وقد تحققت كي تدخل اللجنة المختصة في عملية التفاوض بمجرد أن تبدأ الدورة القادمة .

وفي مقابل ما يجري في هذا المحفل المزدوج ، تجري مفاوضات متواصلة بشأن نزع السلاح الإقليمي على الصعيد الثنائي وظهرت إلى حيز الوجود بالفعل اتفاقيات مثل معاهدة القوات النووية متعددة المدى ؛ وهناك اتفاقيات أخرى يجري إبرامها ، سواء بين القوتين العظميين أو بين الحلفين العسكريين . ولكن يبدو أن عدوى هذه المفاوضات الدينامية لم تمتد إلى مؤتمرنا ، باستثناء أعماله في مجال الأسلحة الكيميائية . وأمام هذا الجمود ، ومن أجل أن نتفادى تصلب مؤتمرنا ، يود وفدي أن يضم صوته إلى الصوت الداعي إلى التفكير الجماعي من جانب وفود عديدة ، منها وفود الولايات المتحدة ، وبيراو والبرازيل وفنزويلا . وفي تقديري ان الوقت قد حان لكي نعكف بجدية على مسألة فعالية المؤتمر . وقد قامت مجموعة الحكماء القديمة بعمل يستحق الثناء ومن المناسب ادراجها من جديد في جدول الأعمال . ومن المؤكّد ان الاقتراحات التي قدمها الحكماء السبعة لا ترضي كل الوفود . ورغم ذلك ، إذا أعدنا دراستها في منظورها الحقيقي ، وأقصد بها تحريك المفاوضات التي تستهدفها اقتراحاتهم فإن هذه الاقتراحات سوف تيسّر مهمتنا إلى درجة كبيرة .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) : أشكر ممثل المغرب على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة ، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة أشيوبيا ، السفيرة كونجييت سينوجيورجي مقدماً إليها آخر التهاني ، ويشاركتي في ذلك بالتأكيد أعضاء المؤتمر ، بمناسبة ترقيتها إلى منصب السفير وهو منصب استحقته بجدارة .

السيدة سينوجيورجي (أشيوبيا) (الكلمة بالإنكليزية) : سيد الرئيس ، أشكركم على كلمتكم الرقيقة .

وبما أننا مشرفون على نهاية الشهر وأنني في عداد آخر المتكلمين ، يسعدني بوجه خاص أن أهنئكم لا على توليكم منصب الرئاسة فحسب بل على ما أثبتتموه من مهارة وكفاءة خلال ادارتكم لاعمالنا أيضاً . ويسعدنا أن نشير بصفة خاصة إلى أن المبادرة التي اتخذتموها قد أدت بفضل الجهد الذي بذلتموه ومواهبكم الدبلوماسية إلى مشاورات مشمرة بقية عقد جلسات عامة شبه رسمية بشأن البيدين ٢ و٣ من جدول أعمالنا اللذين يمثلان دون أدنى شك باعثا أساسياً من بواعث القلق لنا جميعاً . ونظن أن ذلك يشكل خطوة أولى في الإتجاه السليم ونأمل أن يفضي الأمر إلى مفاوضات متعددة الأطراف ناجحة فيما يتعلق بالمسائل قيد النظر . ويجدر بنا أيضاً أن نعبر عن اغتنامنا لإعادة تشكيل اللجنة المختصة للبند ٥ المتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وأود علاوة على ذلك أن أنتهز هذه الفرصة لاعرب عن امتنان وفدي بلادي لسلفكم السفير هاندريه واغنماكرز ، سفير هولندا ، الذي أدار بنجاح أعمال المؤتمر طوال شهر شباط/فبراير . وأود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بزملائنا الجدد سفراء الأرجنتين ، وكندا ، والصين وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية وبالياريك وكينيا والبيابان والمكسيك وفنزويلا . ويسري أن أؤكد لهم بأن وفدي سيتعاون معهم دون أي تحفظ بقية التوغل بجهودنا المشتركة إلى نتيجة حسنة .

لقد شهد العقد الذي انتهى منذ مدة قصيرة قلق المجتمع الدولي بشأن تصاعد سباق التسلح كما شهد بذلك جهود كبيرة بقية التوغل إلى تدابير ملموسة لنزع السلاح . والجدير بالذكر أنه قد عقدت بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٩ دورتان استثنائيتان من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة لنزع السلاح ، علاوة على المؤتمر الدولي بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية . وعقد كذلك في نهاية الثمانينيات اجتماعان هامان بشأن الأسلحة الكيميائية وهما مؤتمر باريس للدول الأعضاء في بروتوكول جنيف لعام ١٩٥٥ والدول الأخرى المهمة بالأمر ، ومؤتمر كانبيرا للحكومات والهيئات الصناعية ، المناهض للأسلحة الكيميائية .

وقد شهد أيضاً القسم الأخير من العقد تحسناً ملحوظاً في العلاقات بين الشرق والغرب . كما شهد المجتمع الدولي باغتنام انقسام الفيوم الكثيفة التي كانت تحجب النور منذ مدة طويلة عن الساحة الدولية . ويتبين أن أقول إن هذا الانفراج الذي طرأ على التوتر الدولي قد سمح بحدوث تغيرات إيجابية تشجع دون شك إجراء مناقشات جدية في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف وتفسح المجال للتنبؤ بمستقبل مبشر بالخير ، أكثر من أي وقت مضى .

ومن المثير حقاً أن تكون بعض البلدان قد اعتمدت ، خلال هذه السنوات الأخيرة ، تدابير على الصعيدين الثنائي أو المتعدد الأطراف في ميادين كالحد من القوات المسلحة التقليدية وإعادة هيكلة القوات المسلحة وتعزيز الشقة والأمن . ومن

المشجع بوجه خاص أن يلاحظ أن القوتين العظميين ، بعد عقد اتفاقية الأسلحة النووية المتموطة المدى عام ١٩٨٧ ، تمضيان الآن قرناً في مناقشاتها بمدد تخفيف كمية الأسلحة النووية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة وبمدد حظر الأسلحة الكيميائية .

وفي الوقت الذي نرحب فيه كل الترحيب بهذا التطور الذي يشكل مصدراً مشجعاً للأمل ، يساورنا قلق كبير لأنه لا يزال أمامنا بالفعل تحقيق الكثير في الانجازات . ودون الاستهانة بالتعقيدات الهائلة لعملية تحقيق نزع السلاح النووي ، نرى أنه ينبغي الآنكتفي بالتعجيل بالتدابير الثنائية التي تم اتخاذها في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، بل علينا أن ندعم ذلك بجهود ملائمة متعددة الأطراف إن كنا عازمين على تحرير العالم من مخاوفه الناجمة عن سباق التسلح المتتساعد أبداً ، ومن هيمنة خطير انعدام الأمن الدولي . وفي هذا الصدد ، يأسف وقد بلادي لأن البندود الثلاثة الأول من جدول أعمال المؤتمر ، المتعلقة بالمسائل النووية ، لم تحظ بالإهتمام الذي تستحقه . فكما أشرنا مرات عديدة ، يعتبر سباق التسلح النووي خطراً الحرب النووية مشكلتين لا تشيران قلق الدول الحائزة على الأسلحة النووية فحسب ، بل قلق البشرية جماء . ومن غير المقبول بالفعل أن تكون جميع البلدان ، سواء كان لديها ترسانات نووية أم لا ، مرغمة على العيش في ظل خطر هذه الأسلحة المقيضة . وعلى ذلك ، من الأمور الملحة أن يولي المؤتمر بصفته الهيئة الوحيدة المخولة للتفاوض في مجال نزع السلاح ، أولوية الاهتمام إلى مجمل المسائل النووية بحيث تستهل في هذا الميدان عملية المناقشة المتعددة الأطراف البالغة التعقيد والشائكة .

ويرى وقد بلادي أن الوقت قد حان كي نقر جميعاً بأن هذه المسائل تهم جميع البلدان . وعليينا أن نؤكد أن ما من بلد يستطيع القول بأن القلق الذي تشيره المسائل النووية يقتصر على البلدان الحائزة على مثل تلك الأسلحة . وقد عبر عن هذا الرأي بوضوح في البيان الصادر عن المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الإنحياز الذي عقد في بلغراد في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٩ . وقد أكد رؤساء الدول والحكومات بمفهـة خاصة على أن "نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، لا يمكن أن يتحقق بطبعته ما لم تلتزم جميع الدول بتنفيذه . وركزوا على أن الأسلحة النووية من شأنها أن تؤدي إلى القضاء على الحياة على هذه الأرض . وما دامت الحرب النووية تهدد الحق في الحياة نفسه ، فعلى جميع الدول واجب متساوٍ في منع حدوثها . ومن الممكن التسريع بعملية نزع السلاح الحالية وتوسيع نطاقها وذلك ببذل جهود مشتركة من قبل المجتمع الدولي بأكمله" .

ولا نفالي إذ نقول إن معظم أعضاء مؤتمر نزع السلاح يشعرون بمرارة متزايدة أمام حقيقة أن الدراسة الصادقة للأعمال التي أنجزها المؤتمر حتى الان ، تقدم لنا

صورة كثيبة وتبين أنه لم يسجل سوى قدر قليل من التقدم بقصد المسائل الرئيسية الواردة في جدول أعمالنا . وحسبنا أن نتناول البند الأول المتعلق بحظر التجارب النووية للاحظ أن التجارب النووية تتواصل على الرغم من الأولوية الكبرى التي أعطيت لهذه المسألة . وعلى الرغم من رغبة المجتمع الدولي الملحة في التوصل دون تأخير إلى اتفاقية تقضي بالحظر الشامل ، وأن تحديد وانتشار الأسلحة النووية ما فتئا يمثلان أكبر مصدر من مصادر قلق الإنسانية . وليس بوسعينا طبعاً أن نقر بصواب الجهة المتعارف عليها لتأجيل المناقشات والتي مفادها إننا نفتقر إلى آلية تحقق مناسبة . ومع ذلك ورغمًا عن بذل جهود مستمرة واتخاذ تدابير عديدة حتى الآن ، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح إلى الان من أن ينشئ لجنة مخصصة ، ناهيك عن الشروع في مفاوضات أساسية بشأن الحظر الكامل للتجارب .

وفي هذا السياق يشعر وفد بلادي بالإغتراب الشديد بسبب المشاورات التي يقودها حالياً سفير اليابان دونوواكي بشأن إنشاء لجنة مخصصة وفقاً لاقتراح فيفودا ، دون أن يتعارض ذلك بالطبع مع مواقفنا الأساسية . ومن المشجع أن نلاحظ في التقرير المتعلق بالنشاطات الذي قدمه السفير دونوواكي في ٢٧ آذار/مارس ، أن جميع الجماعات قد قبلت العمل موية بغية التوصل إلى توافق آراء استناداً إلى مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/863 . ونشرد بالغطاب بمقدمة خاصة لبيان السفير دونوواكي القائل بأن "هذا التقدم يمثل بالفعل خطوة حاسمة تؤكد عزم المؤتمر على استئناف الاعمال الأساسية للجنة المخصصة في إطار البند ١ من جدول الاعمال" . ونأمل أن يسمح لنا هذا التيار الإيجابي بأن ننشئ قبل إنتهاء دورة الربيع لجنة مخصصة للحظر الكامل للتجارب النووية . وفي رأينا أن الوضع الدولي الحالي يشجع خطوة كهذه وعلينا أن ننتهز هذه الفرصة المواتية لتناول هذا الموضوع في أسرع وقت ممكن .

ومن المتوقع أن يعقد المؤتمر الرابع لدراسة اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية في جنيف في آب/أغسطس المقبل . وكما سبق لي القول ، على الرغم من إحراز تقدم على الصعيد الثنائي ، لا تزال بعديدين عن التطبيق الكامل للاحكام الرئيسية لهذا المك البالغ الأهمية ، لا سيما فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية ، ونزع السلاح النووي ، والضمادات ، وإنشاء مناطق يحظر فيها وجود الأسلحة النووية ، ومنع تأكيدات في ميدان الأمن . وفي هذه المرحلة ، يكتفي وفد بلادي بالإعراب عن قلقه الخاص إزاء عدم إحراز تقدم في الميادين الآتية الذكر ، وسيعلن موقفه في المؤتمر المعنى بالنظر في الاتفاقية .

وفيما يتعلق بأعمال اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية فإننا نرحب بالتقدم الهام الذي أحرز في العام المنصرم في ظل الرئاسة المستنيرة لسفير فرنسا السيد

ببير موريل الذي ساهم كثيراً بإدارته الدينامية وكفاءاته في وضع أسن متينة لاتفاقية ونحن على يقين كذلك بأن اللجنة المختصة ستسجل هذا العام أيضاً نجاحاً جديداً في ظل رئاسة السيد هيلتنيوس ، سفير السويد ، المتسمة بالكفاءة والحيوية .

ويقترب وقد اشوبها لتحسين ولاية اللجنة المختصة للأسلحة تحسيناً كبيراً هذا العام بفعل ما تم التوصل إليه من اتفاق إدراج الصياغة النهائية لاتفاقية . ويوضح ذلك جلياً أننا قد وصلنا إلى مرحلة تتوج لنا التوصل إلى اتفاقية عالمية فعالة يمكننا التحقق من تنفيذها ، ويتبقى لدينا دون شك إيجاد الحلول لبعض المسائل المتعلقة . إلا أنه انطلاقاً من العمل الذي تم انجازه إلى الان ، نرى أنه إذا حدثنا لأنفسنا جدولاً زمنياً لامتناعنا أن نواجه التحدي المتمثل في حل المسائل المتبقية وفي إبرام الاتفاقية في موعد مبكر . ونشارك أيضاً في التفاؤل السائد بوجه عام إذ أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي الان قريبة المثال .

وكما صرخ السفير فون متولبناجيل في البيان الذي ألقاه في ٨ آذار/مارس الماضي في مؤتمر نزع السلاح ، "ليعن هناك ما يمنعنا من أن نضع نصب أعيننا أهدافاً طموحة بنفس القدر لإبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، وإن لا يخشى أن تكون آخر من يتغير في عالم هو في طور التغير ، أو نعجز عن التكيف في الوقت المناسب". وإننا نشارك في هذا الرأي ، ونرى أن المسائل التي لا تزال معلقة هي مسائل سياسية أكثر من كونها تقنية . وعلى ذلك فإن إبرام الاتفاقية يقتضي قبل كل شيء الان ، إرادة سياسية حازمة ، نأمل أن يعبر عنها بوضوح على النحو الواجب .

وقد أكد المتكلمون بشدة على ضرورة تكييف مؤتمر نزع السلاح مع الجو الإيجابي السائد في العلاقات الدولية حالياً . وفي هذا الصدد يود وفد بلادي أن يعرب عن احترامه لسفير البرازيل السيد آزامبوجا الذي لفت أنظارنا منذ بدء هذه الدورة إلى حقيقة أنه من المهم والمناسب أن نستعرض أعمالنا في ضوء حقائق الساعة . ومن الملائم أن نلتف النظر إلى أن السفير آزامبوجا تناول عدداً من المسائل الأساسية في هذا الصدد . وفي رأيه أن إيجاد الحلول الملائمة لهذه المسائل في الوقت المناسب سيسم في زيادة فعالية عمل المؤتمر . والواقع هو ، حسب قول السفير آزامبوجا ، "أن الوقت قد حان لا لإعادة النظر في أهدافنا بعمق فحسب بل في وسائل تحقيقها أيضاً" . وفي هذا السياق يؤيد وفد بلادي الاقتراح الهادف إلى تنشيط فريق السبعة للشروع في العمل من جديد ونأمل أن تتخذ التدابير اللازمة كي يتمكن من بدء أعماله حالاً . ولا داعي أن نذكر هنا بأن المجتمع الدولي يتوقع الكثير منا ، ولا مجال من أن يُحكم على إنجازاتنا تبعاً لما يتحقق من هذه التوقعات . ومن الجلي أن استعراضاً بسيطاً لنشاطنا يوضح أنه ليس لدينا ما نفخر به سوى ما يتعلق بالمفاوضات بشأن الأسلحة

الكيميائية التي شارت على نهايتها . وما يُؤسف له ، أنه حتى التقدم الذي نلحظه في هذا الميدان لا يزال بعيداً عن الدرجة المرجوة وذلك بسب الإفتقار إلى الإرادة السياسية الطيبة . وإذا أخذنا بعين الاعتبار الجو الدولي المواتي حالياً والذي يعتبر في رأي الوفد الإثيوبي ، فريداً في التاريخ المعاصر فإننا منحاص بقصوة إذا ما تركنا هذه اللحظة المناسبة تفلت دون أن نواجه التحدى الذي تواجهه الإنسانية والمتمثل بالسعى نحو تحرير العالم من خطر أملحة التدمير الشامل لا سيما خطر الفناء النموي .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) : أشكر ممثلة إثيوبيا على بيانها وعلّم الكلمات التي وجهتها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين السفير كارشيا موريتان .

السيد كارشيا موريتان (الأرجنتين) (الكلمة بالأسبانية) : سيد الرئيس ، نمثل كلانا بلدين تربطهما نشاطات وأهداف مشتركة . ويكفي أن نتذكر ، بالفعل ، الجهد الذي بذلت معه بغية تطبيق الإعلان الذي يجعل من جنوب المحيط الأطلسي منطقة سلام وتعاون . وستعقد البلدان المتاخمة لجنوب الأطلسي ، قريباً جداً ، مؤتمراً الثاني في مدينة لاغوس ويشرتا في هذه المرة أن ثرحب بسامبانيا ضمن المجموعة غير الرسمية للبلدان المتاخمة لجنوب الأطلسي . وإذا تشرف رئاستكم على الانتهاء ، أرى أن الجميع يشعرون حيالكم بعظيم الامتنان لما بذلتموه من جهود لإعطاء مسار صحيح لـأعمالنا الأساسية . وأنتم بذلك إنما تتبعون التقليد الدبلوماسي الذي اتبّعه رجل عظيم في نيجيريا ، وهو السفير أدرينجي ، الذي له فضل لا يوصف على قضية نزع السلاح . وأود أن أطرق في هذه المناسبة إلى إحدى المسائل التي تشغّل حيزاً تزداد أهميتها في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح يوماً بعد يوم ، وهو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

ومنذ بضعة أسابيع وبمناسبة عودتي إلى المؤتمر نقلت إلى الوفود الموجودة هنا رسالة من الرئيس منعم أشير فيها صراحة إلى مسألة الفضاء الخارجي . وقد قمت بذلك لعدة أسباب ، أقترح أن أتناول هنا بعض جوانبها . لقد سبق أن تكلمنا كثيراً عن أهمية الفضاء الخارجي التي لا شك فيها بالنسبة للمجتمع الدولي . ولذلك لمن أتوسع أكثر فيما يخوض النشاطات العديدة والمختلفة الأوجه بما في ذلك النشاطات ذات الطابع العسكري التي تجري في الفضاء الخارجي . ومع هذا فإني اعتقد أنه من الضروري التذكير بأن مفهوم الفضاء ، في نهاية هذا القرن ، يختلف من وجهة النظر الدولية عما كان عليه في الستينيات والسبعينيات التي شهدت أعظم إنجازات في ميدان السباق التكنولوجي ، كما شهدت بموازاتها صياغة مجموعة من المبادئ الفرض منها

مراقبة الإستخدام السلمي للفضاء الخارجي . تقوم اليوم بلدان مختلفة ، إلى جانب البلدان التي تعتبر منذ سنوات قوى فضائية ، بالتزود بالتقنيات الضرورية للوصول إلى الفضاء ، إما مباشرة ، أو بوضع توابع في المدار ، فضلاً عن استخدام وتسويق المعلومات المستمدّة من الفضاء على نطاق عالمي تقريباً . وهذه العوامل ، إذا حلّلناها ضمن منظور المؤتمر ، تضفي شيئاً من الواقعية والتماسك على جهودنا ، التي لم تعد تمليها فقط مجموعة من المبادئ العامة الهدافة إلى استخدام الفضاء لصالح البشرية جمّعاً ، وإنما أصبحت نابعة من وجود عدد من الدول ، متزايد بامتداد ، وجوداً فعلياً ملماً في الفضاء . ولا شك في أن الآفاق التي يفتحها هذا الوضع مليئة بالاحتمالات الإيجابية ولكنها تشير في الآن ذاته أسللة لا يمكن أن تفوتنا خطورتها ، ولا سيما من وجّهة النظر الاستراتيجية ومن ناحية الأمن الدولي . ويتجلى من تحليل المسألة ، حتى لو كان التحليل مطحياً ، أن هناك روحأ تتسم بالاقتصادية والتحيز تسود المناقش المتعلقة بالحد من التسلح في الفضاء الخارجي . ونعني بكلمة اقتصادية أن ثمة معارضة واضحة جداً تقف بوجه وضع قواعد متعددة الأطراف من شأنها جعل استخدام الفضاء الخارجي أكثر أمناً وقابلية للتنبؤ . والامر الأشد خطورة ، فيما يتعلق بالفضاء الخارجي ، هو أننا لا نستطيع حتى الاعتماد على الآفاق المشجعة ظاهرياً التي تحيب بتدابير نزع السلاح المتعلقة بنظم الأسلحة البرية . وهذا يعني أنه بالإضافة إلى الافتقار إلى توافق آراء بشأن ضرورة تكميل وتحسين النظام القانوني المطبق على الفضاء الخارجي ، هناك أمر واقع وهو أن هذه الاتفاques على الصعيد الثنائي تبدو وكأنها تثير خلافات شديدة في وجهات النظر ، تعذر تذليلها إلى الآن . وتعد معاهمدة الحد من الأسلحة المضادة للصواريخ مثلاً واضحاً على هذا الوضع الذي لا يحتاج إلى المزيد من التفصيل اللهم إلا كي نوضح أن هذا المك الشكائي الهام يرتكز على قواعد هشة للغاية .

وفي هذه الأثناء تستمر الدولتان العظيمتان في تنفيذ برامجهما للدفاع الاستراتيجي التي لا نعرف الكثير عنها ، ومن دواعي السخرية أن يعلن عن وجود تهديدات متوقعة من قبل البلدان النامية ، كمبرير لوجود بعض هذه البرامج . ودون أن تكون لدى رغبة في الخوض في جدال بشأن صحة هذه التاكييدات ، أقول أنه لمن المؤسف حقاً لا تستغل هذا الوقت الذي يبدو فيه الوضع الدولي مواتياً بوجه خاص ، لتحقيق تقدم فعلي في ميدان منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ويرى وفد الأرجنتين أن تناول هذه المسألة يقتضي حواراً مفتوحاً ومتوازناً ، وهو حوار مفيد للغاية إذ أن هناك ، إلى جانب الإعلان عن التحفظات وأصدار الأحكام بقصد التهديدات المحتملة فيما يتعلق بالأمن الدولي ، عوامل أكثر أهمية ذات عواقب سلبية و مباشرة أكثر ، تتخذ شكل وضع قيود على التعاون الدولي في ميدان التكنولوجيا الفضائية . وهذا الطريق المتبّع قبل بضع سنوات في مجال التكنولوجيا الذرية ، ليس بالطريق السليم ويبدو اليوم بمراحلة

مخالفاً لجو الإطمئنان والموثوقية المتبادلة الذي أضحى هو السائد في العلاقات الدولية . وأما فيما يتعلق بنشاطات اللجنة المخصصة ، فإنني أعتقد أننا متفقون جميعاً على الاعتراف بفائدة العمل الذي أنجزته حتى الآن هذه الهيئة الفرعية للمؤتمر . بيد أن هذه المهمة مهما تكن مفيدة تبدو محدودة النطاق للغاية إذا ما حللنا بالتفصيل أهمية وطبيعة محتواها .

لقد تناولنا حتى الآن ، بروح بناء ، الجوانب العامة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وهذه المناقشة سمحت لنا جميعاً بأن نكون فكرة صائبة تماماً عن الأولويات التي تستند إليها الدول لدى تحليلها للمسألة الفضائية ولجوانبها المتعلقة بالأمن الدولي . لقد حللنا النظام القانوني المتعلق بالفضاء الخارجي واستنتجنا أنه لا يستطيع بمفرده أن يمنع احتمال امتداد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي . وأخيراً طرح أمامنا عدد كبير من الاقتراحات بخصوص اتخاذ تدابير محددة يمكن أن تكون موضوع مفاوضات متعددة الأطراف . ويرى وفد الأرجنتين أن السبيل ممهد كي تمضي اللجنة قدماً في أعمالها .

وقد أتاح تحليل المسائل المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي المجال لتبادل هام في وجهات النظر بغية تحديد الإطار العام للمناقشة لدى تناول مسائل عديدة كالعلاقات بين المفاوضات المتعددة الأطراف والثنائية في هذا الميدان ، وأهمية وشرعية الاستخدامات العسكرية للفضاء ، آثار الاستخدامات السلمية وخصائص البرامج الفضائية الجارية . ومع مراعاة المناقشات التي دارت بشأن برامج العمل التقليدي للجنة دون إعاقة متابعة هذا التحليل الجماعي ، يرى وفد الأرجنتين أن الوقت قد حان كي نعترف بقصور هذه الطريقة . وقد يكون هناك جدوى ، دون شك ، من إشارة مناقشة عامة بصدق موضوع واسع إلى هذا الحد ، في غياب إطار هيكل يتطور يدير ويوجه المناقشات الجارية ، إلا أننا لم نعد بحاجة إلى ذلك . فتقديم تكنولوجيا الفضاء يضفي على هذا الموضوع ديناميكية فريدة ، بحيث أن المناقشة العامة ، إذا لم تجر في إطار نص قابل للتعديل ، تمثل لا محالة إلى أن تصبح عديمة الجدوى وإلى أن نقتنصر على تبادل ل Lazarus أملج لجهاز يقوم بالمداولة منه لجهاز يتسم بخصائص مؤتمر نزع صلاح .

وفيما يتعلق بالموضوع الآخر للبرنامج المؤقت - دراسة الاتفاقيات النافذة المطبقة على الفضاء الخارجي - ينطلق وفد الأرجنتين من المبدأ الذي اعتمدته اللجنة المخصصة ومفاده أن النظام القائم ، بصرف النظر عن قيمته الجوهرية ، لا يمكنه وحده ضمان منع سباق عسكري في الفضاء . ونعتقد أنه ينبغي في هذا المجال أيضاً أن يعكس النقاش تغيراً نوعياً وأن يتجاوز إعادة تأكيد مواقف معروفة جيداً من الجميع ،

وإلا ، فإنه ، بدلاً من أن يسهم في البحث عن مجال لاتفاق ، سيعمق الخلافات في التفسير التي ليست غريبة أبداً عن تحليل وعرض أي معياري في أي قطاع من قطاعات النشاط البشري يخضع لقواعد قانونية .

ويبرى وفدى الأرجنتين أن من الخطأ القول بأن النظام القانوني القائم يشكل كلاماً متكاملاً وكافياً ، مثلما أن من الخطأ الادعاء ، في هذا المجال ، بأننا نسير في فراغ قضائي تام . وقبل الخوض في جدالات معقدة بشأن مدى نطاق القواعد القائمة لعله يتبعن إلا ننس أن تحليل النظام القانوني ، في سياق مؤتمر نزع السلاح ، يكتسب أهمية خاصة جداً إذ أن هذا المحفل مدعو ، في التحليل الأخير ، إلى أن يقوم بمناقشة اتفاقات بغية تحجيم تسلح في الفضاء الخارجي . ويعتبر المؤتمر قبل كل شيء محفل مهمته التفاوض على اتفاقات وليس تفسير اتفاقات الموجودة سابقاً . وهذا يعني أن على كل تحليل للقواعد القائمة أن يتخذ موجهاً عملياً بالدرجة الأولى وأنه ينبغي إلا نغفل أبداً عن أن الفرض من ذلك إنما هو تعريف الثفرات الموجودة وتحديد الميادين التي تقتضي وجود قواعد قانونية إضافية .

أما فيما يتعلق بالاقتراحات الموجودة وبالمبادرات التي قد تتخذ في المستقبل فمن المنطق أن تبني آمالاً كبيرةً على هذا الموضوع الذي يشمل أفكار الوفود والأفرقة بشأن مختلف الوسائل التي يمكن للدول بواسطتها التماز وإيجاد الصيغ المقبولة التي توفق بين النشاطات الفضائية لكل دولة وبين الهدف المشترك بإقامة نظام مأمون بشأن وسط سبق للإنسان أن أطلق فيه أكثر من ٣٥٠٠ جسم . وقد تكشفت أعمال اللجنة مؤخراً بوجه خاص عن تقدم لا نتردد في وصفه بأنه نوعي . فالموضوع الخصب المتعلق بتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي يلاقى النجاح تدريجياً من خلال الاقتراحات المقدمة من العديد من الوفود التابعة لمجموعات مختلفة . ويتبين لنا بوضوح أن هناك إمكانية للتوصل إلى توافق آراء في إطار ملموس حقاً .

وفي رأينا أننا قمنا حتى الآن بتجمیع ما يکفي من المعطيات الانتقادية لتقديم عرض شامل للعناصر الواردة في الاقتراحات التي قدمت إلى اللجنة حتى يؤمنا هذا بغية إقامة إطار من الثقة وقابلية التنبؤ في الفضاء . وستكون المهمة صعبة دون شك إلا أننا نعتقد أن الوقت قد حان كي نباشر بكل عزم في صياغة نظام أستطيع ، ولو بدا ذلك ممعناً في التبسيط ، أن أطلق عليه اسم اتفاق هلسنكي - استكمال للفضاء . وبالنظر إلى غرض المفاوضات ومداها ، يمكن الفرق الكبير والتحدي ، في هذه الحالة ، في أن العملية لن تنحصر في ٢٥ دولة شاركت بنجاح في عملية المفاوضات بين الشرق والغرب ، بل ستشمل جميع الدول الأعضاء في المؤتمر وبقية أعضاء المجتمع الدولي الذين سيضمون جهودهم دون شك إلى جهودنا .

ونعتقد أن مبادرات مثل وضع مدونة قواعد سلوك (نظام سير) للفضاء والاقتراحات المتمللة بحصانة التوابع الإطمئناعية وحمايتها الجزئية والاقتراحات المتعلقة بالمراقبة عن بعد تمثل نواة يمكن أن تتخذ حولها تدابير متكاملة تكفل تعاوناً صريحاً في ميدان الاستخدامات السلمية والشفافية وقابلية التنبؤ فيما يخص الاستخدامات العسكرية . ويبدو أن على كل من يتحدث هذه الأيام في الجلسات العامة أن يشيد بالمناخ الذي تتسم به العلاقات الدولية وبما ينطوي عليه من وعود . وهذه الاشادة تجعل المتفاوضين يشعرون ، لا محالة ، بالرضا لما حققه من تقدم ملموس ولما يمكن أن يتحقق في المستقبل القريب . وإن وفد الأرجنتين ، إذ ينأى بنفسه عن الإكتفاء بما قد أنجز ، يفضل أن يلفت انتباه الوفود الموجودة هنا إلى جدول أعمال يخصنا جميعاً وما زال مفتوحاً انتظاراً لاتمامه بشكل كامل وهو جدول الاعمال المتعلق بالفضاء الخارجي .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة . وقد انتهت الآن قائمة المتكلمين وألاحظ أنه لا يوجد أعضاء آخرون يودون إلقاء كلمة .

وكما أعلنت مسبقاً ماعلق الجلسة الآن وسادعو إلى الاجتماع شبه رسمي للمؤتمر لأطلعكم على نتائج المشاورات التي دارت بشأن وضع إطار تنظيمي ملائم كي نتناول أثناء الدورة الحالية البنددين ٢ و٣ من جدول الأعمال . ومنبغي أيضاً الطلب المتعلق باشتراك دولة غير عضو في أعمال المؤتمر .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠ واستؤنفت الساعة ١١/٤٠

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة ٥٤٧ لمؤتمر نزع السلاح .

إثر المناقشات التي دارت في الاجتماع شبه الرسمي الذي عقد للتو فيما يخص وضع إطار تنظيمي لمعالجة البنددين ٢ و٣ من جدول الأعمال ، أود أن أقرأ النص التالي أمام أعضاء المؤتمر كي يتتخذ قرار في هذا الصدد:

"قرر مؤتمر نزع السلاح أن يعقد اجتماعات شبه رسمية خلال دورته لعام ١٩٩٠ ، بشأن موضوع البنددين ٢ و٣ من جدول أعماله وهما على التوالي: 'وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي' ، ومنع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الأسلحة ذات العملة' وأن يورد مناقشات هذه الاجتماعات شبه الرسمية ، حسب الأصول ، في التقرير السنوي للمؤتمر الذي يقدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ."

فإذا لم يكن هناك اعتراض أعتبر أن المؤتمر وافق على النص الذي قرأته الآن .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: أود أن أنتقل الآن إلى موضوع آخر يتعلق بالمجتمعات شبه الرسمية المقبلة . وطبقاً للنظام الداخلي ، يكلف الرئيس ، في إطار المهام الملقاة على عاتقه عادة ، بأن يراعي أن تجرى مناقشات الجلسات العامة أو الاجتماعات شبه الرسمية بطريقة منهجية . ولذلك أود أن أعلمكم بأنني اتخذت مبادرة شخصية بوضع قائمة مواضيع بغية إتاحة المجال لإجراء مناقشة منتظمة خلال الاجتماعات شبه الرسمية ، بشأن موضوع البنددين ٢ و ٣ من جدول الأعمال . وقد وضعت هذه القائمة بمفردة شخصية ولذلك فإن الوفود غير ملزمة بها . وإضافة إلى ذلك يمكن لمن يرغب من الأعضاء بطبيعة الحال أن يطرح أي سؤال يتعلق ببند من بنود جدول الأعمال المعنى ، وفقاً لطريقة عمل المؤتمر المعتادة . وسائلو عليكم الآن هذه القائمة :
أولاً ، فيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال :

تنفيذ الفقرة ٥٠ من الوثيقة النهائية للجنة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرمة لتنزع السلاح ، وذلك في ضوء الاتجاهات في العلاقات الدولية
تقييم دينامية سباق التسلح النووي في ضوء التطورات الدولية الأخيرة

سباق التسلح النووي من كافة نواحيه النوعية والأمور المتعلقة به المكوّن الدولي القائمة فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي وتنزع السلاح النووي

العلاقة المتبدلة بين النظر على الصعيد الثنائي والنظر على الصعيد المتعدد الأطراف في قضية وقف سباق التسلح النووي وتنزع السلاح النووي ، والاشتراك في مفاوضات وقف سباق التسلح النووي وتنزع السلاح النووي ، والشروط المسبقة لاشتراك جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية في نزع السلاح النووي ، دور مؤتمر نزع السلاح مفاهيم الأمن المتعلقة بالأسلحة النووية في ضوء التطورات الأخيرة وفي ضوء النتائج العامة للاتفاقات القائمة والآخرى المنتظرة في ميدان نزع السلاح والحد من الأسلحة دور الردع النووي في الحفاظ على السلم القائم منذ أربعين عاماً: ضرورة العمل باحتراز و töدة في الحد من الاعتماد على الردع النووي المبادئ التي تنظم نزع السلاح النووي الاقتراحات المتعلقة بما لحل نزع السلاح النووي والتدابير التي ينبغي اتخاذها في هذا الشأن

وقف انتاج المواد القابلة للانشطار الخامه بصناعة الاملاحة واتخاذ
تدابير ضد إعادة استخدام المواد القابلة للانشطار المحررة بفعل
تدابير نزع السلاح ، لاغراف التسلیح

التسليح البحري النووي ونزع السلاح البحري النووي
تدابير اضافية تهدف إلى تعزيز ومتابعة عملية نزع السلاح النووي
الجاریة حالياً وهي:

علم انتشار المواریخ ونماقات الاملاحة النووية بالإضافة إلى
التكنولوجيا ذات الصلة

تدابير بناء الثقة الخامه بتشجيع نزع السلاح النووي
التحقق فيما يتعلق بأهداف الاتفاقيات ونطاق تطبيقها وطبعتها
الاقتراحات القائمة .

ثانياً فيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الاعمال:
امتحالة الفصل بين مشاكل منع نشوب الحرب النووية ومشاكل منع نشوب
أي حرب

تدابير تهدف إلى استبعاد استخدام الاسلحة النووية ، لا سيما:
الفقرة ٥٨ من الوثيقة النهائية للدورة الامتنائية العاشرة
للجمعية العامة (مدونة للسلوك السلمي للحلولة دون
استخدام الاملاحة النووية أو التهديد باستخدامها)
إبرام اتفاقية دولية يمنع بمقتضاها استخدام الاسلحة
النووية أو التهديد باستخدامها (نف مرفق بالقرار
٧٦/٤٣
هاء الصادر عن الجمعية العامة في ٧ كانون الاول /
ديسمبر ١٩٨٨)

حظر استخدام الاسلحة النووية بموجب قواعد قانونية ملزمة
تدابير لتعزيز الثقة وتفادي الازمات:

تدابير تهدف إلى تعزيز الثقة وإلى زيادة الشفافية بشأن
النشاطات العسكرية بالإضافة إلى اتفاق متعدد الاطراف لتفادي
الحوادث في أعلى البحار

تدابير تهدف إلى تفادي إنطلاق الاملاحة النووية إثر خطأ أو
حادث وإلى تجنب تأزم الاوضاع والسيطرة عليها بما في ذلك
إنشاء مراكز متعددة الاطراف للإنذار وللتحكم بالازمات في
الميدان النووي

تدابير تهدف إلى تيسير التحقق الدولي من احترام اتفاقيات الحد من
الاسلحة ونزع السلاح
معايير وبارامتراط الاجهزه الدفاعية العسكرية ؛ والاستراتيجيات
والنظريات العسكرية ؛ وتفادي الهجمات المفاجئة

الاتجاهات الجديدة لтехнологيا الاملاحة وتأثيرها على الامن وعلى جهود نزع السلاح

و ساعطي الكلمة الان إلى الاعضاء الراغبين في التحدث في المرحلة الحالية .
اعطي الكلمة لممثل بيرو السفير دو ريفيرو .

السيد دو ريفيرو (بيرو) (الكلمة بالاصبانية): أود أن أقي ببياناً
بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ بشأن البند ٢ من جدول الاعمال وهو ، "وقف سباق التسلح
النووي ونزع السلاح النووي" . وبما أن هذا البيان ورد باللغة الانكليزية في الامر
فإنني سأتلوه بهذه اللغة .

يتبع المتحدث بالانكليزية

ان الأهمية التي توليهها مجموعة الـ ٢١ للبند ٢ من جدول الاعمال "وقف سباق
التسلح النووي ونزع السلاح النووي" ، معروفة جيداً ، وقد عرضت وجهات نظر المجموعة
سابقاً في الوثائق CD/64 ، CD/116 ، CD/180 ، CD/526 و CD/819 . وقدمت مجموعة
الـ ٢١ في ٣٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، طبقاً لموقفها المعتمد ، مشروع ولاية ضمن الوثيقة
CD/819/Rev.1 . وتظهر الولاية جانبي المسالة الاساسيين وهما: طبيعتها الملحة ،
وضرورة معالجتها في إطار المفاوضات المتعددة الاطراف لمؤتمر نزع السلاح . وتأسف
المجموعة لعدم التمكن إلى الان من إنشاء لجنة مخصصة بموجب هذا البند رغم العمل
التمهيدي الذي تم خلال السنوات السابقة . ونظراً للمناقشات التي دارت في هذا الصدد
خلال العام الماضي والتي لخصت في تقرير مؤتمر نزع السلاح (CD/956) فإن مجموعة
الـ ٢١ مقتنعة بأنه لم يعد هناك داعٍ لأن تبرهن عن الضرورة الملحة للشرع بആعمال
على الصعيد المتعدد الاطراف بشأن منع سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، بغية
اتخاذ التدابير الملحوظة بشأن هذه المسالة . وفي رأي المجموعة أنه كان من الواجب
الشرع منذ زمن طويل في مفاوضات متعددة الاطراف بشأن نزع السلاح النووي . وفي الوقت
الذي تتبع فيه المجموعة للنجاح الذي سجل في إطار المفاوضات الثنائية فإنها تذكر
بأن هذه المفاوضات ، بسبب نطاقها المحدود وعدد الاطراف المعنية . لن تتمكن أبداً
من التعويض عن الجهود المبذولة على الصعيد المتعدد الاطراف الفعلي لاتخاذ تدابير
لنزع السلاح النووي تكون قابلة للتطبيق عالمياً ، أو من إلقاء تلك الجهود .
والمجموعة على يقين بأن المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي تكتسي أهمية كبرى لجميع
الآم لأن وجود أسلحة نووية ، متزايدة ومتطرفة باستمرار ، يلحق الأذى بصورة مباشرة
وجذرية بالمصالح الأمنية الحيوية لجميع الدول ، سواء كانت حائزة على الاملاحة
النووية أم لا . ويعلم المرء أن السلاح النووي يعرض الإنسانية لأجسم المخاطر التي
تهدد البقاء واستمرار الحضارة . فمن الأهمية بمكان أن توقف سباق التسلح النووي

بجميع أشكاله وأن نعكس مساره ، بفية إزالة خطر اندلاع حرب نووية . لقد لاحظ المشركون في المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الإنحياز ، الذي عقد في مدينة بلغراد في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٩ ، أنه على الرغم من توفر جو دولي موات ، لا يزال يتعمّن عمل الكثير لوقف سباق التسلح . كما أكدوا أيضاً على الضرورة الملحة لاتخاذ تدابير تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي في إطار برنامج محدد الأجل بغية إزالة الأسلحة النووية تماماً .

ومن الواقع أنه لا يمكن إقامة الأمن العالمي على أساس نظرية الردع النووي . بل على النقيض من ذلك إن ظهور الأسلحة النووية أرغمنا على التساؤل عن جوهر العلاقة بين التسلح والأمن . وينبغي محاربة الاعتقاد الذي مفاده أن حيازة الأسلحة النووية هي وسيلة لتعزيز الأمن ، إذ أن تخزين هذه الأسلحة يهدد ذات الأمن الذي ينبغي له أن يحميه في الأساس . وفي العصر النووي شمة نظرية وحيدة يمع اتباعها وهي النظرية القائلة بتحقيق أمن جماعي عن طريق نزع السلاح النووي . فاتفاقية القوات النووية المتوسطة المدى ، وهي أول اتفاق يلغى فتنة كاملة من الأسلحة النووية ، تقدم دليلاً جديداً على أن تخفيف الترسانات النووية يؤدي إلى تعزيز الأمن الدولي .

ومجموعة الـ ٢١ على يقين بان نظرية الردع النووي عاجزة تماماً عن ضمان الأمن والسلم الدوليين ، بل على العكس إنها سبب سباق التسلح وتشكل عاملاً يزيد من زعزعة أمن الدول وأضطراب العلاقات فيما بينها . فضلاً عن أن هذه النظرية المترتبة ، في التحليل الأخير ، عن نية استخدام الأسلحة النووية عند الاقتضاء ، لا يمكن أن تكون الوسيلة الأساسية لمنع نشوب حرب نووية تلحق بالآبربياء القدر نفسه من الآذى الذي تلحقه بالغفات المتحاربة وترفع مجموعة الـ ٢١ أن يكون أمن العالم قاطبة متوقفاً على حالة العلاقات بين الدول الحائزة على الأسلحة النووية إذ تبدو لها هذه الفكرة غير قابلة للتبرير لا سياسياً ولا أخلاقياً .

وتقع على عاتق هذه الدول مسؤولية خامة فيما يتعلق بتحقيق غرض نزع السلاح النووي ، إذ ينبغي لها مراعاة قلق البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية على أنها ، والامتناع عن كل عمل من شأنه تكثيف سباق التسلح النووي ، وعليها أيضاً اتخاذ الخطوات العملية والبناءة بفية اعتماد وتنفيذ تدابير حقيقة تهدف إلى نزع السلاح النووي .

والمجتمع الدولي ، باعترافه بأنه ليس بالإمكان ربع الحرب النووية وأنه لا يجوز أن تندلع حرب بهذه إطلاقاً ، قد خطأ خطوة هامة وينبغي أن تفضي إلى اتخاذ تدابير عملية . وقد قامت الجمعية العامة في الفقرة ٥٠ من الوثيقة النهائية

المعتمدة في دورتها الاستثنائية الأولى المخصصة لتنزع السلاح ، برسم إطار من شأنه أن يتيح لمؤتمر تنزع السلاح الشروع في عملية مفاوضات ناجحة وتكاملية على الصعيد المتعدد الأطراف . وتحرص مجموعة الـ ٢١ ، كل الحرص ، على تنفيذ أحكام هذه الفقرة ، وتترى أن إنشاء لجنة مخصصة هو خير سبيل لتحقيق ذلك . وتشدد المجموعة على أنها بالرغم من قبولها هذا العام بتناول هذه المسألة في إطار المناقشة العامة شبه الرسمي ، لا تزال على موقفها الاصغر الذي عرض في الوثائق CD/64 و CD/116 و CD/180 و CD/526 و CD/819 Rev.1 و CD/819 . كما تتوقع في المؤتمر أن يسجل خلال العام القادم نجاحاً ملماً بشأن مسألة إنشاء لجنة مخصصة بموجب هذا البند ، وذلك نظراً للأهمية التي تكتسيها هذه المسألة فيما يتعلق بتنزع السلاح العام .

السيد شاهباز (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): لقد طلبت التحدث اليوم للإدلاء بالبيان التالي باسم مجموعة الـ ٢١ فيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" .

تحرص مجموعة الـ ٢١ على أن تعرب عن أسفها الشديد لعدم تمكן المؤتمر من تشكيل لجنة مخصصة بموجب البند ٣ من جدول الأعمال . لقد اثبتنا عن استعدادنا للتحاور في هذه المسألة سواء هنا أو في الجمعية العامة . بيد أن بعض البلدان رفضت ذلك إذ يبدو أن لها أولويات مختلفة .

لست بحاجة إلى الإصرار على الأهمية التي تعلقها مجموعتنا على هذا البند . ونعتقد أن أعظم خطر يواجهه العالم هو خطر تدميره في حرب نووية ، وبناءً على ذلك ، يصبح إقصاء هذا الخطر في الوقت الحالي المهمة الأكشن إلحاحاً وضرورة . ولئن كان محيحاً أن مسؤولية درء الحرب النووية تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدول الحائزة على الأسلحة النووية ، فإن للدول بأسرها مملحة حيوية في التفاوض على تدابير لمنع نشوب حرب نووية وذلك نظراً للعواقب الوخيمة التي تجلبها حرب كهذه على الإنسانية . وقد صرحت الجمعية العامة ، منذ عام ١٩٦١ ، في قرارها ١٦٥٣ (د - ١٦) ، بأن استخدام الأسلحة النووية لا يشكل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة فحسب بل إنه مخالف لقوانين الإنسانية ويمثل جريمة ترتكب في حق البشرية والحضارة . وعلى هذا فإن رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة ، في مؤتمرهم التاسع في بلفراد في أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٩ شدوا ، وأضعفوا هذه الفكرة نصب أعينهم ، على أن هناك ضرورة ملحة للغاية للشروع بتنزع السلاح النووي عن طريق القضاء كلباً على الأسلحة النووية "وابرزوا ضرورة عقد اتفاق دولي يحظر بموجبه أي استخدام للأسلحة النووية مهما كانت الظروف" .

وتشعر جميع الوفود الموجودة هنا بالقلق لعدم التمكن من إحراز أي تقدم في هذا الميدان منذ إدراج هذه المسألة كبند مستقل في جدول أعمال المؤتمر ، طبقاً

للقرار ١٨٣/٢٨ زاي الصادر عن الجمعية العامة . ومنذ ذلك الحين تساعد مباق التسلح متسبباً في زيادة الترميمات النووية وفي استخدام رؤوس نووية أشد فتكاً باستمرار .

وقد طلبت الامم المتحدة مراراً وتكراراً من مؤتمر نزع السلاح ان يولي الاولوية الاولى للشرع في مفاوضات بنية التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير الملائمة والموضوعية لمنع نشوب حرب نووية وإنشاء لجنة مخصصة لهذا الغرض . وفي دورة الجمعية العامة لعام ١٩٨٩ عرضت ثلاثة مشاريع قرارات في هذا الصدد ، تم اعتمادها بأغلبية كبيرة جداً . وقد قام عدد من اعضاء مجموعة الـ ٢١ بتقديم اثنين من تلك القرارات وهما القرار ١١٩/٤٤ باء بشأن عدم استخدام الاملاحة النووية والقرار ١١٩/٤٤ هاء المتعلق بمنع نشوب حرب نووية . ولما كانت العواقب الناجمة عن نشوب حرب نووية عواقب لا رجعة فيها ، فمن البديهي أنه ليس بالإمكان في أي حال من الأحوال وضع الحرب التقليدية وال Herb النووية في المقام ذاته نظراً لأن الاملاحة النووية هي املحة تدمير شامل . وفي هذا الشأن ، لا يجوز الإستناد على ميثاق الامم المتحدة لتبرير استخدام الاملاحة النووية في ممارسة حق الدفاع عن الذات في حالة التصدي لهجوم تقليدي .

ولا نزال على يقين من أن القضاء على الاملاحة النووية هو أبسط السبل لتجنب خطر الحرب النووية وأنه ينبغي أن يحظر استخدام الاملاحة النووية أو التهديد باستخدامها ، إنتظاراً لتحقيق نزع السلاح النووي . لقد رحبنا بمقترنات الرئيس السابق السيد ريفان والسكرتير العام السابق السيد غورباتشيف اللذين أعلنا في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٥ بأنه "من غير الممكن تحقيق انتصار في الحرب النووية ولا يجوز شن هذه الحرب" ، وهو إعلان تم التأكيد عليه في التصريحات المشتركة التي نشرت لاحقاً . وقد آن الآوان كي نترجم تلك الارادة إلى تعهد ملزم .

وتصر مجموعة الـ ٢١ على موقفها الذي عرضته في الوثيقة CD/515/Rev.5 المؤرخة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ والمتضمنة ولاية لا تنفع على التفاوض لإنشاء لجنة مخصصة تقوم بدراسة مجمل المقترنات المعروضة على المؤتمر ، من كل جوانبها أي القانونية ، والسياسية والتكنولوجية ، والعسكرية . ونعتقد أن هذه الدراما تتبيح المجال لا لفهم المسألة بمورة أفضل فحسب بل للتحضير للمفاوضات أيضاً بغية التوصل إلى اتفاق بشأن منع الحرب النووية .

ولا يمكن تحقيق هذا الغرض إلا عن طريق مناقشات تجرى في جلسات عامة أو خلال اجتماعات شبه رسمية . ولذلك نشعر بخيبة الأمل إذ نلاحظ أنه بالرغم من إلحاح طابع المسألة الذي نجمع على الإقرار به ، ومن المرونة التي أبدتها مجموعة الـ ٢١ ، لم يتمكن المؤتمر من الاضطلاع بولايته طبقاً للفقرة ١٠١ من الوثيقة الختامية للدورة

الامتناعية الاولى للجمعية العامة المخصصة لتنزع السلاح . ومع ذلك فإن مجموعة الـ ٢١ على استعداد لتناول درامة هذا البند من جدول الاعمال في اجتماعات عامة شبه رسمية ، آملة بذلك أن تعمد الاطراف التي أبْت تحفظات بشأن الولاية المقترحة إلى مراجعة موقفها ، نظراً لأهمية الموضوع .

السيد فون شتولبناجيل (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية):

لقد شددت وفود المجموعة الغربية التي اتحدت باسمها ، باستمار ، على أهمية المسائل النووية المدرجة في جدول أعمالنا ، ومنذ سنوات عديدة لم يحصل توافق آراء بشأن مشاريع الولايات التي أتيتنا على ذكرها ، والتي تطلب إنشاء لجنة مخصصة لتلك المسائل . وتستمر المجموعة الغربية في الاعتقاد بأن مشكلتي نزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية لا يمكن تناولهما بطريقة مرضية إلا في سياق أوسع هو منع الحرب عامة . وإن حصر المناقشة بمسائل الأسلحة النووية دون غيرها يعني عدم إدراك نطاق الأهداف . فما نحتاج إليه هو نظرة شاملة تضم الحد من الأسلحة ، ونزع السلاح ، والدفاع . فمن المهم إذن الحرص على إيلاء الإعتبار الكامل للصلات المتبادلة فيما بين المسائل المتعلقة بالحد من الأسلحة والاحتياجات في مجال الدفاع ، وكذلك بين مختلف قطاعات الحد من الأسلحة . وهذا هو المنظور الذي تتبعه الدول الغربية تناول المسألة بطريقة نشطة وبناءة . وترى المجموعة الغربية أن إنشاء هيئات فرعية لا يزال أمراً غير ملائم للبندين ٢ و ٣ من جدول الاعمال . وفي الظروف الحالية تعتبر الاجتماعات شبه الرسمية والعلمية الإطار الأكثر ملائمة لمتابعة الاعمال المتعلقة بالمسائل النووية الهامة .

ومع أن المجموعة الغربية تفضل أن يتم البت في هذه المسائل في جلسات عامة رسمية ، فهي على استعداد كما جرت العادة في السنوات الأخيرة ، وعلى الرغم من الإشاعات التي تؤكد على ذلك ، أن تشارك مشاركة كلية في الاجتماعات شبه الرسمية المتعلقة بالبندين ٢ و ٣ . ونقبل أن يكون للمناقشات طابع غير رسمي إذ أن من شأنه أن يتيح إجراء مناقشات مفيدة في هذا الميدان . وانطلاقاً من أننا لم نتوصل إلى اتفاق بشأن وضع قوائم بالمسائل ، ولا بشأن اتباع أية طريقة أخرى لجدولتها ، فإننا نحيط علماً بما ذكرتموه ، سيدي الرئيس - بعد القرار الذي اتخذه المؤتمر - بشأن قائمة المسائل التي يتبعين في نظرنا دراستها خلال الاجتماعات الرسمية المكرمة للبندين ٢ و ٣ . وكما أوضحت ، فإن هذه القوائم قد وضعت على مسؤوليتكم فقط وهي غير ملزمة لأي وفد من الوفود . ونود أيضاً أن نشير إلى أننا لم نلاحظ في بيانكم أي سابقة من أي نوع كان تجاه القرارات المتعلقة بنشاطات المؤتمر .

السيد ديبيتز (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) (الكلمة بالانكليزية):

بوصفي منسق للبند ٢ وباسم زميلي السفير كوستوف وهو منسق للبند ٣ ، طلبت الكلمة

بغية عرض وجهات نظر مجموعة بلداننا فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذه المؤتمر للتو .

فالمجموعة التي اتحدث بالنيابة عنها تشعر بالسرور إزاء القرار . إن عقد جلسات عامة شبه رسمية بشأن البند ٢ من جدول الأعمال "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" وبشأن البند ٣ "منع الحرب النووية بما في ذلك جميع الامور ذاتصلة" يوفر لجميع الوفود إمكانية تبادل آراء محددة بشأن مسائل نزع السلاح ذات الأولوية العالية ، وذلك بغية تمهيد الطريق لإجراء مفاوضات .

ونعتقد أن الوقت مناسب جداً للعمل في هذا الاتجاه . فقد وفر التحسن في العلاقات الدولية ظروفًا ملائمة لتطوير مفاهيم جديدة في ميدان الأمن ، وإقامة الهيئات الأمنية المتصلة بها . وتعد اتفاقية القوات النووية المتوسطة المدى مثالاً واضحاً على أن نزع السلاح النووي أمر ممكن . ومن المتوقع قبل انقضاء هذا العام أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بإبرام اتفاقية بشأن تقليص أسلحتهما الهجومية الاستراتيجية إلى النصف . وأخيراً وليس آخرأً فإن أوروبا ستلتزم قريباً بتحقيق نزع السلاح التقليدي .

ويتوقع المجتمع الدولي كذلك أن يقدم المؤتمر مساهمته الخاصة بنزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية . وقد سمح قرار اليوم باحتياز خطوة أولى . ونأمل أن يتمحقق تبادل الآراء المتوقع عن تضافر في المواقف . ومجموعتنا على استعداد لأن تقوم بواجبها في هذا الصدد . وقد قررت لا تصر حالياً على إنشاء لجان بموجب البنددين ٢ و ٣ ، وإن كانت لا تزال تفضل تلك الصيغة ، وذلك كي يتتسنى الشروع في أعمال حقيقة فيما يتعلق بهذين البنددين من جدول الأعمال .

وقبل أن أنهي كلمتي ، أود يا سيادة الرئيس أن أهنئكم على ما أظهرتموه من قدرة وكفاءة في إدارة مشاورات المجموعات بحيث أوفت بالغرض منها وإن وفد بلادي ممتن لكم لما بذلتموه من جهود لا تعرف الكلل لهذا الغرض .

السيد هو (المدين) (الكلمة بالصينية): سيد الرئيس ، يود وفد الصين الإشارة إلى أنه قد تم في ظل إدارتكم القديرية إحراز تقدم بشأن البنددين ٢ و ٣ من جدول الأعمال بفضل مشاورات بناءة أتاحت للمؤتمر أن يتخذ قراراً اليوم يرمي إلى عقد اجتماعات شبه رسمية مستقلة بشأن هذين البنددين . وهذه هي خطوة إضافية إلى الامم تمت خلال شهر آذار / مارس . ولا يسعني إلا أن أعرب عن مدى تقديرني للجهود التي لا تنضب التي بذلتموها في هذا المدد وللتعاون البناء الذي أبدته مجموعة الـ ٢١ . وأود

التأكيد على أننا أصفيانا ببالغ التفهم والإهتمام إلى البيانات الهامة التي أدلّت بها سفير بيرو ووفد باكستان بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ .

إن البند ٢ - "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" - والبند ٣ - "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الملة" - يتعلّقان مباشرةً بمسائل هامة تؤثّر على السلام والأمن الدوليين . ومن الطبيعي أن تشير تلك المشاكل قلق المجتمع الدولي . ولهذا السبب يعتبران بيندين من أهم البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر . وخلال هذه الأعوام الأخيرة اعتمدت الجمعية العامة اثناء دوراتها الاستثنائية المخصصة لنزع السلاح ، وأثناء مناسبات أخرى ، وكذلك مؤتمر بلدان عدم الانحياز ، مكوّناً هاماً بشأن هذه المسائل وطلباً من مؤتمر نزع السلاح أن تخصص مداولات ومحاولات خاصة لهذا الموضوع . ولذلك ، ينبغي للمؤتمر الشروع بدراسة متعمقة لهذه المسائل ، بطريقة رسمية وبناءة بدرجة أكبر . بيد أنه ، لأسباب معروفة لدينا جميعاً ، لم يتمكن من الاطلاع بمهامه حتى الآن . وليس في وسعنا إلا أن نأسف لهذا الأمر .

لقد أولى وفد الصين دائمًا أهمية كبيرة لمهاراتين المماليكين كما شارك مشاركة فعالة في المناقشات التي خصمت لهما . ونحن ندعم موقف مجموعة الـ ٢١ الأساسي المتعلق بإنشاء لجنة مخصصة لهذه المسائل . وقد سبق لنا أن حددنا بوضوح موقفنا الأساسي بطريقة شاملة ومنهجية ، وقد قدمنا في هذا الصدد اقتراحًا بناءً ، كما قدمنا فضلاً عن ذلك وثيقة عمل .

وقد أكد وزير الخارجية الصيني ، كيان كيشن ، في البيان الهام الذي أدى به في ٢٧ شباط/فبراير في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح ، مرة أخرى على موقف حكومة الصين الإيجابي . وأصر على الحاجة الماسة إلى وضع حد لسباق التسلح النووي ، ولا سيما على أولوية نزع السلاح النووي . كما شدد على المسؤولية الخامة التي تقع على عاتق الدولتين العظميين ، ودعم حق جميع الدول في المشاركة على قدم المساواة ، في دراسة هذه المسائل الهمة وحلها . وسيستمر وفد الصين بالعمل بنفع هذه الروح بالإشتراك مع مجموعة الـ ٢١ والوفود الأخرى ، وسيقدم المساهمات الخامة به لإيجاد الحلول لهذه المسائل الهمة .

إنها الجلسة الأخيرة التي تقومون بإدارتها ، سيد الرئيس ، خلال شهر آذار/مارس وقد حظيت بإعجابنا لخبرتكم ولمواهبتكم الدبلوماسية اللامعة . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لاعرب عن إعجابي بجهودكم الديبلوماسية ومساهمتكم القيمة ، وأن أتمنى لكم النجاح في مهامكم في المستقبل .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): متى الاجتماعات شبه الرسمية المذكورة للبندين ٢ و٣ من جدول الأعمال ، على التوالي . وسيعقد الاجتماع الأول يوم الثلاثاء ١٠ نيسان / أبريل ، بعد الجلسة العامة مباشرة ، بغية اتاحة الوقت للوفود لحضرir بياناتهم . وكقاعدة عامة ، منقوم بدراسة بند واحد في الأسبوع ، يوم الثلاثاء والخميس ، علماً باننا إذا لم نتمكن ، لسبب من الأسباب ، من الاستماع إلى جميع المتحدثين الذين سجلوا أسماءهم في اجتماع ما ، فإننا ستابع النقاش في نهاية الجلسة العامة اللاحقة . ولنوع من الضروري أن يقوم الأعضاء بالتسجيل مسبقاً في قائمة المتحدثين ، ولكن لهم أن يفعلوا ذلك متى شاءوا .

وأود الانتقال الآن إلى موضوع آخر . أمامكم الوثيقة CD/WP.383 التي تتضمن ملاحظة قدمها الرئيس تتعلق بطلب تقدمت به دولة غير عضو للمشاركة في أعمال المؤتمر . واقتراح اعتماد القرار ذي الصلة .

وقد تقرر ذلك .

وفيما يتعلق بالقرار الذي اعتمد للتو ، أود الإشارة إلى أن البيان الذي أدلّ به الرئيس أثناء استئناف الجلسة العامة ٥٣٤ للمؤتمر ينطبق أيضاً على الطلب الذي قمنا بدراسته الآن .

وقد قامت الأمانة اليوم ، بناء على طلبي ، بتوزيع جدول زمني لل الاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وأجهزته الفرعية ، خلال الأسبوع المقبل . وقد وضع هذا الجدول الزمني بالتشاور مع رؤساء الأجهزة الفرعية وكما جرت عليه العادة ، فقد قدم على سبيل الإرشاد فقط ويمكن تعديله إذا ما لزم الأمر .

وقد تقرر ذلك .

ونظراً لأنه لم يعد هناك أمثلة نتناولها اليوم ، أود الآن أن أدلّ بتصريحى الختامي .

بما أن هذه الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح هي آخر جلسة في شهر آذار / مارس ، أود بصفتي رئيساً انتهت مدتها أن أقدم بعض الملاحظات بشأن عملنا . غير أنني أود ، قبل ذلك ، أن أشكركم بصدق جميعاً على ما قدمتموه من تأييد ثمين .

وكما تذكرون ، فقد تحدث وزير خارجية بلادي أمام هذه الجلسة الموقرة في أول يوم توليت فيه زمام الرئاسة . وقد شدد على الأهمية التي تعلقها حكومة نيجيريا على

أعمال مؤتمر نزع السلاح . كما أكد لنا من بعد أن نيجيريا مستمرة ببذل نشاطها هنا وفي مناسبات أخرى لتقديم ودعم اقتراحات تهدف إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين . وفي اليوم المذكور كنت قد تعهدت ، فيما يخصني ، بأن أتابع دراسة جميع المسائل التي كانت لا تزال موضوع مشاورات .

وقد حددت هدفًا ذو أولوية وهو إعادة تشكيل اللجنة المختصة لوقف سباق التسلح النووي في الفضاء الخارجي بأسرع وقت ممكن ، بالإضافة إلى تنظيم مشاورات مكثفة بشأن البند ٢ من جدول الأعمال "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" ، والبند ٣ "منع الحرب النووية" ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" . وفيما يتعلق بالبند ١ ، فقد سرت للجهود التي لا تعرف الكلل التي بذلها سفير اليابان السيد دونوواكي وأتعهد لكم بالتعاون الشامل كلما احتاجه الأمر لتشجيع عقد اتفاق بهذا الشأن . كما قمت ببلغت النظر حول ضرورة التعجيل بآعمالنا المتعلقة بتوسيع عضوية المؤتمر وتحسين أداء مهامه وزيادة فعاليته .

وفي ضوء ما سبق ، سأدلي الآن ببعض الملاحظات بشأن العمل الذي أُنجزته بمفتري رئيساً لهذا الشهر . فقد أنشأ المؤتمر من جديد في ٨ آذار/مارس اللجنة المختصة لوقف سباق التسلح في الفضاء . وكما تعلمون فإن اللجنة تجري حالياً مشاورات تتعلق ببرنامج عملها . وأتمنى بإخلاص أن تتمكن من الاطلاع ب مهمتها في أقرب وقت ممكن في جو من التعاون والتفاهم المتبادلين .

وكما أشرت مسبقاً ، فقد قمت بمشاورات تتعلق بالبندين ٢ و٣ من جدول الأعمال . ومن دواعي سروري أن أعلن لكم أنه قد تقرر ، إثر هذه المشاورات تنظيم اجتماعات شبه رسمية بشأن موضوع البندين ٢ "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" ، و٣ "منع الحرب النووية" ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" وذلك استناداً إلى السابقة التي يمثلها ترتيب عام ١٩٨٧ بشأن البند ٢ من جدول الأعمال . وفي اعتقادي أن هذه الاجتماعات شبه الرسمية توضح جيداً أن مؤتمر نزع السلاح قد بدأ بالتلاؤم مع الوضع العالمي الجديد .

كنت أود لو أتيح لي الترحيب بإعادة إنشاء اللجنة المختصة البالغة الأهمية المعنية بالبند ١ من جدول الأعمال "حظر التجارب النووية" . وإنما على يقين بشأن جميع الأعضاء يتذكرون الكلمة التي القاما سفير اليابان السيد دونوواكي يوم الثلاثاء الماضي بشأن الجهود الحازمة التي بذلها للتوصل لاتفاق بشأن ولاية لجنة مختصة بموجب البند ١ . وسيتابع السفير جهوده التي آمل أن تتحقق مرادها . وقد توصل على الأقل إلى

مرحلة جديدة من المشاورات لا وهي مرحلة الصياغة . وهذا جانب من جوانب التقدم التي تحققت خلال شهر آذار/مارس ، ونحن مسوروون بذلك .

ويجدر بنا أن نشير إلى المشاورات شبه الرسمية المتعلقة بمسائل معلقة أخرى . وعلى سبيل المثال ، فيما يتعلق بتوصيع المؤتمر وتحسين فعالية مهامه ، أظن أن الرئيس الذي سيخلفني سيتابع المشاورات الجارية للتوصل إلى توافق للأراء .

وختاماً أود أن أتوجه بالشكر إلى مختلف المجموعات ومنسيتها لما قدموه من مساهمة قيمة بشأن حل عدد من المسائل . وأود أنأشكر أيضاً الاعيين العام للمؤتمر ، السفير كوماتينا والأمين العام المساعد للمؤتمر السفير بيراماتيجي الذي كان لمساعدته وتعاونه ومداقته فضل عظيم مساعدتي في إنجاز مهمتي . كما أتقدم بالشكر أيضاً إلى جميع الأعضاء العاملين في الأمانة وكذلك إلى المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين ، الذين نكن لهم كل تقدير لكفاءتهم وإخلاصهم .

وأخيراً أرغب في أن أعرب للرئيس الذي سيخلفني السيد كمال سغير باكستان ، عن أطيب التمنيات بالنجاح في ممارسته لولايته . وإنني على يقين من أن إدارته الحكيمة ستتيح للمؤتمر متابعة مهامه بأكبر قدر ممكن من الفعالية . وأحرى على أن أؤكد للسفير كمال بأن وفد بلادي سيقدم له الدعم البناء . وبما أنه سيتواجد في مدينة اسلام آباد في الفترة ما بين ١ و ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠ فإن مساعده البارز السيد شاهباز هو الذي سيتولى الرئاسة آنذاك . وتحيطه علمًا بأنه يستطيع الإعتماد على تعاون وفدي أيضاً .

وعلى هذا النحو يصل بياني إلى ختامه . وسأقوم الآن برفع الجلسة . وستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٣ نيسان/ابريل الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.548
3 April 1990
ARABIC
Original : ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والأربعين بعد الخمسين

المعقدة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، الساعة ١٠٠٠

الرئيس: السيد شاهباز (باكستان)

الرئيس: (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٤٨ لمؤتمر نزع السلاح .

أود ، بادئ ذي بدء ، أن أرحب ترحيباً حاراً ، نيابة عن المؤتمر ، بزائرين بارزين سيخاطبان هذه الجلسة العامة هما وزير خارجية النرويج ، سعادة كييل ماغنزي بونديفيك ، الذي يمثل دولة غير عضو لعبت ، على مدى سنوات ، دوراً بارزاً في المؤتمر وذلك ب-zAها مساهمة كبيرة في مجالات رئيسية عديدة من أعمالنا . وإن سعادة الوزير شخصية سياسية واسعة الخبرة ، وهو منذ عام ١٩٧٣ عضو في البرلمان وفي لجنته الدائمة للشؤون الخارجية . وبإضافة إلى ذلك ، سبق وأن شغل منصبًا حكومياً .

وزير خارجية إسبانيا ، سعادة فرانسيسكو فيرناندز أوردونز ، الذي ما انفك يسّر العلاقات الخارجية لبلده طيلة السنوات الست الماضية . وهو شخصية سياسية مرموقة في إسبانيا ، تولى ، مدة عمله الحكومي الناجح والمكثف النشاط مسؤوليات جمة في مراحل هامة من العملية السياسية الإسبانية . ويعكس وجوده بين ظهرانينما الاهتمام المتواصل الذي تبديه إسبانيا بكلفة المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدولي ونزع السلاح . وليس من قبيل المدعاة أن يخاطبنا في هذه القاعة ، المعروفة باسم قاعة فرانسيسكو دي فيتوريا ، وتحيط به لوحات ذلك الرسام الإسباني البارز ، خوزيه سيرت .

كما أود أن أرحب ترحيباً قلبياً ، نيابة عن المؤتمر ، بسعادة المدير العام للشؤون النووية ونزع السلاح في الأرجنتين ، السفير إنريكي كانديوتى ، وهو دبلوماسي محترف بارز الذي يتبعاليوم أعمال هذه الجلسة العامة .

وطبقاً لبرنامج العمل ، يبدأ المؤتمر اليوم النظر في بند جدول الأعمال ٦ "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها" و ٧ "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ؛ الأسلحة الإشعاعية" . غير أنه يجوز ، طبقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، لاني عضو أنا يشير أي موضوع ذي صلة بعمل المؤتمر إذا ما رغب في ذلك .

ولدي على قائمة المتكلمين لهذا اليوم سعادة وزير خارجية النرويج ، سعادة وزير خارجية إسبانيا ، وممثلو بولندا وتشيكوسلوفاكيا والعراق والهند . وأعطي الكلمة الآن لسعادة وزير خارجية النرويج ، كييل ماغنزي بونديفيك .

السيد بونديفيك (النرويج) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أكون أول من يهنئ باكستان على تبوئها رئاسة المؤتمر لشهر نيسان / أبريل . إن النرويج تربطها بباكستان علاقات طيبة منذ سنوات عديدة ، ونتمنى لكم كل النجاح في مساعكم الهايم . واسمحوا لي أيضا ، في البداية ، أن أعرب عن عظيم سروري لوجودي هنا ولهذه الفرصة التي تناح لي لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح لأول مرة . أود أن أؤكد مجددا دعم النرويج القوي للجهود التي يبذلها مؤتمر نزع السلاح للوفاء بمهامه الهامة .

كان عام ١٩٨٩ سنة ثورية في الجزء الذي تنتمي إليه من العالم . عملية التغيير متواصلة هذا العام أيضا . والتحديات التي تجابهنا معروفة تماما . نحن الآن نواجه مهمة إقامة صرح سياسي وأمني مستقر جديد في أوروبا ، لا يرتكز على المواجهة السياسية والعقائدية والعسكرية ، وإنما على الثقة والتعاون والاشتراك في المصالح .

إن عملية مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا كان ولا يزال عنصرا حيويا في الجهد المبذول للاستعاضة عن الانقسامات القديمة في أوروبا بآفاق وهيأكل تعاونية من التفاعل بين الدول في أوروبا لم تعد مقسمة . ويفطري مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا جميع الأبعاد الرئيسية للصرح السياسي الجديد ، بما فيها الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والبشرية . وهذه العملية ترتكز على مجموعة من المبادئ والالتزامات الجوهرية التي ينبغي أن تكون أيضا بمثابة المرشد لمستقبل أوروبا . وهي عملية مستمرة أدت لنا خدمات جليلة في السراء والضراء .

في ضوء هذه الاعتبارات ، أتيت النرويج بقوة فكرة عقد اجتماع قمة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا هذا العام . ومستتيح القمة فرصة لتقدير الحالة السياسية في أوروبا ورسم معالم الاتجاه المسبق لقارتنا فضلا عن دور مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في هذه العملية . ويمكنه أيضا توفير زخم سياسي للعمليات الجارية في مجال تحديد الأسلحة ، ولا سيما مفاوضات فيينا بشأن نزع السلاح التقليدي .

وفي مجال تحديد الأسلحة ، فإن احتمالات إجراء تخفيضات هائلة في القوات التقليدية في أوروبا هي الآن أفضل منها في أي وقت مضى . ومن شأن التوصل إلى اتفاق بشأن القوات التقليدية في أوروبا يكون مسايراً للخطوط الأخذة الآن في البروز أن يحسن أمن أوروبا ككل فضلا عن أمن كل بلد بمفرده . ومن شأنه أيضا القضاء إلى حد كبير على القدرة على شن هجمات مفاجئة أو عمليات هجومية واسعة النطاق . كما من شأنه تدعيم التغيرات السياسية التي تتحقق بالفعل وتمهيد السبيل أمام مزيد من التقدم . وأخيرا ، فمن شأن معاهدة أولى بشأن القوات التقليدية في أوروبا أن تفتح

المجال أمام مفاوضات بشأن القذائف النووية الأمريكية والسوفياتية الأقصر مدى والتي تطلق من قواعد أرضية . ولهذه الأساليب جميعها ، تعلق الترويج أهمية كبيرة على استكمال معاهدة أولى بشأن القوات التقليدية في أوروبا هذا العام .

ولكن في سياق الحملة الواسعة الجارية لتعزيز الاستقرار والأمن في أوروبا ، ينبغي إلا نهمل القوة الكامنة لمفاوضات وبيننا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا . فبناء الثقة تكملة لا غنى عنها لنزع السلاح ويمكن أن يقدم مساهمة حيوية في تعزيز الهيكل الأمني الجديد الآخذ الآن في الظهور في أوروبا . وإن ندوة تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا التي عقدت مؤخرًا في وبيننا بشأن المفاهيم الأمنية والمبادئ العسكرية تمثل مساهمة رائدة في تعزيز الشفافية في المجال العسكري . ويحدونا الأمل في أن تؤدي كذلك المفاوضات بشأن "الأجواء المفتوحة" إلى اتفاق يزيد كافة الدول المشاركة أمنا .

يجب إلا نسمح لأنفسنا بالانصراف عن مهمة تحقيق اتفاق مبكر على معاهدة بشأن القوات التقليدية في أوروبا . فهذا الاتفاق سيكون خطوة هامة نحو نظام أمني مستقر و دائم لأوروبا ، ومع ذلك ، لن يحل جميع المشاكل الأمنية في القارة . ولهذا السبب ، تعتقد الترويج أنه يجب إلا يكون هناك تراخ في عملية تحديد الأسلحة التقليدية عقب التوصل إلى اتفاق أول . ونتوخر في مرحلة تفاوضية ثانية تحقيق مزيد من التخفيفات فضلا عن تضمين فئات جديدة من التجهيزات . وينبغي أن يكون الهدف العام هو جعل الهياكل العسكرية في كافة البلدان المشتركة دفاعية الطابع ، وذلك من خلال تعزيز الشفافية وإمكانية التنبيؤ ومن خلال إعادة النظر في المبادئ العسكرية .

لقد أطلت الحديث عن تجربتنا الأوروبية ، ولا سيما في ضوء عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وفعلت ذلك إيمانا مني بوشافة ملة هذا الموضوع أيضًا بما نبذله من جهود لتحقيق نزع السلاح على نطاق عالمي .

إن هذه الدورة من مؤتمر نزع السلاح تركز خamaة على المفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة الكيميائية . ينبع أن تكون جاهزين الآن للوفاء بما قطعناه في مؤتمر باريس العام الماضي من التزام بتكتيف المفاوضات بهدف التوصل في أقرب وقت إلى صيغة نهائية لحظر للأسلحة الكيميائية يكون عالميا وشاملا ويمكن التحقق منه بفعالية .

إن الولاية المنقحة والمحسنة للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية تجيز للمؤتمر أن يدرج في أعمال هذه الدورة وضع الصيغة النهائية للاتفاقية . والمفروض أن يكون بالإمكان الآن حل القضايا التقنية والسياسية المتبقية ، وجعل عام 1990 سنة حاسمة للاتفاقية .

ومع ذلك ، ندرك تمام الإدراك أنه لا يزال يتطلب حل قضايا حساسة ومعقدة هامة . وإن نظام التتحقق من عدم الإنتاج هو إحدى هذه القضايا . وسيتعين على المؤتمر إيجاد تدابير تحقق للمعامل التي تنتج المواد الكيميائية المزدوجة الأغراض ولكنها ليست جزءاً من نظام التفتيش الروتيني العادي . وأتاحت عمليات التفتيش التجريبية الوطنية قدرًا كبيرًا من الخبرة والمعلومات القيمة ، أفادت المفاوضات والسلطات والصناعات الوطنية المشاركة في هذا العمل .

ويسرني أبلغ هذا المحفل بأن الترويج أجرت أول عملية تفتيش تجاري وطنية لها في شباط/فبراير من هذا العام . وكان المرفق الذي خضع للتفتيش معملاً لإنتاج المواد الكيميائية العضوية وينتاج منتجات تجارية باستخدام مادة كيميائية مدرجة في الجدول ٢ . وأوضح التفتيش أنه من الممكن التتحقق من أن المادة الكيميائية المدرجة في الجدول ٢ قد استخدمت في الإنتاج المشروع ، وإنه يمكن بسهولة تتبع وكذلك تفسير مآل تدفق المادة الكيميائية المدرجة في الجدول ٢ . ويجري حالياً إعداد تقرير إلى المؤتمر حول عملية التفتيش هذه وتجربتنا فيها وسيرفع التقرير إلى المؤتمر قبل نهاية الجزء الأول من دورة ١٩٩٠ .

إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أعلنا أنهما يحتازان أسلحة كيميائية . ومن الأهمية البالغة لهذه المفاوضات أن تعمد جميع البلدان الحائزة لمثل هذه الأسلحة إلى إصدار إعلانات مماثلة وإعداد خطط لتنميرها . ويجب على كافة الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية تقديم معلومات عن موقع مخزوناتها وتركيبها وحجمها . وهذا الأمر ليس هاماً كتدبير لبناء الثقة فحسب ، وإنما يجب اعتباره أيضاً شرطاً أساسياً للامتثال للاتفاقية على نطاق عالمي . وبالمثل ، ينبغي لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة الكيميائية إصدار إعلانات في هذا الصدد . ولا تملك الترويج أسلحة كيميائية وقد أعلنا بتاكيد أن هذه الأسلحة لن تقام على الإقليم الترويجي .

إن التقدم المحرز في المشاورات الثنائية بشأن الأسلحة الكيميائية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة هو بالطبع كبير الأهمية لاحراز تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف . وتقع على عاتق هذين البلدين مسؤولية خاصة للمساهمة في اتفاقية يقبلها المجتمع الدولي بأسره .

وتواكب الترويج برئاستها للبحث بشأن التتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية الذي تقوم بتنفيذه مؤسسة أبحاث الدفاع الترويجية . ويرتكز البرنامج على تجارب ميدانية وضفت لهذا التتحقق . وسيقدم هذا الصيف تقرير آخر عن الأبحاث . وفي هذا الصدد ، أود الإعراب عن تأييدي لأولئك الذين ينادون بوجوب إيلاء مكان ملائم في الاتفاقية للحظر الكامل لاستخدام الأسلحة الكيميائية .

اسمحوا لي ، أن أنتقل الان إلى بند آخر من جدول الاعمال يحظى بالاولوية في مؤتمر نزع السلاح ، ألا وهو مسألة حظر التجارب النووية . في دورة العام الماضي ، لم يفلح المؤتمر في التوصل إلى اتفاق بشأن ولاية للجنة المختصة لهذا الموضوع . وفي رأينا ، ان مشروع الولاية الذي اقترحته تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٨٨ يسمح للجنة بمباشرة الاعمال الموضوعية حول قضايا محددة ومتراقبة بشأن حظر التجارب . وعلى أية حال ، يتعمق تناول هذه القضايا بالتفصيل قبل أن يتضمن عقد معاهدة لحظر التجارب . وننتمنى أن تتتكلل بالنجاح الجهود الجارية للتوصول إلى اتفاق بشأن الولاية .

ونرى أنه ينبغي للمؤتمر نزع السلاح أن يولي أعلى درجة من الأولوية لحظر شامل للتجارب النووية حالما تعقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية . وينبغي أن يواكب هذا الجهد تخفيف في دور الأسلحة الكيميائية على صعيد المبادئ العسكرية والهيكل الدفاعية .

وستواصل النرويج مشاركتها النشطة في فريق الخبراء العلميين بهدف إنشاء شبكة عالمية حديثة لتبادل البيانات الامتازانية . وستكون الشبكة الامتازانية العالمية التي يقترحها هذا الفريق جزءاً من نظام للتحقق في المستقبل . وإن نواحي التقدم السريع الذي شهدته السنوات الأخيرة في مجال تكنولوجيا الحاسوب الالكتروني واتصالات البيانات هيأت إمكانيات جديدة لتحسين فعالية شبكة عالمية من هذا القبيل . ومن المقرر أن تبدأ في خريف هذا العام المرحلة الرئيسية من التجربة الواسعة النطاق للتبدل العالمي للبيانات الامتازانية التي يجريها فريق الخبراء العلميين ، ونجحن نتطلع إلى نتائجها .

وتشترك النرويج مشاركة فعالة في هذه التجربة العالمية لتبادل البيانات من خلال توفير بيانات مما لديها من محطات صفائط مقاييس الامتازان . وتتيح المغافيتان الإقليميتان في النرويج الكشف الجيد للظواهر الامتازانية الصغيرة على جزء كبير من النصف الشمالي للكرة الأرضية . وأن إنشاء شبكة عالمية قادرة على تقديم تحليل قيئم للظواهر الامتازانية الضعيفة أمر حاسم الأهمية إن أردنا إيجاد الشقة في التقيد بحظر التجارب . هذه هيخلفية الاقتراح النرويجي الداعي إلى أن تتضمن الشبكة الامتازانية ، ما أمكن ، إنشاء هذا النوع من الصفائط .

إن منظمة NORSAR مستعدة لتقديم المساعدة التقنية للمؤسسات الامتازانية التي يهمها إنشاء هذه الصفائط . ويمثل هذا الجانب من التعاون الدولي في مجال البحث جهداً جاداً من جانبنا للمساهمة في حل قضايا التتحقق ذات الصلة بالتوصول إلى حظر التجارب النووية . ونتعلق أهمية كبيرة على المحافظة على منظمة NORSAR بوصفها مرفقاً للباحث متاحاً لجميع العلماء من كافة البلدان .

لقد كان دور المفائف الإقليمية لقياً الاهتزاز واستخدامها في التتحقق من حظر التجارب النووية موضوع ندوة دولية نظمتها في أوسلو منظمة NORSAR ووزارة الخارجية في شباط/فبراير من هذا العام . وحضر الندوة أكثر من ٧٠ خبيراً من ٢١ بلداً . وقد شرّف السفير كوماتينا ، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ، الندوة بوجوذه . ويجري العمل لإعداد تقرير سيرفع إلى المؤتمر خلال الجزء الثاني من دورة هذا العام .

امحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية . إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل الاتفاق الدولي الأبعد مدى في مجال نزع السلاح حتى الآن . وتعلق النرويج بالغ الأهمية على هذه المعاهدة بوصفها وسيلة لحماية السلم الدولي ، وتعزيز أمن الدول وتعزيز التعاون الدولي في مجالات استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية . وإن الامتناع العالمي لهذه المعاهدة هو أفضل ضمانة لتحقيق أهدافها الرئيسية لا وهي: منع انتشار الأسلحة النووية ، وتعزيز مجالات استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية ، ومتابعة المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي .

إن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التي تقضي بإزالة القوات النووية المتوسطة المدى الأرضية هي خطوة ملموسة نحو نزع السلاح النووي تتماش مع التزام أهم دولتين نوويتين بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وتنطليع إلى الخطوة التالية في هذا الاتجاه ، لا وهي توصل المحادثات المتعلقة بتخفيف الأسلحة الاستراتيجية إلى اتفاق بشأن تخفيضات كبيرة في كميات الأسلحة النووية الاستراتيجية الموزعة من قبل كل طرف .

إن المؤتمر الاستعراضي الرابع للإطراف في معاهدة عدم الانتشار في وقت لاحق من هذا العام يعقد في وقت تحقق فيه تقدم ملحوظ في عملية نزع السلاح في إطار ثنائي وإقليمي على السواء . وإن آفاق إنجاز مزيد من التقدم مشقة حقاً . وينبغي تهيئة الظروف الآن للتوصل إلى نتيجة إيجابية للمؤتمر الاستعراضي ، يشدد على استمرار مقومات بقاء المعاهدة وأهميتها .

لقد انضمت حتى الآن ١٤١ دولة إلى معاهدة عدم الانتشار . وأعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لو انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار الدولتان المتبقيتان الحائزتان للأسلحة النووية وكذلك دول أخرى ليست أطرافاً حتى الآن ، لعزّز ذلك إلى حد كبير نظام عدم الانتشار وضمن تحقيق أهداف المعاهدة .

وفي الختام ، أكرر أملنا في أن تصبح النرويج قريباً ، بوصفها المرشح الغربي الذي يحظى بالتاييد للعضوية ، عضواً كاملاً في مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس: أشكر سعادة وزير خارجية النرويج على بيانه الهام وعلى ما وجهه إلى الرئامة من رقيق العبارات . وأعطي الكلمة الآن إلى سعادة وزير خارجية إسبانيا ، فرانسيسكو فرناندز أوردونز .

السيد فرناندز أوردونز (إسبانيا) (الكلمة بالأسبانية): أود ، في البداية ، أن أوجه عبارة ترحيب لسعادة السيد شاهباز الذي يرأى أعمالنا هذا الصباح ، وأن أعرب لوفد باكستان ، البلد المديق ، عن تمنياتي الصادقة بالنجاح التام في هذا الاجتماع . كما أود ، بمناسبة ادلائي بأول بيان لي أمام هذا المؤتمر ، أن أوجه التحية لجميع المندوبين الموقرين من البلدان الأخرى ، ولا بد لي من القول أيضاً أنني سعيد جداً بالتحدث في هذه القاعة التي تحيط بها لوحات الرسام خوزيه ماريا سيرت والتي توضح بجلاء أن السلم مهم جماعية وأمل جماعي .

انتا نشهد في هذا النصف من القرن تغيرات هامة جداً ، ولعلها بطيئتها أشد كثافة من أي وقت مضى في التاريخ الحديث . فالعلاقات القديمة القائمة على التنافس تجري الاستعاضة عنها بعلاقات أخرى قائمة على التعاون . وهناك نهج جديد في العلاقات بين الشرق والغرب سيؤثر بالضرورة على العلاقات بين الشمال والجنوب . وسيكون للمناخ الجديد أثر إيجابي في مجال نزع السلاح . وانتا نمر في هذه المرحلة بوضع مثالى لإجراء تغيير واستبدال المفهوم التقليدي للأمن الذي ينظر إليه بأنه مجاهدة بفكرة أخرى من الأمن تقوم على أساس التعاون . وفي رأينا ، يجب بناء هذه الاستراتيجية الجديدة حول أربعة أهداف متراقبة . وسأشير إلى هذه الأهداف الأربع التي تعتبرها جوهرية . أولها العمل بشباث لإقامة مناخ من الثقة . حيث كثيراً ما قلنا أنه عندما تستمر الريبة ، تكون الأنماط الأمنية في بلد ما قائمة دائماً على أساس انعدام الأمن للبلدان الأخرى . والنقطة الثانية هي الحاجة لإعادة صياغة المذاهب والاستراتيجيات العسكرية لكي يكون الهدف منع الحروب وليس المحاربة . ويعنى هذا إزالة القدرة الضاربة والتغلق العسكري حيثما وجد . والنقطة الثالثة هي إقامة توازن بين القوى على المستويات الأدنى في حالات شتى . ويجب تحديد هذه المستويات الجديدة بحيث تتوافق مع مستوى الثقة ، الثقة الجديدة ، والطابع الدفاعي للاستراتيجيات العسكرية ، ويجب أن ترافقها آلية للتحقق ، لأنه لا أمن بدون تحقق . والنقطة الرابعة هي الحاجة لتوجيه الوفورات الناجمة عن نزع السلاح نحو تنمية الشعوب ورفاهها . ولن يكون بالأمكان جعل العلاقة الثلاثية بين نزع السلاح والتنمية والأمن حقيقة إلا في نظام من الأمن التعاوني والأمن في كنه التعاون . وتلخيماً لما قلت ، نعتقد أننا نمر الان بتناقض عميق بين الواقع السياسي والواقع العسكري ، وأنه ينبغي لعملية نزع السلاح أن تجعل الواقع العسكري يسير بمنفعة الواقع السياسي . ويعنى هذا أن الكثير من الأهداف التي كانت طموحة للغاية حتى عهد قريب هي الآن الأهداف الدنيا ، وإن ما كنا

نعتقد انه الاهداف النهائية هي الان مراحل متوضطة . وأخيرا ، علينا الا ننسى ان المشكلة ذات ابعاد عالمية وهذا يوضح أهمية هذا المؤتمر . وإن عملية نزع السلاح في قضايا هامة مثل الاسلحة الكيميائية او عدم انتشار القذائف تتطلب حلولا شاملة وحلولا على نطاق عالمي ، وينطبق هذا أيضا على تدابير بناء الثقة ونزع الاملاحة التقليدية .

وأود الان التحدث قليلا عن عملية نزع الاملاحة التقليدية في اوروبا ، والتركيز عليها هذه الايام المفاوضات الجارية في فيينا . من الأهمية الحيوية لاسبانيا أن تمضي هذه المفاوضات قدما على الاقل بمنفر سرعة التغيرات السياسية الحاملة في القارة . ونعتبر أنه من الضروري بذلك جهد وعمل جباريين صوب توقيع معاهدة بشأن القوات المسلحة التقليدية في اوروبا قبل نهاية ١٩٩٠ ، ومن الضروري أن يتحقق في بعض المجالات قسط من الحلول التوفيقية السياسية . أعني على سبيل المثال ، قضية الطائرات المقاتلة حيث سيتعين ابداء المرونة اللازمة سعيا للوصول الى حل مقبول للجميع . وفيما يخص هذه المحادثات ، أود أن أضيف أنه لا يمكن أن يكتب البقاء لاي اتفاق في مجال نزع السلاح ما لم يكن مستندا إلى قاعدة عريضة من الثقة ومبنيا عليها . وعليه ، نعلق أهمية بالغة على المحادثات الأخرى ، أعني المحادثات الجارية في فيينا بين البلدان الـ ٢٥ بشأن تدابير بناء الثقة والتي تشجع ضمانة لاحراز تقدم مطرد في هذا المجال . وأخيرا ، أود أن أضيف أن معاهدة نزع السلاح التقليدي الاولى التي تتوقع توقيعها هذا العام ليست الهدف النهائي وإنما هي نقطة انطلاق ، أو خطوة أولى ، وينبغي لهذه المفاوضات ، وأعني المفاوضات الجديدة بشأن نزع السلاح التقليدي ، أن تتجاوز فكرة التحالفين وتبرز التقييدات لكل بلد وكل اقليم ، متتجاوزة البحث عن توازن بين التحالفات ، وستحتاج الى ولاية جديدة يجب التفاوض عليها بغية استكمالها قبل اجتماع مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا في عام ١٩٩٣ . وترى اسبانيا أنه ينبغي هذه المفاوضات الجديدة أن تركز أيضا على اجراء مزيد من التخفيفات في الاسلحة ، وعلى ادخال تغيرات هيكلية على القوات المسلحة بحيث تكون تشكيلتها ومذاهبها دفاعية ، وعلى تقييدات ذات طابع لوجستي من شأنه أن يقلل من امكانية القيام باعمال هجومية واسعة النطاق وشن هجمات مفاجئة .

وحالما يبدأ تطبيق معاهدة نزع الاملاحة التقليدية ، يشرع في المفاوضات بشأن الاملاحة النووية القصيرة المدى في اوروبا . ومن العسير التصور بأن تظل اوروبا تحوي في المستقبل غير البعيد قذائف نووية قصيرة المدى وعدد أقل من المدافع النووية . ولذلك ، يتضح أننا نسير ، كما قلت ، نحو نمط جديد من الامن قائم على التعاون تسمى فيه العوامل السياسية - أي الكرامة الإنسانية والحقوق الفردية والجماعية والعدل الاجتماعي ، وحق الامم في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي ، وما الى ذلك - في اقامة معادلة جديدة للامن . وما أريد أن أقوله هو أنه يبدو لنا في هذا السياق أن

مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا كان اداة أساسية وسيكون بل وينبغي أن يكون انساب محفل للحوار الموجه نحو ايجاد هيكل أمني جديد - نظام امن لعموم اوروبا ينبعى أن يقام على نمط هيكل مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا .

وما دمت أتحدث عن هذا الهيكل الامني الجديد ، أود أن أشير الى موضوع ذي أهمية خاصة لوفد امبانيا - وأعني البحر الابيض المتوسط . إن حوض البحر الابيض المتوسط يحتوي حاليا على أكبر حشود للأسلحة في العالم . واضافة الى ذلك ، هناك المشاكل السياسية والمشاكل الديمografية الخطيرة ، ومشاكل احترام الحريات الانسانية ، والمشاكل الايكولوجية ، ومشاكل التباين في الدخول ، وهناك حاجة للنظر في امكانية اقامة اطار للتعاون في البحر الابيض المتوسط يغطي كافة جوانب الثقة والشفافية والامن والتعاون الاقتصادي والتكني والحربيات السياسية والاجتماعية . ومثلكما نتحدث عن وثيقة هلسنكي الختامية ، التي كانت وليدة وضع مماثل ، اعتقاد ان بوسعنا ان نتصور ما يشبه منهجه مؤتمر التعاون والامن في اوروبا في البحر الابيض المتوسط وآمل ان يأتي اليوم الذي تكون لدينا فيه وثيقة ختامية للبحر الابيض المتوسط لنتحدث عنها بكل ارتياح .

بعد ان أذليت بهذه التعليقات المحددة ، أود الحديث عن البعد العالمي للحد من الاسلحة . أبدا أولا ، بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . فقد انضم بلدنا الى المعاهدة ايمانا منها بأنها تحوي بعدها هاما جدا ونود أن نعيد تأكيد موقفنا الداعم ليس للمحافظة على نظام عدم الانتشار فحسب وإنما أيضا لضرورة تعزيزه . ومع ذلك ، توجد حاجة ايضا لكي تفي الدول النووية بالتزاماتها المتعلقة بنقل التكنولوجيا لاستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية ، والذي هو اضافة الى ذلك نقل يخضع لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وسيعقد في 1991 مؤتمر لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية بناء على مبادرة من مجموعة من البلدان تسعى الى تحويل معاهدة الحظر الجزئي هذه الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب . ونحن نؤيد امكانية التوصل الى حظر تام ، ولكننا نعتقد ان أفضل حلية لعملية نزع السلاح هو النهج التدريجي والواقعي . وتبعا لذلك ، ولكي نتوصل الى حظر تام للتجارب النووية ، يجب ان نبدأ ببذل الجهود المشتركة اللازمة لتخفيض الاسلحة النووية الموجودة على كوكبنا تدريجيا الى ان نتمكن من ازالتها . ونأمل انه سيكون اخيرا في الامكان خلال عام 1990 التصديق على معاهدتي 1974 و 1976 بشأن الحد من التجارب النووية للاغراض السلمية .

شمة مسألة تتعلق بعدم الانتشار هي مدعوة للقلق: وأعني انتشار القذائف التسارية التي ليست لها قدرة تقليدية أو كيميائية فحسب ، وإنما قدرة نووية أيضا . إن إسبانيا طرف في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ونأمل أن تنضم اليه أيضا كافة البلدان ذات القدرة التكنولوجية في هذا المجال - ليس البلدان الأوروبية فحسب ، وإنما أيضا البلدان التي تتنتمي لאי قارة . وأعتقد أننا اليوم ، في ضوء أنباء معينة أوردتها الصحف خلال الأيام القليلة الماضية ولنا علم مباشر بها ، لدينا من الأسباب ما يدعونا إلى أن تكون قلقين جدا ازاء امكانية استخدام هذا النوع من القذائف في المنازعات الإقليمية ، بحيث يجدر أن نؤكد من جديد بأقصى قوة النداء بأن تعتمد عالميا التدابير في هذا المجال من انتشار القذائف .

وفيما يخص نزع السلاح النووي الاستراتيجي ، نأمل أن يتيح توقيع اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية هذا العام وفصل المفاوضات المتعلقة بالدفاع والفضاء بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ومفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية أحراز تقدم كبير جدا . ونرى أنه من وجاهة هذا البعد العالمي لنزع السلاح الذي نتحدث عنه ، تقتضي عملية نزع السلاح عالميا اتخاذ تدابير إقليمية أو عالمية لبناء الثقة ، مثلما أن نزع السلاح التقليدي الأوروبي يرتكز على تدابير بناء الثقة المعتمدة في ستكمولم . وإذا قبلنا الفكرة القائلة بوجوب قيام تدابير إقليمية وعالمية لبناء الثقة ، فعلينا أن نشدد على أهمية التبادل الطوعي للمعلومات المتعلقة بالميزانيات العسكرية الذي يتم سنويا في إطار الأمم المتحدة ، ونتبئ بل ونطرح الفكرة القائلة بأنه يكون من المفيد أيضا تبادل المعلومات عن هياكل القوات المسلحة على نطاق عالمي وعلى أساس طوعي ، لكي يمكن تقييم طابعها الدفاعي المضاد . وإن الأمم المتحدة محفل عالمي مناسب للتفاوض بشأن هذه التدابير العالمية لبناء الثقة وتنفيتها . تلك هي مهمة هذه المنظمة الدولية ، التي تحظى أعمالها بتائيدنا .

لقد رأيت عدم التطرق إلى المشكلة الخطيرة المتمثلة في الأسلحة الكيميائية إلا في ختام كلمتي . كنت أوضحت في محافل دولية مختلفة ، وأود أن أعيد التأكيد هنا ، أن إسبانيا تولي أولوية مطلقة للبحث عن حل ييسر إزالة هذه الأسلحة جذرياً البغيضة من كافة أنحاء العالم . إن إسبانيا لا تنتفع مثل هذه الأسلحة ولا تمتلكها ، ونعتقد أن إبرام اتفاقية متعددة الأطراف لحظر انتاجها أو تطويرها أو استخدامها أو تخزينها مسألة بالغة الالاحاج . وتدرك إسبانيا ما ينطوي عليه التحقق من صعوبات ، ولكن لا ينبغي أن تتخد هذه الصعوبات ذريعة لتأخير التوصل إلى اتفاق عالمي . بل على العكس من ذلك ، ينبغي أن تكون حافزاً للدول جميعها علىبذل الجهود اللازمة . وهذا الالجاج يؤكده استخدام هذا النوع من الأسلحة مؤخراً في منازعات معينة ، وأود أن

أضيف وانا في معرض الحديث عن التحقق بأن الطابع الاقتحامي لآلية التتحقق التي سيتعين تضمينها في الاتفاقية ينبغي الا تنظر اليها الصناعات الكيميائية او بلدان معينة بائي حال من الاحوال بأنها ترسى قاعدة التدخل في مسائل ذات سرية صناعية او التدخل في تطوير الصناعة الكيميائية للأغراض السلمية او الأغراض النافعة . إنها ببساطة مسألة قبول تدابير معينة تبعث في المجتمع الدولي كل الاطمئنان إلى أن أهوال الحرب الكيميائية زالت . وفي هذا السياق ، ترحب حكومتي بالتقدم المحرز في المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، بالرغم من عدم كفاية هذا الاتفاق لكونه بالطبع مقصورا حصرا على المستوى الثنائي . وتعتقد اسبانيا أنه يلزم الاستمرار في اتباع سياسة عدم انتشار السلاح الكيميائي . واننا نحيد هذه السياسة المكملة لعدم الانتشار ، وهي طريقة أخرى لتحقيق الهدف النهائي ألا وهو القضاء على هذا التهديد . وترى اسبانيا أن الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن الاسلحه الكيميائية ليست هدفا مستصوبها فحسب وإنما هي أمر حتمي ، وبالتالي ترحب بالمبادرات الوطنية المقدمة في هذه الهيئة على شكل اعلانات بعدم احتياز أو عدم انتاج الاسلحه الكيميائية ، والتقارير عن عمليات التفتيش التجاريبي الوطنية أو التقارير عن تركيب وهيكل السلطات الوطنية مستقبلا . وفي هذا السياق ، أود أن أعلن عن عدم الحكومة الاسپانية على القيام بمساهمات مماثلة في هذا المحفل ، فتنضاف جهودنا الى الجهود المبذولة بالفعل في هذا المؤتمر .

وأخيرا ، أود القول إن مؤتمر نزع السلاح هذا في جنيف يكتسي في الظرف الدولي الراهن أهمية ومسؤولية جوهريتين . وإننا نؤيد تأييدها تماما - وهذا هو غرض بيانى هذا الصباح - جهود هذا المؤتمر ، وما بررنا نشارك فيه مشاركة نشطة منذ سنوات كثراً قبلين ونأمل أن نتمكن من أن نصبح أعضاء كاملين في أقرب وقت ممكن لكي نستطيع المساهمة في أعماله على نحو أنجع . وخلال السنوات القليلة الماضية ، أعيق عملية الزيادة في عدد الأعضاء كاملي العضوية . وهذا أدى الى منع دخول بلدان ، شأنها شأن اسبانيا ، أبتدت في مناسبات عديدة ، وتواصل يوما بعد يوم ابداء ، اهتمامها بالمساهمة الفعالة في هذه العملية . وفي عالم كهذا ، متسم بتزايد الترابط ، نرى أنه ربما يكون من باب المفارقة التاريخية أن تقتصر على عدد محدود من الدول جهود تستهدف معالجة مشكلة لها هذه الابعاد الهائلة مثل مشكلة نزع السلاح المتعدد الأطراف . ولقلل من الضوري إعادة التفكير في هيكل المؤتمر وطرق عمله ، وييمكن أن نفيد في هذا الصدد من التجربة المكتسبة من اتفاقية الاسلحه الكيميائية . واعتقد أن المناخ الدولي يشجع على احراز تقدم في هذا الاتجاه . وإنني على قناعة بأن خطوة من هذا القبيل ستعطي دفعه قوية لمفاوضات نزع السلاح وتساعد على ضمان تأييد عالمي لما يعتمد في هذا المؤتمر لأن مؤتمر نزع السلاح المقيد العضوية لا بد أن يواجه ، عاجلاً أم آجلا ، المشكلة التي يسببها عدد محدود من الأعضاء ، كما هو حاصل الان .

لقد أوضحت في مستهل بياني أن على مؤتمر نزع السلاح أن يجعل الواقع العسكري يُساير الواقع السياسي ، لكي يتحرك الواقعان بالسرعة نفسها . فالواقع السياسي ، وهو الواقع الذي نعيشه ، شهد مؤخرا تحولا جذريا وایجابيا جدا . وكانت النتيجة أن إطارا سياسيا دوليا مختلفا أخذ يتشكل أمام أعيننا ، وهو إطار لم يعد نزع السلاح فيه مهمة طوباوية لا نهاية لها وإنما أصبح واقعا في متناول أيدينا تحقيقه .

الرئيس: أشكر سعادة وزير خارجية إسبانيا على بيانه الهام وعلى ما وجهه إلى الرئامة من رقيق العبارات . وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل تشيكوسلوفاكيا ، السيد باجاك .

السيد باجاك (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي ، نيابة عن الوفد التشيكوسلوفاكي ، أن أهتكم على توجيهكم لاعمال أول جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان/أبريل . وفي الوقت نفسه ، هل لي أن أطلب اليكم ، أبلغ أطيب تمنياتنا للسفير أحمد كمال على تبوئه الرئاسة خلال الشهر الثالث من دورة نزع السلاح لعام ١٩٩٠ . ويمكنكم أن تطمئنوا إلى أن وفدي سيقدم دعما وتعاونا على الوجه الأكمل .

وبما أن هذه أول مرة أخاطب فيها المؤتمر ، أود أن أضم صوتي إلى جميع الممثلين المؤرثين الذين سبقوني وأعربوا عن تقديرهم للطريقة البارزة التي وجه بها السفيران فاغنميكرز وأزيكيوي أعمالنا خلال شهرى شباط/فبراير وأذار/مارس .

إن البيانات التي نحظى بشرف الاستماع إليها في هذا المؤتمر تعكس في معظم الأحيان التغيرات الجذرية في العالم ، خاصة في أوروبا مؤخرا ، وعلى وجه التحديد في أوروبا الوسطى والشرقية . وتثير هذه التغيرات مناقشات مفعمة بالحيوية وتولّد آراء شجاعة جديدة . ويمكننا أن نشهد تناقل العقائد والتحاملاط المحنكة القديمة . والمفاهيم والمذاهب الأمنية السابقة المنبثقة عنها صائرة بسرعة إلى مفارقات تاريخية وتتجه إلى الزوال . وشدة شعور بالحاجة الملحة لمعنى مشترك في جميع مجالات الحياة الدولية عمليا . وتمكننا الاتجاهات المواتية من صوغ مبادرات جديدة لها فرص أفضل لتحقق ، ليس في الرؤى البعيدة وإنما في المستقبل المنظور . والأمر الذي يهم بشكل خاص بلدا مثل تشيكوسلوفاكيا هو أن يوجد دور لما يسمى بالدول الصغيرة والمتوسطة الحجم .

إن التغيرات السياسية العميقة في بلدي ، وكذلك الحقائق الجديدة في القارة "القديمة" ، أفرزت في جملة أمور ، ادراكاً متميّزاً نوعاً ما لاحتياجاتنا الأمنية . وقد طرحت تشيكيسلوفاكيا عدداً من الاقتراحات بشأن إنشاء هيكل أمنية جديدة لعموم أوروبا يمليها أوسع فهم ممكن ، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والبيئية والانسانية لهذه الهيكل . وينبغي لهيكل التعاون والتكمال الأوروبي الجديد هذه أن تحل تدريجياً محل وظائف التحالفات القائمة . وفي هذا الصدد ، نرى أنه سيكون من المستحب إنشاء "لجنة أمنية أوروبية" حسبما اقترح رسمياً في اجتماع براغ لوزراء خارجية منظمة معاهدة وارسو المعقود في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٠ . ومن شأن اللجنة المذكورة ، في رأينا ، أن تيسّر العملية التاريخية المتمثلة في السير إلى إنشاء أوروبا كونفيدرالية موحدة تتالف من دول حرة تتمتع كل منها بحقوق متساوية . ومع ذلك ، لا اعتزم الإفادة في بيان المفاهيم الأمنية الجديدة للسياسة الخارجية التشيكوسلوفاكية ، كما انتي لن أخوض في شرح مفصل لمقتراحاتنا بشأن الترتيبات الأمنية المقبلة . إذ أن محافل دولية أخرى ولربما فرص أخرى في مؤتمر نزع السلاح قد تكون أنساب مقاماً .

انتقل الآن إلى أعمال مؤتمر نزع السلاح وأود أن أشدد على مجالين دأب بلدي على المشاركة فيهما . وهاتان الأولويتان بالنسبة لنا هما حظر التجارب النووية ومعاهدة الأسلحة الكيميائية . ويقدر وفدي جميع الانشطة التي يمكن أن تسهم في وقف تجارب الأسلحة النووية . ونحن نقدر التقدير الفائق ما يبذله السفير دونوفاكى من جهود لا تعرف الكلل للتوصل إلى توافق لازاء بشأن صياغة ولاية للجنة المخصصة للبندا من جدول الأعمال بناء على الاقتراح التشيكوسلوفاكى ، "نص فيجفودا" (CD/863) .

ولحسن الحظ ، نواجه الآن حالة اما تمت فيها بالفعل تلبية الشروط الأساسية التقنية لحظر شامل للتجارب النووية أو يمكن تلبيتها في غضون فترة قصيرة نسبيّة من الوقت . وقد تحسنت مؤخراً التكنولوجيا التي يمكن استخدامها لوضع تدابير التحقق مستقبلاً لدرجة يجعلها موضوعة إلى حد كبير . ولذلك ، من المشجع أن نلاحظ الشتائم الراهنة لاختبار التقني الثاني الذي نظمه فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . وبما أن من المفهوم أنه يلزم مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول من أجل تشغيل نظام التحقق المسبق على الوجه الأكمل ، تعرّب تشيكوسلوفاكيا بموجبه عن استعدادها للمشاركة في الاختبار التقني الثاني بما ينسجم مع امكانياتها التقنية .

وفيما يخوض التحقق الموقعي ، نعتقد أنه يمكن أن يكون خطوة هامة إلى الأمام . ومع ذلك ، سيظل هذا النظام دائمًا مقصوراً على مناطق تجارب معروفة ، ولا يمكن أن يحضر التجارب سوى مراقبين من بعض الدول ، وربما لفترة محدودة من الوقت . ومن ناحية أخرى ، يتتيح الاختبار التقني الثاني فرصة لإقامة نظام مفتوح لكل دولة ، نظام يعمل باستقلال ليلاً نهاراً ويراقب سطح الأرض بكماله . والمفروض في نواحي التقدم الراهنة في مجال قياس التكنولوجيا وبث البيانات عالمياً أن تضمن تشغيله على نحو سليم . وفي هذا الصدد ، أود الاعراب عن بالغ تقديرنا لأنشطة كل من الوفدين السويسري والكندي . وأن تشيكوسلوفاكيا مستعدة للتعاون مع جميع الدول في مجال تبادل التكنولوجيا والبيانات والخبرات أثناء الاختبار التقني الثاني .

عندما استأنفنا مفاوضاتنا بشأن اتفاقية حظر وتنمير الأسلحة الكيميائية ، فإننا فعلنا ذلك تحت التأثير الإيجابي الذي تركه علينا مؤتمراً باريسي وكابنيري ، وبالإضافة إلى ذلك ، في ضوء المحادثات الثنائية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة . وببرئاسة السفير مورزيل ، ازداد العمل كثافة ، وحققنا بفضل المساعدة النشطة التي قدمها الخبراء التقنيون والقانونيون ، نتائج هامة في إعداد النص "المتداول" . وإننا مقتنيون بأنه في ظل التوجيه البارع للسفير هيلتنبيوي ، فإن اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية ستمضي ، وحليفها النجاح إلى وضع صيغة نهائية لاتفاقية .

لقد ثبتت تشيكوسلوفاكيا على الالتزام بمبادئ وأغراض بروتوكول جنيف لحظر استخدام الغازات الخانقة والسماء وغيرها من الغازات وطرائق الحرب البكتériولوجية في زمن الحرب والمؤلمة منذ عهد يعود إلى عام 1925 . وفي هذا السياق ، رحبنا تشيكوسلوفاكيا باختتام أعمال فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة في العام الماضي والذي أعد المبادئ التوجيهية والإجراءات التقنية للقيام ، على النحو الفعال وفي أوانه ، بتحري التقارير عن الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية والبكتériولوجية (البيولوجية) أو التكسينية .

ورداً على الطلب المقدم في القرار 115/٤٤ باء ، أبلغت تشيكوسلوفاكيا الأمين العام للأمم المتحدة بأنها مستعدة لتوفير اثنين من المستشارين ، ١٥ من الخبراء المؤهلين و٥ مختبرات لإجراء الفحص والتحليلات في حالة تحري تقارير عن الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية . والخبراء المختارون هم على مستوى عال من الكفاءة في مجالات الكيمياء التحليلية والعضوية ، والكيمياء الحيوية وعلم الاحياء ومبحث الفيروسات وعلم السموم . وهم جاهزون لاتخاذ الخطوات اللازمة لحل مشكلة استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بما في ذلك تقديم المساعدة . وبناء على

تعليمات تلقيتها من حكومتي ، طلبت الى أمانة المؤتمر توزيع القائمة الآتية الذاكر بوصفها احدى وثائق مؤتمر نزع السلاح CD/980 ، ويجري توزيعها الان .

وتعتقد تشيكوسلوفاكيا ان قائمة الخبراء والمخبرات قد تم مؤتمر نزع السلاح حيث أنها جاهزة لاشراك هؤلاء الخبراء وهذه المخبرات على السواء في تنفيذ الاتفاقية المقبلة ، ولا سيما في أعمال الأجهزة التي تتبثق عن المنظمة المقبلة لحظر الأسلحة الكيميائية . وبالاضافة الى ذلك ، فإن قيام عدد من البلدان بتقديم هذه البيانات قد يؤدي الى مزيد من الاتصالات بين العلماء ، مما سيعزز إجراء تبادل واسع للعلومات العلمية أو للعلماء أنفسهم . ونتيجة لذلك ، يمكن مناقشة اتخاذ مزيد من الاجراءات الفعالة ليس ضد الأسلحة الكيميائية فحسب وإنما ضد كل المواد الشديدة السمية عموما ، بما في ذلك حماية البيئة .

ونعتقد أن نشر المعلومات عن المواد الكيميائية والمرافق ذات الصلة بالاتفاقية المقبلة للأسلحة الكيميائية سيكون مساهمة نافعة في مداولاتنا هنا في المؤتمر . ولذلك ، ستواصل تشيكوسلوفاكيا تقديم البيانات عن صناعتها الكيميائية مثلما فعلت للمرة الاولى في الوثيقة CD/949 .

ونرحب أيضا بالمساهمات الجديدة في مجال التفتيش بالتحدي . وقد أجرت تشيكوسلوفاكيا ، شأنها شأن بلدان أخرى ، تفتيشا تجريبيا وطنيا وتعتمد اجراء تفتيش ثاني في النصف الأول من هذا العام .

وما أبلغ كلمة من قال إن التاريخ قد عجل خطاه . من المؤكد أن المراقبين السياسيين الحاليين يمكنهم تأكيد هذه المبالغة . ولكن عندما يتعلق الأمر بالترتيبات الأمنية في هذه العملية القوية وال شاملة لكل شيء والمليئة بعدم امكانية التنبؤ ، يمكن للمرء أن يتساءل عن أثرها على محادثات نزع السلاح . فهل تكيفت مع هذه التغيرات الساحقة؟ وهل تستجيب للتحديات الجديدة التي تشيرها التطورات السريعة في العالم المعاصر؟ في محادثات فيينا ، ربما أو ضمن إطار المفاوضات الثنائية الأمريكية - السوفياتية كما نأمل . ولكن ما هو التقييم الذي ينبغي لنا اعطاؤه لمؤتمر نزع السلاح؟ شدة شعور قوي وواسع الانتشار بأنه ينبغي فعل المزيد . وفي أيامنا هذه يشير ممثلو عدد من البلدان عن صواب الى هذه المشكلة . ويتساءلون عن فعالية أعمال مؤتمر نزع السلاح . ولا يمكن حل هذا الموضوع في هذه الدورة . ولكن المهم هو أن المناقشة بدأت .

الرئيس: أشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على بيانه وعلى ما وجهه إلى الرئاسة من رقيق العبارات . واعطي الكلمة الآن إلى ممثل الهند ، السفير شارما .

السيد شارما (الهند) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، من دواعي سرورنا البالغ أن نرى باكستان ، جارتنا المباشرة ، ترأينا مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان/أبريل . وأود أن أنقل إليكم تهاني وفدي على رئاستكم مؤكدا لكم تعاوننا في إنجاز مهامكم . كما أود انتهز هذه الفرصة لتهنئة ملفيكم الموقرين ، السفير أزيكيوي من نيجيريا والسفير فاغنميكرز من هولندا على ما أبدياه من كفاءة عالية في توجيه أعمالنا خلال الجزء الأول من دورتنا الرباعية .

وأود أن أثمن النجاح الشام لزملائنا الذين غادرونا منذ آخر مرة خاطبت فيها المؤتمر وأن أرحب برحيبا حارا بزملائنا الجدد ، سفراء الأرجنتين ، وايطاليا ، والصين ، وفنزويلا ، وكندا ، وكوبا ، وكينيا ، والمكسيك ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان . ونتطلع إلى العمل معهم بتعاون وشيق في المستقبل .

لقد دخلنا التسعينات بشعور مزيجه القلق والترقب في آن واحد نتيجة للكثير من التطورات السياسية المشجعة التي حدثت في السنوات الأخيرة . واعتقد أن جميعنا يدرك أننا بلغنا منعطفاً بالغ الأهمية . فإلى جانب الانفراج الملحوظ في المناخ السياسي في السنوات الأخيرة ، علينا أيضاً أن نعالج بأمانة مسألة التوقعات الأطلسية أجلاً للإنسانية على عتبة القرن الحادي والعشرين ، وهي التوقعات التي يتبعين علينا نحن تحويلها إلى حقيقة . وبالرغم من أن العالم ليس كله متجانساً ، يجب التسليم الواقعى أكثر من أي وقت مضى بأن جميع أجزاءه مترابطة مصيرياً . ويجدونا الأمل في أن تعكس مساعي مؤتمر نزع السلاح على نحو متزايد هذه التعددية السليمة في الأطراف .

واليوم ، يوجد تحرك ملحوظ في اتجاه الابتعاد عن شفاعة كارثة تترتب بالجنس البشري وقد انطلق حوار بناء . ويعود الفضل في هذا إلى حكمة القادة الأمريكيين والسوفيتين ، الذين ادركوا ما في التعصي الشعوري من حماقة وبدأوا في رسم الأطرار العام لنظم من نزع السلاح . وفي رأينا ، فإن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى جديرة بالتنمية لغير بسبب الآلاف المعدودة من القذائف التي ستفكك نتيجة أحکامها ، إنما بسبب ما للبداية التاريخية التي سجلتها ، بالابتعاد عن النهج القديم المتمثل في تدبير مباق متبع للتل محل ، والركون إلى وقف لسباق التسلح وعكس مساره على ما نأمل . لقد كانت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى نقطة انطلاق تاريخية في إزالة صفة باكماله من منظومات الأسلحة لأول مرة . وأثبتت المبدأ ، وإن يكن على شكل محدود ، القائل بأن تعزيز الأمن يتم من خلال نزع السلاح النووي وليس من خلال تكديس

الأسلحة النووية . ونستطيع الى توقيع اتفاق تخفيض الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في وقت لاحق من هذا العام على امل ان يمهد الطريق امام كافة الدول لتنضم الى عملية نزع السلاح النووي وبالتالي تمكين العالم من التحرك في المستقبل غير بعيد نحو إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة . وينبغي العمل بنشاط على امتداد عملية ومنطق نزع السلاح النووي في مجال واحد إلى مجالات أخرى . مثلا يملي منطق معاهدة القوات النووية المتموطة المدى والاتفاق الوشيك بتخفيض الاملحة الاستراتيجية وجوب السير في طريق الالغاء بالنسبة للاف الاملاحة التعبوية - وفي الواقع جميع الاملاحة النووية - التي لا تزال قائمة . وينبغي الحؤول دون فتور الزخم الايجابي الذي ولدته الاحداث الدولية في الوقت الحاضر وانتهاز الفرصة التاريخية بهدف تخلص كوكبنا مما تمثله الاملاحة النووية من تهديد بفناء العالم .

ولا يمكن تبرير شرعية الأسلحة النووية على أساس مبادئ الردع النووي والادعاء بأن الأسلحة النووية قد حافظت على السلم في سنوات ما بعد الحرب . ولا يمكن اعطاء الأسلحة النووية مدعاية بدعوى أنها تعمل على استقرار عهد الاحتلال ، وهو عهد نرحب في طي مفحته . فبدلا عن ذلك ، فاقم سباق التسلح النووي الاحتلال الى مستوى مميت يهدد البشرية جموعا . يكون عالمنا عالما لا منطقيا حقا إن ساد فيه النظر الى أسلحة الغباء والسماح بها على أنها وصفة . والتنافس الذي مثله سباق التسلح النووي كان له أثره السالب على سائر أنحاء الكورة الأرضية . وعليينا إلا ننظر إلى صنف من الأسلحة ثبت الآن أنه يتسبّب في ابادة كاملة وشتاء اشعاعي عالمي على أنه شكل من أشكال العلاج . وقد بدأ العالم يرى الضورات الملحّة الى نهج العالمية المستنيرة في مواجهة تحدي الفقر والتنمية ، وتكلّل البيئة ، والترابط الاقتصادي والتكنولوجي ، وال الحاجة الى الاقتصاد في الموارد لوضعها في خدمة الاهداف المشتركة والى الصلة المتبادلة بين جميع المهام الجسيمة التي يواجهها العالم . ونأمل في أن تؤدي عالمية الاهتمام هذه الى توجيه الحوار نحو إزالة الأسلحة النووية ، التي ي ينبغي أن تكون مجال الاولوية في هذا المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف . وكما نعلم من التحذير البصير من القوة الماحقة التي وجهها المجتمع الصناعي العسكري قبل اربعين عقود خلت ، فإن طائفة كبيرة من المقومات التي تضم الصناعيين والعسكريين والعلماء والمهندسين والبيروقراطيين تشكل مجموعة حاسمة وحفازة من المصالح الثابتة من أجل التأييد المنهجي لسباق التسلح النووي والمحافظة عليه . وهي تغرس منظري ومستتبّطني ومستخدمي منظومات ونبيّط تزداد تعقيدا وتدميرا باستمرار . وعليانا أن نؤمن بأنه يمكن تحويل هذه الروح بالارادة السياسية المتواملة والمستنيرة وبالحوار . ويخلو ميثاق الأمم المتحدة كافة الدول الاعضاء الحق في الدفاع عن النفس الفردي والجماعي ، ولكن لا يمكن أن يكون وأضعوا هذه الضمانات الأساسية قد تصوروا أنه يمكن تحميمها معنى الحق في تهديد بقاء العالم ، هذا العالم الذي ظن أن يكون الميثاق رائد الس عصر جديد مستنير .

نحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن الوقت قد حان لكي يضطلع المجتمع الدولي باستبطان جماعي للمحنة التي نعيشها حاضراً . ويلزم النظر الجاد في المواقف والسياسات والمذاهب والمؤسسات والمكون اللازم للوصول الى عالم خال من الأسلحة النووية ، وهو أمر بوسعتنا تحقيقه . وعلى وجه الخصوص ، يلزم الامراء بتبذل الإيمان الخاطئ بأهمية الأسلحة النووية في المحافظة على السلم وتعزيز الأمن . وكل ما يسعنا أن نجيزه لأنفسنا في هذه المرحلة هو الشعور بالتفاؤل والأمل المشوبين بالحذر . وإن ما لمسناه مؤخراً من بوادر التحول هي عرضة للتلف . ولا يمكن تعزيز هذه البوادر في كنف نظام عالمي يقوم على أي شكل من الهيمنة أو اشارة الانقسام سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية . وقد اقترحت الهند في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكررة لنزع السلاح اطاراً مجملأ لنظام عالمي ملمي وحال من الأسلحة النووية على شكل خطة عمل ، تتطلب من المجتمع الدولي التفاوض بشأن تعهد ملزم بنسع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة . ومع أن نزع السلاح النووي يشكل الموضوع الرئيسي في كل مرحلة من مراحل الخطة ، فهو مدعوم بتدابير تبعية وغيرها من التدابير لتعزيز العملية بطريقة شاملة من شأنها تدعيم الأمن العالمي . وتتضمن الخطة مقترنات لحظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، ولإيقاف سباق التسلح وعكس مساره ، ولاستخدام التطورات العلمية والتكنولوجية لما فيه منفعة البشرية ، وتخفيض الأسلحة والقوات التقليدية إلى أدنى المستويات الازمة للغراض الدفاعية ، وتحدد مبادئ لإقامة العلاقات الدولية في عالم خال من الأسلحة النووية . وقد قدمت خطة العمل في مؤتمر نزع السلاح بوصفها الوثيقة CD/859 المؤرخة في ١٥ آب / ١٩٨٨ . ونعتقد أن خطة العمل هذه ستكون واردة دائماً في عالم يسعى إلى ايجاد هيكل بديل للعلاقات فيما بين الدول .

بهذه الرؤيا والخلفية ننظر إلى انشطة مؤتمر نزع السلاح ، وهو مجلس الأمم المتحدة الوحيد للتفاوض بشأن اتفاقيات نزع السلاح . ويُسند وفدي أعلى الأولوية للقضايا النووية الثلاث الأولى المدرجة على جدول أعمالنا . وإن سجلتنا على صعيد هذه البنود مخيب للأمال . فلا نزال نجد أنفسنا عاجزين عن إنشاء لجنة مخصصة للبند ١ من جدول الأعمال . وقد اعتمدت الجمعية العامة لسنوات عديدة قرارات حظيت بتاييد ماحق تتعلق بالحاجة الماسة إلى معاهدة لحظر التجارب الشامل وأعادت تأكيد مسؤولية هذا المؤتمر عن التفاوض بشأن اتفاق من هذا القبيل . والنهج الجريئ أو التدرجية لا تتصلى للقضية ولا توفر الرد على هذا القلق العالمي . وفي إعلان المكسيك ، المعتمد بوصفه الوثيقة CD/723 قبل أربع سنوات خلت ، عرض زعماء مبادرة الدول الست رصد حظر للتجارب بالتعاون مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . وقد انتهت للتو الدورة التاسعة والعشرون لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . وستبدأ عملاً قريباً المرحلة الثالثة من

الاختبار التقني الثاني لفريق الخبراء العلميين من أجل استنباط نظام عالمي لتبادل البيانات الاهتزازية . وقد آن الاوان لانشاء لجنة مخصصة لهذا البند لتوفير الاطمار السياسي اللازم الذي تدرس منه النتائج الهامة التي يتوصل اليها الاختبار التقني الثاني لفريق الخبراء العلميين . وقد اضطلع السفير يامادا من اليابان وخلفه السفير دونافاكي بمشاورات مكثفة مع جميع الوفود في محاولة منها لحل قضية ولاية هذه اللجنة . وإننا نقدر ما بذلاه من جهود . ومن المشجع أن نلاحظ أنه يوجد تضييق في شقة الخلافات . والمرونة التي أبدتها غالبية أعضاء مؤتمر نزع السلاح يجب أن يجاريها غيرهم إذا أريد انشاء لجنة مخصصة خلال هذا العام . والحالة مماثلة إلى حد كبير فيما يخص البنددين ٢ و ٣ "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" "ومنع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة" إذ تعين علينا اللجوء من جديد إلى مناقشة هذه الموضع ، الواجب أن تكون موضع اهتمام مرکزى لمؤتمر نزع السلاح ، ففي إطار جلسات عامة غير رسمية . وفي الوقت الذي ترحب فيه بالتقدم المحرز في المفاوضات الثنائية ، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية ، تمشيا مع احترام الاهتمامات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، قبول الالتزام باتخاذ خطوات ايجابية عملية تؤدي إلى اعتماد وتنفيذ تدابير ملموسة وصولا إلى نزع السلاح النووي . وأيا كانت الاختلافات في النماذج النظرية المستخدمة ، يوجد توافق واضح للرأي فيما بين جميع الخبراء بأن من شأن تراشق بالسلاح النووي ، حتى وإن كان محدودا ، أن يلحق كارثة بمحيطنا الحيوي . ولا يمكن بأي حال من الاحوال معادلة الحروب التقليدية بالحرب النووية . وأصبح بدبيها الآن أنه في حال استخدام الأسلحة النووية ، لا يهم من كان الباديء باستعمالها . ولذلك ، بات واضحا أنه لا يمكن استخدام الأسلحة النووية لأي نوع من الدفاع . وريثما يتحقق نزع السلاح النووي الكامل ، فإن السبيل الوحيد لدرء خطر الابادة النووية هو عقد اتفاقية تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، ونزع الصبغة الشرعية عن الأسلحة النووية بوصفها عملة احتياز القوة .

إن الشعور بالقلق إزاء الجمود الناجم عن المواقف التي لا تتزحزح قد حمل أيضا دون القيام بعمل مفيد بشأن البند ٥ من جدول الاعمال - "منع حدوث سباق للتسليح في الفضاء الخارجي" . وبالرغم من أن اللجنة المخصصة أعيد إنشاؤها بولاية غير تفاوضية ، فإن القضايا الاجرائية من قبيل برنامج العمل أعادت أعمالنا في هذا المجال الهام جدا ، الذي أجريت فيه بحوث نوعية مكثفة على منظومات الأسلحة . وخلال السنوات القليلة الماضية ، ناقشنا هذه القضية بلا نهاية . وبدلًا من الخوض مرة أخرى في نقاش من هذا القبيل ، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح العمل على إعداد اقتراحات محددة لمنع الفضاء الخارجي من أن يصبح الحدود الجديدة لسباق التسلح الأرضي الذي أفنائه جميua . وقد طرحت الوفود ما يفوق الاثنين عشر مقترحا محددا . وينبغي إيلاء الاولوية

لوقف تطوير أسلحة مضادة للتوابع ، وتفكيك المنظومات القائمة ، ومنع ورّز منظومات أسلحة جديدة في الفضاء الخارجي ، وضمان التقييد التام بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسارية لعام ١٩٧٣ القائمة وتوسيع نطاقها وفقاً لما تتطلبه نواحي التقدم التكنولوجي الجديدة . وإن قضايا التتحقق معقدة بما فيه الكفاية في الوقت الحاضر . وفي حالة ورّز أسلحة مضادة للتوابع وغيرها من الأسلحة الفضائية ، يخشى أن تصبح هذه المشكلة مستعصية .

إن ركود عملية التفاوض بشأن بنود جدول الأعمال المذكورة أعلاه ليس مردود العيوب المتأصلة في مؤتمر نزع السلاح ، الذي هو مؤسسة من مؤسسات زمننا تخضع لسياسات كل من الحكومات التي تشكل مؤتمر نزع السلاح . وإذا كان مؤتمر نزع السلاح قد فشل في تحقيق الأمال التي رافقت ولادته ، فإن هذا الفشل هو في المقام الأول انعكاس لعيوبنا الفردية والجماعية . ومن حيث ما هو ايجابي في جهودنا ، تدور المفاوضات بيننا للتوصل إلى اتفاقية للأسلحة الكيميائية . ويسعدنا أن نلاحظ أن جهود السفير موريل من فرنسا ، بوصفه رئيساً للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية للعام الماضي ، يحاريه فيها خلفه القدير السفير هلتينيوس من السويد هذا العام ، ونحن نمضي قدما نحو وضع اتفاقية . ونرحب بالاتفاق الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشأن ما لديهما من مخزونات ومرافق إنتاج للأسلحة الكيميائية وهو اتفاق لا جرم أعطى زخماً لأعمالنا في مؤتمر نزع السلاح .

إن هدفنا المشترك هو عقد اتفاقية شاملة وقابلة للتحقيق الفعلي منها ، تضمن إزالة جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية القائمة وتضمن أيضاً حظر زيادة تطوير وإنتاج واحتياز ونقل واستخدام هذه الأسلحة . وإذا أردنا اتفاقية تجتذب امتناعاً عالمياً لها ، فلا بد من أن تكون غير تمييزية وأن تنسى على حقوق والتزامات متساوية لجميع الدول سواء كانت تمتلك أسلحة كيميائية أو لا تمتلكها وسواء وجدت فيها صناعة كيميائية كبيرة أو لم توجد . ويجب أن تضمن الاتفاقية حق الدول الأطراف في تطوير وإنتاج واستخدام وتبادل ونقل المواد الكيميائية والتكنولوجيا للأغراض السلمية دون عائق وآلاً تعيق أو تعرقل التعاون الدولي في المجالات السلمية لتطوير الصناعة الكيميائية . وإذا كان للاتفاقية المقترحة أن تستند إلى بروتوكول جنيف لعام ١٩٥٥ ، فينبغي أن تتمكن من إلقاء "الحق" في استخدام الانتقامي أو الشامي للأسلحة الكيميائية طالما وجدت هذه الأسلحة بعد بدء نفاذ الاتفاقية ، أي خلال فترة التدمير البالغة عشر سنوات . وما لم يتم ذلك ، فإن ما يتيهياً لنا خلال هذه الفترة إنما هو نظام هش وغير فعال يقوض إمكانية اجتذاب امتناع عالمي للاتفاقية . ينبع في لاحكام المادة العاشرة المتعلقة بالمساعدة ، أن تكون كافية لردع أي معتد محتمل على دولة طرف في الاتفاقية . ولا يمكن فرض الامتثال لاتفاق دولي . ولكن يمكن الحث عليه من خلال توضيح مزايا نظام الأمن الجماعي

الذي يتيحه نزع السلاح . وبالمثل ، ينبغي للمادة الحادية عشر بشأن التنمية الاقتصادية والتكنولوجية أن تضمن عدم فرض أي قيود تعسفية أو ضوابط تتمدير على أي دولة طرف أخرى فور بدء نفاذ المعاهدة مع ما يلزمه من نظام تحقق . وتكون أهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية في نجاح المجتمع العالمي في إلغاء منف بغيق من الأسلحة كما تكمن في ما تضرره من مثل ناجع على النهج العالمي الواجب أن يميز جولات المؤتمر الأخرى . ولا نزال نعتقد ، كما أسلفنا ، أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح الاستفادة من الزخم السياسي وذلك بأن يحدد لنفسه موعدا نهائيا لاختتام مفاوضاته بشأن اتفاقية للأسلحة الكيميائية .

ومن المقرر عقد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وقت لاحق من هذا العام . ومع أن الهند لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار بسبب طابعها التمييزي ولنست دولة طرفا فيها ، فمن المفيد الإشارة إلى أن الهند ، بالإضافة إلى سبعة بلدان أخرى ، شاركت في تقديم أحد أولى القرارات حول هذا الموضوع في الجمعية العامة في عام ١٩٦٥ . وهذا القرار ، الذي اعتمد دون أي معارضة ، عين مجموعة من المبادئ للتوجيه المفاوضات بشأن معاهدة محتملة حول منع انتشار الأسلحة النووية . أحد هذه المبادئ تمثل في أن المعاهدة ينبغي أن تخلو من أي ثغرات قد تسمح بالانتشار من قبل الدول النووية أو غير النووية ، وأن الواجب أن تجسد المعاهدة جملة مقبولة التوازن من المسؤوليات والالتزامات المتبادلة بين الدول النووية وغير النووية . ولوسوء الطالع ، فقد أخفقت معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ في عکي أي من هذه المبادئ ، وقد تأثيت بما فيه الكفاية المخاوف من الانتشار العمودي والمكاني . وحتى بحدوث التخفيضات بموجب التفاوض في إطار محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، سيوجد ما يقارب ضعف عدد الرؤوس الحربية النووية التي كانت قائمة في عام ١٩٦٨ . ومن المهم الإشارة إلى أن معاهدة عدم الانتشار لم يقدم منها أن تكون هدفا في حد ذاتها وإنما قصد منها أن تفضي إلى وقف سباق التسلح النووي . وبهذه الروح دعت خطة العمل التي قدمتها الهند إلى إجراء مفاوضات لعقد معاهدة جديدة من شأنها "اضفاء أشر قانوني على التعهد الملزم للدول الحائزة للأسلحة النووية إزالة جميع الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠١٠ وجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم تجاوز عتبة الأسلحة النووية" . ويجدونا الامل في أن تستغل الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار دوره ١٩٩٠ للنظر في أصل هذه المعاهدة واتخاذ خطوات حاسمة للتوصل إلى نظام أوسع قاعدة كجزء من نظام شامل للسلم والأمن .

وأخيراً أود الاستشهاد بالرسالة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة نهاية العام والمؤرخة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، والتي تلخص الخيارات المطروحة أمامنا:

"بالرغم من الشكوك الحالية والعنف الأخير ، كانت سنة ١٩٨٩ تاريخية وصانعة لعهد جديد: وهذه حقيقة مسلم بها عالمياً الآن ... وما من شك في أن هذه التطورات قد أذابت الجليد عن المخاوف والعداوات القديمة التي سادت العالم لعقود من الزمن ... وتحمل هذه التطورات في شنایاها وعدا ملهموساً بانهاء سباق التسلح المتواصل ... وهكذا فقد عززت إلى حد كبير جداً مصالح السلم العالمي ... ومستظل إمكانيات التعاون الدولي وهمية أو إقليمية ما لم تركز على المشاكل المستعصية القديمة ، والتي لا ملة لها بالحرب الباردة ... ولذلك ، فإن برنامج العمل الدولي لم يخف ولو مثقال ذرة . وإذا كان هناك ما يقال ، فإنه يستدعي الان الاهتمام المركز الذي لم يحظ به حتى الان" .

ونأمل في أن يعکي مؤتمر نزع السلاح هذا التوجيه في ممارسته لولايته .

الرئيسية: أشكر ممثل الهند على بيانيه وعلى العبارات اللطيفة التي خلق بها الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل العراق السفير الكتل .

السيد الكتل (العراق): أود أولاً أن أقول بأننا سعداء جداً بوجودكم في منصة الرئاسة وذلك لما لكم من مزايا معرفة ولأنكم تمثلون باكستان البلد المسلم الصديق .

انه لمن دواعي سرورنا البالغ ان تتاح لنا مرة أخرى فرصة الحديث أمام مؤتمر نزع السلاح . ان حضور العراق في هذا المؤتمر ومساهمته في أعماله في العام الماضي وهذا العام ، إنما يعبر بوضوح عن اهتمام حكومة الجمهورية العراقية بمقاصد نزع السلاح ودعمها لجميع الجهود الدولية الهادفة إلى تحقيق اجراءات فعالة للسيطرة على مستويات التسلح وخفضها إلى أدنى حد ممكن يكفل سلاماً وآمناً الدول ، مع القضاء على الأسلحة ذات الدمار الشامل وإزالتها إزالة تامة ، وتحرير عالمنا من مخاطر التعرض للغباء جراء تراكم الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة الفتاكـة . ان حكومة الجمهورية العراقية تسعى في الوقت ذاته إلى ايجاد عالم تسوده علاقات مبنية على أساس نتساق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وتحل النزاعات فيه ، مواء كانت ثنائية أو إقليمية ، بالمقاصد المباشرة بين الأطراف المعنية . وقد عبرت حكومتي عن ايمانها بهذه المبادئ باستجاباتها للمجهود الدولي السلمي وبقبولها لجميع قرارات مجلس الأمن التي صدرت منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، والتي طلب فيها المجلس وقف اطلاق النار بين العراق وايران والتوصل إلى حل للنزاع عن طريق المفاوضات . وكان العراق سباقاً للقبول بالقرار ٥٩٨ ، حيث أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بقبوله بهذا القرار بعد يومين فقط من صدوره .

ان نجاح مفاوضات نزع السلاح في اتخاذ اجراءات فعالة تحظى بالتأييد الواسع يعتمد على ارتباط تلك الاجراءات بتأمين سلامة الدول وتعزيز أمنها القومي . ومن هذا المنطلق كان حرب العراق على الوصول إلى السلام الشامل والعادل والدائم مع ايران لكي تزول الاسباب التي تدعو دول هذه المنطقة للدخول في سباق متزايد للتسلح ، وتتصرف بدلا من ذلك إلى البناء والتممير .

إن أمن الدول لا يتحقق بشكل متكامل باتخاذ اجراءات على المستوى الإقليمي فقط ، فقد تطورت الأسلحة وأصبحت قادرة على اصابة أهدافها بحيث لم تعد حدود أيّة دولة أو منطقة حاجزا عمليا واقيا ضد هذه الأسلحة . وكذلك أن حربا تُستخدم فيها الأسلحة النووية سوف تطال بآثارها التدميرية دول أخرى ، حتى وإن لم تكن تلك الدول أطرافا في هذه الحرب . ولذلك فإنه من غير الحكمة ان تكرر جهود كبيرة على أمن منطقة في العالم بمعزل عن أمن غيرها . ومن هنا أيضا تبرز مبررات قلق الدول النامية على أنها الذي لا يحظى بنفع الدرجة من الاهتمام الذي يحظى به أمن الدول المتقدمة . إن استثمار السلام في العالم على أسرع وأوحدة هو الضمانة الاكيدة لتشجيع اجراءات نزع السلاح . لكن السلام غير المبني على التكافؤ والعدالة ، والسلام القائم على الرعب المتبادل لا يمكن أن يكتب له الاستمرار .

إن وجود الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط يشكل مصدرا بالغ الخطورة على الأمن والسلم فيها ويثير قلقا عميقا بين دولها . لقد دعا العراق ومعه جميع الدول العربية إلى إزالة الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وتحريم نشر مثل هذه الأسلحة على أراضي دول المنطقة سواء كانت لها وتحت سيطرتها أو تحت سيطرة دولة من خارج المنطقة . غير أن معارضة اسرائيل الدائمة ورفضها نبذ حيازة الأسلحة النووية بشكل قانوني ملزم وإخضاع منشاتها النووية للرقابة الدولية اسوة بالعراق وغيره من دول المنطقة الاطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية قد حال دون ايجاد منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط . إن استمرار الوضع الحالي لن يشجع على اتخاذ اجراءات فعالة في نزع السلاح ، بل على العكس من ذلك سيقود إلى سباق تسلح متزايد في المنطقة .

منذ مؤتمر باريس المعنى بالأسلحة الكيميائية ، ومؤتمر نزع السلاح يواصل مباحثاته حول تحريم هذه الأسلحة تحريرا شاملا وتدمير الموجود منها . وقد انعقد خلال هذه المدة عدد من المؤتمرات والندوات حول الموضوع وفي مناطق متفرقة من العالم منها مؤتمر كانبيرا ، الذي انعقد خلال شهر ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ . والمراقب لجميع هذه المؤتمرات لا يجد صعوبة في تشخيص بعض الحقائق والسمات التي طبعت الجهد الدولي في هذا المجال ومنها: أولا ، لقد أعطى مؤتمر باريس دعما قويا للجهود الدولية وجهود

مؤتمر نزع السلاح بصورة خامة وصولاً إلى معايدة دولية تحرّم انتاج واستخدام الأسلحة الكيميائية تحريماً شاملاً، غير أن التقدم البطيء في المفاوضات وبقاء عقبات ومشاكل كثيرة بدون حل لحد الان ، قد أصاب بشرء من الوهن والضعف الدفع الذي ولدته مؤتمر باريس . وشانيا ، لقد حقق مؤتمر نزع السلاح تقدماً محدوداً في المفاوضات خلال العام المنصرم وذلك لكثره ما يشار أمام هذه المفاوضات من قضايا ومشاكل ذات علاقة بالجوانب المختلفة من مشروع الاتفاقية الدولية لحرим الأسلحة الكيميائية . إضافة إلى ذلك أظهرت بعض الدول المتفاوضة اهتماماً بعدم انتشار الأسلحة الكيميائية أكثر من اهتمامها بإزالة الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها . وقد تبيّن بعضها سيادة فرض القيود المتزايدة على نقل المواد والتقنيات المختلفة بحجة امكانية استخدامها في صنع الأسلحة الكيميائية . إن مثل هذه الاجراءات لا تنتهي حق الدول غير المتنازع عليه في التنمية والحصول على التقنيات والمواد اللازمة للبناء والتطور فقط ، بل إنها تشكل خرقاً لإعلان باريس المتعلّق بالأسلحة الكيميائية والتي شاركت تلك الدول في صياغته . وثالثاً ، منذ توقيع اتفاقية إزالة القاذف النووية المتوسطة المدى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، لم تتحقق الدول المالكة للأسلحة النووية خطوة عملية واحدة على طريق السيطرة على الأسلحة النووية أو تحريم تجاربها تحريماً شاملاً . وذلك على الرغم من التحسن الواضح في العلاقات بين الشرق والغرب والتغييرات الأساسية التي حدثت في أوروبا خلال الأشهر المنصرمة .

إن وجودنا في هذا المؤتمر ينبع من رغبتنا في المشاركة الجادة في جميع الجهود الدولية في ميدان نزع السلاح ووفقاً للمفاهيم والمبادئ التي اتتى عليها في بداية كلمتي . لكننا في الوقت ذاته لن نرضي أن تكون طرفاً في أي جهد يهدف إلى جعل مفاوضات الأسلحة الكيميائية ذريعة لحجب المواد والتقنيات الكيميائية الصناعية عن الدول النامية ، أو إلى وضع العرقيل المتزايدة في طريق نقلها . وفي هذا الصدد ، فإننا ندعو مؤتمر نزع السلاح إلى أن يتبنّى موقفاً واضحاً من نقل المواد والتقنيات والمعلومات ويرفض أن تستشهد جهوده في الاتجاه الذي من شأنه أن يعرّق التنمية والتطور في البلدان النامية .

وفيما يخص اتفاقية الأسلحة الكيميائية ذاتها ، أود أن أبني الملاحظة الإضافية الآتية . وهي أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية يجب أن تتساءج بشكل يجعل قبولها عالمياً وشاملاً . إن أحد أهم الأمور التي يجب أن تحظى بالاهتمام هنا هي الاحتياجات الفعلية والمشروعة للدول النامية وفي مقدمتها ضمان سلامتها من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها . إن هذه الاتفاقيـة ، يمكن أن تكتسب تأييـداً وامعاـ إذا كانت تحتوي على تعهد ملزم من الدول النووية باتخاذ اجراءات نزع السلاح النووي بالتوافق مع نزع السلاح الكيميائي . وكذلك على تعهد آخر تلتزم الدول النووية

بموجبه بعدم استخدام الأسلحة النووية وعلى غرار بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ المتعلق بحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة ، نجد من المنامب هنا أن نعبر عن ارتياحتنا لتقدم جهودنا خطوة واحدة وذلك بحصول الاتفاق على عقد مؤتمر استعراضي لمعاهدة التحريم الجزئي لتجارب الأسلحة النووية وذلك بهدف درامة التعديلات المقترحة التي تأمل من خلالها أن تتحول هذه المعاهدة إلى معاهدة تحريم شامل لتجارب الأسلحة النووية . إن ترجيحنا بهذه الخطوة لا يعني تفاؤلاً مسبقاً بالنسبة للنتائج ، لأن ذلك مرهون بالمواقف التي ستتخذها الدول النووية خلال المؤتمر الاستعراضي . وبقدر ما هو ظاهر لحد الآن من مواقف هذه الدول فإننا لا نجد الكثير مما يشجع على التفاؤل . وبصورة خاصة فإنه من غير المقبول أن يظل التسلح النووي في هذه المفاوضات بعيداً عن دائرة الاهتمام ، حتى أصبح الأمر متوقفاً دون حراك .

(بقية الكلمة بالإنكليزية)

لقد وصلت الان إلى ختام بياني الخطى . ومع ذلك أود ، لو سمحتم يا سيدة الرئيس ، أن أضيف بعض كلمات بقصد مسألة ذات ملة وشيفة باعمال مؤتمر نزع السلاح .

أعني بذلك الحملة الأخيرة من المفالطة - والافتراءات - ضد بلدي التي يشن جانب منها في الولايات المتحدة والجانب الآخر في المملكة المتحدة ، وترددتها أوساط أخرى . وأود أن أقول أولاً إن الحكومة العراقية قد نفت جميع هذه الاتهامات بوصفها لا إماً لها من الصحة ولا مبرر لها . وثانياً ، لن أحاول الدخول في تفاصيل هذه المزاعم : فسوف يرد إلى جميع البعثات منشور من بعثة العراق يتضمن جميع التفاصيل ذات الملة عن الحادثة . وسيتبين لكم أن اخراج الفصل الأول من هذه المسرحية تم في التلفزيون الأمريكي ، الذي أدعى ، بعرضه بعض الصور الفوتوغرافية الملقطة من الجو ، بدون تقديم أي دليل ، أن هذه المنشآت منشآت عراقية . وتتابعت الشبكة تقول أن هذه المنشآة تستخدم لإنتاج اليورانيوم ، والأخرى لكذا وكذا ، دون تقديم أي دليل . وإذا كان هناك تساؤل عن توقيت البرنامج ، فلاسفورد الجواب سريعاً من هيشرو . وكان ذلك هو الفعل الثاني في المسرحية . كيف سيكون الفعل الثالث؟ نحن نعتقد أن هذه الاجراءات تستهدف تمهيد السبيل لعدوان جديد على بلدي ، وعلى منشآتنا الصناعية العلمية ، شبيه بالعدوان الذي اقترفته إسرائيل في عام ١٩٨١ . وفي هذا المدد ، أود أن أبين النقاط المبدئية التالية . أولاً ، العراق دولة ذات سيادة ويحقق لها بل ومن واجبها احتياز الوسائل الالزمة للدفاع عن نفسها وضمان أمنها وفقاً للقانون الدولي . ثانياً ، للعراق بوصفه دولة ذات سيادة ، الحق الذي لا يقبل التصرف في احتياز أي تكنولوجيا يراها ضرورية لتنميته الصناعية والعلمية والاجتماعية . والطاقة النووية السلمية لا تستثنى من ذلك . ثالثاً ، هذه الحملة التي تشن ضد العراق هدفها إعداد العدة لعدوان جديد على المنشآت الصناعية والعلمية

العراقية ، وإحباط الطموحات المشروعة للشعب العراقي في التقدم الاجتماعي . رابعا ، ستبغ حملة التشويه الحالية ضد العراق ، وهو طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، موضع الشك ، في حال استمرارها ، جدوى هذه المعاهدة بوصفها معاهدة دولية . كما ستكون لها نتائج على صعيد المؤتمر الاستعراضي القائم للمعاهدة . خامسا ، تتضمن معاهدة عدم الانتشار وسائل وإجراءات للتحقق . وهي تعهد إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمهمة التحقق والتتفتيش . وإن أي محاولات تقوم بها دولة ما للمسك بزمام القانون والاضطلاع بدور مراقبة التزامات الآخرين بمقتضى المعاهدة متضمن على نحو خطير دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتلتحق ضررا بالغا بنظام الضمانات الواردة فيها . سادسا ، إن نزع السلاح موضوع مطروح للتفاوض فيما بين الدول بهدف تخفيف مستويات الأسلحة دون مساس بالأمن . وإن الانحرافات عن هذا المعيار ، المقبول عالميا ، ومحاولات الاستعاضة به بإجراءات من جانب واحد سوف توجه ضربة لمحاولات نزع السلاح . والمفاوضات ، بحكم ذات تعريفها ، تجري بين أطراف متساوية تتمتع بنفس الحقوق . ولا يمكن أن يخطر ببال أحد أن تشكل حملات التشويه - الافتراضات - تدابير لبناء الثقة .

الرئيس: أشكر ممثل العراق على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها للرئاسة . وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل بولندا ، السفير سوجكا .

السيد سوجكا (بولندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر لهذا الشهر . وأستطيع أن أؤكد لكم دعم وتعاون وفدي الكامل في جهودكم . وأود أن أشكر ملفيكم في الرئاسة ، السفير أزيكيوي من نيجيريا والسفير فاغنميكرز من هولندا ، اللذين وجهما مداولاتنا باقتدار . واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لارحب بكلمة الزملاء الجدد الذين انضموا إلينا مؤخرا مؤكدا لهم تعاون وفدي الفعلي معهم . وأود أن أطلب إليهم ابلاغ أسلafهم تمنياتنا لهم بال توفيق في مهامهم الجديدة وفي حياتهم الخاصة .

لقد أصفيت باهتمام بالغ للبيانات الهامة جدا والباعثة على التفكير التي أدلّ بها معايدة وزيري خارجية إسبانيا والنرويج .

وأود أن أقصر مداخلة اليوم على قضية تحسن وفعالية أداء مؤتمر نزع السلاح . وقد دفعتني إلى ذلك البيانات الملهمة التي أدلّ بها الكثير من المتحدثين ممن سبقوني خلال هذه الدورة الرئيسية . وقد افتحت السفير دي أزامبوخا من البرازيل السلسلة في مستهل أعمالنا . وأشاركه رأيه القائل بأن "الأوان قد آن لكي نبادر بالنظر الدقيق من جديد لا في بعض أهدافنا فحسب ، وإنما أيضا في السبل والطرق التي نتبعها لبلغها" .

ويوضح هذا بالخصوص حين ننظر إلى عدم الكفاءة وانعدام التقدم بشأن بشود عديدة من جدول أعمالنا في ضوء التحول الايجابي في العلاقات الدولية . فهناك تحرك واضح نحو حل المنازعات بالطرق السلمية في مناطق كثيرة من العالم . وفي هذا السياق بالذات ، فإن المؤسسات الدولية ، والامم المتحدة بخاصة ، اخذت تستعيد مكانها في العلاقات الدولية . فالمفاوضات في مجالات عديدة بقصد الاتيان بنتائج هامة . وأوروبا الوسطى والشرقية تشهد تغيرات ميامية عميقه وأساسية . وكما قال وزير خارجية بلاده في مؤتمر "الاجواء المفتوحة" في اوتاوا ، "إن أوروبا ذات الايديولوجتين والمجابهة التي تستند إليهما ظاهرة أخذ الزمن يطويها ، على الرغم من أن التحاليف المتعدي الأطراف لا يزالان قائمين" . وفي الوقت نفسه ، فإن هذين التجمعين العسكريين يحتاجان تغيرات داخلية عميقه . والخرافات والأوهام الماضية أخذة في الزوال المتتسارع . وأخذت تحل محل صورة العدو التي رسمت سوادا على بياض صورة الشريك المتعبدة اللوان . ولهذه العمليات السياسية أشرها المباشر على الدينامية القوية للمحادثات الثنائية بين الاتحاد السوفيياتي والولايات المتحدة ومفاوضات نزع السلاح الاوروبية ، التي تبشر بحداد مبكر ووفير . وال الحاجة إلى تحقق فعال وإلى مختلف تدابير بناء الثقة تجدرت بعمق يوصفها أحد العناصر الاساسية لاتفاقات نزع السلاح .

وفي ضوء هذه الخلفية ، يتذرع على حكومات عديدة وعلى الرأي العام الفهم الصحيح لسبب بطل التقدم ، وإلى حد كبير الركود في مفاوضاتنا ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح ، وكذلك عجز مؤتمرنا عن التوصل إلى نتائج ملموسة . ومن المفهوم تماما أننا نتسائل أكثر فأكثر: ما دور مؤتمر نزع السلاح في هذه العمليات؟ وما الدور الذي يستطيع بل وي ينبغي أن يؤديه في المستقبل؟ ليس من الضروري تكييفه تكييفا صحيحا لما تقتضيه حالة جديدة؟ ما الذي يمكن فعله لزيادة فعالية أعمال هذا المحفل؟ وكما لاحظ وزير الخارجية الموقر لجمهورية الصين الشعبية في البيان الذي أدلّ به في هذا المحفل "ستكون التسعينات عقد الفرق والتحديات والآمال والمخاطر ، جميعها قائمة جنبا إلى جنب" .

نحن نرى أن الردود المحيحة على هذه الأسئلة الوثيقة الصلة بالموضوع ستساعدنا على ايجاد انفع طريقة لتفادي الاخطار وللحصول على أفضل نتائج من الفرض القائم والناشئ ، لأن الفرصة نادرا ما تتكرر . ولا يعني هذا أن أهداف ومهام مؤتمر نزع السلاح مهلة وبسيطة . ولكن في الوقت نفسه ، اعتقاد أن الجميع مivoافقون على أنها أهل اليوم منها قبل عشر سنوات مثلا . وإذا لم نفلح في الظفر بهذه الردود ، فقد يطال ذلك من هيبة المؤتمر ويعرض المؤتمر نفسه للتهميش المتزايد .

وبالرغم من النتائج المحدودة التي حققتها أعمال المؤتمر خلال السنوات العشر الماضية . تعتقد حكومتي جازم الاعتقاد بأن هذا المحفل لا يزال جهازا هاما وفسي الواقع لا غنى عنه من أجهزة المجتمع العالمي . ومن شأن اختبار بسيط اثبات ذلك: لنتصورلحظة واحدة أن لا وجود لمؤتمر نزع السلاح . لا شك في أن ضرورة وجود هيئة كهذه ستبرز على الفور بوصفها مسألة ذات أولوية في المداولات الدولية بشأن قضايا الأمن . والمؤتمربحفل حيوي ، خصوصا بالنسبة للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم ، التي تعتبر بولندا إحداها ، وتعتقد أنه ينبغي ألا يترك البُت في جميع المسائل في مجال نزع السلاح للدول العظمى ، بالرغم من تسليمنا التام بمسؤولياتها الكبرى والعالمية .

إن عضوية المؤتمر ، الذي يضم جميع الدول النووية وممثلي جميع الأقاليم ، تؤكد المسؤولية العالمية عن نزع السلاح . إنه محفل أساسى للبحث عن أي حلول عالمية . والاتجاه الحالى نحو اضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية ، فضلا عن الحاجات الجديدة التي تبدو أنها آخذة في الظهور في جهود نزع السلاح ، سيعزز دور وقيمة هذا المحفل ومساهمته الممكنة في الامن والاستقرار الدوليين . ويبدو أن بعض هذه المتطلبات هي التالية: سيكون من المهم إدراز تقدم جوهري في المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وبين دول منظمة معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي ، ولكن لن يشكل هذا التقدم سوى جزء من المساعي الرامية لنزع السلاح ؛ ومن شأن التغيرات في النظام الدولي ، وخصوصا الاتجاه الواضح للوصول إلى عالم أقل اتساما بالطابع الثنائي القطب ، أن يسند للدول والأقاليم الأخرى دورا سياسيا أكبر وسيقتضي زيادة اشراكها في جهود نزع السلاح . وإذا كانت هذه الافتراضات صحيحة ، ستتشكل عندئذ تبريرا إضافيا لمناقشتنا بشأن كيفية زيادة فعالية المؤتمر وجعله أفضل تكيفا مع الواقع القائم والمقبلة .

اسمحوا لي بأن أعرض نيابة عن وفدي بعض الأفكار المتعلقة بتنظيم أعمال المؤتمر وجدول أعماله . فيما يتعلق بطراائق العمل ، ينبغي أن يكون هدفنا الرئيسى جعلها أكثر مرونة وأكثر استجابة للاحتياجات والفرص الحقيقة . وإذا كانت ثمة فرصة لإدراز تقدم ، فالمطلوب منا أن نتمكن من تركيز جهودنا على هذه المشكلة بالذات ومن تقصيمها طالما كان ذلك ضروريا ومستحوبا . والفرص والرغبة في إدراز تقدم هي العوامل التي يفترض أن تملئ مرعة ووتيرة أعمالنا ، ولبيان نمط مفاوضات متبعا في ظروف أخرى أو المواجهات المعتادة لافتتاح وختام الدورات . وفي هذا السياق بالذات ، يطرح السؤال المشروع المتعلق بكيفية تفادى المناوشات المطولة التي تتكرر في الوقت نفسه كل سنة بشأن إنشاء هيئات فرعية . ويتساءل المرء عما إذا كان ممكنا حل هذه المسألة بسهولة وفعالية من خلال وضع ولاية عامة تمكن كل هيئة من مواصلة عملها إلى أن تنجز مهمتها .

ويبدو لوفدنا أنه ينبغي أن تكون أكثر مرونة في تحديد أهداف مساعدينا وطريق وسائل تحقيقها وتكون أفضل انسجاما مع التحديات والإمكانيات . وقد قدم وفدي بالفعل بعض الآراء المتعلقة بهذه المعضلة ، وأسمحوا لي بمجرد الإشارة إليها بإيجاز . ما من شأنه في أن إعداد اتفاقات جديدة تلقي التزامات قانونية على عاتق الدول يمثل وينبغي أن يظل المهمة الرئيسية لهذا المؤتمر . ولكن يرى وفدي أن هذا النهج الاسمي يجب إلا يمنع المؤتمر من اتخاذ تدابير أخرى ، ولا سيما في الظروف التي تجعل فيها مرحلة المفاوضات أو الاعتبارات الأخرى هذه التدابير هي المستحبوبة والعملية دون غيرها . وفي الواقع الأمر ، قد تحتاج حالات مختلفة نهوجا واستجابات مختلفة . فلماذا لا نتوخس مثلا نوعا من الترتيب المتوسط أو بروتوكول تفاهم أو توصيات أو إعلانات مشتركة بشأن تدابير بناء الثقة وبناء الأمان؟ ويمكن أن تسجل هذه الوثائق على النحو الملائم في تقاريرنا السنوية ، على أن يكون لها طابع الالتزامات السياسية بدلا من كونها مكوّنا قانونية مكتملة .

ونعتقد أن هذا النهج الأكثر مرونة للتوصل إلى نتائج محتملة لأعمال المؤتمر قد يجعل المؤتمر أكثر انتاجية . ويمكن لتنوع مختلف من التدابير المتوسطة أن تؤدي دوراً مستقلاً في بناء الأمن ويمكن لها في الوقت نفسه أن تتطور تدريجياً لتصبح قواعد دولية ملزمة أو جزءاً منها ، وبالتالي تساعد المؤتمر في مسعاه الرامي إلى وضع معاهدة ، وهو أمر - أشدّ ثانية - ينبغي أن يظل مسؤوليته الرئيسية . وإن الحالة الدولية المتغيرة ، والتحرك نحو رؤى أممية جديدة والتغيرات الحقيقة في السياسات الاستراتيجية للدول والتحالفات - كل هذا على ما ي يبدو يجعل النهج المقترن أكثر جدوى وأستموابا .

وأخيرا ، لستذكر أنه وفقا للنظام الداخلي ، فإننا نحن الذين نقوم دائمًا بوضع جدول أعمالنا لدورة كل سنة . وتحتاج لنا فرصة ، بل علينا في الواقع واجب استعراضه وتكييفه ، إذا اقتضى الأمر ، مع مراعاة تجربتنا ووقائعنا . وبينما ينبع من العادة إعادة التقييم هذه بحذر وجراة في آن واحد ، وكذلك بقدرة مبدعة . وفي كثير من الأحيان ، ينبغي لنا أن نتساءل عما إذا كان من الأفضل مواصلة محاولاتنا للبلوغ أهداف طموحة ، حظوظ نجاحها ضئيلة ، أو الأرجى أن نركز جهودنا على أهداف أخرى أو أهداف أكثر تحديدا ، ركيزتها المملحة المشتركة وتبشر بامكانيات أفضل للتوصل إلى نتيجة إيجابية . إن الخيار ليس مهلا . ولكن على الأقل لا ينبغي أن يغرب عن بالنّا أن مثل هذا الخيار قائم أحيانا ، وأننا مسؤولون عن اتخاذ القرارات المناسبة .

نحن نفتقر ، في مناقشتنا لجدول الأعمال ، إلى واقعية وفهم بأننا نتناول مسائل حساسة حقا . ومن المشكوك فيه أن تؤدي أي مناقشة بشأن هذه التغيرات إلى نتائج وايجابية

وموضوعية . كما من المشكوك فيه أن تكون التغيرات الجذرية مستحمة . ويبدو لنا أننا نحتاج عوضاً عن ذلك إلى نهج "تطوري" ، وإلى تكيف تدريجي مع الحالات الجديدة ، مع مراعاة التطورات الأخرى ، بما في ذلك نتائج المفاوضات الأخرى بشأن نزع السلاح . ولا ينفي التغيير من أجل التغيير ، كما أوضح بحق السفير كمال من باكستان ، وإنما يدعى رؤيا فرض جديدة .

إن وفدي مستعد للنظر في أي اقتراحات تتعلق بجدول أعمال المؤتمر ، إذا كانت هذه الاقتراحات مقبولة بالنسبة للأعضاء الآخرين في هذه الهيئة . وقد أحطنا علمًا بالمقترنات المعروفة بالفعل . ولدينا أيضًا بعض الآراء الخاصة بنا . من هذه الآراء أنه يمكن لجدول الأعمال أن يتضمن – فضلاً عن مسائل تخفيف القوات المسلحة والأملحة والحد منها – تدابير تتعلق مثلاً بمسألة "تنظيم" الأمن الدولي ، وبعبارة أخرى تدابير دعم الأمن الدولي ، مثل نظام عالمي للانذار المبكر . ولا يوجد مكان آخر يمكن فيه مناقشة هذه التدابير . ويمكن أن تصبح "ترتيبات تقنية" هامة تكمّل نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة وتجعله أكثر فعالية . ويمكنها أيضًا تيسير المناقشات بشأن بعض اتفاقيات نزع السلاح .

هذه مجرد اعتبارات وأفكار قليلة تتعلق بأعمال المؤتمر المقبلة . ومع ذلك يجدونا الأمل في أن تُكمل آراء الوفود الأخرى بشأن هذه القضية . ولكن ربما لا يملك أي منا فكرة واضحة عن طبيعة العلاج المناسب . وما نحتاجه بالفعل هو حكمتنا الجماعية في معالجة القضية معالجة صحيحة وتحديد الإجابات المناسبة .

إن السفير دي أزامبوخا الموقر أكد عن صواب – واسمحوا لي أن استشهد من جديد بما قاله – على أنه "يمكن أن يعالج هذه المهمة ... في مرحلتها التمهيدية على الأقل ، فريق صغير يضم أكثر الأعضاء خبرة من بيننا" . ويؤيد وفدي تأييدها تماماً هذا الاستنتاج . وأعتقد أن أحياء فريق السبعة غير الرسمي أو أي فريق غير رسمي آخر أصبح مستحوباً جداً . وينبغي أن يُعهد إلى فريق كهذا ، في جملة أمور ، بمهمة القيام ، من خلال مسلسلة من المشاورات ، بتجميع كل الأفكار والاقتراحات التي قد تخطر على بالأعضاء مؤتمر نزع السلاح . ووفدي على استعداد لتزويد هذا الفريق بمقترناتنا البداءة .

كما نحتاج إلى مشاورات مكثفة فيما بين جميع الدول ومجموعات الدول المشاركة والمهتمة بأعمال هذه الهيئة فيما يخص زيادة فعالية أداء المؤتمر . وينبغي لها جميعاً القيام بدور نشط في هذه المشاورات . وينبغي إجراؤها في جنيف وبين عوامينا على السواء . ومع ذلك ، من المهم للغاية لا تعيق أعمال المؤتمر .

وهذا هو الشرط الوحيد الذي يضعه وفدي لهذا النقاش - أيا كان شكله ومضمونه . وسيكون من المفارقات المؤسفة حقا أن تؤدي مناقشاتنا بشأن زيادة فعالية المؤتمر إلى شل أعماله .

ومن المهم بالنسبة لنا أيضا لا ننس أن مناقشاتنا بشأن أعمال المؤتمر المقبلة ليست جديدة . لقد سبقتنا جهود بذلها فريق السبعة برئاسة السفير فان من الصين والوثائق التي قدمها هذا الفريق . وطرح في الدورة الأخيرة وفي هذه الدورة آراء جديدة ومثيرة للاهتمام بشأن مبادئ أعمال المؤتمر وجدول أعماله .

ويقترح وفدي أن تُعد أمانة المؤتمر مجلدا أو تجميعا لهذه الآراء والمقترنات . وسيساعدنا هذا إلى حد كبير على مزيد التفكير وقد يصبح نقطة انطلاق حسنة للمناقشة في هيئة يعهد إليها بإجراء تحليل متعمق للمشكلة وإعداد توصيات ملائمة . وغنى عن البيان أنه لا يمكن لهذه التوصيات أن تلزم أي وفد إلا بعد أن يتم اقرارها من طرف العوام .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل بولندا على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها للرئاسة . بهذا تنتهي قائمة المتحددين الموجودة أمامي لهذا اليوم . هل يرغب أي عضو آخر في التحدث؟ أرى أن ممثلة المملكة المتحدة الموقرة تطلب الكلمة .

السيدة سولزبي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (الكلمة بالإنكليزية): هل لي أن أبدأ بتهنئتكم ، السيد الرئيس ، ووفدكم على تبوئكم منصة الرئاسة . ويسعدني أن أرى في الرئاسة بلدا تربطه بيلاقي علاقات وثيقة جدا ، وإنني على يقين من أننا جميعا سعداء بكون الرئاسة في أيدي وفد شري بالمهارات والتجارب الدبلوماسية .

لقد طلبت الكلمة للرد على إيماءات سفير العراق الموقر إلى بلدي ولا سيما إلى الأحداث الأخيرة في مطار هيثرو . وقد يكون من المفيد لو بدأتم بمجرد تذكير الوفود بالواقع . وهي كالتالي:

في ٢٨ آذار/مارس ، منع موظفو الجمارك في المملكة المتحدة تصدير عددا من المكثفات جد المتطرفة صنعتها شركة في الولايات المتحدة من أن تصدر من مطار هيثرو إلى العراق . هذه المكثفات مصممة وفقا لمواصفات عسكرية لاستخدامها في دارة اطلاق الأسلحة النووية . وكان هذا الاجراء تتوجها لعملية اشتراك فيها على مدى عدة أشهر السلطات الجمركية في المملكة المتحدة

والولايات المتحدة ضد شركة EUROMAG ، وهي شركة يقع مقرها في المملكة المتحدة . وقد أبلغ مدير محطة الخطوط الجوية العراقية في لندن ، السيد عمر لطيف ، أمراً بإبعاده وتم توقيف عدد من الأشخاص الآخرين ، وسوف يمثلون للمحاكمة في المملكة المتحدة . هذه هي الحقائق .

كما أعد سفير العراق الموقر إلى تأويل ما يمكن أن يرمي إليه ، على ما أعتقد ، بلدي وبلدان أخرى من أهداف . أنا لا يسعنا سوى التحدث باسم المملكة المتحدة فاقول: إن أهدافنا صريحة جداً . وهي التقييد بالتزامنا الذي قطعناه على أنفسنا بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى وجه أكثر تحديداً بمقتضى المادة الأولى من تلك المعاهدة . فلذاً كُرر هذا الجمع بما تنصر عليه هذه المادة .

"تتعهد كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في هذه المعاهدة بعدم نقلها إلى أي مكان ، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة ، أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى ، أو أية سيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة ؛ وبعدم القيام إطلاقاً بمساعدة أو تشجيع أو حفر أية دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو اكتساب السيطرة عليها بأية طريقة أخرى" .

وهكذا يكون الاجراء الذي اتخذهن وفاء بهذه الالتزامات ذلك هو الهدف الوحيد . وبالمثل تتعلق إلى جميع الدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار غير الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بدقة بالتزاماتها بموجب المادة الثانية من المعاهدة . وتتنص هذه المادة على ما يلي:

"تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في هذه المعاهدة بعدم قبولها من أي ناقل كان ، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة ، أي نقل لأية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو لأية سيطرة على مثل تلك الأسلحة والأجهزة ؛ وبعدم صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو اكتسابها بأية طريقة أخرى ؛ وبعدم التماطل أو تلقي أية مساعدة في صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى" .

وفي رأينا ، أن من واجب جميع الاطراف في المعاهدة وجميع مؤيدي مبدأ عدم الانتشار إدانة الأنشطة التي تجعل الوفاء بهذه الالتزام محل تشكيك .

الرئيس: أشكر السفيرة سولزبي على بيانها وعلى العبارات الطيبة التي وجهتها للرئاسة . هل يرغب أي عضو آخر في التحدث؟ أرى ممثل الولايات المتحدة الموقر يطلب الكلمة .

السيد بريكون (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس ، يهنئكم وفدي هو الآخر على توليكم الرئاسة ، ويعاهدكم بتقديم تعاونه ودعمه الكامل في الأعمال التي تنتظرونها هذا الشهر .

ويؤيد وفدي تأييدها تماماً الملاحظات التي أبدتها للتو زميلتنا الموقرة من المملكة المتحدة . وفيما يخواص ما أباداه ممثل العراق الموقر من ملاحظات هذا الصباح بشأن الانتشار النووي ، اسمحوا لي بالتعليقات الموجزة التالية.

لقد أعربت الولايات المتحدة على أعلى المستويات عن عميق قلقها إزاء الشوادر الأخيرة على احتمال توقيع اتفاقية عدم الانتشار . واسمحوا لي أن أؤكد أن هذا قلق بالغ - أنه قلق لا تصرفنا عنه الادعاءات بأنه أبدى لأغراض أخرى ، أو لمجرد تشويه سمعة بلد آخر . وتتمثل الولايات المتحدة في بياناتها حول هذا الموضوع مستتابع هذه القضية . ولا ترمي إجراءات الولايات المتحدة إلى إضعاف نظام عدم الانتشار بل هي تستهدف دعمه . وسترحب بمعلومات مقنعة بأن الدليل الذي ظهر للعيان مؤخراً لا يمثل تحاكلاً لأهداف معاهدة عدم الانتشار . هذا من شأنه أن يكون أكثر إيجابية من التهديدات الموجهة لنظام معاهدة عدم الانتشار . وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي أن استرجع الاهتمام الشانة إلى بيان أدى به الرئيس بوش بمناسبة الذكرى العشرين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتاريخ ٥ آذار/مارس من هذه السنة:

"من المهم في هذه الظروف التي تشهد التغيرات الكبيرة وبشائر الخير والتقدم الهام في مجال الحد من الأسلحة أن تعمل الجماعة الدولية معاً بمبادرات من المشابهة لمنع انتشار الأسلحة النووية ، الذي يشكل أحد أكبر المخاطر التي تهدد بقاء الإنسانية ... وأدعوا كافة الدول الاطراف في المعاهدة إلى الانضمام إلى جهودنا لضمان ملامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تعود بالنفع على البلدان جميعها " .

الرئيس: أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقر على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها للرئاسة . واعطي الكلمة الآن لسفير العراق الموقر .

السيد الكتل (العراق) (الكلمة بالإنكليزية): سأوجز الكلام في بيانى لبعض النقاط . إن العراق مدرك تماماً للتزامه بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ونتحدى جميع من تحدثوا قبلى بأن يقدموا بينة واحدة على عدم احترام العراق للتزامه بمقتضى المعاهدة . هذه المكثفات التي يتحدثون عنها - هم يعرفون

تمام المعرفة ان لها استخدامات متعددة ولبي استخداما واحدا فحسب . وقد تحدث عن هذا الموضوع من الاذاعة السويسرية البروفيسور غولد بلات من معهد متكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام - سمعت ذلك - وعدد مجالات الاستعمال العديدة لهذه المكثفات . احدهما مجال اكتشاف وانتاج النفط . ويقول آخرون إنه يمكن استخدامها للباحثات العملية في أماكن عديدة . إنها ، كما نسميتها ، حملة من الاتهامات والاکاذیب ، إن يشار هذا المفهوم الذي تحدث عنه ممثلة بريطانيا العظمى الموقرة . لماذا يفترضون وجوبا أنها مستخدمة لتفجير نبيطة نووية؟ ان جميع الانشطة النووية في العراق تخضع لرقابة الوكالة الدولية وجميع المواد النووية - اذن ماذا سيطلق بنبيطة الاطلاق هذه؟ ان الذي يراد اطلاق العنوان له هو عدوان جديد على العراق ليس إلا .

الرئيسي (الكلمة بالانكليزية): أود اعلامكم انه عند انتهاء قائمة المتحدثين في الجلسة العامة التالية التي متყد يوم الخميس الموافق ٥ نيسان / ابريل ، سيعمد رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الامتزازية ، الدكتور اولا دالمان ، إلى تقديم التقرير المرحلي عن الدورة التاسعة والعشرين لهذا الفريق ، والذي سيعمم بوصفه احدى وثائق المؤتمر الرسمية تحت الرمز CD/981 . وكما جرت عليه العادة ، يجوز لمن يرغب من الاعضاء في التعليق على التقرير المرحلي ، وعلى البيان الذي سيدللي به رئيس الفريق أن يفعل ذلك . وحسب العرف الجاري في المؤتمر ، سوف تتخذ اجراء بشأن التوصيات الواردة في الفقرتين ٩ و ١٢ من التقرير المرحلي في الجلسة العامة التي متყد يوم الخميس الموافق ١٢ نيسان / ابريل .

كما أود اعلامكم انه بسبب المشاورات التي سيعقدتها الامين العام للأمم المتحدة خلال مهمته في جنيف ، فإن قاعة المجلس لن تتاح بعد ظهر هذا اليوم ومبيحة الفد . وبناء عليه ، فإن اجتماع اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي والذي كان مقررا عقده في هذه القاعة بعد ظهر هذا اليوم سيعقد بدلا عن ذلك في قاعة الاجتماعات الثالثة . وسيعقد اجتماع مجموعة الـ ٢١ المقترن صباح الغد في قاعة الاجتماعات الخامسة .

لم يعد لدى أي أعمال أخرى لهذا اليوم ، واعتزم الان رفع هذه الجلسة العامة . ومتყد الجلسة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٥ نيسان / ابريل ، في الساعة العاشرة صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥

بيان نزع السلاح

CD/PV.549
5 April 1990
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والاربعين بعد الخامسة

المعقدة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس 5 نيسان/ابريل 1990 الساعة 10/00

الرئيس: السيد شاهباز (باكستان)

٤٩٧٣/GE.90-60575

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٤٩

لمؤتمر نزع السلاح .

يواصل المؤتمر اليوم ، وفقاً لبرنامج عمله ، النظر في كل من البند ٦ "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها" والبند ٧ من جدول أعماله ، "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ، الأسلحة الاعصائية" بيد أنه يجوز لأي ممثل بموجب المادة ٣٠ من النظام الداخلي أن يشير أي مسألة أخرى لها علاقة بأعمال المؤتمر ، إذا رغب في ذلك .

على قائمة المتحدثين اليوم كل من ممثل مصر والأرجنتين وكذلك رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . وسيقدم السيد داهلمان التقرير التمهيدي للفريق المخصص الذي عُمّ اليوم تحت الرمز CD/981 . أعطي الكلمة الآن لممثل مصر ، السفير العربي .

السيد العربي (مصر) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس ، إنّه

ليسعني حقاً أن أرى باكستان ترأسي أعمال مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان/أبريل . فمصر وبباكستان تربطهما منذ سنوات عديدة علاقات ممتازة . وأود أن أؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم في تنفيذ مهامكم . لقد قام سلفكم ، السفير إيميكى إزيكيوي من نيجيريا ، بتوجيهه أعمالنا خلال شهر آذار/مارس على نحو يشير الاعجاب ، ويسعدني أن أعرب له عن خالص شكرنا للاسهام الذي قدمه .

لقد شهدت سنة ١٩٨٩ تغيرات غير متوقعة على المسرح الأوروبي . وهي تغيرات سيكون لها بالتأكيد ، في وقت معين ، انعكاسات هامة على العالم بأسره . ومن المسلم به عموماً اليوم أن هناك نظاماً عالمياً جديداً آخذًا في التشكّل رويداً رويداً وأن هيكله أمنياً جديداً بدأ يظهر . أشار هذا الهيكل الأمني على مؤتمر نزع السلاح هي المسألة الواجب أن تبقى مصبّ اهتماماتنا خلال المناقشات التي تجريها . وعلى عاتق مؤتمر نزع السلاح ، باعتباره الهيئة الوحيدة للمفاوضات بشأن نزع السلاح ، مسؤولية يؤديها . وينبغي لنا مواجهة الواقع الجديد بروح من الانفتاح ، ولكن يكمن اسهامنا مثمناً ، قد يلزم تحديث جدول أعمالنا ومراجعة أساليبنا في العمل .

لقد أكد ممثلون عديدون ، وبحق ، أنه ينبغي تعديل جدول أعمالنا بشكل يعكس على نحو أفضل التطورات المستجدة ويسمح بمواجهة التحديات التي تظهر على الصعيد العالمي . ووفدي يؤيد بلا تحفظ هذا الرأي .

ويمثل الأمن الإقليمي مجالاً يستحق مزيد الاهتمام . وفي هذا العصر المتسم بترتبط البلدان ، لا يستطيع بلد بمفرده أن يؤمن أمنه . وبالتالي أصبح الأمن العالمي هو محصلة أمن جميع الأقاليم في العالم . وفي التحليل الأخير ، فإن الأمان الدولي يقوم على الأمان الإقليمي .

وفي دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة في ١٩٨١ بشأن كافة جوانب نزع السلاح الإقليمي ، ورد في الفقرة ١٤٢ أنه: "ينبغي أن يُنظر دائماً إلى مفهوم نزع السلاح الإقليمي من منظوره الصحيح . وهو ، وإن لم يكن بأي حال بديلاً لنزع السلاح العام والكامل ، إلا أن من شأنه أن يمثل مكملاً فعالاً للتدابير التي تتخذ على الصعيد العالمي وأن يشكل عنصراً هاماً في النهج التدريجي لنزع السلاح عالمياً . ومن شأنه بالخصوص تسهيل المفاوضات في بعض الميدانين التي يُرى أنها ملائمة لاتخاذ إجراء عالمي بشأنها وتوفير المجال في نفس الوقت لمبادرات تستهدف اعتماد تدابير أخرى لنزع السلاح وتعزيز الاستقرار والثقة المتبادلة والتعاون داخل الإقليم" .

لقد أبرز السفير ليدوغار من الولايات المتحدة ، في بيانه الذي ألقاه في ١٣ آذار/مارس ، ضرورة استكشاف إمكانية مناقشة مسائل الأمن وسباق التسلح على الصعيد الإقليمي في أماكن أخرى بخلاف أوروبا . كما تناول السفير راسابوترا من سري لانكا هذه المسألة في البيان الذي ألقاه في ٢٢ آذار/مارس .

ومن رأي وفدي أن هناك مبادرات إقليمية مستقلة كثيرة جديرة باهتمامنا . أخص بالذكر منها الاقتراح الذي طرحته بلدي منذ عام ١٩٧٤ على الجمعية العامة ، والمتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط . وقد كلف فريق خبراء بمهمة وضع تقرير بشأن هذا الموضوع . وسيقدم الأمين العام هذا التقرير إلى الجمعية العامة في الخريف القادم . فهل يسع مؤتمر نزع السلاح أن يقدم إسهامه في هذا الميدان؟

كما اعتمدت الجمعية العامة مجموعة من القرارات بشأن جعل إفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية . ولم تفلح لجنة نزع السلاح حتى الآن في التوصل إلى توافق للاء بشأن هذه المسألة الإقليمية الهامة . وأنا أعتقد أن من حق جميع أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية أن يأملوا في أن ينظر مؤتمر نزع السلاح في هذا الإجراء الإقليمي الهام لنزع السلاح .

خلال السنتين السابقتين جرت العادة أن ينظر في الجوانب المتعلقة بنزع السلاح الإقليمي ، ضمن أمور أخرى ، في إطار البند ٨ . ويلاحظ حدوث خلل هذا العام . فلم

تشكل أي لجنة مخصصة للبرنامج الشامل لمنع السلاح . لذلك ينبغي إنشاء هيئة لتمحیح هذا الوضع ليتسنى النظر الواجب في المسائل الإقليمية . وبيود وفدي أن يقترح إجراء مناقشة عامة بشأن مسألة نزع السلاح الإقليمي في إطار مؤتمر نزع السلاح .

انتقل الان إلى الاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . وأود بادئ ذي بدء أنأشيد بما بذله الرئيس السابق للجنة الخاصة بالأسلحة الكيميائية ، السفير بيير موريل ، من فرنسا وكذلك رؤساء الأفرقة العاملة الخمسة ، من جهود لا تعرف الكلل وبما ظهره من تفان من أجل الاسراع في صياغة مشروع الاتفاقية . وأود أيضاً أن أرحب بالرئيس الجديد للجنة ، السفير هيلتيينيوي من السويد . وأتمنى له كل التوفيق في أدائه مهمته .

لقد وقعت أحداث كثيرة منذ آخر بيان ألقيته في الجلسة العامة بشأن الأسلحة الكيميائية ، في آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أذكر منها مؤتمر كانبيرا للحكومات والصناعة ضد الأسلحة الكيميائية ، ومذكرة التفاهم المعقودة في وايومينغ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيaticي ، والمؤتمرات التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة والاعلان السوفيaticي الامريكي المشترك الصادر في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٠ . ومع ذلك ، لا يزال إحراز تقدم حاسم صوب إبرام اتفاقية عامة تحظر الأسلحة الكيميائية ، يبدو اليوم بعيد المنال . نحن نسلم بأن تقدما هاما حصل ، لكننا ندرك من ناحية أخرى أن الطريق لا يزال طويلاً لوضع الاتفاقية في صيغتها النهائية . ربما رجع ذلك في جانب منه إلى كون الاهتمام في دورة ١٩٨٩ ، انصب بصفة أساسية على المسائل "التقنية" . إننا نقدر تماماً أهمية إيجاد حل لهذه المسائل . ومع ذلك ، نأمل أن نحقق كذلك في الدورة الحالية تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بالجوانب السياسية لمشروع الاتفاقية .

والى يوم أود أن أعرض على المؤتمر آراء وفدي فيما يتعلق بهذه المسائل المتبقية .

هناك مسألة تسترعي الاهتمام الخاص ، وإن كان ذلك من منظور مختلف ، ألا وهي العلاقة بين الاتفاقية المقبلة بشأن الأسلحة الكيميائية والاتفاقيات الدولية الأخرى . نحن نفهم ، وفقاً للقواعد العامة للقانون الدولي ، أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، وهي آخر صك قانوني في هذا الميدان ، سيكون لها السبق ابتداء من دخولها حيز النفاذ على أي اتفاق دولي قائم يتعلق بنفس الموضوع وذلك طبقاً للمادة ٢٠ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بخصوص تطبيق معاهدات متتالية تتناول نفس الموضوع . وأعمالنا ستصبح بلا طائل إذا نقلت "الحقوق" المعلن عنها من جانب واحد بموجب بروتوكول

جنيف لعام ١٩٢٥ إلى اتفاقية عامة بشأن الأسلحة الكيميائية وضمنت فيها إلى الأبد . لا ينبغي الادعاء لمثل هذه المحاولات وينبغي وضع اتفاقية لا تمييزية تشمل نظاماً قانونياً واحداً يطبق عالمياً .

ولقد سبق أن أشار وفدي هذه المشكلة في الماضي . ونحن نعتبرها مشكلة سياسية ولنست قانونية . ولم يوجد لها حل حتى الان ويبدو من المناسب أن يقترح على الوفود المعنية أن تجري مزيداً من التشاور بشأن هذه المسألة . ونأمل بياخلاص أن يتمكن السفير هيليتينو من التوصل إلى نتيجة مرضية في المشاورات التي يقوم بها بشأن الأمن غير المنقوص .

وتمثل التعديلات مسألة أخرى مهمة . فهي مسألة تتعلق بالجوهر وليس بالإجراءات . وتدخل فيها اعتبارات سياسية وقانونية بصفة رئيسية . فالامر يتعلق بمعرفة كيف يمكن لأطراف في اتفاق أن يعدلوا التزامات أساسية معقودة إذا اقتضت الضرورة ذلك . ومن هذا المنطلق ، فإن الأحكام المتعلقة بالتعديلات ، أيًا كان نصها ، لا ينبغي بأي حال أن تتواتي أنظمة تمييزية يمكن أن تترجم لاحقاً إلى التزامات ثنائية أو متعددة الأطراف . ويمكن في هذا الصدد الاسترشاد بالمبادئ العامة الواردة في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات .

وتتسم مسألة "العقوبات" بأهمية كبيرة للغاية . لقد تابع وفدي عن كثب المناقشات الأولية التي كرست لها . وقد أظهرت جلاء المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع الطبيعة السياسية البالغة الحساسية لهذه المشكلة . وينبغي إبراز ، أن مفهوم العقوبات أوسع بكثير من مجرد إدراج أحكام في الاتفاقية تنص على تدابير جنائية وجزائية . ينبغي أن نسعى إلى وضع ضمانات أمن ذات مصداقية . صحيح أن بعض العناصر المتعلقة بهذه المشكلة توجد مدرجة بالفعل في أماكن متفرقة من أحكام مشروع الاتفاقية . ولكن على صعيد التدابير التي ينبغي وضعها لمعالجة حالات انتهائ للاتفاقية وعدم امتدالها ، لا ينبغي أن يكون المنتج النهائي صرحاً واهياً ومتشرذماً . فكل حكم مستقل ومتميز في الاتفاقية ينبغي أن ينص صراحة على قاعدة واضحة ولها مصداقية ، وبعد ذلك يمكن الاشارة إلى التفاصيل والخصائص في الأحكام ذات الصلة على نحو ما هو عليه الحال في كثير من مشاريع المواد . ومسألة العقوبات ينبغي أن تطرح من منظور الرابط المباشر بين المنظمة المقبولة ومجلس الأمن الذي هو الهيئة المسئولة في المقام الأول عن حفظ السلام والأمن الدوليين .

ومسألة السرية لا يمكن فصلها عن مسألة التحقق . ونحن لم نستطع إلى الان حل هذه المعادلة الصعبة . وكان لعمليات التفتيش التجريبية دورها في إثبات هذه

الحقيقة . صحيح أن تقدماً أنجز على صعيد العمل المتعلق بالسرية وبالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتفتيش . ومع ذلك ، لم يزل الحل الشامل لهذه المشكلة بعيد المنال . ومن رأي وفدي أن حل هذه المسألة يستند بصفة أساسية إلى حرمة حقوق الملكية الصناعية والمعلومات .

ونرى أن نجاح عمليات التفتيش بالتحدي يتوقف على نتيجة الأعمال بشأن السرية . فهذه مسألة سياسية وبالغة الحساسية لأن الأمر يتعلق بأمن كل دولة طرف في الاتفاقية . والمحك الحقيقي لنجاح هذا الاجراء يكمن في ضمان تجنب ارتکاب تجاوزات .

وفيما يتمثل بالجوانب التنظيمية للاتفاقية ، أود أن أشدد على دور المجلس التنفيذي . فينبغي تحديد تكوين هذا المجلس وطراوئق اتخاذ القرارات وفقاً للمتطلبات الوظيفية ، أي السرعة في عقد الاجتماعات والقدرة على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب . وينبغي أن تتاح لجميع الدول الاطراف في الاتفاقية إمكانية الاشتراك في أنشطة هذا المجلس . هذا ، ولا يؤيد وفدي فكرة إنشاء مقاعد دائمة .

لقد درس وفدي بعناية الاقتراح الذي قدمه كل من الاتحاد السوفيaticي والولايات المتحدة فيما يتعلق "بمبادئ وترتيب تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاج هذه الأسلحة" . ومشاركة في الرأي الوارد في الفقرة (١) والذى ينص أنه "على كل دولة طرف أن تقوم بتدمير جميع الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية ... على أن يبدأ ذلك في موعد لا يتأخر عن ١٢ شهراً من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، ويستمر في أجل أقصاه عشر سنوات من هذا التنفيذ" . ونرى أن هذا الالتزام لا ينبع أن يكون موضوعاً لا ي تحفظ .

لقد طلب من مؤتمر نزع السلاح أن يتخذ قراراً بشأن إنشاء فريق جديد في إطار اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، وهو بالتحديد "آلية الدعم التقني لرئيس اللجنة المخصصة" . وقد درس وفدي هذا الاقتراح وهو يقدر الدوافع الكامنة وراءه . ولكننا مع ذلك ندرك المشاكل العملية التي سيطرحها . من هذه المشاكل الآثار المالية المرتبطة على هذه الآلية . وإحدى النتائج العملية التي ستترتب هي أن الآلية المتوقاة ستؤدي إلى مناقشة "في اتجاه واحد" بين خبراء ينتمون لمجموعة معينة واحدة من الدول دون أن يؤخذ في الاعتبار الواجب التوزيع السياسي والجغرافي المنصف . إننا نفضل أن يعهد بالعمل في مجموعة إلى الأفرقة العاملة الفرعية التابعة للجنة المخصصة .

و قبل أن أختتم ملاحظاتي بشأن هذه النقطة ، أود الاشارة إلى التصريح الذي أدلّ به سفير سري لانكا في ٢٣ آذار/مارس الذي قال: "تقتضي الضرورة الان مضاعفة

الجهود للنظر في المسائل السياسية المتعلقة واتخاذ قرارات بشأنها . وفي كل مرة نكرر فيها من الوقت المتاح لنا حصراً لمسائل يفضل أن تعالج البعض منها لجنة تحضيرية ، نبتعد عن موضوعنا ونفقد من القوة الدافعة" . أرى أنه ينبغي لنا أن نبحث هذه النقطة بعناية .

إن هدفنا هو إبرام اتفاقية تنضم إليها جميع دول العالم . ومن المسائل المؤدية إلى هذا الهدف النظر في سبل ووسائل القيام ، في مرحلة معينة ، بإشراك جميع أعضاء منظمة الأمم المتحدة في الأعداد الفعلي للاتفاقية . إن إنشاء لجنة تحضيرية مفتوحة العضوية تسبق أو تلي مؤتمراً وزارياً أو من شأنه أن يسهم في التقدم نحو العالمية التي نتطلع إليها جميراً ، ويمكن أن يكون أداة مفيدة لتشجيع عالمية الانضمام إلى الاتفاقية .

الرئيس: أشكر ممثل مصر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين السفير غارسيا موريتان .

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (الكلمة بالأسبانية): سيادة الرئيس ، يسعدني منتهي السعادة أن أراكم توجهون مداولاتنا . فأنتم عضو وقد ترك بصماته في الجهد الذي بذلت في هذا المحفل . وأتذكر النجاح الذي حققه السفير أحمد عندما أشرف في عام ١٩٨٣ على أعمال لجنة نزع السلاح آنذاك . وأعلم أن سيادتكم وكذلك السفير كمال - الذي تربطني به علاقة صداقة قوية - ستسهمن بمهاراتكم الدبلوماسية في الجهود المتجددة التي علينا أن نبذلها داخل هذه الهيئة التفاوضية ، في ختام الجزء الأول من هذه الدورة .

إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد الذي تشتهر به دول من إفريقيا وأمريكا وأوروبا وأوقانيا . وهذا التمثيل الجغرافي يعطيه طابعاً فريداً ويضفي عليه ، فيما يتعلق بإبرام معاهدات عالمية لنزع السلاح ، ميزة لم تتحقق الفائدة الكاملة منها حتى الآن . إن المفاوضات بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية تعتبر مثالاً للخصائص المميزة لمؤتمر نزع السلاح وتبين القدر الممكن تحقيقه من التقدم على الصعيد المتعدد الأطراف ، إذا توفرت الإرادة السياسية في هذا الصدد ، حتى فيما يتعلق بمسائل حساسة ومعقدة من الناحية السياسية والتقنية . ولهذا أهميته الخاصة إذا ما ذكرنا السياق الذي تطور فيه هيكل الاتفاقية . وفي ذلك الوقت ، كانت القوى العسكرية الرئيسية في الميدان الكيميائي ، التي كانت تتبنى إلى أحلاف عسكرية أو التي لم تكون تتبنى إليها ، تتبنى مواقف وآراء ناشئة عن مفاهيم أمنية تستقر من مناخ مواجهة . وهذه الظروف أثرت بشكل على الواقع أعمالنا ، ولكن من المهم إبراز أنها لا تمنعنا من التقدم . ومن الممكن إلى حد ما فهم أن بداية

العملية كانت محاطة بمحاذير عديدة تركت أثراً على عملية المفاوضات . وإنني لاتسأله إلى أي مدى ينبغي لنا أن نستمر في تطبيق نفس المنطق وأتخيل بلا صعوبة الأسئلة التي يمكن أن يسألها مراقب عديم الخبرة في هذا الميدان لدى دراسته للنص الوارد في الوثيقة CD/961 . ويبدو فيما يتعلق ببعض جوانب مشروع الاتفاقية أنه نُسِي تماماً أن الاتفاقية ستطبق في العقود المقبلة ، وبناء عليه لا يمكن إعدادها بالاستناد إلى مفاهيم الماضي . وهذا الشعور متأثر أساسياً أن بعض الأحكام المتعلقة بالأمن بقيت بلا تغيير وكأنها أركان عقدية . وكل شيء يجري كما لو كنا لا نسمح لعالم الواقع بأن يشع بنوره على هذا المجلس . وبالطبع فإن هذه الشروط الأساسية تؤدي إلى وضع مجموعة من الأحكام تتزايد في تعقيدها تزايد المتواترة الهندسية وفقاً لدرجة الثقة المنشودة .

وحتى لا نقع في المفارقة المتمثلة في وضع مك أركانه منافية للاتجاهات الدولية التي توجده ، ربما توجّب علينا مضاعفة الجهود من أجل جعل الأمن الجماعي قائماً على قاعدة تساير على النحو الأفضل للعصر الحالي . وبناء عليه يمكننا تصور تبسيط لالليات والقواعد المعقدة والمتشقلة الكاهل المتوكحة في الاتفاقية . ويبدو من الصعب العثور على ضامن للثقة أفضل من الشفافية التي أفرزها مناخ دولي يتسم بمفاوضات رشيدة وقوامه شبكة من المصالح الصناعية والتكنولوجية والعلمية وتعـاون دولي مكثـف . إن وفدي على يقين أنـنا نتجـه في هذا الاتجـاه . ولـذا من الـاسـاسـيـ في رأـيـناـ أنـ نـحـافـظـ عـلـىـ القـوـةـ الدـافـعـةـ النـابـعـةـ مـنـ الـجهـودـ الـمبـذـولـةـ عـلـىـ الصـعـيدـ الدـولـيـ لـحـظـرـ الأـسـلـحـةـ الـكـيـمـيـائـيـةـ .

وفي عام ١٩٨٩ ، دفعت تطورات مثيرة عديدة بهذه المسألة إلى واجهة الاهتمامات الدولية . والمفاوضات المتعددة الأطراف ضاعفت حجم العمل الهائل الذي أنجـزـ منذ عام ١٩٨٤ ، تاريخ أول ولاية تفاوضية ، وفي هذا المناخ الذي اتسم بتفاعل التطورات وتزايد الوعي ، أبـرـمتـ اـتـفـاقـاتـ ثـنـائـيـةـ وـصـدـرـتـ مـبـادـرـاتـ أـعـطـتـ دـفـعـةـ جـدـيـدةـ لـلـأـعـمـالـ التـيـ نـقـومـ بـهـاـ وـأـبـرـزـتـ بـالـخـصـوصـ إـرـادـةـ كـلـ مـنـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ وـالـاتـحـادـ السـوـفـيـاتـيـ السـعـيـ إـلـىـ تـحـقـيقـ أـهـدـافـ الـاتـفـاقـيةـ . وـالـيـوـمـ وـقـدـ أـوـشـكـتـ صـيـاغـةـ الـاتـفـاقـيةـ عـلـىـ نـهـاـيـتـهـ ، فـإـنـ النـجـمـ الـذـيـ يـرـشـدـنـاـ فـيـ طـرـيـقـنـاـ ، يـجـبـ ، فـيـ رـأـيـنـاـ ، أـنـ يـكـوـنـ هـوـ مـؤـتـمـرـ نـزـعـ السـلاحـ دـوـنـ سـواـهـ . إـنـنـاـ نـوـدـ أـنـ نـرـىـ فـيـ هـذـهـ الـفـرـفـةـ ، فـيـ عـامـنـاـ ١٩٩٠ـ هـذـاـ ، الـشـخـصـيـاتـ الـبـارـزةـ الـتـيـ جـعـلـتـ مـنـ عـامـ ١٩٨٩ـ سـنـةـ مـتـمـيـزةـ فـيـ مـيـدانـ الـأـسـلـحـةـ الـكـيـمـيـائـيـةـ .

من المنطقي أن يتنزع كل فرد منا تحـنـ المـجـتمـعـينـ حولـ هـذـهـ الـمـائـدـةـ إـلـىـ إـبـرـازـ جـوـانـبـ مـخـتـلـفـةـ فـيـ مـشـرـوـعـ الـاتـفـاقـيةـ . وـمـنـ وـجـهـةـ نـظـرـ بلدـ كـبـلـيـ ، لـمـ يـمـتـلـكـ أـبـداـ وـلـاـ يـمـتـلـكـ حـالـيـاـ أـسـلـحـةـ كـيـمـيـائـيـةـ ، تـتـوقـفـ فـعـالـيـةـ هـذـاـ الصـكـ قـبـلـ كـلـ شـيـءـ عـلـىـ قـدـرـتـهـ فـيـ خـلـقـ نـظـامـ لـاـ يـهدـدـ جـمـلـةـ الـعـنـاصـرـ الـتـيـ تـشـكـلـ أـمـنـهـ كـمـاـ يـتـصـورـهـ . وـبـالـنـسـبـةـ لـلـبـلـدـانـ

النامية ، يعني هذا أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عوامل سياسية واقتصادية وتكنولوجية لا تتجزأ .

وفي آب/أغسطس ١٩٨٧ ، قال السفير ماريو كمبورا ، الذي كان يمثل آنذاك الأرجنتين في مؤتمر نزع السلاح إن: "اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، في شكلها الذي نعرفه حاليا ، ستكون معاهدة لا تمييزية ، ما دامت جميع الدول الأطراف فيها ستعامل على قدم المساواة عندما يوضع بموضع نهائية نظام تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها القائمة . فعندئذ ، ستكون هذه المعاهدة بمثابة النموذج ، لأنها ستختلف عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، التي تكرر قانونا وجود فئتين من الدول ، الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها . . . وبإمكاننا إذن صياغة معاهدة لا تمييزية من الناحيتين السياسية والعسكرية . ومن الأهمية بمكان أيضاً تكون هذه المعاهدة تمييزية من الناحيتين الاقتصادية والتكنولوجية" .

وهذا معناه أنه لا بد للاتفاقية ، منذ لحظة دخولها حيز التنفيذ ، من أن توجد التوازن السليم بين الحقوق والالتزامات . على سبيل المثال ، ينبغي لنا أن التفكير في تضمين الاتفاقية عناصر من شأنها أن تعوض عن الالاتناسب بين الدول الأطراف خلال السنوات العشر التي سيجري خلالها تدمير المخزونات القائمة وتقليل من أوجهه . وييتطلب هذا أيضا إبرام اتفاق لحظر جلي لاستخدام الأسلحة الكيميائية في جميع الظروف ، وكذلك التحقق من التقييد بهذا الحظر . أما إمكانية أن تحتفظ دولة طرف في الاتفاقية بحقها في الانتقام خلال فترة التدمير ، فهذا أمر لا يمكن من وجهة نظرنا تبريره ، حتى من الناحية العسكرية ، من حيث أن الدعاة لمفهوم الدرع الكيميائي يتضاءل عددهم يوماً بعد يوم . وفي الواقع ، ولكي تكون الاتفاقية فعالة ، لا بد لها من وضع آلية تدمير سريعة وشفافة . ونحن نشارك غيرنا القلق على البيئة ونرى أن من الأساسي طلب مساعدة الدوائر العلمية لإيجاد أساليب غير ملوثة تسمح لنا بأن نخفض بقدر كبير فترة العشر سنوات التي بقىت حتى الآن دون تغيير ولن يُغفر لنا تخلينا عن بذلك كل ما في وسعنا لتقليل نواحي الضعف القانوني في الاتفاقية خلال هذه الفترة . وربط تدمير جميع الأسلحة الكيميائية بانضمام بعض الدول إلى الاتفاقية أمر ليس من شأنه أن يساعد على تعزيز استقرار هذا الصك . وفي رأينا ، أن الهدف المزعوم المتمثل في تشجيع الانضمام إلى الاتفاقية بهذه الطريقة يمكن أن يؤدي إلى عكس النتيجة المنشودة ويخلق مواقف لا تسمم بائي حال في خلق عالم خال من الأسلحة الكيميائية . ومن ناحية أخرى ، من المهم أن نحاول شتي المبادرات التي تدفع بالدول إلى توخي الحذر وانتظار انتهاء فترة تدمير المخزون للتفكير في إمكانية الانضمام إلى الاتفاقية .

وكما هو معروف ، فإن نظام التحقق المتوكى في مشروع الاتفاقية لا سابق له في اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف أو الثنائية . ومن المهم بالتأكيد وضع

نظام تحقق مناسب . ولكن من المهم أيضا وضع تكفلته ومزاياه في الاعتبار حتى لا يشكل عبئا ماليا زائدا عن الحد . وفي هذا المدد ، ربما يجدر التساؤل ما إذا لم يكن من المناسب مثلا الاحتفاظ بتعريف فضفاض للأسلحة الكيميائية يشمل جميع المواد الكيميائية السمية ولبع المنتجات المدرجة في الجداول فقط ، حيث أن ذلك سيعني خضوع جميع الأنشطة الكيميائية بوجه عام لرقابة وتحقق . ويلزم التمييز بين ضرورة تنفيذ نظام تفتيش ملائم وبين الهدف المتمثل في وضع قواعد للأنشطة الكيميائية ككل . ولكي تكون الاتفاقية قابلة للتطبيق ، يتبعها مياغة نظام تحقق يمكن أي تدخل لا يبرره الهدف من التفتيش . وفي هذا الصدد ، فإن مفهوم "الوصول وفقا لقواعد معينة" ، يوفر أساسا عمليا لذلك ، من حيث مراعاته للحق في حماية المصالح المشروعة .

أما فيما يتعلق بالجوانب المختلفة للاتفاقية التي يجري التفاوض بشأنها ، حاولت بعض الوفود طرح مفهوم "الدول القادرة على صناعة الأسلحة الكيميائية" . وقد أثبتت المناقشات العامة بشأن التحقق التي جرت في دورة ١٩٨٩ أن هناك أهداف مختلفة يتم السعي إليها ، ونفضل ألا نخلع إلى أي استنتاج بشأنها . بيد أنها ، نرى أن من الضروري أن نؤكد ، انطلاقا من منظور الاتفاقية ، أنه ليس من الحكمة أن توضع على قدم المساواة بلدان لديها مخزونات من الأسلحة الكيميائية وبلدان تحتل فيها الصناعة الكيميائية مكانا بارزا . فالاتفاقية لا ترتقي إلا لفتين من الدول: الدول التي تمتلك أسلحة كيميائية والدول التي لا تمتلكها . وإن أي إضافة لفئة جديدة تظهر وكأنها مسعى هدفه تأييد نهج احتكار القلة بدلا من الاسهام في تحقيق أهداف هذه الاتفاقية . وفي هذا الصدد ، يبدو أن من مصلحتنا التخلص عن هذا المفهوم الذي ورثناه عن التصريحات المشتركة للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

وفيما يتعلق بتكوين المجلس التنفيذي ، يتبعها مياغة نستفيد من خبرتنا في العقود الأربع الماضية لتحسين نماذج لم تكن دائما مرضية تماما . فالتمثيل في هذه الهيئة ينبغي أن يستجيب لمبادئ موضوعية ، وتستجيب العضوية للظروف العملية . وينبغي أن يراعى في تكوينها معيار التوزيع الجغرافي المنصف . فضلا عن ذلك ، لكي تكون الاتفاقية قابلة للتطبيق الفعلي ، ينبغي أن يكون المجلس ممثلا على النحو الواجب للمجتمع الدولي بأسره . ولو نظرنا في عضوية هيئات تنفيذية أخرى في المنظمات الدولية ، للفينا أن عدد الأعضاء يقارب ٥٠ عضوا . ويعتبر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أفضل نموذج في هذا الصدد: فهو يمارس وظائفه من خلال ٢٥ عضوا ولم يشك أحد أبدا في فاعليته . وفي الظروف الدولية الراهنة ، لا نعجب إن رأينا مدارس فكرية تقيم نهج الأمم المتحدة بالاستناد إلى مجموعات إقليمية خمس ولمراعاة وجهة نظر وفود أخرى فيما يتعلق بالعامل الصناعي ، لا نعترض على وضع هذا العامل في الاعتبار على المستوى الإقليمي . وبذلك يتسع وضع نظام للموازنة ، يجب حدوث خلل كبير لصالح البلدان العالية التصنيع .

و قبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أتحدث عن ضرورة دخول الاتفاقية حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن وعن المبادرات المختلفة التي يمكن أن تقوم بها الدول لبلوغ هذا الهدف . سبق أن أشرنا في ١٩٨٧ إمكانية التوصل إلى اتفاق سياسي على المستوى الإقليمي بشأن ترتيبات الانضمام إلى الاتفاقية . ولهذا السبب ، نؤيد الاقتراح الذي قدمه سعادة ممثل فنزويلا ، السفير ارتياغا ، في الجلسة العامة المعقدة في ١٥ آذار / مارس ، بفية تنظيم اجتماع لبلدان أمريكا اللاتينية والカリبي للتعریف بمشروع الاتفاقية على نحو أفضل حتى تتتوفر بذلك الشروط الالزمة لدخولها حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن . ونأمل أن تسارع المناطق التي لم تفعل ذلك بعد بفعل الشيء نفسه .

إن المبادرات الإقليمية من شأنها تعزيز المبادرات الدولية لزيادة الشقة في الاتفاقية . وفي هذا الصدد ، يمكن تشجيع الدول التي لا تزال لديها تحفظات على بروتوكول جنيف لعام ١٩٣٥ ، على سحب هذه التحفظات ، مثلاً فعلت استراليا ونيوزيلندا في عام ١٩٨٩ . فإن ذلك من شأنه تعزيز النظام القانوني الدولي الذي يحظر الأسلحة الكيميائية ، و يجعل العلاقات بين الدول أكثر شفافية ووضحاً . وبينما يحيط بهذه الروح ، ينبغي أن تلتزم الدول التي تفرض ضوابط على صادرات المنتجات الكيميائية بإصدار إعلانات تحدد فيها أن هذه القواعد لا تتطابق على الدول الأطراف في الاتفاقية . إن اتفاقية عالمية أعدت لتطبق في القرن القادم تتطلب تفهمها سياسياً يغطي عن المطالبة بشروط وحيدة الجانب أو متعددة الأطراف زائدة عن الشروط التي اتفق عليها بالفعل في الاتفاقية لتحقيق تعاون دولي فيما يتعلق بالتطبيقات السلمية للكيمياء .

إن الواقع يبدي لنا مفاجآت عديدة . ونأمل أن يسود نفس هذا الجو مؤتمر نزع السلاح وأن تتمثل مفاجأة عام ١٩٩٠ في وضع مشروع الاتفاقية في صيفته النهائية .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) : أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة .

قبل الانتقال إلى عرض التقرير المرحلي والنظر فيه ، أود أن أسأل عمّا إذا كانت هناك وفود تريد طلب الكلمة فيما يتعلق بأي مسألة أخرى من المسائل المعروضة على المؤتمر . لا يبدو أن أحداً يريد ذلك .

أعطي الكلمة الآن للدكتور أولاً داهلمان ، رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، الذي سيقوم بعرض التقرير المرحلي للدورة التاسعة والعشرين للفريق ، الوارد في الوثيقة

• CD/981

السيد داهلمان (السويد) (الكلمة بالإنكليزية): يسعدني أن أبلغكم بنتائج أعمال الدورة الأخيرة لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، التي انعقدت من ١٩ إلى ٢٩ آذار/مارس ، وأن أقدم لكم التقرير المرحلي لهذا الفريق الوارد في الوثيقة CD/981 ، والمعروض عليكم اليوم . ضمت الدورة التاسعة والعشرون هذه خبراء وممثلين من ٣٧ بلدا وكذلك من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية . وأود أن أعرب عن تقديرنا جميرا للخدمات الجليلة التي قدمتها الأمانة خلال هذه الدورة وللجهود التي بذلتها . كما أود أن أعرب عن إعجابنا بالطريقة التي عالجت بها وثائقنا التقنية .

لقد بدأت المرحلة الثانية من الاختبار التقني الثاني للفريق على نطاق واسع في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ وستستمر حتى دورة الصيف . وقد أعدت هذه المرحلة باعتبارها تصعیدا تدريجيا لاختبار النظام بأسره . وكان الجزء الاستهلاكي لهذه المرحلة متمثلا في الاختبار التمهيدي للمراافق القائمة ، الداخلة في النظام العالمي ، يوماً واحدا كل أسبوع طوال ٨ أسابيع . وكان للدورة الأخيرة للفريق هدفان رئيسيان: هما تقييم نتائج هذه الفترة التجريبية وتخطيط المراحل الباقية في الاختبار التقني الثاني .

وكانت نتائج هذا الاختبار الأول المنسق لعناصر النظام السيزمي العالمي للمراافق المتاحة مرضية . وحصلت البلدان والمراافق المشتركة ، وكذلك الفريق في مجموعه ، على نتائج مفيدة من هذا الاختبار . والفضل في ذلك يرجع إلى منسق الاختبار التقني الثاني ، السيد بيتر باشام ، من كندا ، لما أبداه من تحفيظ محكم ولتفاني العدد الكبير من الخبراء العلميين والتكنيين العاملين في المراافق المشتركة في جميع أنحاء العالم .

وتشفيـل هذا النـظام عمـليـاً يختلف اختلافاً كـبيرـاً عن تصـميـمه . ربـما يـذـكر بعضـكم أنه خلال الاختبار التقني الأول الذي أجرـاه الفـريق في ١٩٨٤ ، أفادـت إـحدـى المـحطـات أنه "ما من بـيانـات متـاحـة - رـاسـمـ الـاهـتزـازـات سـرقـ" . وعـندـما حدـثـ عـطلـ في نـقلـ البـيانـات لـفـترة طـوـيـلة ، حيث تـعرـضـ الحـاسـبـ الـالـيـ الذي كان يـسـتـخـدـمـ في الـاتـصالـاتـ في أحدـ المـراكـزـ الـدولـيـةـ لـلـبـيانـاتـ التجـيـرـيـةـ لـجـرـيمـةـ مـمـاثـلـةـ .

واشتـركـ في هـذـهـ المـرـاحـلـ الـأـولـيـةـ لـلـنـظـامـ الـعـالـمـيـ ، ٢١ـ بـلـدـاـ بـإـنشـاءـ وـتـشـفيـلـ مرـكـزـ وـطـنـيـ لـلـبـيانـاتـ . وـوـفـرـتـ هـذـهـ المـرـاكـزـ بـيـانـاتـ وـرـدـتـ منـ ٤٦ـ مـحـطةـ رـصـدـ لـلـاهـتزـازـاتـ . وـكـمـيـةـ الـبـيانـاتـ الـتـيـ وـفـرـتـهـاـ الـمـحـطـاتـ أـكـبـيرـ بـكـشـيرـ مـنـ مـجـمـوعـ الـبـيانـاتـ النـاتـجـةـ عـنـ اـخـتـبـارـ عـامـ ١٩٨٤ـ ، الـذـيـ عـنـيـ بـالـبـارـامـتـراتـ الـاهـتزـازـيةـ فـقـطـ . وـفـيـ مـجـمـوعـ ، تـبـوـدـلـتـ

كمية من البيانات بلغت ما يقرب من ٦٠ ٠٠٠ صفحة من المعلومات المكتوبة على الالبة الكاتبية خلال الايام الثمانية التي استغرقها الاختبار . وهذا الحجم يعادل نصف ما تحتويه "دائرة المعارف البريطانية" تقريباً: والمستقبل وحده هو الكفيل بالكشف عما إذا كانت هذه البيانات تنطوي على معلومات قيمة كمعلومات الدائرة الشهيرة المذكورة .

إن الاجراءات التي ينبغي اتباعها لتشغيل مركز وطني للبيانات ، واستقبال وجمع البيانات الاهتزازية ، ثم نقل هذه البيانات إلى المراكز الدولية للبيانات التجريبية ، أصبحت الان محددة بدقة . والجهود التي بذلتها البلدان لإنشاء وتشغيل مراكز البيانات الوطنية كللت بنجاح مؤكداً في جميع الحالات . والمفترض أن يشجع هذا البلدان الأخرى على الاشتراك في هذه التجربة .

ومن الاساسي الحصول على مشاركة أوسع نطاقاً وتفطية أفضل لكونينا ، إذا أردنا بلوغ أهداف الاختبار الثاني . وتذكرون أن هذه الهدف هي تجربة العناصر المختلفة لنظام حديث لتبادل البيانات ، على نحو ما هو موصوف في التقرير الخامس للفريق (CD/903) ومعرفة كيف تتفاعل هذه العناصر فيما بينها في ظروف حقيقة ، أي إثبات أن النظام يستطيع مواجهة جميع الظواهر الاهتزازية التي تحدث في كوكبنا .

لقد لاحظ الفريق مع الارتياح أن النية تتجه في نحو ١٠ بلدان أخرى إلى الاشتراك في الاختبار والبدء في إنشاء مراكز وطنية للبيانات . ولتسهيل مشاركة عدد أكبر من البلدان ، قرر الفريق تقليل المتطلبات التقنية للاشتراك في الاختبار الثاني . والفريق مع تأكيده أن هدفه الأول كان ولا يزال هو التبادل والتحليل الروتينيين للبيانات من المستوى الثاني (الرسومات) ، إلا أنه وافق على أن البلدان التي لا تتوفر لها حالياً المرافق الالزمة للتبادل الروتيني للرسومات الاهتزازية أو لبيانات المستوى الثاني ، على شكل رقمي ، يمكنها أيضاً الاشتراك بتوفير بيانات من المستوى الأول فقط ، أي البارامترات . وكل بلد يقوم بتشغيل محطة لرصد الاهتزازات - وهذا هو شأن معظم البلدان - بوسعيه الان من الناحية التقنية الاشتراك في الاختبار الثاني للفريق . ونأمل أن يشجع ذلك أن تكون المشاركة أوسع من مناطق نلاحظ قلة عدد المشاركين فيها ، وعلى وجه خاص أمريكا الجنوبية وافريقيا وبعض أنحاء آسيا .

ويتعاون الفريق المخصص منذ سنين عديدة تعاوناً وثيقاً مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بغية تبادل البيانات على الصعيد العالمي من خلال الشبكة العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية لهذه المنظمة . واتفق أعضاء الفريق مع ممثلي المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على أن من الضروري القيام بأعمال تحضيرية أخرى ليتسنى استخدام الشبكة العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية للمنظمة في الاختبار التقني الثاني .

إن الفريق رحب باقتراح المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بأن يرسل ممثلاً له في الاجتماع القادم للفريق العامل المعنى بالشبكة العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية والتابع للجنة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية المعنية بال شبكات الأساسية لمزيد النظر في هذه المسألة . ويقترح الفريق المخصص دعوة السيد بيتر باشام من كندا لتمثيله في هذا الاجتماع ، وأن يطلب من السيد شيفي سويهيرو من اليابان مساعدته في هذه المهمة ، على ألا تترتب على ذلك أي آثار مالية على مؤتمر نزع السلاح .

وتعتبر المراكز الدولية للبيانات التجريبية المقامة في كانبيرا في استراليا وستكهولم في السويد وموسكو في الاتحاد السوفيتي وواشنطن في الولايات المتحدة ، من العناصر الرئيسية للشبكة التي سيجري اختبارها خلال الاختبار التقني الثاني . وقد بذلت البلدان المعنية جهوداً كبيرة وأنفقت الكثير من المال في هذه المراكز الأربعية من أجل تجهيزها بوسائل الاتصال الملائمة ، ومن أجل تطوير وتركيب المعدات والبرامج اللازمة حتى يتتسنى لهذه المراكز تنفيذ مهامها الصعبة . ثم إن الأخذ بالتبادل والتحليل الروتينيين للرسومات الاهتزازية - وهي عملية من شأنها أن تحسن إلى حد كبير نوعية النتائج التي توفرها الشبكة - أدى إلى زيادة هائلة في حجم العمل في المراكز الدولية للبيانات التجريبية .

ولكل مسافر قمة يحكيها كما يقال . وهذا المثل ينطبق أيضاً على الذين يقومون بتجارب علمية ، لأنهم يفتحون مجالات معرفة جديدة لا يمكن فتحها لولاهם . ولقد تجمعت خبرات قيمة لدى المراكز الدولية للبيانات التجريبية خلال فترة الاختبار الأخيرة . ولاحظ الفريق أن عباء العمل كان أثقل من المتوقع وأن من الضروري ترشيد العمليات الداخلية لهذه المراكز حتى يتتسنى تشغيلها على نحو متوازن خلال فترة ممتدة من الوقت . وبينبغي المضي في تطوير وتجربة النهج والعمليات الاهتزازية إذا أريـد الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الرسومات الاهتزازية . إن التعاون بين المراكز الدولية للبيانات التجريبية من أجل الوصول إلى حلول مشتركة ، وهو نشاط يطلق عليه عادة اسم التوفيق ، يمثل عنصراً هاماً في عملية التحليل . ومع ذلك ، لم يختبر هذا النشاط خلال المرحلة الأولية ، والسبب الرئيسي لذلك هو عباء العمل الزايد عن الحد في هذه المراكز .

وفي ضوء التجارب المتراكمة حتى الآن ، راجع الفريق خططه وتعليماته التمهيدية فيما يتعلق بالاختبار الثاني وقرر اتباع الجدول الزمني المنقح المرفق بتقريره المرحلي .

وخلال الفترة الممتدة لغاية انعقاد الدورة القادمة للغريق ، سيستمر العمل المتمل بالمرحلة الثانية من الاختبار ومن المتوقع أن تؤدي تدريجيا الانشطة المضطلع بها إلى التشغيل الكامل المتوازن للشبكة موضوع التجربة . وتشمل هذه الانشطة قيام البلدان التي مشاركته في الاختبار الثاني بإنشاء مراكز بيانات وطنية جديدة ، واختبار القنوات المناسبة للاتصالات مع المراكز الدولية للبيانات التجريبية ، فضلا عن ذلك ، متسع المراكز الدولية للبيانات التجريبية إلى تحسين إجراءاتها الاهتزازية ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتحليل الرسومات الاهتزازية ، ومتقوم بتجربة هذه الاجراءات على صعيد المراكز الدولية . ومستقبل الولايات المتحدة في بداية شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٠ ، اجتماعا شبه رسمي لخبراء من المراكز الدولية للبيانات التجريبية الاربعة ، وسيكرر بمفهوم أساسية لدراسة نتائج هذه الانشطة . وسيجري أيضا في أواخر شهر حزيران/ يونيو ، ولمدة أربعة أيام ، اختبار تمهيدي للأداء تتبادل فيه البيانات الواردة من جميع المحطات المشتركة ومعالجة هذه البيانات في المراكز الدولية للبيانات التجريبية .

وبحث الغريق أيضا الجدول الزمني للمرحلة ٢ من الاختبار التقني - التي تعتبر هي المرحلة الرئيسية في الاختبار ولبيته وضع اجراءات التحليل تحقق الفائدة الكاملة من البيانات ، وبصفة خاصة من الرسومات الاهتزازية ، ولكن أيضا لتمكن بلدان جديدة من اعداد التحضيرات الالزمة - حيث يعتبر هذا جانبا هاما - ، قرر الغريق مراجعة الجدول الزمني التمهيدي . ويعتمد الغريق الان تنفيذ انشطة المرحلة الثالثة على فترتين . ستكون الفترة الاولى عبارة عن تشغيل الشبكة باكملها بمفهوم متواصلة طوال اسبوع كامل في نهاية الخريف ، وربما في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ . وسيجري تنفيذ الجزء الرئيسي من المرحلة ٣ ، أي التشغيل المتواصل بكامل الطاقة خلال شهرين تقريبا ، في نيسان/ابril - أيار/مايو ١٩٩١ . وهذا الجدول الزمني الذي يتتيح إجراء تجارب مكثفة والقيام بتحليل وتقدير النتائج بعناية ، يمثل في نظر الغريق أفضل قاعدة يستند إليها التقييم العلمي السليم للشبكة المقترحة .

ويقترح الغريق المخصص أن تعقد دورته القادمة ، رهنا بموافقة مؤتمر نزع السلاح ، في الفترة من ٣٠ تموز/ يوليه إلى ١٠ آب/اغسطس ١٩٩٠ .

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية) ، أشكر رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية لعرضه التقرير الوارد في الوثيقة CD/981 . هل يريد أي وفد طلب الكلمة في هذه المرحلة؟

وفقا لما جرى عليه العمل ، سأعرض على المؤتمر التوصيات الواردة في الفقرتين ٩ و١٣ من التقرير المرحلي خلال الجلسة العامة التي تعقد يوم الخميس ١٢

نيسان/أبريل ، لاعتمادها . أما التوصية الواردة في الفقرة ١٣ فتتعلق بتاريخ الدورة القادمة للفريق المخصص ، المقترن عقدها في الفترة من ٢٠ تموز/يوليه إلى ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وأما فيما يتعلق بالفقرة ٩ ، فقد عممت الأمانة اليوم مشروع رسالة سيوجهها رئيس المؤتمر إلى الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية فيما يخص اشتراك أحد أعضاء الفريق في الدورة القادمة للفريق المعنى بالشبكة العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للجنة المنظمة العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية المعنية بال شبكات الأساسية . وأنا امتنع في هذا المدد للمادة ١١ من النظام الداخلي ، التي بموجبها يقوم الرئيس ، بالتشاور الكامل مع المؤتمر وتحت سلطته ، بتمثيل المؤتمر في علاقاته مع المنظمات الدولية . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض على نص هذه الرسالة قبل الجلسة العامة التي ستعقد يوم الخميس ١٢ نيسان/أبريل ، سترسل الرسالة بالصيغة التي حررت بها .

انتقل الآن إلى موضوع آخر . لقد عممت الأمانة اليوم ، بناء على طلبـي ، الجدول الزمني لل الاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الأسبوع القادم . وقد أعد هذا الجدول بالتشاور مع رؤساء الهيئات الفرعية ، وكما جرت عليه العادة فقد عمـم على سبيلـالبيان فقط ويجوز تعديله اذا اقتضـتـالـضرورـةـ . وكما تلاحظون ، من المقرر عقد الاجتماع الأول شـبهـالـرـسـمـيـ بشـأنـ فـحـوىـ البـندـ ٢ـ منـ جـدـولـ الأـعـمـالـ ، "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" يوم الثلاثاء ١٠ نيسان/أبريل ، مباشرة بعد الجلسة العامة لهذا اليوم ، وفقا لما قرره المؤتمر في جلسته العامة ٥٤٧ . وأود أيضا أن أحيطكم علمـاـ أنـ الجمعةـ ١٣ـ والـاثـنـيـنـ ١٤ـ نـيـسانـ/ـأـبـرـيلـ هـماـ يومـاـ عـطـلـةـ رـسـمـيـ فيـ مـكـتبـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ بـجـنـيـفـ ولـنـ توـفـرـ أيـ خـدـمـةـ تقـنـيـةـ فيـ هـذـيـنـ التـارـيـخـيـنـ . وـبـنـاءـ عـلـيـهـ ، لـمـ يـحدـدـ الجـدـولـ الزـمـنـيـ أيـ اـجـتـمـاعـ لـلـجـمـعـةـ ١٣ـ نـيـسانـ/ـأـبـرـيلـ . وـإـذـاـ لـمـ يـكـنـ هـنـاكـ اـعـتـراـضـ ، سـأـعـتـبـرـ أنـ المـؤـمـرـ يـعـتـمـدـ الجـدـولـ الزـمـنـيـ .

وـقـدـ تـقـرـرـ ذـلـكـ .

الـرـئـيـسـ: لم تعد هناك مسائل أخرى ينظر فيها اليوم وبناء عليه سارفع الجلسة . ستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ١٠ نيسان/أبريل ، الساعة ١٠/٠٠ صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.550
10 April 1990
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الخمسين بعد الخامسة

المعقدة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء 10 نيسان/ابريل 1990 الساعة 10/00

الرئيس: السيد احمد كمال (باكستان)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الخامسة
بعد الخامسة لمؤتمر نزع السلاح .

مع تسلم مسؤوليات رئاسة مؤتمر نزع السلاح أود أن أدلّ باسم الوفد
الباكستاني بالبيان التالي .

إنه لشرف لباكستان أن تتسلم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان/أبريل ١٩٩٠
وهو أهم منبر تفاوضي متعدد الأطراف لنزع السلاح .

يتقدّم المناخ السياسي الدولي اليوم بخفة ملحوظة في التوترات ويزداد
التفاهم بين الدولتين العظميين وبإصرار تقدم نحو حل الصراعات الإقليمية . وقد أدى
التحسن في الوضع السياسي العالمي إلى تزايد الآمال في امكانية اعتماد تدابير هامة
في ميدان نزع السلاح في المستقبل القريب .

ونحن إذ نرحب بخفة التوترات بين الدول العظمى ليجدونا الأمل في أن يشجع
الجو السياسي الجديد على اتخاذ خطوات نحو السلم ونزع السلاح الإقليميين . فمن
الضروري أن الانفراج والتفاهم المتبادل إلى كافة أقاليم العالم . ومن الضروري جداً
إيقاً أن يقوم المجتمع الدولي بدعم وتشجيع جميع الجهات المبذولة في سبيل نزع السلاح
إقليمياً لأن هذا هو السبيل الوحيد لضمان الأمن المتتساوي وغير المنقوص للدول على
أدنى مستويات التسلح .

وترحب باكستان بما تحقق من تقدم في الحد من الأملحة بين الشرق والغرب .
فيما يرام معااهدة القوات النووية المتوضّطة المدى واحتمالات الاتفاق على تخفيضات كبيرة
في الأسلحة الاستراتيجية خلال عام ١٩٩٠ ما هي إلا خطوات هامة نحو الهدفبعد وهو نزع
السلاح النووي . ومما يوازي هذه الخطوات في الأهمية الاختتام الناجح لاعمال مؤتمر
فيينا حول الأمن والتعاون في أوروبا وبده المحادثات حول بناء الثقة و حول تدابير
بناء الأمن و حول القوات المسلحة التقليدية في أوروبا .

ونحن نرحب بالمباحثات بين الدولتين العظميين وبين الحلفين الرئيسيين حول
مسائل نزع السلاح . إلا أننا ما زلنا نعتقد أن هذه ليست بديلاً للمفاوضات المتعددة
الأطراف التي يجب أن تعقد برعاية الأمم المتحدة حيث يمكن أن تؤخذ المصالح الامنية
الحيوية للدول الامن بعين الاعتبار وتتوفر لها الحماية . ومؤتمر نزع السلاح يوفر
أنسب منبر لهذه الفكرة . علينا أن نحقق الفائدة المثلثة من هذا المنبر المتعدد
الأطراف في سبيل التقدم نحو نزع للسلاح ذاتي معنى .

ونظرا إلى التغير الكبير في ادراكنا للتهديدات بعد ما حصل من تغير في المناخ الدولي فنحن نعتقد أن على مؤتمر نزع السلاح أن يولي اهتماما خاصا للتوصل المبكر إلى معايدة للحظر الشامل للتجارب النووية وكذلك لعقد اتفاقية حول الاملاحة الكيميائية . كذلك يتوجب على مؤتمر نزع السلاح أن ينظر في مسائل يتزايد اهتمام المجتمع الدولي بها من قبيل نزع السلاح الإقليمي ونزع السلاح البحري .

وعلينا ونحن نقف على عتبة حقبة جديدة أن نعيد التأكيد على تكريسنا أنفسنا لهدف نزع السلاح العام والكامل كأساس هام للبنية المستقبلية للسلم والأمن الدوليين . وعلينا أن ننهض بجهود على المستويين العالمي والإقليمي لتحقيق التقدم نحو هذا الهدف .

فنزع السلاح شرط ضروري لبقاء الإنسانية المادي ولتقدّمها الاقتصادي والاجتماعي . وإنه لمن دواعي الأسف أن تصرف المبالغ الضخمة سنويا على التسلح بينما تعاني معظم البشرية باستمرار من الفقر المدقع .

لذلك نود أن نثّنح كافة بلدان العالم على ضرورة تحويل الموارد المادية والبشرية من الاستخدامات العسكرية إلى ما يكفل تحسين الظروف الاقتصادية الحالية للبشرية وخاصة في البلدان النامية . ومن المأمول أن يفضي المناخ الدولي الإيجابي السائد إلى اعتماد تدابير هامة في مجال نزع السلاح على المستويين العالمي والإقليمي تؤدي إلى استخدام ما يتوفّر على هذا النحو من موارد لصالح تقدّم الإنسانية وازدهارها .

ونحن على قناعة بالحاجة إلى كسر الحلقة المفرغة التي يشكلها انعدام الأمان والتسلح والتخلف . وسيتم ذلك إذا ما نحن تمكنا بصدق واحترام بمبادئ الأمم المتحدة ومعينا نحو نزع السلاح الحق الذي يضمن أمن واستقلال جميع الدول بصرف النظر عن حجمها أو ميلولها السياسية . وستستمر باكستان في العمل مع المجتمع الدولي في سبيل مستقبل يخلو من تهديد الحرب والجوع والفقر والمرض . ووفقا لبرنامج عمله يبدأ المؤتمر اليوم النظر في البند ٨ من جدول أعماله وعنوانه: "البرنامج الشامل لنزع السلاح" . غير أنه طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي يجوز ل أي عضو من أعضاء المؤتمر أن يشير أي موضوع ذي علاقة بعمل المؤتمر ، إن كان يرغب في ذلك .

وتنفيذا لما قرره المؤتمر في جلسته العامة ٥٤٧ سمعقد بعد هذه الجلسة العامة مباشرة اجتماعا غير رسمي للتداول في مضمون البند ٢ من جدول الأعمال وهو "وقف سباق الأسلحة النووية والتسلح النووي" .

وأمامي على قائمة المتحدثيناليوم ممثلاً النمسا والسويد ويوجوسلافيا ومصر وجمهورية ألمانيا الاتحادية . ويسرني أن أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا ، السفير سكا .

السيد سكا (النمسا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أستهل بياني بالتعبير عن ارتياحي لرؤيـة سعادتكم في كرسى الرئـامة وعن سعادتـي الخامـة بالـتعبير عـبر شـخصـكم عن أـفـضل التـمنـيات لـباـكـسـتـان لـرـئـاسـتها مؤـتمـر نـزع السـلاح لـشـهـر نـيسـان /ـآـبـرـيلـ . وإنـي عـلـى شـقـة أـن هـذـا يـحـلـ الخـير لـخـاتـم دـورـة الـرـبيع لـمـؤـتمـر نـزع السـلاح لـهـذـا الـعـامـ .

لن يتناول بيانياليوم مسألـة الأـسـلـحة الـكـيـمـيـائـية ، ولـكـن اـسـمـحـوا لـي أـن أـذـكـرـ أن النـمـسا قد فـرـغـتـ من إـعـادـة تـقـرـيرـ شاملـ عن عـلـمـيـة تـفـتـيـشـ اختـبارـيـة وـطـنـيـة نـمـاسـاوـيـةـ وـسـتـرـفـقـ إلىـ المـؤـتمـرـ قـبـلـ نـهاـيـةـ دـورـةـ الـرـبيعـ .

اخـتـرـعـتـ الـأـسـلـحةـ الـنـوـوـيـةـ مـنـذـ عـقـودـ عـدـيـدةـ وـأـصـبـحـ الـيـوـمـ حـقـيـقـةـ مـنـ حـقـائـقـ الـحـيـاةـ . الـأـسـلـحةـ الـنـوـوـيـةـ مـوـجـوـدـةـ إـذـنـ وـلـيـ بـوـسـعـنـاـ وـاقـعـيـاـ أـنـ نـتـوقـعـ عـوـدـةـ إـلـىـ الـوـضـعـ السـابـقـ . إـلـىـ أـنـ مـاـ يـهـمـ فـيـ الـظـرـوفـ الـحـالـيـةـ هـوـ عـدـمـ اـنـتـشـارـهـ إـضـافـةـ إـلـىـ تـخـفيـضـهـ التـدـريـجيـ . وـتـنـطـويـ الـأـسـلـحةـ الـنـوـوـيـةـ دـائـمـاـ عـلـىـ الـخـطـرـ حـتـىـ حـيـنـ يـكـوـنـ الـهـدـفـ مـنـهـ مـجـرـدـ الرـدـعـ . لـذـلـكـ فـمـنـ الـمـنـطـقـيـ إـبـقاءـ عـدـدـ الـبـلـدـاـنـ الـحـائـزـةـ لـلـأـسـلـحةـ الـنـوـوـيـةـ أـقـلـ مـاـ يـمـكـنـ . لـآنـ الـمـزـيـدـ مـنـ الـاـنـتـشـارـ يـزـيدـ الـخـطـرـ وـيـجـعـلـ الـعـالـمـ أـقـلـ أـمـنـاـ .

وـقـدـ نـجـعـ رـادـعـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ ضـرـبةـ الرـدـ إـلـىـ الـيـوـمـ فـيـ النـطـاقـ الـاسـتـراتـيـجيـ الـعـالـمـيـ بـلـ وـكـانـ عـاـمـلـ اـسـتـقـرـارـ . أـمـاـ إـذـاـ كـانـ هـذـاـ الرـادـعـ قـدـ مـنـعـ نـشـوبـ صـرـاعـ عـسـكـريـ كـبـيرـ فـسـؤـالـ مـشـيرـ لـأـيـمـلـكـ أـحـدـ جـوـاـبـاـ نـهـائـيـاـ عـلـيـهـ . وـلـيـسـ شـمـةـ حـاجـةـ لـلـتـخـلـيـ عـنـ هـذـاـ النـظـامـ مـاـ دـامـ لـأـيـمـكـنـ إـحـلـ آـخـرـ أـفـضـلـ مـنـهـ مـحلـهـ .

وـلـاـ يـتـعـارـفـ رـادـعـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ ضـرـبةـ الرـدـ مـعـ الـحدـ مـنـ الـأـسـلـحةـ الـاسـتـراتـيـجيـةـ . فـمـفـهـومـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ ضـرـبةـ الرـدـ يـعـتـمـدـ أـوـلاـ وـقـبـلـ كـلـ شـيـءـ عـلـىـ اـمـكـانـيـةـ التـوقـعـ أـيـ أـنـ يـكـونـ الـطـرفـ الـآـخـرـ وـاثـقاـ تـامـاـ مـنـ أـنـ الضـرـبةـ الـأـوـلـىـ سـتـجـلـ فـورـاـ ضـرـبةـ مـضـادـةـ . إـلـاـ أـنـ هـذـاـ لـاـ يـتـطـلـبـ الـكـمـيـاتـ الـمـتـوـفـرـةـ حـالـيـاـ مـنـ الـأـسـلـحةـ الـنـوـوـيـةـ . إـذـاـ بـإـمـكـانـ الـحـفـاظـ عـلـىـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ ضـرـبةـ الرـدـ بـمـسـتـوـىـ أـقـلـ بـكـثـيرـ مـنـ الـأـسـلـحةـ . فـالـخـطـرـ الـكـامـنـ فـيـ الـأـسـلـحةـ الـنـوـوـيـةـ لـاـ يـرـتـبـطـ بـعـدـ الدـوـلـ الـتـيـ تـمـلـكـهـاـ فـحـسـبـ بلـ بـحـجـمـ مـخـزـونـ هـذـهـ الـأـسـلـحةـ . لـذـلـكـ غـيـانـ الـمـسـتـوـيـاتـ الـأـدـنـىـ مـنـ الـأـسـلـحةـ الـنـوـوـيـةـ تـعـنـيـ أـخـطـارـاـ أـقـلـ وـهـوـ أـمـرـ لـلـعـالـمـ أـجـمـعـ مـمـلـحةـ فـيـهـ .

ثمة إمكانية كبيرة لتخفيض الاملاحة الاستراتيجية قبل أن تواجه في آخر الأمر بمسألة المعايير الدنيا أي المستويات الضرورية للحفاظ على القدرة على ضربة الرد . ومن المؤكد أن التوصل إلى اتفاق حول خفض الأسلحة الاستراتيجية بنسبة 50% في المائة من القوات الاستراتيجية النووية لن تكون نتيجته نصف نظام القدرة على ضربة الرد . ولكنه سيؤدي في الوقت نفسه إلى الحد من الخطر - الخطر المرتبط بأي كمية من الأسلحة النووية - وكذلك الحد من النفقات .

نحن نواجه في أوروبا وضعاً مختلفاً بعف الشيء ، فمعاهدة القوات النووية المتومطة المدى قد انعدمت بشكل أساسى القدرة على التعميد النووي وذلك بـازالتها الكاملة لعامل القوات الأرضية النووية المتومطة المدى . وتبقى القوات النووية القصيرة المدى ولكن حتى هذه يمكن أن تصبح أقل أهمية تدريجياً مع تغير العقائد العسكرية وفي الوقت نفسه ستتصبح هذه القوات أقل قبولاً لدى البلدان المعنية نظراً للتغيرات السياسية والاقتصادية الجارية المشجعة في المنطقة . لدينا إذن من الأسباب ما يدعونا إلى التفاؤل .

تشعر النمسا كبلد محايـد بالقلق بوجه خاص من الأسلحة النووية التي يمكن لـشارها أن تنتقل إلى أراض غير متورطة في أي نزاع عسكري . لذلك فإن النمسا تولي أهمية كبيرة واهتمامـاً مشروعاً لـنزع السلاح النووي على النطـاق العالمي وعلى نطاق المنطقة الأوروبية على وجه الخصوص بالنظر لموقعها في وسط أوروبا . فـنحن نـشجـع البلدان المعنية على المتابـعة النـشطة للجهـود المـتعلـقة بـنـزع السـلاح النوـوي وبـهدف جـعل العـالـم مكانـاً أـكـثر أـمنـا . وفي هـذا السـيـاق سـترـحب النـمسـا بشـكل خـاص بـمعـاهـدة إـلـزـالـة القـذـافـاتـ الـنوـوـيـةـ وـالمـدـفعـيـةـ الـنوـوـيـةـ الـأـرـضـيـةـ الـقـصـيـرـةـ المـدىـ .

وفيما يتعلق ، تحديداً ، بـمسألة عدم انتشار الأسلحة النووية أود أن أـتـطرق للمـؤـتمرـ الاستـعـراضـيـ الرابعـ القـادـمـ لـأـطـرافـ مـعـاهـدةـ عدمـ اـنتـشارـ الأـسـلـحـةـ الـنوـوـيـةـ الـذـيـ سـيـعقدـ فيـ جـنـيـفـ مـنـ ٢٠ـ آـبـ /ـ آـغـسـطـسـ وـلـفـاـيـةـ ١٤ـ أـيلـولـ /ـ سـبـتمـبرـ مـنـ هـذـاـ الـعامـ . وـسيـتـيحـ هـذـاـ المـؤـتمرـ الاستـعـرضـيـ مـرـةـ ثـانـيـةـ الفـرـمـةـ لـتـقـيـيمـ تنـفـيـذـ المـعـاهـدةـ .

صـحـيـحـ جـداـ أـنـ جـمـيعـ الـبـلـدـانـ قدـ أـفـادـتـ مـنـ وـجـودـ الـمـعـاهـدةـ . وـهـذاـ بـدورـهـ حـجـةـ اـضـافـيـةـ لـزيـادـةـ تعـزـيزـهاـ . فـهـذـهـ الـمـعـاهـدةـ لمـ تـمـنـعـ الـانتـشارـ الـوـاسـعـ لـالـأـسـلـحـةـ الـنوـوـيـةـ فـحـسـبـ بلـ مـهـلتـ كـثـيرـاـ التـعـاوـنـ فـيـ مـيـدانـ اـسـتـخـدـامـ الطـاـقـةـ الـنوـوـيـةـ لـلـاـغـرـافـ السـلـمـيـةـ . وـفـيـ هـذـاـ المـجـالـ تـجـدرـ الإـشـادـةـ بـالـعـمـلـ الـذـيـ تـنـهـيـ بـهـ الـوـكـالـةـ الـدـولـيـةـ لـلـطـاـقـةـ الـنوـوـيـةـ فـيـ فـيـيـنـاـ وـبـنـظـامـ الـضـمـانـاتـ لـدـيـهـاـ .

وبالنسبة لتمديد نفاذ المعاهدة إلى ما بعد عام ١٩٩٥ - لا أملك إلا أن أشير هنا إلى بيان وزير الشؤون الخارجية الاتحادي ، السيد أولوي موك ، بتاريخ ٦ شباط / فبراير ١٩٩٠ أمام هذا المؤتمر - فاقول إن النمسا تؤيد التوسل إلى مثل هذا الاتفاق قبل عام ١٩٩٥ بكثير . إذ أن هذا سيوضع الصورة حول الحاجة إلى عقد مؤتمرين أحدهما مؤتمر استعراضي والآخر حول تمديد المعاهدة في ١٩٩٥ . وفي هذا السياق أيضاً أسمحوا لي أن أؤكد أن النمسا تشارك في الرأي القانوني القائل بأن المعاهدة لن تنقض بحلول عام ١٩٩٥ في أي حال من الأحوال .

وتعلق النمسا أهمية كبيرة على معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وإن مشاركتها منذ عام ١٩٧٩ في عمل فريق الخبراء العلميين المكلف بمهمة إعداد نظام تحقق مجد لمعاهدة لحظر شامل للتجارب النووية لدليل واضح على اهتمامها بالسعى نحو حل سريع لجميع المسائل الفنية القائمة . وتدرك النمسا أهمية مرحلة العمل الحالية ومتبدلة قصارى جهدها لزيادة تعزيز مساحتها في هذا الميدان . ولما كان صوغ نظام تحقق شامل شرطاً لا بد منه للتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب فإن هذا قد يستغرق مزيداً من الوقت . وفي هذا السياق دعوني أقول كم نشعر بالارتياح اليوم ، بعد عشرين سنة من الاصفاء إلى مناقشات تشرح الأسباب التي تجعل من توفر التتحقق المرضي والشامل أمراً متغذراً ، إذ نجد أنفسنا في وضع يسمح لنا بالقول اليوم بأن التتحقق ممكن في واقع الأمر .

ولا تبدو الاعتبارات المالية عقبة في طريق التتحقق من آلية معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية لأن نفقات تشغيل نظام تتحقق شامل بالشكل الذي تتصوره اليوم لن تبلغ أكثر من تكلفة تجربة سلاح نووي واحد . لذلك فإننا نتوقع من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدرج في حساباتها المساهمات المادية الضورية التي يتطلبها إنشاء نظام تتحقق على نطاق عالمي كتعبير أولي ومنطقي عن "عادلات السلم" .

أما فيما يخص المسائل التقنية المتعلقة فنحن نأمل أن يؤدي برنامج العمل الموضوعي للمرحلتين ٢ و ٣ من التجربة العملية في ١٩٩٠ و ١٩٩١ إلى نتائج نهائية . وتبدو مشاركة أكبر عدد ممك من الدول في هذا المجال أمراً بالغ الأهمية لزيادة الوعي العالمي ومن ثم لتسهيل تطبيق نظام التتحقق على النطاق العالمي .

أما فيما يخص المبادرة الهدافـة إلى التوصل إلى نظام لحظر الأسلحة النووية الشامل عن طريق تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية فالنمسا لا تعتبر مؤتمر التعديل القائم وسيلة مناسبة لتحقيق هذا الغرض ، خاصة وأنه لا يمكن اعتبار تعديل معاهدة قائمة قبل التوصل إلى حلول نهائية للمشاكل التقنية والسياسية المتعلقة خياراً معقولاً .

ويبدو لنا أن مفهوم التأكيدات الملزمة قانونيا التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية بتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها لا يخدم الغرض الذي وضع من أجله حقا . ففي المناخ الدولي المستقر سياميا لربما لن تكون شمة حاجة إلى مثل هذه التأكيدات أما في حال الأزمات الدولية فلن توفر حتى التأكيدات الملزمة قانونيا آية حماية مناسبة إلا إذا كانت الأسلحة النووية موضوعة تحت المراقبة الدولية . وشمة مشاكل اضافية مرتبطة بتعريف المطلقات كتعبير "الدولة الحائزة للأسلحة النووية" وبنظام التحقق المناسب . لهذا فإن التقدم الحقيقي ، ناهيك عن التوصل إلى مكمل قانونيا ، أمر لا يمكن توقعه في المستقبل القريب .

أما أمر منع الأسلحة الإشعاعية فلا بد من الإقرار بأن التوقعات الأولية لمعاوضات سهلة في هذا المجال كانت غير واقعية . لذلك فإن وضع مكروك ملزمة قانونيا في صيغة نهائية ما زال بعيد المنال ، على المدى القصير على الأقل . فمنع الأسلحة الإشعاعية بالمعنى الضيق للكلمة يتضمن معوقات إذ أنه في المفهوم العام لا وجود لمثل هذه الأسلحة بعد ، ويبدو أن مشكلة التتحقق من مثل هذه الأسلحة التي لا وجود لها تتتجاوز حدود الحلول المعقولة . ويشير منع الهجوم على المنشآت النووية المستخدمة للأغراض السلمية مشاكل مشابهة في نهجه الصارم الحالي على الأقل . وفي رأينا أن منع الهجوم على آية منشأة نووية وحده يمكن أن يفضي إلى حل مرض . أما التمييز بين معايير تعريفية كما في حالة الاستخدام لأغراض عسكرية أو كمركز قيادة عسكرية فليس له أن يؤدي إلى تحقق مناسب .

اسمحوا لي أن أختتم حديثي بلاحظات أكثر عمومية . إن ما نهدف إليه أولا وقبل كل شيء في مباحثات نزع السلاح وخاصة في منبر متعدد الأطراف كمؤتمتنا هذا هو زيادة تعزيز الاستقرار في بيئه ما زال العداء سائدا فيها . فقوى التغيير الفاعلة اليوم تدعوا إلى التفاوؤ أكثر من أي وقت مضى منذ انتهاء الحرب العالمية وتدعوا إلى الامل بإمكانية التغلب التدريجي على العداوة المنظمة . وإذا ما استطعنا جميعا أن نلتزم بمثل عليا مشتركة وأن نلزم أنفسنا بتوزيع عالمي للعمل وبالاعتماد الاقتتصادي المتباين الناتج عنه لتراتجعت أسباب النزاع لما فيه خير العالم باجمعه ، ولاصبح نزع السلاح عندئذ مجرد تحصيل حامل .

الرئيس: أشكر ممثل النمسا ، السفير سكا على هذا البيان وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئامة . واعطي الكلمة الان لممثل السويد ، السفير هيلتنينيورس .

السفير هيلتنينيوي (السويد) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولاً أن أعبر عن سرور وفدي لرؤيتكم ترأسون هذا المؤتمر . فأنتم تمثلون بلداً يلعب دوراً هاماً في المؤتمر وفي فريق الـ ۲۱ الذي شاركت فيه كل من السويد وباكستان لسنوات طويلة . وقد قمتم شخصياً بالمشاركة الفعالة في المسائل الحيوية الكثيرة المطروحة أمامنا وإنني لعلى شقة بائنة بفضل ما عرف عنكم من مهارة وخبرة وتفان في العمل متتمكن من تحقيق مزيد من التقدم الجوهري خلال فترة رئاستكم . وأود أيضاً أن أعبر عن امتنان وفدي لسلفكم السيد أزيكيوي سفير نيجيريا وأن أتقدم إليه بالتهنئة على الأملوب الناجح الذي وجه به المؤتمر خلال شهر آذار/مارس .

المسائل النووية بند ذات أولوية لهذا المؤتمر . وفي مداخلتي اليوم مأركز على هذه البنود المدرجة على جدول أعمالنا بما في ذلك الأسلحة الإشعاعية وتأكيدات الأمن السلبية . ومائتها الغرفة أيضاً لاتطرق لموضوع المؤتمر الاستعراضي الرابع القادم لاطراف معاهدة عدم الانتشار .

تشكل الدعوات المتتالية التي تطلقها الأغلبية العظمى للدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول ضرورة التوصل بسرعة إلى معاهدة لحظر شامل للتجارب النووية دعماً لفشل مؤتمر نزع السلاح في سبيل عقد عقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية ويلاحظ وفدي بارتياح أن الجهد الذي بذلها في العام المنصرم سفير اليابان السيد يامادا والتي يستمر فيها خلفه السيد دونواكي هذا العام قد خلقت ظروفًا أفضل للحوار حول مسألة ولاية اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية . وإنني لأمل أن تتوفر المرونة الكافية في هذا المؤتمر ليتم الاتفاق على ولاية متوازنة بقدر معقول يسمح لنا أن نباشر العمل على معاهدة لحظر الشامل للأسلحة النووية . ويجب تشكيلاً لجنة مخصصة دون مزيد من التأخير .

في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية عام ۱۹۶۳ عبرت الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة عن تصديقها على السعي لتحقيق الوقف النهائي لجميع التجارب الاختبارية للأسلحة النووية . وما المبادرة لمحاولة تحقيق تقدم في هذا الاتجاه عن طريق مؤتمر تعديلي يهدف إلى تحويل معاهدة الحظر الجزئي إلى معاهدة للحظر الشامل للأسلحة النووية إلا تعبيراً عن الشعور بالإحباط نتيجة عدم تحقيق نتائج في هذه القضية في مؤتمر نزع السلاح .

ويوشك الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية على التوصل إلى اتفاقية حول ترتيبات التحقق للمعاهدة الثنائية للحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية (العتبة) ولمعاهدة التجارب النووية السلمية . إن عتبات الـ ۱۵۰ كيلوطن لا تفرض قيوداً ذات معنى على الاختبارات النووية . ويمكن لتخفيض العتبة إلى أقل من كيلوطن

أن يشكل ، إذا ما ربط بالتوصل المبكر إلى معايدة للحظر الشامل ، تقدما هاما نحو مثل هذه المعايدة وفي هذا الإطار سيكون لما يتفق عليه من تخفيضات في مخزونات الأسلحة النووية القائمة أشرها الفعال .

وقد تم تحقيق تقدم ملحوظ في مسألة هامة هي التحقق من معايدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وقد قام فريق الخبراء العلميين المخصص بتعاون دولي وشيق بوضع نظام عالمي للتحقق من الاهتزازات ويجري حاليا اختبار تصميم حديث لهذا النظام . وتشير التجربة بنجاح إلا أن ثمة حاجة لمزيد من المشاركة في التجربة لتحقيق توزع أكثر عالمية للمحطات الاهتزازية . والواقع أن لدى عدد كبير من البلدان مراافق تقنية تسمح لها بالمشاركة في هذه التجربة العالمية . ومن الأهمية بمكان أن يتخد مزيد من الدول المقررات السياسية الالزمة التي تتيح مشاركة أوسع . ويمكن لهذا أن يساهم مساهمة فعالة في وضع نظام عالمي للتحقق من الاهتزازات .

ونذكر رصد النشاط الإشعاعي في الجو كواحد من تدابير التتحقق العديدة في آلية معايدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وقد جرت مناقشة هذا الأمر في عدة مناسبات في مؤتمر نزع السلاح واقتصرت السويد إقامة نظام عالمي لهذه الغاية . كذلك يمكن لمحطات الرصد الموقعي والقطري ولنظم المراقبة المقاومة على التوابع الامطاعية أن تلعب دورا هاما في التتحقق من معايدة للحظر الشامل .

وجدير بفريق الخبراء العلميين المخصص ، وعلى أساس من ولاية موسعة ، أن يبدأ بمناقشة أسمالib التتحقق هذه أيضا مستفيدا من خبرة اكتسبها هذا الفريق عبر فترة طويلة من الزمن .

وستتوفر لنا ، بعد هذه الجلسة العامة للمؤتمر ، فرصة مناقشة البند ٢ من جدول الأعمال "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" في جلسة عامة غير رسمية . وعقد هذه الجلسات غير الرسمية هو ثمرة مشاورات ناجحة أجراها السيد أزيكيوي سفير نيجيريا بصفته رئيسا للمؤتمر خلال شهر آذار/مارس . وسيكون البند ٢ من جدول الأعمال "منع الحرب النووية بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" موضوع نظر في نفس الإطار فيما بعد . ويرحب الوفد السويدي بهذه الفرصة لمناقشة هذه الأمور ويأمل أن تشكل لجان مخصصة ليستمر العمل خلال دورة المؤتمر للعام القادم .

ولقد اقترح وفدي أن يشمل النظر في البند ٢ من جدول الأعمال موضوع التسلح النووي البحري ونزع السلاح النووي البحري . إذ أنه يتوجب عدم استبعاد الاملاحة البحرية ، وهي المدمجة في هيكل الدفاع العسكري الشاملة عند النظر في نزع السلاح النووي . فأكثـر من سلاح واحد من كل أربعة أسلحة نووية موجودة مصمـم ليوزع بحرا .

وسمة قلق على نطاق واسع إزاء الأخطار المترتبة بالأسلحة النووية في البحار في سياق حرب نووية غير مقصودة . ويرى وفيه أنه ينبغي النظر في هذه المسألة في إطار المادة ٢ من جدول الأعمال التي تسمح بتناول المسائل المتعلقة بزيادة الانفتاح والشفافية وبتدايير بناء الثقة في الأمور النووية . وقد اقترح السويد أن تتم مناقشة موضوع الاتفاق المتعدد الأطراف لمنع الحوادث في البحار ضمن هذا الإطار لكنه مثل هذه حوادث قادرة على لعب دور مشؤوم في التعميد إلى حرب نووية . شمة موضوع آخر يعتقد وفيه أنه ينبغي النظر فيه في الجلسات العامة غير الرسمية في إطار البند ٢ لا وهو منع استعمال الأسلحة النووية . وينسجم هذا فيما يبدو مع ما يبرز من اتجاه دولي مناهض لاستخدام الأسلحة النووية . ويدعم إعلان الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية بوجوب الامتناع عن خوض حرب نووية عملية لنزع المفعة القانونية عن الأسلحة النووية . ويرى وفيه أنه قد حان الوقت لاستكشاف إمكانيات فرض حظر شامل على استخدام الأسلحة النووية بشكل مناسب وملزم قانونيا .

إن مناقشة وسائل تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لم تتوقف منذ ولادة معاهدة عدم الانتشار وطوال فترة وجودها . وقد كانت تأكيدات الأمن السلبية في ملء هذه المناقشات . وقد دأبت السويد على إبراز أهمية هذه التأكيدات في انتظار نزع السلاح النووي الكامل . كذلك فقد عبرت السويد عن أسفها الشديد لعدم المناقشات وعدم تحقيق نتائج في هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح . فمن المفترض أن يكون للدول التي أعلنت تخليها عن الأسلحة النووية عن تعهد دولي ملزم قانونيا الحق الطبيعي والم مشروع في أن تتلقى من القوى الحائزة للأسلحة النووية ضمانات لا تقل إلزاماً بائها لن تهاجم أو تكون عرضة للهجوم بمثل هذه الأسلحة . والمسألة ليست في الواقع أكثر تعقيداً من ذلك . وتطالب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بمثل هذه التأكيدات الصريحة والواضحة منذ زمن طويل . ولا تغنى التأكيدات القائمة بما يكتنفها من تحفظات وغموض عن التأكيدات المطلوبة .

ومع اقتراب المؤتمر الامتعاضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ستكون آية مبادرة من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية حول تأكيدات الأمن السلبية خلال دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام خطوة في الوقت المناسب .

ولقد أصبحت حماية المنشآت النووية من الهجوم العسكري بمنزلة ذاته من بنود جدول الأعمال وموضع مفاوضات تهدف إلى عقد معاهدة . وتجربة حادث تشنوبيل المأساوي تعطينا فكرة عما يمكن أن يحدث إذا ما هوجم وأصيب مرفق نووي كبير . ومع ذلك علينا أن نذكر أن تشنوبيل ليست أسوأ سيناريو يمكن تصوره ، إذ لم تقع حوادث وفاة نتيجة التعرض الحاد للإشعاع خارج بناء المفاعل عام ١٩٨٦ .

إن هجوماً أتقن تخطيده وتنفيذه على محطة نووية للطاقة في منطقة كثيفة سكانيا في أوروبا الوسطى مثلاً يمكن أن يؤدي إلى آلاف الإصابات بالأشعاع المبكر ومئات آلاف الوفيات بالسرطان لاحقاً . بالإضافة إلى ذلك ستتعرض مساحات شاسعة من الأرض للنكوث ولن تكون صالحة للاستعمال لفترات طويلة من الزمن . هذه النتائج المبنية على دراسات قامت بها السلطات الوطنية في عدد من البلدان تشير إلى الأهمية البالغة والملحة لمسألة منع مهاجمة المراافق النووية . وكما في ١٩٨٥ سيقوم المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتناول هذا الموضوع ، إلا أنه مع الأسف لم يرد عن مؤتمر نزع السلاح عبر السنوات الخمس الماضية ما يفيد تحقيق تقدم يذكر .

وقد بدأت المناقشات في الفريق العامل المعنى ببحث المسار باء حول موضوع النطاق . وأهمية هذا الموضوع الكبيرة تبرر لا شك هذه المناقشة المتمعة . ويأمل وفدي أن لا تقتصر المناقشة على ترداد المواقف المعروفة بل أن تسعى للتغلب على الفجوات القائمة . ويحسن بالفريق العامل المعنى ببحث المسار باء التركيز الآن على إعداد نص معاهدة مبنية على مقدمات معقولة وواقعية يمكن أن تفي بالغاية الحقيقية والعملية . والواقع أن العناصر الرئيسية لمثل هذه المعاهدة موجودة فعلاً في النسخة المتداولة المتعلقة بالمسار باء .

وتتعلق الحكومة السويدية أهمية كبيرة على قابلية نظام عدم الانتشار على البقاء مستقبلاً . وفي رأيها أن المؤتمر الاستعراضي الرابع القادم لأطراف معاهدة عدم الانتشار حيث هام . ومع انعقاد الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في نهاية هذا الشهر تدخل المرحلة النهائية من الأعمال التحضيرية . وقد جرت التحضيرات حتى الان بسهولة وهدوء فالامور التنظيمية سويت إلى حد كبير وتم اعداد ومناقشة عدد من وثائق المعلومات الأساسية القيمة . وتتوفر ، في رأيه ، ارادة عامة وصادقة لدى الدول الاطراف لبذل قصارى الجهد لضمان نجاح هذا المؤتمر الاستعراضي الهام .

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تصبح معاهدة عالمية بعد . ورغم أن عدداً جديداً من الدول قد انضمت تباعاً إلى هذه المعاهدة وبذلك عززتها فإن عدداً هاماً من الدول التي لديها مراافق نووية لا تخضع لنظام الضمانات ما زالت ترفض الانضمام . وشمة دولتان حائزتان للأسلحة النووية لا ترددان حتى الان في قائمة الدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وما زالت مدققة نظام عدم الانتشار عرضة للتهديد .

وكتيراً ما يشار إلى دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الحفاظ على الأمن والاستقرار العالميين . والواقع أنه في هذه الفترة التي تشهد تغيرات سياسية عميقه وسريعة تصبها تطورات واعدة في أجزاء كثيرة من العالم تلعب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، بكونها عنصراً إيجابياً في الاستقرار ، دوراً متزايد الأهمية .

لذلك ينبغي الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار هذه وتعزيزها . وإن وفدي ليبرى أن المقرر الإيجابي بالتخلي عن الأسلحة النووية يسهم في تعزيز أمن كل دولة تتبنى هذا الخيار . وإن قرار السويد في هذا الاتجاه وانضمامها اللاحق إلى معاهدة عدم الانتشار قاما على أساس تقييم فحواه أن خير ما يخدم أمنها هو التخلي عن الأسلحة النووية . وعبر رئيس وزراء السويد حينئذ عن هذا بقوله: "يمكن لهذا الذي يفترض أن يوفر لنا الحماية أن يتحول بالمثل إلى أفعى الأخطار على حيادنا وسلماناً . وتؤكد السويد على مناشدتها جميع الدول التي لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار بعد أن تفعل ذلك ؛ هذه المعاهدة التي هي من أهم ما عقد من معاهدات في ميدان نزع السلاح منذ نهاية الحرب والتي تضم أكثر من ١٤٠ طرفاً .

وما دامت الأسلحة النووية موجودة فهي تشكل خطراً على ذات وجود الإنسان وقوتها التدميرية تتجاوز الخيال . والدول التي تملك قرار استخدام الأسلحة النووية وكذلك تلك التي قد تخطط لامتلاكها لا تقاوم بفرضبقاء بلادها فحسب بل تعرّض حياة كل واحد منها للخطر . ويجب أن يكون واضحاً أن هذه الدول تتتحمل مسؤولية تجاهنا أيضاً - نحن الذين لا يملكون . ثلث من الدول الحائزة للأسلحة النووية أطراف في معاهدة عدم الانتشار وقد تعهدت هذه الدول بأن تسلك طريق المفاوضات بنية صادقة سعياً وراء تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في وقت مبكر وبنزع السلاح النووي . فهل أوفت بهذه التعهدات؟

وتم التوصل إلى اتفاق مهم قوامه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قبل سنوات قليلة . ويؤمل أن يتم التوصل قريباً إلى اتفاق حول تخفيض مخزون الأسلحة الاستراتيجية . وترحب السويد بهذه الجهود . ولكن ، وكما بين المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية هنا في جنيف منذ وقت ليس بالطويل ، يوجد في العالم اليوم من الرؤوس النووية ما يفوق عددها عام ١٩٦٨ حين تم الاتفاق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمادتها السادسة .

علينا أن نطرق جميع السبل بحثاً عن طرق جديدة لتخفيض ترسانات الأسلحة النووية . وضمن هذا المسعى لنجأ إلى تدابير يحمل أهمية عملية ورمزية كبيرة وهو تشكيل لجنة في مؤتمر نزع السلاح مخصصة لمعاهدة للحظر الشامل للأسلحة النووية . وقد اقترحت السويد إضافة إلى هذا على المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن

تُخضع المواد التي تدخل في صناعة الأسلحة عند تحويلها للاستخدام للأغراض السلمية إلى التحقق بواسطة تطبيق ضمانات الوكالة . وحين يتعدى الاستخدام الفوري للمواد النووية ضمن البرامج السلمية فإن في النظام الأساسي للوكالة أحكاماً تسمح بتخزينها تحت حرامتها .

وبالمثل ينبغي وقف كل إنتاج للمواد النووية الجديدة للأغراض العسكرية . وهذه الفكرة ليست بالجديدة . فالولايات المتحدة دأبت على اقتراح مثل هذا "وقف" في الفترة بين ١٩٥٦ و١٩٦٩ وشَّمَ قرار اتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الخصوص وشاركت في تقديمِه مجموعة من الدول وجرى اعتماده بأغلبية كبيرة من الأصوات منذ سنوات عديدة . وإذا كان التعهد بوقف الإنتاج أن يكون ذا مصداقية فلا بد أن يكون قابلاً للتحقق عن طريق التفتيش والمراقبة الدائمة . والشرط المسبق لاي "وقف" قابل للتحقق هو الفصل في الدول الحائزة لأسلحة النووية بين الأنشطة النووية السلمية والعسكرية وبذلك تطبق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع الأنشطة النووية السلمية دون استثناء ، ولذلك تتحث السويد جميع الدول الحائزة لأسلحة النووية أن تتخذ التدابير الرامية إلى ذلك .

إن المواقف النووية تهم جميع أعضاء هذا المؤتمر وفي الحقيقة جميع أعضاء المجتمع الدولي ، فهذه المواقف تقطي حالياً جانباً عريضاً من جدول أعمالنا . وقد آن الآوان للتعامل معها بجدية إذا أريد لهذا المؤتمر أن يرقى إلى مستوى الدور المستمد إليه بمفعله التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد . شَّمَةً أفكار كثيرة حول سبل تحسين أداء هذه الهيئة لعملها وينوي وفدي العودة إلى هذا الموضوع في الوقت المناسب ، ولكن ليس لتحسينات اجرائية أو تنظيمية أن تعوض عن حقيقة أن غياب الارادة السياسية للتفاوض على بعض أكثر البنود الحاجة على جدول أعمالنا هي المشكلة الحقيقية في مؤتمتنا هذا .

الرئيس: أشكر ممثل السويد ، السفير هيلتيبيوس على كلمته الشاملة وعلى ملاحظاته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل يوغوسلافيا السفير كوسين .

السيد كوسين (يوغوسلافيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولاً أن أعبر لكم عن شعور الارتياح لدى وفدي لرؤيتكم ، وأنتم الممثل البارز لدولة مديقة هي باكستان ، ترأسون مؤتماناً لشهر نيسان / أبريل . وإنني على ثقة من أن عملنا سيكون بفضل قيادتكم القديره مشمراً . واسمحوا لي أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالتهنئة إلى سلفكم سفير نيجيريا سعادة السيد ايميكى آيو ازيكى وي على أدائه الممتاز وجهوده الهايلة في تنظيم مداولاتنا . أود في دورة اليوم لمؤتمر

نزع السلاح أن أعرض الوثيقة CD/982 حول التفتيش التجاري الوطني الذي أجري في بلدي في شهر شباط/فبراير من هذا العام .

منذ بدء المفاوضات حول حظر استعمال الأسلحة الكيميائية أيدت يوغوسلافيا الاقتراحات المتعلقة بتدابير التحقق . ونحن نرى أن على أي نظام تتحقق أن يكون فعالاً اقتصادياً من جهة وأن يشتمل على مجموعة متوازنة من تدابير التتحقق وأن يضمن ميادة الاطراف في الاتفاقية من جهة أخرى . ويدعو العمل في اللجنة المخصصة حتى اليوم إلى التفاؤل بتحقيق هذه الشروط .

لا تنتج جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية الأسلحة الكيميائية ولا تمتلكها . ومع ذلك فإننا نعتبر أن نشاط التفتيش الاختباري الوطني في السنة الماضية الذي يستمر في هذا العام أيضاً يمثل ، كما بینا عدة مرات في المؤتمر ، خطوة هامة في خلق الشقة بين أطراف الاتفاقية وفي خلق الشروط المسبقة للتفتيش المتعدد الأطراف .

قامت يوغوسلافيا في زمن مبكر يعود إلى عام ١٩٨٤ ، وفي الوثيقة CD/482 ، بتقديم اقتراح حول نطاق التتحقق الوطني وحول دور ومهام وتشكيل الفريق الوطني . وتتضمن الوثيقة CD/613 المؤرخة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٥ اقتراحاً يقضي بوجوب اخضاع مرافق انتاج الصناعة الكيميائية الكبيرة لتدابير التتحقق الوطنية . وقد أشارت بلدان كثيرة بالفعل عبر تفتيشها التجاري الوطني إلى الحلول الممكنة للمشاكل الناشئة عن مثل هذه الاجراءات . وبهذا أثبتت أن المهمة ليست سهلة وأنها تتطلب تعريفاً واضحاً لحجم العمل المطلوب ومهام كل عضو في فرق التفتيش ودور ممثلي المرافق الذي يمكن أن يكون بالغ الفائدة في التعامل مع العمليات المعقدة وتعريفها .

قمنا ، استناداً إلى الخبرة في مجال التفتيش التجاري الوطني بتنظيم تفتيش روتيني لمصنع لانتاج المواد الكيميائية المدرجة في الجدول [٢] من مرفق المادة السادسة من مشروع الاتفاقية لأننا لا ننتج المواد الكيميائية المدرجة في الجدول [٢] . وقد تم تنظيم تفتيش تجاري وطني للتأكد من أن المرفق لا يستخدم لانتاج أي مواد كيميائية عدا تلك المصرح عنها وأن الكميات المنتجة تعادل تلك المصرح عنها . كذلك تأكد التفتيش من انطباق الأحكام ذات الصلة من مشروع الاتفاقية .

كان المرفق المعنى جزءاً من شركة PIB للصناعات الكيميائية الأساسية ، باريس بيوغراد التي تنتج المواد الكيميائية العضوية . وكانت المادة الكيميائية موضوع تفتيشنا هي الفوسجين المدرج في الجدول [٢] . أجري التفتيش التجاري على مراحلتين ، أولاً ، في الزيارة الاولى قام فريق التفتيش بجولة في المرفق ليتعرف على برنامج

الانتاج . استغرقت الزيارة الاولية هذه يومين اتفق بعدها على تفاصيل التفتيش . وتمت المرحلة الثانية من التفتيش التجاري في يوم واحد ، ولم تتعارض اجراءات التفتيش مع سير العمل الطبيعي بالمرفق . تتبع هذه المرحلة إعداد فريق التفتيش لتقريره .

كان الفريق مؤلفاً من خمسة أعضاء خلال الزيارة الاولية وخلال التفتيش الروتيني . وكان الفريق يضم مهندساً كيميائياً (قائد الفريق) وختصماً في طرق التحليل الفيزيائي والكيميائي وكان كلاهما يمثل معهداً للبحث العلمي . وحضر التفتيش الروتيني ، بالإضافة إليهما ، ممثلو الأمانة الاتحادية الخارجية ، والأمانة الاتحادية للدفاع الوطني وأمانة الصناعة الكيميائية في غرفة الاقتصاد .

كانت النتيجة الرئيسية التي خلص إليها المفتشون على أساس المعلومات المقدمة هي أن خصائص المرفق تتوافق مع المواصفات المعيارية للإنتاج المستمر للفوسبجين . كما خلصوا إلى أن التفتيش الكمي للعملية يمكن أن يتم إما على أساس السجلات الآلية للمواد الخام والمنتجات (موازنة المواد) أو على أساس فحص البارامترات التكنولوجية وهذه بدورها مسجلة آلياً .

لما كان هذا المرفق مصمماً خصيصاً لإنتاج الفوسبجين فهو ليس متعدد الأغراض لذلك يشك في أن يكون هذا المرفق قادراً على إنتاج مواد كيميائية مدرجة في الجدول [٢] أو الجدولين [١] و[٣] . بالإضافة إلى هذا استخلصت نتائج عديدة أخرى . فلا بد من توفر عدد من الشروط الأساسية لضمان نجاح التفتيش من بينها أولاً وجود وصف دقيق لموقع المرفق بما في ذلك تصميم للأبنية فيه ، إلى جانب إشعار المرفق . ويجب أن يرفق موجز عن المعالجات والعمليات التي يمكن تنفيذها في المرفق .

ثانياً ، يجب أن يتوفّر وصف للعملية التركيبية للمادة الكيميائية موضوع التفتيش . وهذا من شأنه توفير بيانات عن موازنة المواد في العمليات وعن البارامترات التكنولوجية والطرق التحليلية لمراقبة نوعية المواد الخام والمواد المنتجة . وينبغي وصف أماكن وطرائق أخذ العينات وطرائق التحليل وكافة تدابير الحماية المتخذة وذلك بمساعدة العاملين في المصنع . وجرى التأكيد أنه يمكن بيان قدرة مرفق ما على إنتاج مواد كيميائية أخرى عن طريق معاينة مخزون المواد الكيميائية والخام المختلفة . وينبغي أن يضم فريق التفتيش مهندسين كيميائيين وأخصائيين في رصد وقياس الأجهزة وفي التشغيل الآلي ومختصين في طرق التحليل الكيميائية والفيزيائية ، على أن يكون واحداً منهم على الأقل خبيراً عسكرياً .

والشرط الثالث هو وضع القيود على تحليل البارامترات التكنولوجية . قد تكون بعض المعلومات عن العملية الإنتاجية ذات طابع سري . ولكن إذا اقتضت الضرورة تصنيف

بعض المعلومات على أنها سرية يجب تناولها حالة فحالة ، كذلك ينبغي أن يحدد مسبقا وبالتعاون مع العاملين في المرفق الحد الأدنى لمجموعات البارامترات التكنولوجية المطلوبة لضمان تفتيش ناجع .

رابعا ، ثمة حاجة إلى مقترنات حول شكل موحد لعرض البيانات عن مصنع ما في التقرير . ورغم أنه من الواقع وجود مصانع مختلفة وعمليات انتاج مختلفة لمواد كيميائية متشابهة فإننا نعتبر أن الإجراءات الضرورية لتفتيش ناجع تتطلب اعتماد شكل موحد للعرض في تقديم الطلبات حول المواد الكيميائية والمنشآت في مرافق ما وفي التقرير المقدم إلى فريق التفتيش .

الرئيس: أشكر ممثل بيوغوسلافيا ، السفير كومين ، على بيانه الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . أعطي الكلمة الآن لممثل مصر ، السفير العربي .

السيد العربي (مصر) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس ، إنه لمن دواعي الغبطة لوفدي أن نراكم ترأسون مؤتمر نزع السلاح وأن نتكلم ثانية خلال رئاسة باكستان . فخبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية معروفة لدى الجميع وأنا على ثقة أن هذه المهارات سوف تقود مداولاتنا في الدورة الرباعية إلى نتائج ناجحة .

موضوع مداخلتي اليوم هو البند ٥ من جدول الأعمال وهو "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" . فمنذ عام ١٩٨٢ وهذا الموضوع الهام معروض على مؤتمر نزع السلاح . وفي ١٩٨٥ تم التوصل إلى اتفاقية ولاية جعلت من تشكيل هيئة فرعية لمعالجة هذا الموضوع أمرا ممكنا . إلا أن الولاية كانت قاصرة عن توقعاتنا . ومع ذلك قبلنا بمثل تلك الولاية الاتفاوضية على أمل أن تؤدي فرصة عمل اللجنة المخصصة إلى توليد قوة دفع تتناسب مع الأهمية التي يستحقها هذا البند . إلا أننا عوضا عن ذلك شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية محاولات متعمدة لانعفاء عمل اللجنة المخصصة ولمنعها من تحقيق أي قدر من التقدم المفيد أو غيره . وسنويما نجد أن اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هي آخر هيئة فرعية يشكلها مؤتمر نزع السلاح . مثل هذا الأخلاقي بالتوافق يتوجب أن يتوجه وأن تشكل اللجنة المخصصة باكرا خلال الدورة لاتاحة الفرصة لمناقشات منتظمة وصريحة حول جميع الأمور ذات الصلة .

إن الفضاء الخارجي تراث إنساني مشترك يحمل الآمال لأجيال المستقبل . ولا بد من أن تهيأ للجنة المخصصة شروط العمل الجوهرية والجدي . فقرار الجمعية العامة ١١٣/٤٤ طلب في فقرته ٧ إلى مؤتمر نزع السلاح أن يكشف نظره في مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبها ، آخذًا في الاعتبار المقترنات والمبادرات ذات

الملة ، بما فيها تلك التي طرحت في اللجنة المخصصة في دورة المؤتمر لعام ١٩٨٩ وفي الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة .

فمن الحقائق الراشدة الان أن انشطة الامم المتحدة تقوم على مفهوم استكشاف الفضاء الخارجي لما فيه خير ومصلحة جميع الدول . وبكلمة أخرى إن اعلان الفضاء الخارجي تراثا مشتركا للإنسانية غير قابل للاستهلاك الوطني مفهوم أصبح مقبولا عالميا منذ ١٩٦٧ . كذلك أصبح من البديهييات أن المصلحة المشتركة للإنسانية جمعاء تتطلب أن يقتصر التقدم في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه على الفوائط السلمية .

وتبقى معاهدة عام ١٩٦٧ حول الفضاء الخارجي ، المععتبرة المصدر الاولى والامامي للتشريع الدولي حول انشطة الدول في الفضاء الخارجي ، في صلب النظام القانوني الناظم للفضاء الخارجي . وقبل أن نحاول تحليل بعض أحكامها ذات الملة يجدر أن تذكر بعض نقاط مختصرة . أولاً ما أن معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ هي نتاج فرعي للتكنولوجيا الفضائية المطورة في الستينيات . ونحن اليوم على عتبة القرن الحادي والعشرين . ثانياً أن التطورات التكنولوجية منذ اعتماد المعاهدة المذكورة كانت مذهلة في سرعتها وحجمها . وما كان يعتبر في الستينيات خيالا علميا قد تتم التوصل إليه فعلا وأصبح في متناولنا . ثالثاً بأنه لا يجوز كقاعدة عامة السماح بـ تخلف القواعد القانونية عن التكنولوجيا .

إن المادة ذات الملة في المعاهدة بمناقشاتها الحالية هي المادة أربعة التي تنص على أنه لا يجوز لأي من الدول الأطراف "وضع أية أجسام تحمل أية أسلحة نووية أو أي نوع آخر من أسلحة التدمير الشامل ، في أي مدار حول الأرض أو وضع مثل هذه الأسلحة على أية أجرام سماوية أو في الفضاء الخارجي بآية طريقة أخرى" . وتمضي المادة لتتنص على أن "تستخدم جميع الدول الأطراف في المعاهدة القمر والأجرام السماوية الأخرى في الأغراض السلمية دون سواها" .

وهنا أود أن أتوقف لابني الملاحظات التالية: أولاً من الواضح أن المادة الرابعة تتضمن في ذاتها قيدا هو أن نطاقها لا يشمل حظر جميع أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي ، فهي تمنع ، فيما تمنع ، إقامة أو وضع أو تركيب أية أسلحة نووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل فحسب ، فلا تحتوي أحكامها إذن على أمر وقد واضح يكفل أن يقتصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية . ومبدأ الاستخدام الحصري للأغراض السلمية لا ينطبق إلا على القمر والأجرام السماوية الأخرى . والقيد الوحيد المفروض على الدول الأطراف يتعلق بمنع إقامة القواعد والمنشآت والتحصينات العسكرية وإجراء التجارب على أي نوع من أنواع السلاح وتنظيم المناورات العسكرية على الأجرام السماوية . ما يعنيه هذا هو أن ثمة تناقضًا في المادة ذاتها من

المعاهدة يغطي بدوره إلى خلق نظامين قانونيين ينطبق أحدهما على الفضاء الخارجي ويقتصر الآخر على القمر والاجرام السماوية الأخرى .

وقد وصفت دراسة أعدتها معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح (اليونيدس) عام ١٩٨٧ الحالة الراهنة بما يلي:

"تم وضع قواعد مختلفة للفضاء الخارجي من جهة وللقمر وللأجرام السماوية من جهة أخرى . في الحالة الأولى لا يشمل الامر سوى حظر محدود لا يمنع على سبيل المثال وضع أسلحة غير نووية مضادة للتوابع الامتناعية أو للقذائف . وفي الحالة الثانية يتضمن الاستخدام الحصري للأغراض السلمية قيوداً أومع لا تبلغ بالضرورة حد التجريد الشامل من السلاح . لذلك وبسبب نطاقها المحدود تركت معاهدة الفضاء الخارجي الإمكانية مشرعة أمام ادخال الأسلحة إلى الفضاء إضافة إلى الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل وبخاصة الأسلحة المضادة للتوابع الامتناعية ومنظومات القذائف المضادة للقذائف المقاومة على قواعد فضائية " .

ومن منظور آخر شملة تفسيرات متعددة لتعبير "أغراض سلمية" . فهذا التعبير قد يعني "غير عسكرية" أو "غير عدوانية" . وفيما يخص وفدي نرى أنه ينبغي أن يكون هدفنا الأبعد فرض حظر شامل على جميع الاستخدامات غير السلمية للفضاء الخارجي . وقد عبرت وفود كثيرة عن آراء مشابهة حين تم اعتماد معاهدة الفضاء الخارجي في الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ . وقد نادت مصر بهذا الرأي باستمرار .

و قبل أن اختتم ملاحظاتي حول هذا الموضوع أود أن أتناول جانباً آخر هو الاستخدام الهجومي بالمقابلة بالاستخدام الدفاعي للفضاء الخارجي . إذ تقول بعض الدول بأن تسلیح الفضاء الخارجي للأغراض الدفاعية جائزة . إلا أن وفدي يرى بعد الدراسة أن أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقواعد المعاصرة للقانون الدولي حول الفضاء الخارجي لا تؤيد مثل هذا القول لأسباب عدة . أولها أن ميثاق الأمم المتحدة لا يتناول بالتعريف ما هو الدفاعي والهجومي ويحظر الميثاق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الامتناعية لدولة من الدول أو بآية طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة . ثانياً ، يعترف ميثاق الأمم المتحدة بالحق المشروع في الدفاع عن النفس في حال حدوث هجوم مسلح ، وهو أمر تدعمه قواعد القوانين الدولي العرفي . ثالثاً يعود الفرق الكبير بين الفضاء الخارجي والفضاء الأرضي إلى الطابع الخاص بالفضاء الخارجي كتراث مشترك للإنسانية . فالدول تملك حق سيادة غير قابل لأي تصرف هو حق استخدام أراضيها للأغراض العسكرية وفق الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة . إلا أن الفضاء الخارجي ليس جزءاً من أراضي أية دولة من الدول ولا يمكن أن يكون خاضعاً للقانون الوطني . ويتبين هذا أنه ينبغي للدول أن تمتلك عن تسلیح ما تعود ملكيته للإنسانية جموعاً ، وحتى لو افترضنا لمجرد المناقشة أن الغموض يحيط بمفهوم الاستخدام الهجومي مقابل

الاستخدام الدفاعي فإنه لا يجوز أن يصبح هذا مبرراً للدول لزيادة نشطتها في الفضاء الخارجي بطريقة لا تتفق مع مبدأ المحافظة على الفضاء للأغراض السلمية والحلولة دون وقوع سباق للتسلع في الفضاء الخارجي .

لهذه الأساليب يعلق وفيه أهمية كبيرة على مداولات وأعمال اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ويرى أنه من الأهمية بمكان أن تبدأ اللجنة بمناقشات جوهرية حول طرق ووسائل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وذلك بدراسة المقترنات الحاضرة والمستقبلية بهدف الوصول إلى توصيات محددة . ولا يجوز أن نسمح للجدل حول الاجراءات التي يؤخر عملنا سنة بعد سنة بالاستمرار .

وقد لعبت كندا على الدوام دوراً بناء في مواضع الفضاء الخارجي لذلك فإن وفي حريص على التأكيد للسفير شانون سفير كندا ورئيس اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي عن تعاونه الشامل وأن يتمسّن له النجاح في جهوده .

الرئيس: أشكر ممثل مصر السفير العربي على بيانه الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى شخصياً . وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية السيد لوديكتنغ .

السيد لوديكتنغ (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على تسلمكم الرئاسة لشهر نيسان/أبريل . فوفدي سعيد لرؤيتكم في كرسي رشامة المؤتمر لهذا الشهر ، وفي الوقت نفسه أود أن أعبر عن امتنان وفدي لسلفكم السيد أزيكيوي سفير نيجيريا على الطريقة الناجحة التي أدار بها عمل المؤتمر خلال شهر آذار/مارس .

إن موضوع التتحقق من الامتثال أمر في غاية الأهمية في مفاوضاتنا للتوصل إلى اتفاق عالمي شامل لحظر الأسلحة الكيميائية . وكما نعرف منذ البداية أن هذا الأمر سيكون من أصعب الأمور على الحل . وقد أدت المفاوضات المكثفة خلال السنوات الماضية إلى وضع نظام تتحقق متماشة صمم خصيصاً ليقدم للدول الأطراف تأكيدات يمكن الركون إليها بأنه يجري امتثال لاحكام الاتفاقية . ويتألف هذا النظام الذي أحسن تطويره من عناصر أساسية ثلاثة: التتحقق من مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق الانتاج المعلنة ، وكذلك تدميرها ؛ التتحقق من عدم انتاج الأسلحة الكيميائية ؛ أي رصد الانشطة ذات الملة وغير المحظورة في الصناعة الكيميائية ، واجراءات التتحقق والتوضيح في حالات الغموض والشك في أمر الامتثال . وقد بني نظام التتحقق على مفهوم سليم وخير دليل على ذلك مناقشات العام المنصرم حول نموذج التتحقق . وقد برهنت تلك المناقشات أيضاً على أن النهج مقبول على نطاق واسع كأساس للتحقق الموضوع والفعال .

وتركت مناقشات العام الماضي في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية على امكانية توفير اجراءات تحقق اضافية تردد المتوفر فعلاً المنشود عليها في "النمر المتداول". وكان وفدي قد تقدم في وقت سابق يعود إلى كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ باقتراح ضوابط مخصصة لتدابير تتحقق غايتها رفع التدابير الروتينية القائمة للتحقق من الامتناع عن الانتاج . وقد تقدمنا بهذا الاقتراح تجاوباً مع ما جرى التعبير عنه من قلق حول السهولة التي يمكن بها انتاج الأسلحة الكيميائية سراً في المصانع الكيميائية .

صممت الضوابط المخصصة بحيث تضع تحت تصرف الامانة التقنية وسائل تحقق مرنة ، سهلة التطبيق وتتغادى التدخل وشاملة لكافة مرافق الصناعة الكيميائية التي قد يساء استعمالها لانتاج الأسلحة الكيميائية . وقد وردت اقتراحات أخرى لتعزيز نظم التتحقق القائمة وذلك بعد تقديمنا لاقتراحنا الاولى الذي تم تطويره فيما بعد خلال المناقشات (انظر CD/869 بتاريخ ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨) . وفي هذا المجال أود أن أذكر على وجه الخصوص اقتراح المملكة المتحدة المشير والهام بإحداث تفتیشات مخصصة .

اختللت الاقتراحات المقيدة في المفهوم الذي تبنته إلا أنها تشابهت في أن الاهتمامات التي استندت إليها كانت واحدة في الأساس . وقد أسممت المناقشات حول التتحقق المخصص رغم أنها لم تتفق حتى الآن إلى نتيجة ، في زيادة الوعي بمشكلة التتحقق التي يتناولها التتحقق المخصص . ونحن نرحب بتضمين رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، السفير هيلتيينيوي ، على الظرف بحل مبكر لهذه المشكلة التي ما زالت قائمة في مفاوضاتنا .

وقدمت استراليا في جلسة الامم للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ورقة مناقشة تقترح نهجاً للتحقق المخصص يجمع عناصر من اقتراحات المملكة المتحدة ووفد جمهورية ألمانيا الاتحادية . وقد يشكل الاقتراح الجديد هذا أساساً لمناقشاتنا في المستقبل حول هذا الموضوع . وقد يسهم أيضاً في إيجاد حل لموضوع التتحقق المخصص يكون مقبولاً لدى الجميع ويتططلع وفدي إلى النظر في العمق في موضوع التتحقق المخصص في الآسابيع المقبلة . ويشكل الاقتراح الذي قدمته استراليا أمثل مخططاً سيتم استكمال عناصره فيما بعد .

قام وفدي في الفترة المنصرمة منذ المناقشات التي تمت خلال الجزء الربيعي من دورة العام الماضي بزيادة تقصي موضوع السجلات الوطنية بغية توفير حل سهل وفعال . وترد النتائج التي توصلنا إليها في ورقة عمل وزعت نسخ مبدئية أولى منها هذا الصباح . وأنا لا أنسى أن أثائق في بياني اليوم مفهوم السجلات الوطنية كما نقترحها في ورقة العمل التي قدمتها . ولكن اسمحوا لي مع ذلك أن أوضح أن أوضاع السجلات الوطنية

هي في رأينا عنصر لا يستغنى عنه في أي آلية للتحقق المخصص الروتيني يوفر الامان اللازم للإعلانات الملزمة ، وهي بهذا توفر صورة شاملة لمقومات الصناعة الكيميائية ذات الصلة إذ تدرج جميع موقع المصانع التي يمكن إساءة استعمالها لانتاج الأسلحة الكيميائية . وحين امتنبطنا نهجنا لاحادث سجلات وطنية كان غرضنا تحقيق هذا الهدف . ووضعنا أيضا في الاعتبار أن على هذا النهج أن يكون عمليا وسهل التنفيذ من قبل الدول الاطراف ، بالإضافة إلى ذلك كان لا بد من ضمان حماية المعلومات السرية . نأمل أن يوفر اقتراحنا أساسا جيدا للعمل ، ووفدي يتطلع إلى مناقشة هذا الاقتراح مفصلا خلال الجلسات القادمة حول هذا الموضوع في إطار اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية .

قام وفدي بعرض آرائه ببعض التفصيل حول عمليات التفتيش بالتحدي في بيان في وقت سابق من هذه الدورة . كذلك قمنا بتلك المناسبة بتقديم تقرير عن أول اختبار للتفتيش بالتحدي قمنا به في مرفق عسكري . واليوم أود أن أقدم تقريرا عن اختبارنا الثاني للتفتيش بالتحدي ، وقد تم توزيع التقرير هذا الصباح بومضه الوثيقة CD/983 . كان الهدف من اختبار التفتيش بالتحدي هذا الذي جرى كسابقه في مرفق عسكري هو على الخصوص توفير الخبرة العملية بطرائق التفتيش وأجهزته . وكانت النتائج مشجعة: خلصنا إلى أن بإمكان وضع أجهزة الاختبار والتحليل المحمولة الموجودة فعلا قيد الاستعمال في عمليات التفتيش بالتحدي . ونأمل أن تكون النتائج التي توصلنا إليها مفيدة في أي درامة مقبلة لموضوع عمليات التفتيش بالتحدي . ونحن نواصل سلسلة تجارب التفتيش بالتحدي . ومنستر في تقديم تقارير من خلال مؤتمر نزع السلاح بشان ما نكتسبه من خبرات عملية منها .

وتتمنى حكومتي عقد حلقة تداري تختص بموضوع التحقق بفرض تعزيز فرص التقدم في مفاوضاتنا حول الأسلحة الكيميائية . وستعقد حلقة التداري هذه يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه من هذا العام في منستر الواقعة بين هامبورغ وهانوفر في مكسونيا السفلی وستركز على الجوانب التقنية للتحقق وعلى استخدام الأدوات والأجهزة على وجه الخصوص . وسيجري في حلقة التداري عرض أجهزة التفتيش التي استخدمت بنجاح في اختبار التفتيش بالتحدي ويحتوي التقرير الذي قدمتهاليوم تفاصيل عن هذا الاختبار بالإضافة إلى ذلك ، ستكون حلقة التداري فرصة للتعرف على الاجراءات المأمونة والسليمة بيتيا لتعزيز الأسلحة الكيميائية والمتبعة في منشأة القوات المسلحة الاتحادية في منستر لإزالة المخزونات القديمة من الأسلحة الكيميائية التي عشر عليها بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية .

ويسعدني باسم حكومتي أن أدعو كافة رؤساء الوفود الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وكذلك الدول المراقبة المهمة بالأمر لحضور حلقة التداري هذه . وبالإضافة إلى رؤساء الوفود ندعوا أضافيا من كل وفد إلى حضور الحلقة أيضا . وستؤمن حكومة جمهورية

المانيا الاتحادية السفر بواسطة طائرة خاصة . وستوفر ايضاً الإقامة ووجبات الطعام . ومن المقرر أن تقاد الطائرة جنيف صباح يوم ١٤ حزيران/يونيه وقد حدثت الساعة ١٧/٢٠ من بعد ظهر يوم ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ موعداً للعودة إلى مطار جنيف . وسترسل دعوة مكتوبة مع تفاصيل إضافية عن برنامج حلقة التدارس في أقرب فرصة ممكنة . وكيمما نتمكن من إعداد الترتيبات الضرورية لهذه الحلقة نرجو من كل وفد أن يزودنا بحلول ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، بمعلومات حول ما إذا كان مشارك في حلقة التدارس وأن يوافينا ، في حال المشاركة باسماء من سيحضر .

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية المانيا الاتحادية على بيانه وعلى الإعلان السخي عن حلقة التدارس التي متعدد في منستر وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم . هل هناك من الأعضاء من يرغب في طلب الكلمة؟ حيث لا يبدو أن أحداً يرغب في الكلام ، أود التذكير بأننا سنناقش في الجلسة العامة للمؤتمر المقرر عقدها يوم الخميس ١٢ نيسان/أبريل التوصيتين ٩ و ١٣ من التقرير المرحلي لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية كما وردت في الوثيقة CD/981 .

وقد أعلمته رئيس اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، سفير كندا السيد شانون بأنه سيعقد مشاورات مفتوحة مع منسقي الفريق وممثلي أية وفود مهتمة أخرى وذلك بعد اجتماع اللجنة المخصصة بعد ظهر اليوم . وستعقد هذه المشاورات في غرفة ١٠٨C المجاورة لغرفة المداولات .

وكما أعلن سابقاً ، سيعقد المؤتمر جلسة غير رسمية حول مضمون البند ٣ من جدول الأعمال بعد خمس دقائق من انتهاء الجلسة العامة هذه .

وحيث لم تعدد هناك مسائل أخرى ينتظر فيها اليوم ، أنوي رفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ١٢ نيسان/أبريل ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفع الجلسة الساعة ١١/٣٥

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.551
12 April 1990
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة
الحادية والخمسين بعد الخمسينات

المعقدة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الخميس ، 12 نيسان / ابريل 1990 ، الساعة 10:00

الرئيس: السيد احمد كمال (باكستان)

الرئيس (متكلما بالإنكليزية) : الان تفتتح الجلسة العامة الحادية والخمسين بعد الخمسين لمؤتمر نزع السلاح .

وفقا لبرنامج عمل المؤتمر ، يتتابع المؤتمر اليوم النظر في البند ٨ من جدول الأعمال وعنوانه "البرنامج الشامل لنزع السلاح" ، إلا أنه وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي يجوز لأي عضو يود أن يطرح للمناقشة مسائل تتعلق بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك .

في قائمة المتحدثين الموجودة لدى ممثلو الصين وجمهورية كوريا واليابان والجمهورية الديمocratique الالمانية .

الكلمة الان لممثل الصين ، السفير هو زيتونغ .

السيد هو (الكلمة بالصينية وترجمة عن الانكليزية) : يسعدني جداً أن أقي بياني الأول في جلسة عامة في شهر نيسان / ابريل . وأود في البداية باسم وفدي أن أتقدم بالتحية الحارة والتهنئة لسعادةكم السفير كمال ، الممثل المرموق لباكستان البلد الجار غير المنحاز على تسلمه هذا المنصب الهام وهو رئاسة المؤتمر في الشهر الأخير من دورة الربيع . وإنني لواشق من أن ما تتصرفون به من اطلاع وخبرة واسعة ومهارة دبلوماسية بارزة كفيل بأن يوجه أعمالنا إلى نتائج مشرفة وأن يسهم في إحرار المزيد من التقدم في مداولاتنا ومقاصدنا . و تستطيعون أن تعتمدوا على تعاون وفدي الكامل والبناء معكم ومع الوفود الأخرى .

أود أيضاً أن أشيد بسلفكم سفير نيجيريا السيد ازيكيوي وأن أشكره على توجيهه الماهر لعملنا خلال شهر آذار / مارس وعلى جهوده وإنجازاته الباهرة .

يتطلع الناس في شتى أرجاء العالم منذ زمن طويل إلى فرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية وإلى تدميرها ويلحقون في طلب ذلك . ولقد كان هذا بالطبع موضوعاً ذو أولوية في مفاوضاتنا المتعمقة في المؤتمر الذي تتركز عليه آنذاك العالى . ولقد أسفينا بانتباه منذ بداية دورة الربيع إلى أفكار ووجهات نظر ومقترنات شتى عرضتها الوفود الأخرى حول هذا الموضوع . ويبدو وفدى الصين اليوم أن يشارك الوفود الأخرى في بعض أفكاره لكي يستكشف معها السبل لتعزيز ودفع عملية المفاوضات . وأود في البداية أن أوضح أن حكومتي تعلق دوماً أهمية كبيرة وأملاً عظاماً على المفاوضات الجارية في مؤتمرنا حول اتفاقية للاسلحة الكيميائية . فقد أعلن لي بنغ الوزير الأول في مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية في ٢٠ آذار / مارس في تقريره عن عمل الحكومة أمام

مؤتمر الشعب الوطني أن الحكومة الصينية تأمل أن تشهد تقدماً في مؤتمر نزع السلاح في التوصل إلى اتفاقية دولية لحظر الأسلحة الكيميائية . وكان وزير الخارجية الصيني ، قيان قيتشن ، قد عرض قبل زمن ليس ببعيد خلال زيارته الأولى للمؤتمر في بيان أمام الجلسة العامة المؤقتة الأساسية للحكومة الصينية ومقترناتها بصدق سلسلة من مواقف نزع السلاح الهامة بما فيها حظر الأسلحة الكيميائية . وقد عكى هذا مرة أخرى موقف حكومتي الإيجابي من تشجيع نزع السلاح ومن المساهمة في السلام والأمن الدوليين . وسيعمل وقد جمهورية الصين الشعبية بهمة بناء على تعليمات الحكومة الصينية في سبيل التوصل المبكر إلى اتفاقية لحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة الكيميائية .

وتتبع الحكومة الصينية سياسة خارجية مستقلة سلمية تقوم على حماية السلام والأمن الدوليين . لذلك وقفت الصين دوماً إلى جانب الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة الكيميائية كيما تتحرر البشرية نهائياً من جميع الأخطار والتهديدات التي تمثلها أسلحة التدمير الشامل هذه . ومن المعروف أن الصين ليست من الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية ولا تملك مثل هذه الأسلحة ولا تنتجهما . وقد وقع الشعب الصيني ضحية لمثل هذه الأسلحة في الماضي ويجري حتى اليوم من آن إلى آخر اكتشاف بعض من هذه الأسلحة مما تركه المعتدون الاجانب على أرضنا خلال الحرب . لذلك فإن الشعب الصيني الذي يحمل أقصى الكراهية للأسلحة الكيميائية وللحرب الكيميائية مصمم على المساهمة في التحقيق المبكر لعالم خال من الأسلحة الكيميائية . ونود أن نكرر أن هدف اتفاقية الأسلحة الكيميائية هو ضمان الحظر الكامل غير المشروط والتدمير التام للأسلحة الكيميائية ولمراقب إنتاجها ، والحظر الكامل والدائم لإنتاج واستعمال الأسلحة الكيميائية . ونقترح أيضاً أن تتعهد كل الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية ، دون قيد أو شرط ، ريثما تتعقد الاتفاقية ويبدأ سريانها ، بعدم استعمال أو إنتاج الأسلحة الكيميائية بينما تمتتنع سائر الدول عن تطوير وإنتاج واحتياز الأسلحة الكيميائية .

وإنه لمن دواعي السرور أن نشهد مع التطور في الوضع الدولي تقدماً في ميدان نزع السلاح . فشلة سلسلة من المبادرات الهامة اتخذها المجتمع الدولي ولدت زخماً مفيداً في التحرك نحو حظر الأسلحة الكيميائية . فقد اعتمد مؤتمر باريس المنعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ إعلاناً ختاماً يؤكد على استمرار سوريا ببروكوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ويحث على حظر استعمال الأسلحة الكيميائية وعلى التعجيل بالفاوضات الجارية للتتوصل إلى اتفاقية للأسلحة الكيميائية . وتبع هذا في ١٧يلول/سبتمبر مؤتمر كانبرا المشترك بين الحكومات والصناعة لمناهضة الأسلحة الكيميائية وقد شكل هذا المؤتمر زخماً ملائماً قوياً لتحقيق هدف حظر الأسلحة الكيميائية . وقد شارك ممثلون عن حكومتنا وعن صناعتنا الكيميائية مشاركة فعالة في كلا المؤتمرين . ونحن نقدر المبادرتين الفرنسية والاسترالية في هذا المضمار وجهود جميع الدول المشاركة . كما

اعتمد كل من مؤتمر القمة التاسع لدول عدم الانحياز والدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات حول هذا الموضوع وطرح مقتراحات إيجابية عديدة .

وجدير باللحظة بشكل خاص أنه بفضل الجهد النشطة التي بذلتها الدول الأعضاء وغير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وبفضل مهارة التوجيه التي أبدوها من تعاقبوا على اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية من رؤساء استطاعوا المفاوضات حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تسجل نتائج إيجابية خلال السنوات الأخيرة .

وقد أخذ الهيكل الأساسي للاتفاقية المرتقبة شكله بالفعل وتم تحقيق قدر كبير من توافق الآراء حول عدد ليس بالقليل من الأحكام . وتنسق المفاوضات في زخمها وتطور في عميقها . وينبغي أن نذكر أن اللجنة المخصصة بقيادة السفير مورييل الدينامية قامت في العام الماضي بالكثير من الأعمال المفيدة وحققت بعض النتائج . وفي هذه السنة انطلقت اللجنة المخصصة بعملها بسرعة بعد إعادة تشكيلها بولاية جديدة أفضل أسقط منها تعبير "باستثناء صياغتها النهائية" الذي كان موجوداً منذ ١٩٨٤ وأضيفت إليها الكلمات الإيجابية "في أقرب موعد" الواردة في الإعلان الختامي لمؤتمر باريس . ونحن نقدر هذا التطور المشجع . وقد شرعت اللجنة المخصصة بعد إعادة إنشائها في ممارسة إيجابية في المفاوضات المتعمقة بتوجيه رئيسها المبرز الدبلوماسي السويدي المحنك السفير هيلستينيو . وإنه ليملؤنا الأمل والقناعة بأن اللجنة ستسجل هذه السنة مزيداً من التقدم مع اقترابها من المرحلة الحرجية في المفاوضات .

لا يسع المرء حين ينظر إلى واقع العالم اليوم إلا أن يكون واعياً بحدة لاستمرار وجود عوامل الاضطراب وعدم الاستقرار التي تدعو للقلق . فالتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان ما زالت باقية والبشرية ما زالت تعيش مهددة بأخطار أمنية مختلفة من الأسلحة الهمجية بما فيها الأسلحة الكيميائية . ورغم أن بروتوكول جنيف الذي يحظر استعمال الأسلحة الكيميائية موجود منذ ٦٥ سنة فقد جرى تحدي سلطته بين الحين والآخر وكذلك تقويض فعاليته . وثمة عدد ضئيل من الدول العسكرية اليوم تملك فعلاً ترسانات كيميائية هائلة ، تمضي قدماً في إنتاجها وتحديثها لمثل هذه الأسلحة ، الأمر الذي يمثل دون شك عائقاً كبيراً في المفاوضات حول الاتفاقية . فالواقع الاليم الذي نواجهه هو أن الجواب على سؤال كيف ومتى يمكن تحقيق تقدم في مفاوضاتنا يعتمد عموماً على ما إذا كان لدى البلدان الحائزة على أكبر الترسانات الكيميائية الإرادة السياسية الكافية للوفاء بمسؤولياتها الخاصة بكل جدية . ودون الرجوع بعيداً في التاريخ ، يقوم المجتمع الدولي منذ منتصف السبعينيات

على الأقل بحث الدولتين العظميين على تحقيق تقدم في الجوهر وفي وقت قريب في مفاوضاتهما الثنائية على الأسلحة الكيميائية والإسهام بالفعال في عملية التفاوض المتعددة الأطراف . ويتوقع المجتمع الدولي من الدولتين العظميين التخلص عن استعمال الأسلحة الكيميائية وتعديل ما لديهما حالياً من مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها تماماً ، وقد إنتاج الأسلحة الكيميائية وتطويرها . ونحن نعتقد أنه سيكون لمثل هذا التعهد غير المشروط من جانبهما أكبر الأثر الإيجابي على المفاوضات المتعددة الأطراف مما يسهم في التقدم نحو هدف الحظر الكامل والتمهيد التام للأسلحة الكيميائية على نطاق عالمي . هذا هو المنحى المنطقي الذي ينبغي أن تتخذه المفاوضات الجارية حالياً .

لقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في عدد البيانات المتفاضلة عن المفاوضات الثنائية حول الأسلحة الكيميائية . من نافلة القول أن أي تقدم مفاجئ في المفاوضات الثنائية يساهم في تقدم المفاوضات المتعددة الاطراف لها تطور يستحق الترحيب حين يحدث . وقد حققت سنوات من المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قدرًا من التقدم وأعلن كلا الطرفين عن استعداده لتخفيض ترسانته الهائلة من الأسلحة الكيميائية . وقد آن الاوان منذ أمد بعيد لتنفيذ ذلك . ولكن ليس في الافق ملامح أي تقدم آخر عدا هذا التعبير الفامق عن النية في إنقاذه جزء من ترسانتهما من الأسلحة الكيميائية ضمن فترة طويلة من الزمن نسبيا في المستقبل . ولم تتعهد الدولتان معا بوقف إنتاج وتحسين الأسلحة الكيميائية ولا هما أبدتا رغبة مشتركة في الامتناع عن استعمال هذه الأسلحة . وهذا بالتأكيد يقصر كثيراً عما يتوقعه المؤتمر والمجتمع الدولي كل منهما .

وما يدعو للقلق ليس مجرد عدم وجود أي التزام بالإزالة الكاملة والتمهير الكلي للأسلحة الكيميائية الموجودة فحسب بل حجة جديدة طرحت للإبقاء على الأسلحة الكيميائية على أساس أنه سيظل من حق أي دولة طرف في الاتفاقية أن تتحفظ ، حتى بعد الانضمام إلى الاتفاقية ، بجزء من مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية إذا لم ينضم إلى الاتفاقية أي بلد تعتبره هذه الدولة الطرف ، ذاتياً ومن طرف واحد ، "ذا قدرة كيميائية" . أضف إلى ذلك أن ثمة علامات تشير إلى محاولات للاحتفاظ بمرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية جاهزة لاستئناف الإنتاج في أي لحظة . ويدعى القائلون بهذا الرأي أن هذا سيعزز عالمية الاتفاقية . والواقع أن هذا إنما يقيم عوائق في المفاوضات ويسبب فعلاً قلقاً وعارضاً واسعين ، لسبب بسيط واضح هو أن المادة الأولى من "النحو المتبادل" لمشروع الاتفاقية تنص عن حق ودون لبس على أن الالتزام بالحظر الكامل والتمهير التام للأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها ينطبق دون قيد أو شرط على جميع الدول الأطراف . فإذا ما كانت أي دولة طرف حرة في أن تضع شروطاً على هذا الالتزام

الأساسي لتلبية حاجاته لانهارت ذات الامم التي تستند إليها مفاوضاتنا وتفيرت طبيعة الاتفاقية وأصبحت في أفض الأحوال أداة للقيود الكمي أو لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية . وإذا ما قدر للحجة السالفة الذكر أن تسود فإنها ستوفر للدول الأطراف الحائزة للأسلحة الكيميائية ولمرافق إنتاجها مبرراً مريحاً للاحتفاظ بكمية ما من مخزوناتها وبمرافق إنتاجها مما يجعل عدداً كبيراً من الدول غير الحائزة للأسلحة الكيميائية تعيش في خطر دائم من الأسلحة الكيميائية . ومن الواقع أن هذا لا يمكن أن يؤدي إلا إلى الحيلولة دون إمكانية عقد الاتفاقية أو إلى اتفاقية ذات طابع تمييز غير متكافئ ..

هنا لا بد منتناول أمر هام وذي صلة وشقة هو مسألة حظر استعمال الأسلحة الكيميائية . فمن المعروف أن منع الاستعمال هو واحد من الالتزامات الأساسية في الاتفاقية المرتبطة ، وبدونه لا يمكن الكلام عن الحظر الكامل . وهذا تماماً هو السبب في أن المادة الأولى من مشروع الاتفاقية تتضمن منذ عام ١٩٨٥ التزاماً صريحاً بأن "تعهد كل من الدول الأطراف بعدم استعمال الأسلحة الكيميائية" ، ولن يعترض أحد على هذا . وقد لاحظنا الإشارة إلى عدم الاستعمال في البيان المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مؤخراً ونحن نرحب بها . إلا أن هذه الإشارة بالذات رفضت كلياً في المشاورات المتعددة الأطراف حول لجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية وهذا لا يمكن إلا أن يثير الناري . وتصبح آثار هذا الرفض مصدر قلق أكبر حين تربطه بالاقتراح القائل بالاحتفاظ بجزء من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها . وفي إطار هذه الخلفية أعلنت مجموعة بلدان الحياد وعدم الانحياز الـ ٢١ ، رسمياً ، في ١٥ آذار / مارس ، أن "الاتفاقية الجديدة بشأن الأسلحة الكيميائية ينبغي أن تحظر استعمال هذه الأسلحة تحت أية ظروف بدءاً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ" ، وأنه "ينبغي تدمير جميع الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية خلال فترة التدمير التي مدتها عشر سنوات" ، وأنه "ينبغي أن يكون هذا التعهد بلا تحفظ" . ويقود الوفد الصيني تأكيد تأييده التام لمقتراحات مجموعة الـ ٢١ المعقولة هذه لأنها تتفق مع مقتراحاتنا . ونأمل أن يزال سريعاً هذا العائق الممطع الجديد كيما تعود المفاوضات إلى مسارها الطبيعي .

إن مسألة التحقق من الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية بما في ذلك التفتيش بالتحدي أمر يهم الجميع في مفاوضاتنا . فهي ليست ذات أثر مباشر على سيادة جميع الدول وحقوقها ومصالحها الهامة فحسب بل تتعلق أيضاً بسلطنة وفعالية الاتفاقية وقابليتها للبقاء . لهذا ينبغي أن تكون موضوع مشاورات واتفاقيات جدية ومتعمقة كي يتم التوصل إلى حل عادل ومعقول ومقبول من الجميع . وقد أوجز وزير الخارجية الصينية قيان قيشن موقف الحكومة الصينية القائم على المبادئ في بيانه الذي ألقاه في ٢٧ شباط / فبراير :

"... إن موقفنا الأساسي هو أننا نؤيد وضع نظام قابل للتنفيذ وفعال ومعقول للتحقق بمقتضى الاتفاقية ، بما في ذلك التفتيش بالتحدي . وفي الوقت ذاته ، فنحن نرى أنه ينبغي للتفتيش بالتحدي لا يتجاوز مقامه الاتفاقية وأهدافها ونطاقها ، وأنه يجب الاحترام الشديد من إمكانية إساءة استخدامه . وينبغي أن توجد أحكام محددة تكفل إقامة توازن بين حقوق وواجبات الدولة الطالبة للتفتيش من جهة ، وحقوق وواجبات الدولة المطلوب إجراء التفتيش فيها من الجهة الأخرى ، كما تتيح للمنظمة المرتقبة أن تؤدي دورها كاملاً" .

أولاً ، هذا يوضح أن الصين تحبذ نظاماً مناسباً عادلاً ومعقولاً وعملياً للتفتيش بالتحدي يلعب دور الرادع عن الانتهاكات الممكنة للاتفاقية ويسمح في اكتشاف مثل هذه الأفعال في الوقت المناسب ، إذا حدثت ، وتصححها . وسيعزز مثل هذا النظام للتفتيش بالتحدي من فعالية الاتفاقية ومن الثقة بها .

ثانياً ، أود أن أوضح أن الهدف الرئيسي من الاتفاقية هو تعزيز السلم الدولي وأمن جميع الدول من خلال الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة الكيميائية . والفرض الوحيد للتحقق بما في ذلك التفتيش بالتحدي هو العمل على تحقيق مبادئ وأهداف الاتفاقية . وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي أن يجري التحقق في إطار نطاق الاتفاقية لضمان الامتثال الفعال لها . بيد أن أي إساءة لاستعمال إجراءات التفتيش بالتحدي الفائقة التطفل أو أي محاولات لاستخدام التفتيش بالتحدي للتدخل بدون داع في الأمور السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وغيرها من ميادين أمن الدول الأطراف مما لا علاقة له بأغراض وأهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية لن تكون مجرد تعدد على حقوق ومصالح الدول الأطراف وإنما أيضاً أمر يهدد وجود الاتفاقية ذاتها . من هنا كانت ضرورة التأكيد على المبادئ الناظمة للتحقق التي اعتمدتتها بالإجماع هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وأيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٨ . وتنسجم هذه المبادئ صراحة على "أن طلبات التفتيش ... ينبغي لا تستخدم ... إلا لأغراض البث في الامتثال ، مع مراعاة تجنب إساءة استعمال هذه الطلبات" ، وأنه ينبغي في تنفيذ ترتيبات التتحقق "تجنب التدخل دون داع في الشؤون الداخلية للدول الأطراف أو غيرها من الدول أو تعريف تنميتها الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية للخطر" . ولا شك أن هذه المبادئ الهامة قابلة للتطبيق على جميع أشكال التتحقق في اتفاقيات نزع السلاح الدولية بما فيها عمليات التفتيش بالتحدي الفائقة التطفل .

ثالثاً ، لا يمكن استبعاد إمكانية إساءة استعمال التفتيش بالتحدي وكذلك إمكانية انتهاك الاتفاقية وذلك في ضوء الواقع المعقد للعلاقات الدولية والطابع التطفلي والحساني للتفتيش بالتحدي . فكلا الأمرين ، الانتهاك وإساءة الاستعمال ينتقمان

من سلطة وفعالية الاتفاقية وينبغي الاحتراز منها . لذلك من الضروري وضع إجراءات مناسبة ومحددة لمثل هذه الاحتمالات كي يتم في حالات انتهاكات أحكام الاتفاقية أو إساءة استعمالها اكتشافها في الوقت المناسب وتصحيحها ، وفرض جزاءات حيالها تدعوا الضرورة .

رابعا ، ينبغي التأكيد على أن عمليات التفتيش بالتحدي في اتفاقية عالمية متعددة الأطراف هي أمر جديد لا سابقة له في ممارسات القانون الدولي وينبغي التعامل معها بحذر خاص . فنظرا لعدم وجود سابقة توجها ينبع أن تقتيد تقيدا تماما بمبادئ التتحقق الثلاثة الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الأولى الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرمة لتنزع السلاح وكذلك المبادئ الستة عشر التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة أساسا ومعيارا لعملنا وأن نتجنب مخالفتها ، لأنها إنما وضعت نتيجة مداولات دقيقة اشتراك فيها جميع البلدان ، فأخذت في اعتبارها مصالح واهتمامات جميع الأطراف . وجدير بالذكر أيضا أنه لم يسبق أن وضعت أحكام لها هذا الطابع المطلق والشامل حتى في اتفاقيات الحد من الأسلحة بين الحلفين العسكريين أو بين الدولتين العظميين بما في ذلك الاتفاقيات والبيانات حول الأسلحة الكيميائية . أضف إلى ذلك أنه لا ينبغي للاتفاقات المتعددة الأطراف أن تكون مجرد استنساخ آلي لاحكام الاتفاقيات الثنائية لأن شمة اختلافات هامة بينهما . فالاحكام في الاتفاقيات الثنائية تبني على أسس من المساواة والمعاملة بالمثل بين الطرفين مما يمكن وصفه بوجه العملاة الواحدة . أما في ميدان الاتفاقيات المتعددة الأطراف فالحال أكثر تعقدا وتتنوعا . لأن الدول الأطراف في الاتفاقية المرتقبة تشمل بلدانا من الشرق والغرب والشمال والجنوب تتباين كثيرا في ظروفها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وفي مستويات ومراحل نموها العلمي والتكنولوجي . فمسائل مثل كيفية منع التمييز وضمان المساواة والتكافؤ في الحقوق والالتزامات بين جميع الدول وتحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات لبلدان من فئات مختلفة أمور في غاية الصعوبة بحكم طبيعتها إلا أنها واجبة الحل بصورة مناسبة ، وإلا كانت عالمية الاتفاقية كلية فارغة . لذلك تنبع بوضوح المبادئ المذكورة آنفا التي اعتمدتتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة على أنه "ينبغي أن تتنفيذ ترتيبات التتحقق دون تمييز" ، وأن "الجميع الدول حقوق متساوية في المشاركة في عملية التتحقق الدولي من الاتفاقيات التي تكون طرفا فيها" . لذلك عبرت بلدان كثيرة من بلدان عدم الانحياز ، إضافة إلى تعهداتها بالالتزام بالخضوع للتحقق ، عن رغبتها في الحصول على حقوق المشاركة المتساوية في التتحقق وكذلك على القدرات والوسائل المتعلقة بممارسة مثل هذه الحقوق . وهذا أمر معقول .

خامسا ، من رأينا أن البعد الثنائي للتفتيش بالتحدي لا يتتوفر بعض الشيء إلا في مرحلة تقديم الطلب الأولية . فمتى قدم الطلب وبدأت عملية التفتيش بالتحدي

أصبح الامر شأنًا خطيراً من شؤون العلاقات الدولية المتعددة الاطراف . لذلك ينبغي أن تعالجه منظمة الاتفاقية بالوسائل القانونية الدولية العادلة لا بالطرق والوسائل الثنائية . أما فيما يتصل بالتحقق بالتحدي بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية فلا بد من الاعتماد على المنظمة وأجهزتها المختصة التي ينبغي أن تلعب الدور الأكبر طيلة عملية التحقق . وهذا هو السبيل الممكّن الوحيد لمعالجة انتهاكات الاتفاقية معالجة صحيحة وتقويمها ولمنع إساءة الاستعمال ما أمكن ذلك ولمعالجة العلاقة بين شتى الدول الاطراف بطريقة عادلة ومتوازنة بما في ذلك حقوق والتزامات البلدان الطالبة للتحقق والبلدان محل التفتيش .

ولا ينبغي في تسوية النزاعات في العلاقات المتعددة الاطراف ، وخاصة في هذه الأيام التي تسير فيها العلاقات الدولية نحو الديمقراطية ، أن يسمح لأي دولة بأن تكون الحكم المطلق غير المحدود السلطات الذي يلعب في وقت واحد دور الشاكي والنائب العام والقاضي والمحقق بينما توضع البلدان الأخرى في موقع المتهم الذي يفترض جرمه ويحكم عليه أن يكون له حق الاستئناف . فمثل هذه الممارسة مرفوضة في القوانين الوطنية لجميع البلدان وتعارض مع الأصول القانونية الدولية المتعارف عليها وهي بالتالي غير مقبولة .

ومن الطبيعي أن يتطلب إدراج المبادئ المذكورة أعلاه والمقترنات السديدة التي تقدمت بها وفود كثيرة في الأحكام ذات الصلة وإجراءات التنفيذ في الاتفاقية مزيداً من الدراما المتعمقة والمشاورات وكذلك صياغة دقيقة . ويشكل تدمير الأسلحة الكيميائية التي خلفتها البلدان الأجنبية في البلدان التي وقعت ضحية لهجوم بالأسلحة الكيميائية قضية مبدأ يجب حلها على الوجه الصحيح في الاتفاقية المرتقبة . فقضية ترك بلد ما أسلحة كيميائية على أراضي بلد آخر أمر لا يعني الماضي والحاضر فحسب بل يثير إمكانية تكرار الحدوث في المستقبل . وبهذا يعني بالطبع أي بلد قد يترك أسلحة كيميائية على أراضي غيره وأي بلد وقع عليه هجوم بها . وبكلمة أخرى إن حقوق والتزامات كل الدول الاطراف في خطر . لذلك تتصل هذه القضية مباشرة بصيانة السلام والأمن . ومن ثم ينبغي أن تتضمن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، بصفتها مكانتها دولياً دائماً غير محدود المدة مبادئ عادلة من أحكامها . فمن الطبيعي أن تنبع الاتفاقية صراحة ، كحد أدنى ، على أن الدول التي استخدمت أسلحة كيميائية أو تركتها على أراضي غيرها هي المسؤولة عن تدمير هذه الأسلحة . وهذا مبدأ راسخ في معالجة المنازعات المسلحة الدولية والمسؤوليات الناتجة عن الحروب وينبغي أن يترجم بوضوح إلى مبدأ تنص عليه الاتفاقية كقاعدة . ولا يتنافى المبدأ بالطبع مع الترتيبات المناسبة والمحددة التي تتخذها البلدان المعنية عن طريق المشاورات والمفاضلات . فليئن عدلاً أن يطلب من البلدان التي وقع عليها الهجوم أن تتحمل مسؤولية تدمير

الأسلحة الكيميائية التي خلفتها بلدان أخرى بل إن هذا سيشجع على استعمال الأسلحة الكيميائية وعلى العدوان ، لذلك فهو مرفوض .

وأود أيضاً أن أكرر موقف الصين القائم على مبادئ معينة وآراءها حول موضوعين هامين يتصلان بالاتفاقية - المادة العاشرة بشأن المساعدة والمادة الحادية عشرة بشأن التنمية الاقتصادية والتكنولوجية في "النص المتبادل" . يتبين أن تنص الاتفاقية صراحة على أنه ينبغي تقديم المساعدة الدولية الضرورية للدول الطرفان التي يقع عليها هجوم بالأسلحة الكيميائية . وليس هذا مجرد أمر لا غنى عنه لأنها بل أنه سيكون رادعاً عن استعمال الأسلحة الكيميائية وجذاء عليه . كما يتبين للاتفاقية أن تشجع وتعزز تطوير الصناعة الكيميائية المدنية وأن تعزز التعاون والتبادل الدوليين في هذا المضمار . ويتفهم الوفد الصيني الحقوق والمصالح المشروعة والطلبات المعقولة للمعديد من البلدان النامية في العالم الثالث ويؤيدوها في هذا المجال . كما تتصل هاتان المادتان مباشرة بالمبدأ الهام المتعلق بأمن جميع الدول غير المنقوصون وبموضوع أهم هو الانضمام العالمي . ويجب تناول هذين الأمرين بالشكل المناسب في مفاوضاتنا .

إن تحقيق هدف الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية عمل شاق وقد قطعنا شوطاً كبيراً وأنجزنا بعض التقدم إلا أن عدداً من الأمور المعقدة والصعبة ما زالت تنتظر الحل . ونحن على قناعة تامة بأن علينا وأن بإمكاننا أن نصل إلى غايتنا . وسيعمل الوفد الصيني كعادته ضمن الجهود المشتركة للوفود الأخرى وسيسهم في سبيل تحقيق هذا الهدف الشبيل قريباً .

الرئيس (متكلما بالإنكليزية): شكرنا لممثل الصين على بيانه الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . الكلمة الان لممثل جمهورية كوريا ، السفير سانغ أوك لي .

السيد لي (جمهورية كوريا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي بأن أتقدم إليكم بالتهنئة الحارة على توليكم رئاسته مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان / أبريل . أتمنى لكم النجاح في تأديتكم لمسؤوليتكم الهامة . ومما يدعونى إلى السرور بشكل خاص لرؤيتكم ترأson هذا المؤتمر أن باكستان وجمهورية كوريا تحافظان على علاقات صداقة وتعاون بينهما وأنكم أنتم شخصياً قمتم بعملكم الدبلوماسي في الموقع كسفير لباكستان في بلدي بالمساهمة النشطة في توثيق العلاقات بين بلدينا . لقد دعيت كوريا مرة ثانية هذا العام لمشاركة كدولة غير عضو في الجلسات العامة وفي هيئتين فرعويتين للمؤتمر هما اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية واللجنة

المخصمة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها . وإن وفدي ليقدر المقرر ويأمل أن يقدم إسهامات بناءة .

إن الإصلاحات والتغيرات التي تجري في وسط أوروبااليوم تشكل ابتعادا عن نظام الحرب الباردة وتفتح بعدها جديدا في العلاقات الدولية مواتية للانفتاح والتعاون بين الدول ومتجاوزا الاختلافات الأيديولوجية والسياسية .. وفي خضم تتبع مثل هذه التطورات يميل وفدي إلى تصور إيجابي لمستقبل العلاقات الدولية . فهذا التطور بشير خير لأعمال مؤتمر نزع السلاح وقد تجلى الجو الدافع السائد في هذه الأيام في اجتماع القمة الذي عقد في مالطة في كانون الأول/ديسمبر الماضي بين الدولتين العظميين الذي مهد لسلسلة من التحركات الإيجابية نحو تسوية قضايا نزع السلاح الكبرى القائمة .

ويشير التقدم المفاجئ في موضوع رئيسى الذي تحقق في المحادثات بين وزيري خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في موسكو في شباط/فبراير الماضي إلى أن خطوة كبيرة إلى الأمام قد تمت في محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ("ستارت") الجارية التي يتوقع اختتامها في المستقبل القريب . كما يعتبر التوصل إلى اتفاق على توقيع اتفاق ثانى حول الأسلحة الكيميائية خلال اجتماع القمة القادم دليلا على التقدم في المفاوضات .

وقد كشف عقد مؤتمر "السماء المفتوحة" في أوتاوا عن جهود لا تنتي لاستكشاف بعد جديد لبناء الشقة في محادثات نزع السلاح بين الشرق والغرب وإضفاء الشرعية عليه . كما كان المؤتمر المكان الذي تم التوصل فيه إلى اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول تخفيض القوات في وسط أوروبا . ومع التوصل إلى هذا الاتفاق أصبح اختتام المفاوضات حول القوات التقليدية في أوروبا واقعا محتملا قبل نهاية السنة . وترحب حكومتي بهذه التطورات وتأمل أن يكون لها تأثير إيجابي على المفاوضات التي ينطلي بها مؤتمر نزع السلاح .

لقد كرمت جهود كبيرة للتفاوض على اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية خاصة وأن الموضوع كان موضع اهتمام وقلق في كافة أرجاء العالم . وقد كان عمل اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية بين الدورات معززا ومكملا لمفاوضات هذا العام . ويأمل وفدي أن تبقى روح التراضي والتوفيق ماثدة كقوة موجهة في تضييق الفجوة فيما تبقى من خلافات .

وقد وفر المؤتمر الدولي المشترك بين الحكومات والصناعة لمناهضة الأسلحة الكيميائية الذي عقد في كانبرا في العام الماضي فرصة ممتازة للتاكيد على

المسؤوليات الجسام للصناعة في مفاوضات الأسلحة الكيميائية ، وبيّن أن التقدم يصبح ممكنا حين تترابط المثل السياسية مع الأهداف العملية . وكما أكد وفدي في مؤتمر كانبرا ، يشكل استحداث المواد الكيميائية للأغراض السلمية والحفاظ على السرية بعدين هامين ينبغي الاستمرار في إعطائهما ما يستحقانه من اعتبار .

وقد أسممت عمليات التفتيش الوطني الاختباري في الجهود المؤدية إلى وضع صيغة مشتركة للتحقق . وقد علقت آمال عظام على تنفيذ عمليات التفتيش المتعدد الاطراف بغية إزالة العقبات الباقية .

إن المؤتمر الاستعراضي الرابع للاطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سينعقد في جنيف في شهر آب/أغسطس من هذا العام . وباعتباره الأخير من نوعه بموجب ولاية معاهدة عدم الانتشار فستكون له آثار هامة بالنسبة لمستقبل المعاهدة حتى عام 1995 وما بعده . ورغم الجدل القائم منذ زمن حول منشأ هذه المعاهدة فإن ما قدمته لصالح السلم والأمن الدوليين يستحق اعترافا وتقديرها واسعين .

فمعاهدة عدم الانتشار تدعو إلى عدم الانتشار الاقعي والرأسي ، باعتباره نتيجة للانضمام العالمي إلى المعاهدة ، الذي يضمن نجاحها . وجمهورية كوريا وهي طرف في المعاهدة منذ عام 1975 تتلزم تمام الالتزام بما يترتب عليها من واجبات بمقتضى المعاهدة بما في ذلك الضمانات الدولية . ولما كانت تدابير الضمانات شرطا لا بد منه لعدم الانتشار يصبح مطلوبا من تقصير التزاماتهم عن هذه التدابير استكمال التزاماتهم بإخضاع مرافقهم النووية لكل نطاق الضمانات الدولية .

تشكل تأكييدات الأمن التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وجها آخر للمشكلة يمكن منه معالجة مسألة عدم الانتشار . فالظروف الأمنية تختلف من إقليم إلى آخر ومن بلد إلى آخر وتقاوم الصيغ المشتركة وتجعل الإفاضة فيها عسيرة ، بيد أن الإعلانات الأحادية الجانب التي تصدر عن فرادي الدول الحائزة للأسلحة النووية حول تأكييدات الأمن السلبية إضافة إلى تأكييدات الأمن الإيجابية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٥ لعام ١٩٧٨ تشكل أساسا مفيدا وعمليا في انتظار إدخال مزيد من التحسين على هذا النهج .

وال موقف من مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية شبيه بهذا ، فإنشاء مثل هذه المناطق في إقليم ما لا يبرر بالضرورة إنشاءها في إقليم آخر . فهذا النهج غير قابل للبقاء إلا حيثما يتتوفر اتفاق بين كل الدول المعنية في إقليم ما وحينما تراعى تماما الخصائص الإقليمية .

إن التوجه العالمي نحو الانفتاح والمصالحة يؤدي بصورة متزايدة في اتجاه الحوار والتفهم الدوليين . إلا أن هذه ليست الحال مع الأسف في شبه الجزيرة الكورية التي لم تستطع مع استمرار العداء والتوتر دون انقطاع أن تخلع عنها آثار عمر الحرب الباردة . وما التحسن في العلاقات بين الشرق والغرب والتقدم في محادثاتها حول نزع السلاح كما نشهدها اليوم إلا نتيجة لجهود بناء الثقة المبذولة عبر فترة طويلة من الزمن . ومع ذلك ما زالت العلاقات بين شطري كوريا تفتقر إلى الثقة الضرورية التي يمكن أن تشكل الأساس لأي عملية مصالحة .

وقد تقدم بلهي بعده من المقترنات حول التبادل بين شطري كوريا بهدف زيادة الثقة المتبادلة بينهما . وعقدت لهذه الغاية على عدة مستويات مباحثات كورية - كورية أهمها المحادثات بين جمعيتي الصليب الأحمر حول جمع شامل الأسر المشردة خلال الحرب الكورية ، والمحادثات بين البرلمانيين والمحادثات التجارية بين الكوريتين . وتأمل حكومتي بكل صدق أن تستأنف المحادثات الكورية - الكورية المعلقة حالياً في أقرب وقت ممكن .

ومن المبادرات الهامة التي طرحتها كتبذير لبناء الثقة في انتظار تحقيق تبادل نشط بين شطري كوريا فكرة إقامة مدينة "سلم" في المنطقة المنزوعة السلاح . وقد اقترننا أيضاً في بداية هذه السنة أن نعقد قريباً اتفاقات حول السفر والاتصالات بين الكوريتين بفرض الترويج للانفتاح والمبادلات ، إلا أن الجانب الآخر لم يستجب لهذه المبادرات بتذابير مقابلة لها لعدم قدرته فيما يبدو على الانفلات من العزلة وعلى اتباع التغيرات السائدة في عالم اليوم .

ولما كنا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن بناء الثقة بين شطري كوريا جزء لا يتجزأ من عملية دفع الحوار الهام بينهما إلى الأمام في أي من المجالات التي يجري فيها وخاصة نزع السلاح فإننا سنستمر فيبذل الجهود في هذا الاتجاه . وثمة حقيقة لا تُنكر ، رغم ادعاء الجانب الآخر العكس دائماً ، هي أن ترتيبات الأمن التي اتخذها بلدي قد أثبتت أنها الوسيلة الأكثر واقعية وفعالية في الحفاظ على استقرار وسلم شبه جزيرة كوريا . فهذه الترتيبات يفرضها منشأ الحرب الكورية ومتبقى الحاجة للبقاء على الهيكل الدفاعي الأساسي ما دام العداء والتوتر على حالهما .

ويجري منذ زمن تنظيم مناورات عسكرية منوية بالاشتراك مع حلقتنا تعرف باسم "الروح الجماعية" ، مصممة لتعزيز الاستعداد الدفاعي لمجابهة أي تكرار للقتال في شبه جزيرة كوريا . وقد خفّ نطاق المناورات هذا العام وأرسلت دعوات لإرسال مراقبين لحضور المناورات إلى كل من كوريا الشمالية والصين وكذلك إلى البلدان الأربعية

الاعضاء في هيئة الدول المحايدة للإشراف على الهيئة العسكرية التي تتتألف من بولندا وتشيكوسلوفاكيا والسويد وسويسرا . وكانت الغاية من ذلك زيادة الانفتاح والشفافية لطابع المناورات الدفاعي . ونرجو أن تقابل خطواتنا بخطوات مماثلة عند إجراء مناورات عسكرية مشابهة في الجزء الشمالي من شبه جزيرة كوريا .

ويقوم بذلك بتحسين علاقاته بآطراف مع الدول التي كانت اختلافاتها الأيديولوجية والسياسية تشكل عوامل معيبة في الماضي . فتحسين العلاقات مع هذه الأمم جهد هام في مجال بناء الثقة يزيد من التأثير العالمي من أجل إزالة الحاجز التي تقف في طريق عملية المصالحة بين شطري كوريا . وحين تزول الحاجز بفعل الثقة المتبادلة سيمضي الشعب الكوري ، في الشمال وفي الجنوب ، قادرا على أن يجد طريقه نحو سلم مستديم و دائم في شبه جزيرة كوريا و نحو إعادة توحيد ملمية للبلد المقسم .

الرئيس (متكلما بالإنكليزية) : شكراً لممثل جمهورية كوريا على بيانه وأود أن أوجه إليه كمسا هامنيدا صادقة على الكلمة اللطيفة والحقيقة التي خرج بها الرئاسة وخصني بها شخصياً .

سيتناول المتحدثان الآخرين التقرير المرحلي لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . وقبل أن ننتقل إلى النظر فيه ، استفسر عما إذا كان ثمة وفد آخر يود التحدث في أي موضوع آخر في هذه المرحلة .

وإذ لا يبدو أن أحداً يرغب بالكلام أعطي الكلمة لممثل اليابان السيد واتانابي بصفته منسق المجموعة الغربية للبند ١ من جدول الأعمال ، "حظر التجارب النووية" .

السيد واتانابي (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية) : إنه لمن دواعي سرورنا أن نرى باكستان ترأى مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان/أبريل . فقد حافظت باكستان واليابان على علاقات ممتازة عبر السنين . ونحن نؤكد لكم تعاوننا التام معكم في أدائكم لواجباتكم .

أود اليوم باسم مجموعة البلدان الغربية أن أتكلم عن التقرير المرحلي عن الدورة التاسعة والعشرين لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية الوارد في الوثيقة CD/981 ، التي قدمه الدكتور أولاً دالمان السويدي في ٥ نيسان/أبريل .

إن الوفود التي أتكلم باسمها تقدر كثيرا العمل الممتاز المستمر الذي يقوم به الفريق بموجب ولايته المنصوص عليها في الوثيقة CD/46 ، في "وضع تعليمات ومواصفات للتدابير التماونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ... التي يمكن اتخاذها في المستقبل من أجل التبادل الدولي للبيانات السينزيمية بموجب معاهدة تحظر تجارب الأسلحة النووية وتشمل التجارب النووية للأغراض السلمية في بروتوكول يشكل جزءا لا يتجزأ من المعاهدة" .

وتلاحظ بارتياح كبير أن المرحلة الثانية من الاختبار التقني الثاني الموسع النطاق (GSETT-2) للفريق بدأ بنجاح في 16 كانون الثاني/يناير 1990 . ويقول الدكتور دالمان إن "تشغيل نظام في العالم الحقيقي يختلف كثيرا عن تصميمه نظريا" . ولكننا نثق باحتمال نجاح المرحلة الثالثة من الاختبار الواسع النطاق التي يجري التخطيط لها حاليا للنصف الأول من العام القادم قد أصبح أكبر بسبب تحسن الاستعدادات التي ستجري بموجب الجدول المعدل لما تبقى من أنشطة الاختبار التقني الثاني (GSETT-2) .

ونشارك الفريق ارتياحه للجهود المبذولة في 10 بلدان أخرى للانضمام إلى التجربة وإقامة مراكز بيانات وطنية . ونرحب بمقرر الفريق الذي يسمح للبلدان القادرة على الإسهام ببيانات المستوى الأول فقط بأن تشارك في الاختبار التقني الثاني . ونأمل بكل صدق أن يؤدي هذا ، مع إعادة جدولة الأنشطة المقبلة ، إلى تشجيع البلدان التي لم تنضم بعد إلى عمل الفريق أن تفعل ذلك وخاصة بلدان أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا .

وأود قبل أن أختتم حديثي أن أعبر عن مادق تقديرى للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية التي وضعت شبكتها العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية تحت تصرف فريق الخبراء العلميين والتي سوف يكون استمرار تعاونها أساسيا لنجاح الاختبار التقني الثاني .

الرئيس (متكلما بالإنكليزية): شكرأ لممثل اليابان على بيانه الذي ألقاه باسم المجموعة الغربية وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئيسة . الكلمة الان لممثل الجمهورية الديمقرطية الالمانية ، السفير ديتسي ، الذي سيتكلم بصفته منسقا للمجموعة الاشتراكية للبند 1 على جدول الأعمال .

السيد ديتسي (الجمهورية الديموقراطية الالمانية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لاعبر لكم عن سرور وفدي البالغ لرؤيتكم ترأson مؤتمر نزع السلاح خلال هذا الشهر . أقول هذا لقناعتي بأن دورة الربيع ستثمر ، بفضل توجيهكم الفعال ، نتائج مشجعة تفضي بدورها إلى بداية طيبة وتقدم ملموسي في دورة الصيف القادمة . واسمحوا لي أياً أن أعبر عن تقديرني للجهود التي بذلتكموها لتسهيل عمل مؤتمر نزع السلاح في ميادين عدة . وأؤكد لكم مساندة وفدي الكاملة لكم . ويستحق سلفكم في الرئاسة السفير ازيكيوي ، تقديرنا وشكراً على جهوده الملتزمة والقديرة خلال فترة عملنا السابقة .

تعلق المجموعة التي لي شرف التحدث باسمها أهمية عظمى على عمل فريق الخبراء العلميين المخصص . فهذا الفريق بتصميمه واختياره لشبكة عالمية لتبادل البيانات السيزمية إنما يقدم إسهاماً هاماً لوضع الأسس العلمي والتكنولوجي للتحقق من الامتثال للمعاهدة المرتقبة لحظر التجارب الشامل . وبهذا يسهم فعلاً في الأعمال بشأن بند نووى يندرج ضمن مسؤوليات مؤتمر نزع السلاح .

إننا نشعر بالارتياح للتقدم المحرز حتى الان في تجربة تبادل بيانات المستوى الثاني ، الذي اكتسبت خلاله خبرة واسعة تفيد في متابعة التجربة لاختتامها بنجاح . وهذا أود أن أعبر عن بالغ امتناننا وتقديرنا لجميع العلماء من الدول المشاركة في الاختبار التقني الثاني للعمل الهدف الذي حققه وخاصة للدكتور دالمان (السويد) والدكتور باشام (كندا) لنشاطهما المتفاني في هذا الجهد .

كما بين الدكتور دالمان هنا في هذا المحفل في ٥ نيسان / ابريل ١٩٩٠ ، نهض فريق الخبراء العلميين خلال دورته الرابعة بعمل شامل بفرض التوصل إلى عدد من المسائل التنظيمية والعلمية والتكنولوجية المتعددة المتعلقة بهذه التجربة . ونحن نرحب بالأنشطة المعتمزة لتسوية المشاكل التي ما زالت متعلقة وخاصة فيما يتصل بتجهيز كمية البيانات المرسلة التي كانت أكبر بكثير من المتوقع . وسيؤدي التعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية إلى نتائج في البحث عن أجوبة على الأسئلة المتعلقة بإرسال البيانات التي ما زالت دون حل . ونحن نوافق على تعديل الجدول الأولي للاختبار التقني الثاني وكذلك على الفقرات ٩ و ١٢ من التقرير المرحل عن الدورة التاسعة والعشرين لفريق الخبراء العلميين .

وتعتبر مجموعتنا أن مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول في الاختبار التقني الثاني أمر في غاية الأهمية ، لأن هذا كفيل بتحسين ظروف اختبار مفهوم الشبكة العالمية لتبادل البيانات كما هو محدد في التقرير الخامس لفريق الخبراء العلميين

وذلك باختباره في ظروف واقعية . وحتى الان بلغ عدد البلدان المشتركة بنجاح في التجربة ٢١ بلدا كانت أوضاعها العلمية والتكنولوجية والبشرية والمالية شديدة التباين في البداية . ونحن نرحب بازدياد عدد الدول ، وببعضها من مجموعتنا ، التي عبرت عن ثيتها الاشتراك في انشطة الاختبار التقني الثاني القادمة وباتخاذها الاعمال التحضيرية لذلك . وقد كان قرار فريق الخبراء العلميين المخصص بتخفيف الشروط التقنية للاشتراك في التجربة مناسب لانه شجع على اشتراك اوسع من ذي قبل في هذه التجربة الهامة .

إن التقدم المنجز في أعمال فريق الخبراء العلميين يتتيح لمؤتمر نزع السلاح فرصة النظر في توسيع نطاق مداولاته حول طرق التتحقق من أجل المعاهدة المرتقبة لحظر التجارب الشامل . ويشمل هذا وضع إجراءات للتفتيش الموقعي والاستشعار عن بعد بواسطة التوابع الاصطناعية ، ورمد النشاط الإشعاعي الجوي . وترى البلدان التي اتحدت باسمها أن الاعمال الموضوعية ينبغي أن يبدأها فريق الخبراء العلميين المخصص بولاية موسعة أو ضمن أي إطار تنظيمي مناسب آخر يتجاوز مسائل علم السيزمولوجيا .

وختاماً أسمحوا لي بمحلاحة أخرى حول إنشاء لجنة مخصصة للبند ١ من جدول الاعمال . نحن نرحب بكل من يرغب في جميع المجموعات قد وافقت ، دون أن يدخل ذلك بمشروع الولاية المفضل لديها ، على السعي للتوصل إلى توافق في الآراء على أساس مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/863 . وهذا يشير إلى ازدياد الاستعداد لاستئناف الاعمال الموضوعية على البند ١ من جدول الاعمال: "حظر التجارب النووية" . ونأمل أن يتثنى تشكيل لجنة تعنى بهذا البند من جدول الاعمال وذلك في بداية دورة الصيف ، إذ أن هذا ، كما أكد في المناقشة العامة ، سيوفر الإطار السياسي الضروري للنظر في النتائج الهامة للاختبار التقني الثاني .

الرئيس (متكلما بالإنكليزية): شكرًا لممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على بيانه وعلى كلماته الرقيقة . الكلمة الان لممثل الصين ، السفير هو زيتونغ .

السيد هو (الصين) (الكلمة بالصينية ومترجمة عن الانكليزية): لقد استمع الوفد الصيني بعناية إلى التقرير المرحلي عن الدورة التاسعة والعشرين لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعييبين الظواهر الاهتزازية . ونحن نرحب بالختام الناجح للدورة التاسعة والعشرين للفريق ونعبر عن تقديرنا للعمل البناء الذي قام به . كما نقدر الجهود الإيجابية التي بذلها رئيس الفريق الدكتور دالمان من السويد ومنسق الفريق الدكتور باشام من كندا .

وأريد مروراً أن أقول أن الدوائر المختصة والخبراء المعينين في الصين يدرسون باهتمام إمكانية الاشتراك في تجارب التبادل الدولي للبيانات عن الظواهر السيزمية . وقد لحظنا أن اجتماع الفريق قد قرر تأجيل المرحلة الثالثة من الاختبار الواسع النطاق ، الأمر الذي سيؤدي إلى نتائج أفضل في الاختبار على نطاق واسع .

الرئيس (متكلما بالإنكليزية) : تذكرون ولا بد أنني أعلنت في جلستنا العامة الأخيرة أننا سنبتاليوم في التوصيات الواردة في الفقرتين ٩ و ١٣ من التقرير المرحلي لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية .

فيما يخص الفقرة ٩ ، عم الرئيس خلال الجلسة العامة المعقدة في ٥ نيسان/أبريل ، مشروع رسالة مأوجهها بصفتي رئيس المؤتمر إلى الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية حول مشاركة عضو من أعضاء الفريق المخصص في الدورة القادمة للفريق العامل المعنى بالشبكة العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للجنة النظم الأساسية التابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية . وقد لوحظ في تلك الجلسة العامة أنه في حالة عدم إشارة أي اعتراضات في جلسة اليوم فسترسل الرسالة في صياغتها الحالية . وإذا لم تصلني أي اعتراضات فإني سأتصرف وفق ذلك .

أما فيما يخص التوصية الواردة في الفقرة ١٣ من التقرير المرحلي للفريق المخصص ، فنحن مدعوون إلى اعتمادها كي نحدد ميعاد الدورة القادمة لهذه الهيئة الفرعية . وقد اقترح الفريق المخصص أن تعقد دورته القادمة في الفترة الواقعة بين ٣٠ تموز/يوليه و ١٠ آب/غسطس ١٩٩٠ . وإذا لم يكن هناك اعتراض فسأفترض أن المؤتمر يعتمد هذه التوصية .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (متكلما بالإنكليزية) : لقد قمت بمشاورات مع منسقي شتى المجموعات ومع الصين حول موضوع موعد افتتاح الجزء الثاني من دورة المؤتمر لعام ١٩٩٠ . وقد خلصنا إلى الاتفاق على يوم الثلاثاء الموافق ١٢ حزيران/يونيه . لذلك اقترح أن نتخذ المقرر المطلوب الآن . فإذا لم يكن هناك اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر يوافق على يوم الثلاثاء الموافق ١٢ حزيران/يونيه موعداً لافتتاح الجزء الثاني من الدورة السنوية .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (متكلما بالإنكليزية) : عمت الامانة اليوم بناء على طلبي جدول زمنيا للجلسات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الأسبوع المقبل ، أعد بالتشاور مع رؤساء الهيئات الفرعية ، وهو بطبيعة الحال ، كالعادة ، إرشادي وعرضة للتغيير إذا دعت الضرورة . وكما أعلن سابقاً لن تعقد أي جلسات يوم الاثنين ١٦ نيسان / ابريل لانه يوم عطلة رسمية لمكتب الأمم المتحدة في جنيف . ويشير الجدول الزمني إلى أن الجلسة غير الرسمية الأولى حول البند ٣ من جدول الأعمال ، "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" . ستعقد يوم الثلاثاء الموافق ١٧ نيسان / ابريل بعد الجلسة العامة مباشرة . ويعني لي أيضاً أن أذكر لمعلومات جميع الوفود أننا نفكر حالياً في تحديد بعد ظهر الجمعة ٢٠ نيسان / ابريل موعداً ، مبدئياً جداً ومشروطاً بجواب بشرط الاستشارة من أحد المنسيين ، للمشاورات المفتوحة وغير الرسمية كلها حول تحسين وزيادة فعالية إداء مؤتمر نزع السلاح . وسيصدر الإخطار بهذه الجلسة رهنا بجواب أحد المنسيين ، في بداية الأسبوع المقبل .

إذا لم يكن هناك اعتراض فسأفترض أن المؤتمر يعتمد الجدول الزمني على النحو المعمم .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس لا توجد مسائل أخرى ينتظر فيها اليوم . لذلك سأرفع هذه الجلسة العامة الآن . ستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمـر نزع السلاح يوم الثلاثاء الموافق ١٧ نيسان / ابريل الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.552
17 April 1990
ARABIC

المعرض النهائي للجلسة العامة الثانية والخمسين بعد الخمسة

المعقدة في قصر الامم ، جنيف
يوم الثلاثاء 17 نيسان / ابريل 1990 الساعة 10/00

الرئيس : السيد احمد كمال (باكستان)

٤٩٥٢/GB.90-60753

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة الثانية والخمسين بعد الخمسة لمؤتمر نزع السلاح .

وطبقاً لبرنامج عمل المؤتمر فإنه يستأنف اليوم النظر في المسائل المتبقية . إلا أنه وفقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي يمكن لأي عضو أن يشير أي موضوع متعلق ب أعمال المؤتمر إذا رغب في ذلك .

لبع آمامي متحدثون على قائمة الحديث اليوم . فهل يرغب أي وفد في أن يأخذ الكلمة في هذه المرحلة ؟

ما دام لبع هناك متحدثون فانني أود أن أبلغ الأعضاء بأن المجموعات كلها أبدت موافقتها على اقتراحي بأن يعقد المؤتمر مشاوراة غير رسمية مفتوحة العضوية يوم الجمعة ٢٠ نيسان / ابريل الساعة الثالثة بعد الظهر ، بشأن موضوع تحسين أعمال المؤتمر وفعاليته . وستعقد المشاورة في هذه القاعة مع الاقتدار على الخدمات الموئلية وحدها ، حسبما جرى عليه العمل في هذا النوع من الاجتماعات . وكما جاء في الجدول الزمني للاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر هذا الأسبوع ستعقد الاجتماع غير الرسمي الأول في موضوع البند ٣ من جدول الأعمال "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" ، فور انتهاء الجلسة العامة اليوم .

وحيث أنه لا توجد أعمال أخرى لهذا اليوم فإنني سأرفع هذه الجلسة العامة على أن تعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ١٩ نيسان / ابريل الساعة ١٠/٠٠

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٥

CD/PV.553
19 April 1990
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والخمسين بعد الخمسين

المعقدة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، 19 نيسان / ابريل 1990 ، الساعة
١٠٠٠

الرئيس: السيد احمد كمال (باكستان)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٥٣ لمؤتمر نزع السلاح .

يتتابع المؤتمر اليوم ، وفقاً لبرنامج عمله ، النظر في المسائل المتعلقة . وحسبما جرت عليه العادة ، ووفقاً للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يمكن لأي عضو يود أن يشير أي موضوع يتم العمل به في المؤتمر أن يفعل ذلك .

وفي هذا الخصوص ، يسرني إعلامكم بأن رئيسى وفدى الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في المفاوضات الثنائية بشأن الاملاحة النووية والفضائية ميدليان اليوم ببيانين في هذه الجلسة العامة بشأن حالة هذه المفاوضات . وإننى على يقين من أن هذا التطور المستحسن سيكون موضع تقدير جميع الأعضاء ، إذ أن شأنه أن يعزز دور هذا المؤتمر بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح . ولذلك أسمحوا لي أن أرحب بترحيباً حاراً بالسفيرين ريتشاردر . بيروت ويورى نازاركين وكذلك السفير ديفيد سميث الذي سيلقى علينا كلمة اليوم أيضاً .

كما أود أن أشير إلى أنه يوجد بيننا اليوم الممثل الجديد لتشيكوسلوفاكيا في المؤتمر السفير جوراج كراليك الذي يشارك في عملنا اليوم لأول مرة . والسفير كراليك قد عمل في جنيف لمدة طويلة ويسري أن أرحب به بترحيباً حاراً نيابة عن المؤتمر وأن أتعهد له بتعاوني الشخصي وتعاون وفدي معه .

كما أود إعلامكم بأنني اعتزم اليوم أن أعقد ، فور انتهاء قائمة المتكلمين ، جلسة غير رسمية للمؤتمر للنظر في طلبيين ورداً في الأسبوع الماضي من دولتين من غير الدول الأعضاء للمشاركة في أعمال المؤتمر . وبعد انتهاء الجلسة غير الرسمية ، سنستأنف الجلسة العامة فوراً لافاء الطابع الرسمي على آلية قرارات ربما يكون قد تم الاتفاق عليها بمذكرة غير رسمية .

ولدى على قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والسنغال ويوغوسلافيا ورومانيا وبولندا .

وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، السفير ليدوغار .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية): السيد الرئيس ، لقد رحبتم بالفعل بالسفير ريتشارد بيروت رئيس وفد الولايات المتحدة إلى المفاوضات بشأن الاملاحة النووية والفضائية ، والسفير ديفيد سميث كبير مفاوضي الولايات المتحدة في

المحادثات بشأن الدفاع والفضاء . وأود إن سمحتم لي أن أضيف فقط أن السفير بيرت قد وافق مسيرة حياته المهنية المميزة حيث شغل عدداً من المناصب الرفيعة المستوى منها منصب مساعد وزير الخارجية للشؤون الأوروبية وأحدثها منصب سفير الولايات المتحدة في جمهورية ألمانيا الاتحادية . وهو يشغل منصبه الحالي مزوداً بخبرة طويلة ورفيعة المستوى في ميدان تحديد الأسلحة النووية فضلاً عن الشؤون السياسية والعسكرية وشئون الأمن القومي عموماً . لقد عمل السفير سميث بدرجة عالية من التفوق في مسائل الدفاع والفضاء على مدى عدد كبير من السنين وهو ينتقل إلى وظيفته الحالية هنا في جنيف من منصب رفيع المستوى في هيئة موظفي مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة . وهو ليس غريباً عن أعمال هذا المؤتمر ، إذ شارك لمدة تزيد عن سنتين في وفد الولايات المتحدة إلى مؤتمر نزع السلاح خلال أواسط الثمانينات .

إننا نقترح أن يطلع السفير بيرت المؤتمر على أحدث التطورات ، كما نراها ، في محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية السوفياتية ، وهي التطورات التي حدثت منذ آخر مرة أطلع فيها السفير بيرت المؤتمر على أحدث التطورات في شهر آب/أغسطس . وسيعقبه السفير سميث الذي سيطلع المؤتمر على الوضع الحالي للمفاوضات بشأن الدفاع والفضاء . ويسرّ وفد الولايات المتحدة إلى مؤتمر نزع السلاح أن يكون قادراً على اتحادة لقاءات الاطلاع هذه كجزء من جهودنا المستمرة الرامية إلى إبقاء المؤتمر على علم بالتقدم المحرز في هذه المناقشات الثنائية الهامة بشأن تحديد الأسلحة .

أشكركم يا سيادة الرئيس وأود أن تاذنو لي باعطاء الكلمة للسفير بيرت .

السيد بيرت (الولايات المتحدة الأمريكية): أود أن أشكر السفير ليدوغار على كلماته الودية في تقديمي لكم . لقد عرفت "ستيف" منذ مدة طويلة . وهو يتمتع بخبرة ومقدرة عظيمة ، والولايات المتحدة تشعر بالاعتزاز لكونه يرأى وفدنا هنا في مؤتمر نزع السلاح . والواقع أن تعبينه في هذا المنصب الهام هو تعبير عن تقديرنا البالغ لهذه المؤسسة . كما أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على كلماتكم الرقيقة وعلى اتحادة الفرصة لي للتحدث أمام مؤتمر نزع السلاح . وانتي أتمنى لكم كل النجاح خلال فترة رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح .

ومرة أخرى يسرني أن أتحديث إلى أعضاء مؤتمر نزع السلاح حول حالة المفاوضات بشأن الأسلحة النووية والفضائية في جنيف . وكما ذكر ستيف ليدوغار ، فإن السفير ديفيد سميث ، كبير مفاوضي الولايات المتحدة في محادثات الأسلحة الدفاعية والفضائية ، موجود معه ويسناقش موضوع هذه المفاوضات بعد لحظات .

لقد جئت الى هنا قبل شهانية أشهر لمناقشة هدف الولايات المتحدة في محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) . إن هدفنا هو انجاز معاهدة تنص على اجراء تخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، وتعزز الاستقرار وبالتالي تقليل من خطير نشوب حرب نووية . وقد قلت وقتها إنه بالنسبة للرئيس جورج بوش ، ما من شيء له أولوية أعلى من التوصل الى اتفاق منصف وبعيد المدى يؤدي الى تعزيز السلم .

وقد حدث الكثير منذ آخر زيارة قمت بها للتاكيد على هذه التصريحات . أولاً ، لقد اجتمع الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف في مالطة والتزما بحل المسائل الرئيسية في هذه المفاوضات قبل اجتماع القمة التالي بينهما الذي سيبدأ في ٢٠ أيار/مايو في واشنطن . ثانياً ، اجتمع وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر ووزير الخارجية السوفيaticي إدوارد شيفردنادزه في شباط/فبراير في موسكو بهدف تعزيز الاهداف والأولويات التي تم تحديدها في مالطة . وفيما يتعلق بمحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ، لم يؤد هذا الاجتماع الى تبادل شامل في وجهات النظر فحسب ، بل أيضاً الى اتفاق في بعض المجالات الهامة التي سأبげها بعد لحظات . ثالثاً ، لقد توصلنا الى اتفاق مع الاتحاد السوفيaticي بشأن بعض تدابير التحقق التجاريبي التي اقترحها الرئيس بوش لأول مرة في حزيران/يونيه الماضي . وكما تذكرون ، فإن الرئيس بوش قد اقترح في شهر حزيران/يونيه الماضي أن تبدل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيaticي جهداً خاصاً للاتفاق على سلسلة من تدابير التتحقق العملي وتنفيذه . وترمي هذه التدابير الى تحسين التتحقق من معاهدة بشأن خفض الأسلحة الاستراتيجية والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاستراتيجي . وستعطي هذه التدابير للطرفين خبرة عملية في اجراءات التتحقق . وأخيراً فقد اجتمع وزير الخارجية الأمريكي ووزير الخارجية السوفيaticي مرة أخرى قبل أسبوعين في واشنطن . وفي حين أنه كان هناك شيء من خيبة الامل في هذه الاجتماعات ، فإن الوزيرين قد اتفقا بالفعل على جدول أعمال مدته يهدف الى حل قائمة شاملة من المسائل في مفاوضات خفض الأسلحة الاستراتيجية من قبل مؤتمر القمة الأمريكي - السوفيaticي .

ونتيجة لجميع هذه العوامل ، فقد تم احراز تقدم هام بشأن أهم المسائل الرئيسية ، وقد اكتسبت المفاوضات قوة دافعة لم يسبق لها مثيل . وكمثال على السرعة التي تجري بها محادثاتنا ، فقد اجتمعت منذ عودتي من واشنطن صباح يوم الاثنين مع نظيري الموقر والمقتدر ، السيد يوري نازاركين ، وذلك في سبع مناسبات مختلفة . وأود الآن أن أبرز بایجاز بعض مجالات التقدم فضلاً عن بعض المسائل الإضافية التي تجري مناقشتها هنا في جنيف .

أولاً ، في حين سيناقش السفير سميث حالة محادثات الأسلحة الدفاعية والفضائية ، اسمحوا لي أن أذكر فقط أن السوفيatic قد اتخذوا في الاجتماع الوزاري الذي عقد في وايومينغ في السنة الماضية خطوة هامة وإيجابية في مجال الربط . وفي

الاجتماع الوزاري الذي عقد في موسكو في شهر شباط/فبراير ، أوضاع السوفيات موقفهم بأن أعلنا أنهم لئن كانوا يفضلون إدراج بيانات متفق عليها في معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية فيما يتعلق بالانسحاب اذا ما قام أحد الطرفين بالفاء معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسارية أو بالانسحاب منها ، فإن هذا لا يشكل شرطاً مسبقاً للاتفاق في محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية . وهذا يزيل عقبة رئيسية تعترض سبيل التوصل إلى اتفاق بشأن خفض الأسلحة الاستراتيجية وتنفيذها .

إن مسألة ما سيلى معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية قد أصبحت أيضاً موضوعاً رئيسياً بالنسبة لي وللسفير نازاركين . وفي المجتمعات موسكو التي عقدت في وقت سابق من هذه السنة ، فوضى الوزير بيكر والوزير شيفردنازدزه الشروع في مثل هذا الحوار . وقد قدم السوفيات مقترنات لإجراء هذه المناقشات - التي بدأ البعض يطلق عليها اسم "المحادثات النووية والفضائية الثانية" - رغم أن تفاصيل ما ستشمله هذه المفاوضات التالية ليست واضحة في هذه المرحلة .

لقد ثبت أن مسألة القذائف الانسيابية هي مسألة معيبة يطول بحثها . وقد اتخذ الجانبان في الاجتماع الوزاري الذي عقد في موسكو في وقت سابق من هذه السنة خطوات واسعة في اتجاه حل مسائل ما يسمى بالقذائف الانسيابية التي تطلق من الجو وما يسمى بالقذائف الانسيابية التي تطلق من البحر . وقد استمرت هذه المناقشات في جنيف وفي الاجتماعات التي عقدت في واشنطن في الأسبوع الماضي . وقد ظهرت مشاكل جديدة ولكنني ما زلت آمل في أن تتم تسوية الاختلافات التقنية المتبقية بشأن هذه المسائل . وفيما يتعلق بالقذائف الانسيابية التي تطلق من الجو ، اقترب الطرفان من التوصل إلى اتفاق بشأن نهج شامل يتضمن قواعد تتصل بتخصيم القذائف الانسيابية التي تطلق من الجو وأحكاماً خاصة بالتمييز بين ما هو نووي وما هو تقليدي من القذائف الانسيابية التي تطلق من الجو . وتحتل مسألة الحد الأدنى لمدى القذائف الانسيابية التي تطلق من الجو مرتبة عالية على قائمة المشاكل التي ما زلنا نعمل من أجل حلها . كما استطعنا حل عناصر هامة من مسألة القذائف الانسيابية التي تطلق من البحر ، حيث اتفقنا على شروط اعلان ملزم سياسياً . ولكن بعض المواضيع مثل مدى القذائف الانسيابية التي تطلق من البحر وما إذا كانت الإعلانات مستخلص فقط القذائف الانسيابية النووية التي تطلق من البحر أو أنها متصلة أيضاً بالقذائف الانسيابية التقليدية التي تطلق من البحر هي مواضيع لا تزال مطروحة على بساط البحث ، ضمن مسائل أخرى .

وفيما يتعلق بمسألة فرض الحدود العددية على القذائف التسارية غير الموزعة والرؤوس الحربية المخصصة لها ، اتفق الطرفان في موسكو على عدم فرض هذه الحدود إلا على القذائف التسارية المتحركة العابرة للقارات . وبذلك فإن القذائف التسارية

غير الموزعة والموجودة في الموقع ، والقذائف الانسية غير الموزعة ، والقاذفات الثقيلة غير الموزعة لن تخضع لقيود عددية . وبالاضافة الى ذلك ، اتفق الجانبان أيضا على نظام يحكم موقع وحركة جميع القذائف التسارية غير الموزعة . ويجري التفاوض على هذه الاتفاقيات أيضا في جنيف .

وقد قمت والسفير نازاركين ببيان عدم رفع تقديم بيانات قيامي بعد الناجمة عن تجارب اطلاق القذائف التسارية وذلك لكي تكون موضع اهتماما شخصيا . وهذا يمثل أحد مجالات التتحقق التي ستحدد ما اذا كانت محادثات خفض الاسلحة الاستراتيجية تعزز أمينا واستقرارنا الاستراتيجي عن طريق تعزيز الشفافية في كلا الجانبين . وفي حين لا تزال هناك بعض المسائل الهامة ، فقد اتفقنا على عناصر رئيسية لنظام يكفل امكانية الحصول على هذه البيانات . ولئن كانت هذه الاحكام ستدرج في معاهدة بشأن خفض الاسلحة الاستراتيجية ، فسيتم تنفيذها عند التوقيع على المعاهدة من خلال تبادل للرسائل .

وأود أن أبلغكم في هذا الصباح بأن الطرفين قد أحرزا أيضا تقدما كبيرا بشأن مسألة مدة المعاهدة . في المجتمعات واشنطن ، توصل الجانبان الى اتفاق عام على أن معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية ستظل سارية لمدة 15 سنة ما لم يجبها اتفاق لاحق أو يتم تمديدها بموجب اتفاق متبدال . ونحن نعمل الان هنا في جنيف على الانتهاء من التفاصيل المتبقية .

كما أن الوفدين في جنيف يعملان على معالجة طائفة من المسائل الأخرى الهامة التي تتسم بطابع أكثر تقنية . فتحت على سبيل المثال نجرب مناقشات نشطة فيما يتعلق بالتحقق من القذائف التسارية المتحركة العابرة للقارات ، واجراء تخفيضات في أسلحتنا على مراحل ، وتخفيض الرؤوس الحربية للأنواع المرتقبة من القذائف التسارية .

ومنذ بدء الجولة الثالثة عشرة من المفاوضات في أواخر كانون الثاني/يناير ، ما برحنا أنا والسفير نازاركين ووفدينا نعمل بجد لسد الفجوات في نص المعاهدة وصياغة افكار بناءة من شأنها أن تفي برغبة كلا البلدين في حل جميع المسائل الرئيسية بحلول اجتماع القمة الذي سيعقد في حزيران/يونيه .

وفي الاجتماع الوزاري الذي عقد في واشنطن في الأسبوع الماضي ، اتفق الوزير بيكر والوزير شيفردنادزه على قائمة بالمسائل التي أصدرا تعليمات إلى وفديهما في جنيف لكي يحاولا حلها بحلول انعقاد اجتماع القمة . ويمكن القول إن اثنين من أهم

هذه المواضيع هما موضوع عدم الاحتيال على أحكام المعاهدة وموضوع التفاصيل الخاصة ببنظام تحقق سليم يشكل التفتيش الموقعي جوهه . وفيما يتعلق بموضوع عدم الاحتيال على أحكام المعاهدة ، نواصل أنا والسفير نازاركين حالياً المناقشات التي أجريناها مع وزيرينا في واشنطن في الأسبوع الماضي . ويمكنني القول بأن الجانبين قد أحرزا تقدماً كبيراً بشأن هذه المسألة وأن كلاً الجانبين قد أبدياً مرونة . وثمة مسألة ثانية هي مسألة نظام التتحقق الذي يتافق كلاً الطرفين على أنه سيشتمل على نظام تفتيش فريد لم يسبق له مثيل . وعندما يستعرض المؤرخون هذه المعاهدة ، قد يتبيّن تماماً أن أهم جانب وحيد لمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية قد تمثل في إجراءات التفتيش الفائقية التي تم تطبيقها . وسيقوم المفتشون بزيارة كل المنشآت العسكرية الاستراتيجية الهامة تقريراً تابعة للجانب الآخر ، ويمكن لتأثير معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية على بناء الثقة والشفافية العسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أن يكون عميقاً . وفي اعتقادي أن هذه الآثار لمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية على بناء الثقة والشفافية ستعزز علاقات أفضل بين بلداننا . وقد أدرج في معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية اليوم نحو ١٣ نوعاً مختلفاً من عمليات التفتيش .

وفي بعض الحالات ، أدت تدابير التتحقق التجاري التي اقترحها الرئيسي بـ "وش والمفترضات السوفييتية المماثلة إلى إزالة عدة عقبات ، ولا سيما تلك العقبات التي تحول دون التوصل إلى اتفاق بسبب سوء فهم العمليات والإجراءات الخاصة بعمليات التفتيش . وفي شهر أيلول/سبتمبر ، وقع الوزير بيكر والوزير شيفردنادزه على أول هذه التدابير ، وهو اتفاق حول توجيهه اخطار بشأن التمارين الاستراتيجية التي تشتمل على قاذفات شديدة . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد توصلنا إلى اتفاق حول المزيد من هذه التدابير . ومن هذه الخطوات تدابير التتحقق والاستقرار بالنسبة لعمليات التفتيش المبكرة الخاصة بالمركبات العائدة وعروض القاذفات الشديدة . فبموجب اقتراحهما الخاص بـ "تفتيش المركبات العائدة على سبيل المثال ، تم تصور أن يبيّن كل جانب من الجانبين إجراءات التفتيش المقترحة الخاصة به من أجل التتحقق من أن أنواعاً محددة من القاذفات التسارية العابرة للقارات والقاذفات التسارية التي تطلق من البحر لا تحمل عدداً من الرؤوس الحربية يزيد عن ذلك العدد المخصص لها . والواقع أن أول عمليات التفتيش التجاري هذه ستجرى في الأسبوع القادم عندما سي safir المسؤولون الأميركيون والsovieties إلى قاعدة F.E.Warren الجوية في وايورمنغ في الولايات المتحدة للتأكد من صحة إجراءات الخاصة بعد الرؤوس الحربية التي تزود بها قذيفة MX .

وأخيراً ، فقد أجرينا تجارب عملية تبادلية لـ "الأساليب تطبيق تقنيات استدلال فريدة على القاذفات التسارية ، وهي عملية يشار إليها بـ "عملية "تحديد هوية" القاذفة . وقد اجتمع الخبراء من بلداننا هنا للمشاركة في هذا التمارين . إن بطاقات

"الهوية" التي تلخص على القذيفة ستكون أساساً بمثابة "بصماتها" مما يكفل أن تكون كل قذيفة من القذائف التي يمتلكها كلاً الجانبين قابلة لتحديد هويتها بصورة فريدة .

وكما ترون فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد نفذـا الآن سلسلة من هذه التدابير . ومن شأن هذه التدابير أن تحسن إلى حد بعيد الشفافية وإمكانية التنبؤ في عملية تحديد الأسلحة .

لقد كانت هذه الأشهر القليلة الماضية حافلة بالنشاط إذ تقارب موافق كلاً الجانبين سعياً إلى تحقيق هدفنا المشترك . واسمحوا لي أن أحاول في ملاحظاتي الختامية أن أطرق لمغزى معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية .

من الواضح أننا نشهد فترة من التغير السياسي الكبير في العلاقات بين الشرق والغرب . وبالنظر إلى أثر هذه التغيرات ، فإن لدى البعض نزعـة إلى الاعتقاد بأن الأحداث قد تجاوزـت ابرام معاهدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية . وفي رأينا أن هذا الاعتقاد هو خطأ كبير . ومن الواضح في رأينا أنه كان لاستراتيجية الردع الموسع الأمريكية أثر معـزز للاستقرار على العلاقات بين الشرق والغرب وعلى السلم العالمي . وما لا شك فيه أنـ الحالـة المتـغيرة داخـل الـاتـحاد السـوفـيـتي وأورـوبا الشرـقـية تـتيـح فـرـماـ جـديـدة هـامـة لـلتـقلـيل مـن خـطـر نـشـوب حـرب نـوـوية ، ولـكـنه يـجب عـلـيـنا أـن نـتـنـاـول أي تعـديـل لـاستـراتـيـجيـتنا القـائـمة بـشعـور مـن الحـذر الـبنـاء . وفي رأـيـنا أـن التـغـيـرات العـشوـائـية لـاستـراتـيـجيـة الـآـمـن الـأمـريـكيـة ومـبدأ الرـدـع المـوسـع يـمـكـن أـن تـسـاعـد في اـضـعـافـ الاستـقرـار خـلال فـترـات التـغـيـرـ السـيـاسـيـ الكـبـيرـ .

أنـ معـاهـدة خـفـضـ الأـسـلـحةـ اـسـتـرـاطـيـجـيـةـ ستـكونـ أـوـلـ اـتـفـاقـ لـتـحـدـيدـ الـأـسـلـحةـ فـيـ التـارـيخـ يـؤـديـ بـصـورـةـ فـعـلـيةـ إـلـىـ خـفـضـ عـدـدـ الـأـسـلـحةـ النـوـوـيـةـ اـسـتـرـاطـيـجـيـةـ . وـفـيـ الـوقـتـ نـفـسـهـ ، فـيـ أـحـكـامـ هـذـهـ الـمعـاهـدةـ تـتـيـحـ اـتـبـاعـ نـهـجـ مـنـظـمـ اـزـاءـ هـذـاـ التـخـفيـزـ الـذـيـ يـعـزـزـ الـاسـتـقرـارـ وـبـالـنـظـرـ إـلـىـ التـغـيـرـ السـرـيعـ فـيـ الـعـالـمـ الـذـيـ يـحـيطـ بـنـاـ ، فـيـ أـنـ الـأـهـمـيـةـ بـمـكـانـ تـدوـينـ مـنـجزـاتـنـاـ وـمـاـ تـوـفـرـهـ مـنـ اـسـتـقرـارـ . إـنـ الـولـايـاتـ الـمـتـحـدةـ ، إـذـ تـنـفعـ هـذـاـ فـيـ اـعـتـبارـهـ ، تـتـرـقـبـ اـنـعـقـادـ اـجـتمـاعـ الـقـمـةـ الـوـشـيكـ مـعـ الـاتـحادـ السـوفـيـاتـيـ بـقـدرـ كـبـيرـ مـنـ التـفـاؤـلـ وـالـشـعـورـ بـتـحـقـيقـ اـنجـازـ تـارـيـخـيـ .

الـسـيـدـ سـمـيـثـ (الـولـايـاتـ الـمـتـحـدةـ الـأـمـريـكـيـةـ) : السـيـدـ الرـئـيسـ ، أـودـ أـولاـ أـنـ أـشـكرـكـ عـلـىـ كـلـمـاتـ تـرـحـيبـ الرـقـيـقـةـ الـتـيـ وـجـهـتـمـوـهـاـ إـلـىـ وـاـنـ أـشـكرـ أـيـضاـ السـفـيرـ لـيـدوـغـارـ عـلـىـ كـلـمـاتـ تـرـحـيبـهـ الرـقـيـقـةـ . وـالـوـاقـعـ أـنـ لـيـسـرـتـيـ أـنـ أـعـودـ إـلـىـ هـنـاـ فـيـ مـؤـتمرـ نـزـعـ السـلاحـ - فـقـدـ قـضـيـتـ عـدـداـ مـنـ السـنـينـ هـنـاـ وـاـنـ لـيـطـيـبـ لـيـ أـنـ أـرـجـعـ إـلـىـ مـحـيـطـ

آلهه حيث أجد في الواقع بعض الوجوه المألوفة لدى . ولذلك فإن وجودي هنا معكم اليوم لا يشرفني فحسب بل يسرني بالغ السرور أيضا .

انني اقدر هذه الفرصة التي اتيحت لي لكي اشاطر مؤتمر نزع السلاح منظوراتنا بشأن المفاوضات حول الدفاع والفضاء . لقد تحدث اليكم سلفي السفير كوبير ، في شهر آب/اغسطس الماضي . ومنذ ذلك الحين ، حدثت عدة تطورات ايجابية رغم انه لا تزال هناك مجالات خلاف رئيسية .

لقد كان للولايات المتحدة هدف ثابت طوال تاريخ محادثات الأسلحة الدفاعية والفضائية على مدى خمس سنوات . فنحن نسعى إلى تسهيل الانتقال التعاوني إلى ردع أكثر استقرارا يعتمد بصورة متزايدة على الوسائل الدفاعية غير النووية ضد القاذائف التسارية الاستراتيجية إذا ما تبين أنها ممكنة . ويعتمد التوازن الاستراتيجياليوم اعتمادا يكاد يكون حصريا على الأسلحة الهجومية النووية . والإنجازات المحققة في مجال التكنولوجيات غير النووية ترجح الآن امكانية الجمع بين قدر أكبر من الاعتماد على وسائل الدفاع المتطرفة وبين تشبيط التخفيضات في الوسائل الهجومية الاستراتيجية من أجل زيادة تقليل خطر الحرب .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ، تعتمد الولايات المتحدة نهجا متطلعا إلى الأمام في المحادثات حول الدفاع والفضاء . ونحن نسعى إلى تأمين كامل حقوق الاختبار للتكنولوجيات الدفاعية المتطرفة حسبما تسمح به معاهدة القاذائف المضادة للقاذائف التسارية لعام ١٩٧٢ . ونحن نسعى إلى تحرير رادارات القاذائف المضادة للقاذائف التسارية المركبة في الفضاء وبدائلها من الحدود البالية الطراز التي تفرضها معاهدة القاذائف المضادة للقاذائف التسارية . إن مقتراحات الولايات المتحدة ستتطلب إجراء مناقشات جدية و شاملة مع الاتحاد السوفييتي بشأن تدابير محددة من أجل الانتقال التعاوني قبل أن يقوم أي من الطرفين في المستقبل بوزع وسائل دفاعية متطرفة بما يتجاوز الحدود الحالية التي تفرضها معاهدة القاذائف المضادة للقاذائف التسارية . كما أن من شأن مقتراحات الولايات المتحدة أن تكفل حقوق وزع هذه الوسائل بعد انتهاء هذه المحادثات . وأخيرا فإن الولايات المتحدة تسعى ، من خلال تدابير تحقيق القدرة على التنبؤ - أي تدابير بناء الثقة - إلى تجنب المفاجئات التكنولوجية في المستقبل عن طريق تشجيع قدر أكبر من الوضوح في أنشطة كلا الجانبين في ميدان الدفاع ضد القاذائف التسارية الاستراتيجية .

إن العنصر الرئيسي في نهج الولايات المتحدة يتمثل في معاهدتنا المقترحة بشأن الدفاع والفضاء التي ترمي إلى تسهيل الانتقال التعاوني . ويستبقي المشروع الذي أعدته الولايات المتحدة ، والذي تمت تحديده في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي ، التفاهمنات الرئيسية التي تم التوصل إليها في اجتماع القمة الذي عقد في واشنطن عام 1987 ويتناول في الاعتبار نتيجة اجتماع وايومنغ الذي عقده الوزير بيكر والوزير شيفردنادزه في أيلول/سبتمبر 1989 . وفي ذلك الاجتماع ، تخلت الاتحاد السوفيتي عن مطالبته بالتوصل إلى اتفاق بشأن تحديد فترة لعدم الانسحاب من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسارية . كما تخلت الاتحاد السوفيتي عن الرابط بين توقيع وتنفيذ معاهددة لخفض الأسلحة الاستراتيجية من ناحية ، والتوصل إلى اتفاق جديد حول الدفاع والفضاء من ناحية أخرى . وقد رحبت الولايات المتحدة بهذه الخطوة .

ويتبين مشروع المعايدة الذي أعدته الولايات المتحدة على إجراءات يمكن بموجبها لأي من الطرفين أن يعلن عن عزمه على وزع وسائل دفاعية استراتيجية عن طريق توجيه إشعار واقتراح تدابير محددة لتنفيذ عملية انتقال تعاوني . ويطلب من الطرفين إجراء مناقشات مكثفة على مدى ثلاث سنوات للتدابير المحددة المقترحة وآثارها على الاستقرار الاستراتيجي . وفيما بعد ، وما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك ، فإنه إذا قرر أحد الطرفين الشروع في عمليات وزع الوسائل الدفاعية بما يتجاوز تلك الحدود التي تسمح بها معايدة القذائف المضادة للقذائف التسارية ، فسيتعين عليه أن يوجه إشعارا آخر قبل مدة ستة أشهر .

وتتيح هذه الآلية المقترحة سبيلا أكثر استقرارا لوزع الوسائل الدفاعية المتطرورة مما يتتيحه البديل الحالي المتمثل في ممارسة حكم الانسحاب على أساس المملحة العليا الوارد في معايدة القذائف المضادة للقذائف التسارية . وتسمح هذه المعايدة لأي من الطرفين بالانسحاب ووزع الوسائل الدفاعية بعد توجيه إخطار مدته ستة أشهر فقط . ومن شأن آليتها الجديدة المقترحة أن تساعد في ضمان إجراء حوار معقول وحسن التوقيت بشأن كيفية تحقيق انتقال مستقر وتعاوني .

كما أن مشروع المعايدة المقترحة الذي أعدته الولايات المتحدة يعكس كامل حقوق الطرفين بموجب معايدة القذائف المضادة للقذائف التسارية في استخدام اختبار الشبكات والعناصر المتطرورة للقذائف المضادة للقذائف التسارية التي يتم وزعها في الفضاء . ومن أجل بناء الثقة ومنع وجود تصورات خاطئة بشأن هذا الاختبار ، قدمت الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 1988 16 مananat بشان التجارب الفضائية . فهو تضمن للاتحاد السوفيتي بأن التجارب التي تجريها الولايات المتحدة للقذائف المضادة للقذائف التسارية الموزعة في الفضاء ، وهي تجارب تسمح بها معايدة القذائف

المضادة للقذائف التسارية ، لا يمكن أن تشكل وزعاً محظوراً للوسائل الدفاعية . وقد تعهدت الولايات المتحدة بــلا تجري تجارب لأحد عناصر شبكة قذائف مضادة للقذائف التسارية تستند إلى مبادئ فيزيائية أخرى وتكون قادرة على أن تحل محل قذيفة معترضة من القذائف المضادة للقذائف التسارية إلا على أساس عدد محدود من توابع اختبار القذائف المضادة للقذائف التسارية . وترمي هذه التجارب إلى مواجهة قذيفة تسارية استراتيجية أو عنابرها في مسار التحلق . ولن يزيد عدد توابع اختبار القذائف المضادة للقذائف التسارية التابعة للولايات المتحدة والموجودة في المدار في الوقت نفسه عن عدد يقل كثيراً عن ذلك العدد المرتبط بأي قدرة واقعية للقذائف الموزعة . ولزيادة بناء الثقة ، اقترحت الولايات المتحدة ، كتدابير لتحقيق القدرة على التنبؤ ، توجيه إخطارات فيما يتعلق بعمليات إطلاق توابع اختبار القذائف المضادة للقذائف التسارية ، وتجاربها ، وتجربتها ، وعمليات مداراتها ، وعمليات استردادها من مداراتها .

كما اقترحت الولايات المتحدة أن يسمح لكلا الطرفين باستحداث أو اختبار أو وزع رادارات القذائف المضادة للقذائف التسارية وبدائلها دون تقييد . ومن شأن هذا أن يحول دون ظهور مشاكل التعريف والتحقق التي يمكن أن تنشأ في المستقبل نظراً لتطور التكنولوجيا الفضائية ومن شأنه أن يشجع تطور أجهزة الاستشعار القائمة في الفضاء والمعززة للاستقرار .

وتحمّل مفهوم رئيس آخر في مشروع المعاهدة الذي أعدته الولايات المتحدة يتمثل في ضمان القدرة على التنبؤ في تنمية العلاقات الاستراتيجية الأمريكية السوفياتية من أجل تقليل خطر نشوب حرب نووية . وقد تم الاتفاق على هذا الهدف في اجتماع القمة الذي عقد في واشنطن في عام ١٩٨٧ . وفي عام ١٩٨٨ ، اقترحت الولايات المتحدة تدابير خامة بالتنبؤ من أجل تحقيق هذا الهدف . وتشتمل هذه التدابير على تبادلات سنوية للبيانات البرنامجية ، واجتماعات الخبراء ، وجلسات الإطلاع ، والزيارات إلى المختبرات ، ومشاهدات الاختبارات في ميدان الدفاع الاستراتيجي ضد القذائف التسارية . وسيتم تنفيذ هذه التدابير على أساس طوعي وتبادلني وقابل للمقارنة . ويتمثل الغرض منها في تحقيق فهم أفضل لأنشطة كل من الجانبين في مجال الدفاع ضد القذائف التسارية في وقت مبكر يبدأ بمرحلة البحث - أي قبل سنوات من ظهور الوسائل الدفاعية المتطرفة في الميدان .

وفي الاجتماع الوزاري الذي عقد في وايورنخ ، بدأ وزير الخارجية بيكر في بذلك جهد لمعرفة ما إذا كان من الممكن توسيع مجالات الاتفاق بشأن تدابير التنبؤ لكي تصبح بمثابة مجال منفعة متبادلة . ومن أجل حفز فهم زملائنا السوفيات لتدابير التنبؤ

التي اقترحتها الولايات المتحدة من أجل "الزيارات إلى المختبرات" ، عرف الوزير بيكر إجراء تجربة عملية مباشرة . وقد دعا مجموعة من الخبراء السوفيات إلى زيارة مختبرين من مختبرات الولايات المتحدة التي تجري بحوثا في مجال مبادرة الدفاع الاستراتيجي . وجرت الزيارة في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي وكانت ناجحة جدا . وقد وصف صديقي السفير يوري نازاركين ، الذي قاد هذه المجموعة ، الزيارة بأنها كانت تدبيرا مفيدة من تدابير بناء الثقة . وتم عقد جلسات إطلاع للخبراء السوفيات ، وشاهدوا المعدات الإلكترونية على الطبيعة ، وأتيحت لهم فرصة لطرح العديد من الأسئلة على العلماء الأمريكيين الذين يجرون البحوث . وكان الفرض من الزيارة تعزيز الشفافية وحفز المفاوضات بشأن تدابير التنبؤ . وبعد هذه الزيارة ، سررتا عندما قبل الاتحاد السوفيتي مفهوم الزيارات إلى المختبرات كتدبير من تدابير التنبؤ .

وفي الاجتماع الذي عقد بين الوزير بيكر ووزير الخارجية شيفورنادزه في واشنطن في وقت سابق من هذا الشهر ، اقترحت الولايات المتحدة أن يتتفق الجانبان على تدابير تنبؤ في شكل اتفاق مستقل - غير مرتبط بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسارية . ويدعو مشروع الاتفاق الذي أعدته الولايات المتحدة الطرفين إلى تنفيذ تدابير التنبؤ التي بينتها للتو . ولبيان الكيفية التي يمكن بها تطبيق هذا الاتفاق ولتوزيع مفاوضاتنا بالمعلومات ، اقترحت الولايات المتحدة في جنيف في الشهر الماضي التنفيذ التموذجي المتبادل لتدابير التنبؤ التي اقترحتها الولايات المتحدة بالنسبة لمشروع واحد تابع لكل جانب من الجانبين . وقد كان المشروع الذي اختارته الولايات المتحدة هو مشروع دراسة الانماط المميزة بالأشعة دون الحمراء . وقد طلبنا من الاتحاد السوفيتي أن يختار مشروعنا سوفيتيًا لأغراض التنفيذ التموذجي . وتمثل فكرة الولايات المتحدة في أن يجري الطرفان "اختبارا" قبل تنفيذ اتفاق التنبؤ المستقل . والمبادرة في هذا الخصوص مماثلة للمبادرة في "الاختبارات" في المفاوضات الأخرى - اختبار التحقق المشترك في المحادثات الأمريكية السوفياتية بشأن تجارب الأسلحة النووية ، وتدابير التتحقق والاستقرار في مفاوضات خفض الأسلحة الاستراتيجية ، والاختبار الثنائي بشأن تبادل البيانات والتحقق في المناقشات الأمريكية السوفياتية الثنائية بشأن الأسلحة الكيميائية . وتم مؤخرًا إبراز تقدم هام بشأن تدابير التنبؤ . ويوافق الطرفان على أنه ينبغي لهما توسيع نطاق هذا التقدم وتعزيزه .

وفيما يتعلق بالمسائل المتبقية في مفاوضاتنا ، لا يزال يتسع فعل الكثير من أجل التوصل إلى معاهدة بشأن الدفاع والفضاء تتيح التوصل إلى قدر أكبر من الاستقرار في السنوات القادمة حيث متفسح التكنولوجيات الجديدة أمام التقليل من التهديد الذي تشكله القذائف التسارية . ومن شأن تحقيق هذا الهدف أن يسهم في تحقيق قدر أكبر من الأمان للمجتمع الدولي قاطبة وأن يكون بمثابة أول انتقال تعاوني في تاريخ العلاقات الاستراتيجية الأمريكية - السوفياتية .

وبعد أن تحدثت عن جهودنا الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق انتقال تعاوني نحو المزيد من الاعتماد على الوسائل الدفاعية الاستراتيجية المضادة للقدائف التسارية ، أعتقد أنه من المفيد أن أبحث بإيجاز التزام الولايات المتحدة بهذه الوسائل الدفاعية والمساهمات التي يمكن أن تقدمها . وقد قال الرئيس بوش ، في مختبر لورنس ليغروم الوطني في ٧ شباط/فبراير ، إن "الدفاع الاستراتيجي في التسعينات مفزي أكبر بكثير منه في أي وقت مض...". وأضاف قائلاً في وقت لاحق من اليوم نفسه في مسان فرانسيسكو: "لنكن واضحين: إن هذا المفهوم الدفاعي المحفوظ لا يهدد أي شخص في أي مكان من العالم . وإذا كان سيعين استخدامه قط - لا سمع الله - فسيستخدم ضد القدائف ضد الناس . . .".

ويمكن فهم تشديد الرئيسي على قيمة الوسائل الدفاعية على أفضل وجه من حيث كيفية مساهمة هذه الأسلحة في تعزيز الأمن الدولي خلال الفترة المتبقية من هذا القرن وفي القرن القادم . وهناك أربعة أسباب رئيسية لامكانية إبقاء الوسائل الدفاعية الفعالة إلى عالم أكثر أمانا . أولا ، إن منع نشوب الحرب النووية يجب أن يظل هدفا أساسيا . ومن شأن الوسائل الدفاعية الاستراتيجية الفعالة والقابلة للبقاء أن تعزز الردع وأن تقلل من خطر الحرب عن طريق إضعاف درجة كبيرة من التعقيد على عملية تحطيم وتدمير توجيه ضربة أولى باستخدام القوات الهجومية الاستراتيجية . ثانيا ، مع قيام الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بإجراء تخفيضات كبيرة في أسلحتهما الهجومية الاستراتيجية ، يمكن للوسائل الدفاعية المتطرفة أن تلعب دوراً متعاظماً في تجنب الاشار المترتبة على ما يحتمل أن تتعرض له هذه التخفيضات من إلغاء وتهرب وغش . ثالثا ، لقد أخذت تظهر تهديدات جديدة يمكن للوسائل الدفاعية غير النووية الفعالة أن توفر حماية كبيرة ضدها . ومع قيام المزيد من البلدان بتطوير القدائف التسارية ، إلى جانب الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنوية ، ستزيد التهديدات التي يتعرض لها المجتمع الدولي . رابعا ، يمكن للوسائل الدفاعية الفعالة أن توفر حماية ضد عمليات الإطلاق الطارئ أو غير المقصود به للقدائف التسارية . وإذا ما وقع مثل هذا الحادث الرهيب ، فستكون قيمة الأسلحة الدفاعية في إنقاذ الأرواح البشرية عظيمة جدا . إن الولايات المتحدة ، إذ تأخذ في اعتبارها هذه القيادات وما تتسم به من أهمية الآن ، عازمة على الإبقاء على خيار تطوير ووزع الوسائل الدفاعية المتطرفة والفعالة عندما تكون هذه الوسائل جاهزة ، وذلك بوتيرة محسوبة وبطريقة تعاونية . وهذا هو هدفنا في المحادثات حول الدفاع والفضاء .

لقد شرّفت بالتحدث إلى مؤتمر نزع السلاح اليوم . وإنني أتمنى لكم أطيب التمنيات باختتام الدورة الرباعية بنجاح وآمل أن تتاح لي الفرصة للكلام في هذه الهيئة مرة أخرى في المستقبل .

الرئيس: أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على عرضه البيانات التي سمعناها للتو وعلى كلماته اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس . وفي الوقت نفسه ، أود أيضًا أن أشكر رئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية في المحادثات الثنائية بشأن الأسلحة النووية والفضائية ، السفير ريتشارد ر. بيرت ، وكذلك السفير ديفيد سميث ، على بيانيهما اللذين أتاحا للمؤتمر معلومات عن حالة هذه المفاوضات . واعطي الكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيد باتسانوف .

السيد باتسانوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): بما أنها المرة الأولى التي يتحدث فيها الوفد السوفيatic في جلسة عامة في شهر نيسان/أبريل أود أولاً أن أعرب عن ارتياحنا لكونكم ، سيد الرئيس ، ترأsonon أعمال المؤتمر خلال هذا الشهر . فقد سبق لنا أن خبرنا مباشرةً مهارتكم الدبلوماسية الفائقة ولباقتكم واخلاقتكم لمهمتكم ، ونلاحظ الان بارتياح أن جميع هذه الخصال تجلت من جديد خلال هذا الشهر الذي يستكمل الجزء الربيعي من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٠ . وفي أثناء ذلك ، ازدادت أعمال المؤتمر اتساعاً . وأخذ المؤتمر بقيادتكم يعقد جلسات غير رسمية بشأن البندين ٢ و ٣ من جدول الأعمال . ويسرنا أيضًا أننا سوف نعقد غداً أول مناقشة غير رسمية بشأن المشكلة الأساسية المتمثلة في تعزيز أعمال المؤتمر . وغنى عن البيان أن الوفد السوفيatic يتمنى لكم خاتمة لهذا الشهر لا تقل نجاحاً عن مستهله . وأود في الوقت نفسه أن أعرب عن جديد عن امتناني لسفير نيجيريا الموقر ، السيد أزيكيبيوي ، لقيادته أعمال المؤتمر في آذار/مارس . وافتمن هذه الفرصة لاعرب عن خالع تمنياتي للسفراء الموقرين اللذين يغادراننا أو لعلهما غادراننا فعلًا للنهوض بمهام جديدة ، وهما ممثل البرازيل الموقر ، السفير أزامبوجا ، وممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية السفير فون ستولبناغيل .

وأود أيضًا أن أعرب عن ترحابي بالعالم بزميلنا الجديد ، سفير تشيكوسلوفاكيا الموقر ، السفير كراليك ، الذي يشتراكالي اليوم في أعمالنا للمرة الأولى ، وأتمنى له كل النجاح في هذه المهمة . وسُرّ الوفد السوفيatic كذلك بنبأ القيام مؤخراً بتعيين زميلتنا القديمة السيدة مينيجيورجين من أثيوبيا سفيرة لبلدها في المؤتمر .

وقد استمع المؤتمر تواً لبيان السفيرين الموقرين بيرت وسميث ، اللذين تطرقوا إلى حالة المحادثات الثنائية السوفياتية الأمريكية بشأن الأسلحة النووية والفضائية . وأود الآن أن أدعو السفير نازاركين ، رئيس الوفد السوفيatic في المحادثات المتعلقة بالأسلحة النووية والفضائية ، لكي يتحدث إليكم عن هذا الموضوع . ومعظم أعضاء المؤتمر يعرفون السفير نازاركين معرفة جيدة لأنه ترأس وفد الاتحاد السوفيatic مدة عامين لغاية نهاية نيسان/أبريل من العام الفائت . وتترأس السفير نازاركين قبل ذلك الدائرة المختصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية

والقضاء في وزارة الشؤون الخارجية في موسكو . وقد اضطلع لسنوات طويلة بدور نشط في مسائل نزع السلاح ، ولا سيما في الميدان المتعدد الأطراف ، سواء في نيويورك أو في جنيف . فمن بعد اذنكم ، سيدى الرئيس ، أعطي الكلمة للسفير نازاركين .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : أود قبل كل شيء أن أعرب عن امتناني للفرصة التي أتيحت لي اليوم بالتحدث أمام مؤتمر نزع السلاح ، هذا المحفل الأساسي للمفاوضات المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح ، الذي تهيا لي الاشتراك في أعماله منذ فترة قريبة نسبياً . ويسريني أن أرى في هذه القاعة الوجوه المألوفة لزملائي وأصدقائي القدامى في أعمال مؤتمر نزع السلاح ، كما يسرني أن أرحب بالسفراء الجدد الذين عينوا ممثلين لكيانيا وهولندا والصين واليابان وكندا وفنزويلا والولايات المتحدة والمكسيك وأخوه بالذكر منهم ممثل تشيكوسلوفاكيا الذي يحضر للمرة الأولىاليوم جلسة للمؤتمر .

وأود أن أطلب من هذه الوفود أن تنقل إلى رؤسائهما السابقين السفراء سيمون بولوت ، وروبرت فان شايك ، وفان غووكسيانغ ، وشوسى ياماذا ، ومونتنبي مارشان ، وأدولفو راؤول تاييلرادات ، وماكس فريدرسدورف ، وألغونسو غارشيا روبلس وفراتيسلاف فاينار ، أطيب تمنياتي لهم في حياتهم وعملهم المقربلين . وفيما يتعلق بالرحيل القريب لممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية الموقر ، السفير بول يواكيم فون ستوليناجل ، فأود أن أعرب عن أسفني لكون رحيله عن جنيف سيحول دون موافقة أوامر الصادقة التي نقيمتها أنا وزوجتي معه ومع زوجته كارولا . وأتمنى له التوفيق كله في منصبه الهام الجديد . وبلفتنني أيضاً أنباء عن قرب رحيل ممثل البرازيل السفير ماركوس أزامبوجا عن جنيف ، بسبب تعينه في منصب هام جديد . وفضلاً عن أسفني لرحيله . أود أن أطلب من وقد البرازيل أن ينقل إليه تهانيي الخالمة . ويسريني من جديد أن أرى في هذه القاعة نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ، السيد فيستيني بيراساتيفوي الذي يقدم إلى أعمال المؤتمر مساهمة عظيمة الفائدة وفائقة الكفاءة .

وقد أصفيت ببالغ الاهتمام والعناية إلى البيانين اللذين أدى بهما زميلي وصديقاي ، رئيس وفد الولايات المتحدة في المحادثات السوفياتية الأمريكية بشأن الأسلحة النووية والفضائية السفير ريتشارد بيرت ، والسفير ديفيد سميث .

سنت لي الفرصة منذ شهرين ، بأن أحدهم في هذه القاعة بالذات عن وضع المحادثات بشأن الأسلحة النووية والفضائية حتى ٣ آب/أغسطس من العام الماضي وانهىاليوم الحديث عن التقدم الذي أحرز منذ ذلك الحين في مياغة معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) . فقد كان لقاء مالطة بين الزعيم السوفيتي والزعيم الأمريكي في بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بمثابة الدفعة الحاسمة لتقدم هذه المحادثات .

وجاء اتفاقهما على ضرورة حل كل المشكلات الرئيسية المرتبطة بمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية قبل مؤتمر القمة لصيف ١٩٩٠ وعلى ضرورة التوقيع على المعاهدة في نفس السنة ، ليضفي على المحادثات بعداً جديداً من حيث النوعية .

وعلاوة على ذلك ، تبادل الرئيسان السوفياتي والأمريكي وجهات النظر بشأن مشكلات المحادثات عن الأسلحة النووية والفضائية من خلال رسائل أبرزت رغبتهما في حل هذه المشكلات .

وكان اللقاءات بين السيد إدوارد إ. شفريندادزه وزير الخارجية السوفياتي والرئيس الأمريكي جورج بوش في نهاية شهر أيلول/سبتمبر الماضي وبداية شهر نيسان/أبريل من هذا العام وبين السيد جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي والرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف في بداية شهر شباط/فبراير أهمية قصوى . وملخصاً أن هذه اللقاءات عقدت خلال زيارة السيد إدوارد إ. شفريندادزه لواشنطن وزيارة السيد جيمس بيكر لموسكو .

وقد بدأ كل من القيادة السوفياتية والإدارة الأمريكية الجديدة مرحلة من التكيف المشترك وذلك في الفترة التي سبقت اللقاء بين وزير الخارجية السوفياتي وزیر الخارجیة الامريکي في وايومنگ بتاريخ ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي . وساعد ذلك على تحديد الأولويات السياسية وعلى المناقشة والتوصل إلى خيارات متعددة . وقد استمرت عبر تلك الفترة الاتصالات بين موسكو وواشنطن بما فيها الاتصالات رفيعة المستوى .

وكان قد سبق للطرفين لدى وصولهما للقاء وايومنگ أن اكتسباً تجربة واسعة في مجال التحاور المبني على الشقة بامكانية بل وبضرورة العمل على تطوير علاقتهمَا . وليس من باب المبالغة القول بأن مناقشات وايومنگ بشرت بدخول الحوار السوفياتي الأمريكي مرحلة جديدة . وتتميز هذه المرحلة أساساً بانتقال الطرفين من فترة التفاهم إلى فترة العمل المشترك . وقد كان الهدف الأساسي من اللقاء الوزاري الذي عقد في موسكو من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير من هذا العام هو تعزيز التعليمات الصادرة عن قمة مالطا وبذل كل الجهد من أجل حل بعض المشكلات الخامسة ، حيثما أمكن ذلك ، وبالتالي فتح آفاق جديدة لمزيد من العمل البناء والتمهيد لزيارة ميخائيل غورباتشوف إلى واشنطن .

وقد تركزت المحادثات على المشكلات المرتبطة بمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية ، وساعدت على تحقيق تقدم في عدد من المجالات الهامة . ومن المعلوم أن تاريخ زيارة الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف للولايات المتحدة

(من ٣٠ ايار / مايو إلى ٣ حزيران / يونيو من هذا العام) كان قد حدد خلال لقاء واشنطن بين وزير الخارجية السوفيتي ووزير الخارجية الأمريكي في الفترة من ٤ إلى ٦ نيسان / ابريل من هذا العام . وسيكون لقاء القمة هذا حدثاً بارزاً في السياسة العالمية وسيتوج باتفاقات رئيسية بشأن مبادئ عدّة من العلاقات السوفياتية - الأمريكية والدولية . إن تطور العلاقات السوفياتية - الأمريكية على نحو بناء عامل نفيس لاستقرار خامة وأن العالم يشهد اضطرابات وتغيرات معقدة وأن العديد من البلدان يعيش تطورات داخلية هامة .

لقد تركزت المحادثات خلال لقاء واشنطن على الحد من الأسلحة وتخفيض المشاكل وأنصبت أساساً على المسائل المتعلقة بانجاز معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية . ولقيت هذه المحادثات حافزاً سياسياً في الرسالة التي وجهها ميخائيل غورباتشوف إلى رئيس الولايات المتحدة والتي طرحت أفكاراً رئيسية جديدة بخصوص التدابير العامة التي يجب اتخاذها لدفع عجلة الاستقرار الاستراتيجي والحلول التي ينبغي اتباعها في بعض المسائل الهامة من المحادثات بشأن الأسلحة النووية والفضائية . وجدد الطرفان التأكيد على عزمهما ، حسبما قرراه في مالطة ، على السعي إلى توقيع معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية قبل نهاية هذا العام وبالتالي على البدء بتوقيعها بالحروف الأولى خلال زيارة ميخائيل غورباتشوف المقبلة إلى الولايات المتحدة . وقد سعى المتفاوضون في واشنطن للوصول إلى اتفاق بشأن المسائل الأساسية المتعلقة في معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية المقبلة ، بما فيها مسألة القذائف الانسية التي تطلق من الجو والقذائف الانسية التي تطلق من البحر . ولم يمكن للطرفين حتى الآن تجاوز كل الاختلافات القائمة بينهما ولكنهما اتفقا على بذل قصارى جهدهما للتوصل إلى ذلك قبل انعقاد مؤتمر القمة .

ويسعيان حالياً إلى ايجاد حلول شاملة لمشكلتي القذائف الانسية التي تطلق من الجو وتلك التي تطلق من البحر وقد بدأ بالفعل ملامح اتفاق بشأن بعض تلك الحلول في حين ما يزال بعضاً الآخر موضع خلاف بينهما . إلا أن تلك الحلول يجب أن تكون شاملة ولا يمكننا الوصول إلى اتفاق كامل ما لم تتفق على كل عناصرها . إن هذا هو السير الطبيعي لعملية المفاوضات .

لقد جرى في لقاء واشنطن تبادل متعمق للرأي بشأن المحادثات المقبلة حول خفض الأسلحة الاستراتيجية المقبلة التي ستبدأ مباشرة بعد التوقيع على تلك المعاهدة وذلك لإجراء تخفيضات بنسبة ٥٠ في المائة ، ونحن نعمل على ذلك الآن . وقد قدم الطرف السوفيatic مشروع بيان المشتركة بهذا الموضوع الذي يمكن أن يعتمد في مؤتمر القمة القادم ونحن نرى فيه تعبيراً عن النية في ما سنقوم به بعد توقيع معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية . إننا متفقون مع الطرف الأمريكي على أن مؤتمر

القمة القادمة هو الغرفة لتحديد أهم آفاق و مجالات العمل على خفض الأسلحة والقدرات المسلحة وتجاوز المجاورة العسكرية بين الطرفين . وقد أمضى الطرفان السوفياتي والأمريكي معظم وقتهم خلال المحادثات بشأن الأسلحة النووية والفضائية في جنيف ، في مناقشة التفاصيل العملية في معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية وفي الوثائق المرفقة بها . وبدأت الجولة الثانية عشرة من المحادثات في نهاية أيلول/سبتمبر من العام الماضي ، أي بعد لقاء وايورنخ الوزاري بأمد وجيز ، وانتهت في ٨ كانون الأول/ديسمبر . وفي هذا العام بدأت الجولة الثالثة عشرة في ٢٣ كانون الثاني/يناير وما زالت مستمرة . ونظراً لضخامة حجم أعمالنا فقد اتخذنا إجراءات لجعل المفاوضات مكثفة وشاملة بقدر المستطاع . فعملية التفاوض إذن لم تتوقف في جنيف لا بمناسبة اللقاء الوزاري في موسكو ولا بمناسبة اللقاء الوزاري في واشنطن وذلك رغم أن رئيسين الوفدين شاركا في أعمال كل منهما .

أما فيما يتعلق بوضع المحادثات بشأن الأسلحة النووية والفضائية فقد خصص لمشكلة الغضاء والقدرات المضادة للقدرات التسارية جزء كبير منها . فنحن نؤمن بوجود ترابط موضوعي بين الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والدفاعية . والمشكلة هي أن تطوير شبكة دفاعية من القدرات المضادة للقدرات التسارية خاصة الفضائية منها يؤدي بالضرورة إلى تعزيز نوعي وكمي للأسلحة الاستراتيجية الهجومية . وقد اعترف كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بوجود هذا الترابط الموضوعي خلال المفاوضات حول إبرام معاهدة القدرات المضادة للقدرات التسارية في ١٩٧٣ - كما أخذت هذه الفكرة في الاعتبار لدى تحديد ولاية المحادثات بشأن الأسلحة النووية والفضائية الجارية حاليا - إن الاتحاد السوفيتي يؤيد فكرة الحفاظ على معاهدة القدرات المضادة للقدرات التسارية وتعزيز نظامها . وقد أصبحت مسألة احترام هذه المعاهدة محور المحادثات بل ومن أكثر القضايا إشارة للجدل - وحالات اختلافات الطرفين بهذا الشأن حتى وقت قريب من التوصل إلى معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية المزعum أبرامها . واقتراح الطرف السوفيتي في اللقاء الوزاري المعقود في وايورنخ في أيلول/سبتمبر الماضي اتخاذ موقف جديد يمهد السبيل لاتمام معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية . فقد عبر الاتحاد السوفيتي عن استعداده لتوقيع المعاهدة والتصديق عليها حتى إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن مسألة القدرات المضادة للقدرات التسارية في الموعد المناسب لاتمام المعاهدة ، ولكن على شرط أن يستمر الطرفان في التقيد بمعاهدة القدرات المضادة للقدرات التسارية الموقعة في ١٩٧٣ - وقد أعيد التأكيد على هذا الموقف في اللقاءات الوزارية التالية في كل من موسكو وواشنطن . إننا واثقون من ضرورة وعي كل طرف منا بأن انسحابه من معاهدة القدرات المضادة للقدرات التسارية أو خرقه لها سيعطي الطرف الآخر الحق في الانسحاب من معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية . وعلاوة على ذلك ، طرح الطرف السوفيتي ، لتفادي أي خلاف آخر بشأن مضمون العبارة "احترام معاهدة القدرات المضادة للقدرات التسارية الموقعة

في ١٩٧٢" اقتراحًا بتفاوض الطرفين من أجل تمييز الأنشطة المحظورة عن الأنشطة المسموح بها وفقاً لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسارية ، كما وضع على جدول أعمال المفاوضات مشروع البروتوكول الإضافي للمعاهدة . ومن جهة أخرى فان الطرف السوفيatic يؤيد القيام ، أثناء المحادثات ، بوضع تدابير بعيدة الاثر لبناء الثقة وللتنبؤ لأن ذلك في نظرنا ، سيزيد ثقة الطرفين بأن كل منها سيفي بدقة بالالتزامات التي اتخذها على عاته بموجب معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسارية . وقد طرحنا مشروع اتفاق بهذا الموضوع يتضمن مجموعة من هذه التدابير . وتتجدر الاشارة إلى أنه رغم اتفاق الطرفين الاكيد بشأن بعض تدابير التنبؤ ، فلا تزال بينهما اختلافات رئيسية ذات طابع مفاهيمي .

وفيما يتعلق بما أعلنه اليوم السفير ديفيد سميث بقصد مشروع الاتفاق الأمريكي بشأن "التدابير الرامية إلى تيسير التحول التعاوني إلى نشر إشكال دفاع استراتيجي مقبلة مضادة للقذائف التسارية" أود أن أقول ما يلي: إن الفرض الرئيسي من هذا المشروع ، في رأينا ، هو احلاله محل معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسارية واعطاء الولايات المتحدة فرصة القيام ، وفقاً لبرنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، باستحداث وتجريب الشبكات المضادة للقذائف التسارية وعناصرها التي تحظرها معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسارية . ويضم هذا المشروع كذلك على حق الولايات المتحدة في أن تقرر مت شاءت ذلك نشر شبكات مضادة للقذائف التسارية على نطاق واسع ، بما في ذلك في الفضاء .

ويزعم الوفد الأمريكي أن نشر هذه الشبكات المضادة للقذائف التسارية على نطاق واسع سوف يفضي إلى الاستقرار الاستراتيجي . ونحن لا نوافقه في ذلك . فبناء هذه الشبكات ونشرها واقامة الاسلحة في الفضاء الخارجي لا يمكن إلا أن يدخل بالاستقرار الاستراتيجي ويقلل مستوى الامن من حيث أن ذلك سيؤدي لا محالة إلى نشوء منافسة في ميدان الاسلحة الاستراتيجية الدفاعية والهجومية ، أي إلى ازدياد سباق التسلح شدة وخطورة . كما سيؤدي ذلك حتماً إلى تصفيه اتفاقات دولية أساسية في ميدان تحديد الاملحة . واليوم لا يمكن أن يكون الاستقرار والامن إلا متبادلين ولن يتم تحقيقهما بمواصلة سباق التسلح ؛ وإنما بالتخفيق الدائم للأملحة الاستراتيجية الهجومية ، مع تحديد النظم الاستراتيجية تحديداً مارماً ، وحظر اقامة الاسلحة في الفضاء وتوسيع تدابير الثقة وامكانية التنبؤ .

لقد سبق لي أن ذكرت مسألة تدابير بناء الثقة وامكانية التنبؤ . ولكنني أود في هذا الصدد أن أبدي بعض الملاحظات الأخرى على ما قاله السفير ديفيد سميث . فعلمنا الرغم من اعتراف الطرفين بأهمية وضع وتنفيذ تدابير لبناء الثقة واتاحة التنبؤ ، فإن خلافات أساسية لا تزال قائمة بينهما بشأن موضوع هذه التدابير . ولا يمكن في

رأينا قبول ما يؤكده الطرف الأمريكي من أن هذه التدابير ترمي إلى تيسير التحول إلى استخدام متزايد للدفاع ، ما دام هذا التحول ذاته سيفضي إلى زعزعة الاستقرار الاستراتيجي والخلال بالأمن . وفي رأينا أنه لا يمكن لتدابير من هذا النوع أن تكون مفيدة إلا إذا كانت ترمي إلى تعزيز الثقة وطمأنة الأطراف إلى احترام الالتزامات الناشئة عن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسارية . ومن الواقع أنه لا يمكن ، دون هذه الطمأنة ، الحديث عن امكانية التنبؤ في ميدان الشبكات المضادة للقذائف التسارية .

ومن جهة أخرى ، فقد سبق أن أكدت آنفًا وجود قدر من الاتفاق في نهج الأطراف إزاء مختلف تدابير الثقة وأمكانية التنبؤ . لذلك فمن الممكن ، في إطار المحادثات ، موافلة الأعمال الملجمة في هذا الصدد والسعى إلى توسيع الميادين التي تحظى باتفاق الأطراف بشأنها . أمااقتراحات التي قدمها الطرف الأمريكي مؤخرًا بغية مباشرة تدابير اختبارية لامكانية التنبؤ ، كما قال السفير سميث ، فإنها الآن قيد الدرر . على أنني مأقول بمقدمة أولية ما يلي: على الرغم من أن فكرة التدابير الاختبارية تُطرح بصورة متكررة أكثر فأكثر لدى إعداد الاتفاقيات المتعلقة ، بذراع السلاح ، في الوقت الذي توجد فيه اختلافات أساسية بين الطرفين حول الهدف من تدابير التنبؤ يصعب تنفيذ أي تدابير اختبارية في هذا الميدان . ونرى أنه لا بد قبل كل شيء من تقريب موقف الطرفين إزاء الهدف من تدابير التنبؤ ، قبل التفكير في تطبيق تدابير اختبارية .

وقد أشار السفير سميث إلى زيارة قمت بها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى مختبرين أمريكيين في سان خوان كابيسترانو وفي لوس أنماوه بصفتي عضواً في فريق الخبراء السوفياتي . ونرى أن هذه الزيارات تمثل وسيلة من وسائل زيادة الثقة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ومن المفيد إقامة اتصالات بين الخبراء السوفياتيين والأمريكيين كما في حالة زيارة هذين المختبرين ، والDRAMAT شبه الرسمية لجوانب شت من مشكلة الشبكات المضادة للقذائف التسارية . وقد أكدت هذه الزيارة من جهة أخرى ، في رأينا ، أهمية هذا الإجراء لكي لا تخرج أنشطة الطرفين في ميدان الشبكات المضادة للقذائف التسارية عن إطار معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسارية .

اسمحوا لي أن أطرق الآن إلى أعمالنا ضمن مفاوضات معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية . بهذه الأعمال مستمرة على أعلى الشمادج المدونة في البيانات الصادرتين عن مؤتمر القمة في واشنطن (١٩٨٧) وموسكو (١٩٨٨) . ويركز الوفدان كل جهودهما على مناقشة مشاريع نصوص مشتركة للمعاهدة ذاتها وللوثائق المرفقة بها أي للمذكرة التي تتضمن البيانات الأساسية عن الأسلحة الاستراتيجية الهجومية للاتحاد السوفياتي

والولايات المتحدة والبروتوكولات عن إجراءات التفتيش أو التحويل أو الازالة الخ ... وتشتمل مشاريع النصوص هذه على مواد وأحكام اتفقاً عليها تماماً ، أما لفتها فقد اتفقاً عليها اتفاقاً جزئياً . ومن أعنصر المشكلات التي تواجهها المحادثات مشكلة تدابير التحقق من احترام المعاهدة المقبلة للأسلحة الاستراتيجية الدفاعية - وبالطبع يعتمد في هذا المجال على الأماكن المتبعة في تنفيذ معاهدة القوات النووية المتوضمة المدى وعلى التجربة المكتسبة من ذلك . إلا أن موضع ونطاق المعاهدة الجديدة ، المتعلقة بالأسلحة الاستراتيجية ، يتطلبان اتخاذ تدابير أوسع وأبعد أثراً . ولا يخفى على أحد أن معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية تقضي بالحد من الشبكات الاستراتيجية لا بازالتها كلها . وينبغي أن تخضع الأسلحة المتبقية لدى الطرفين لتحقيق فعلي . لهذا يجب أن تكون تدابير التتحقق التي تصاغ حالياً أكثر تعقيداً وشمولاً . والعامل الرئيسي في آلية التتحقق هو الانشطة التفتيشية التي تجري عن طريق التفتيش الموقعي بشكل اعتيادي أو عند الشك ، أي بالتحدي ، وعن طريق الرصد المتواصل لوسائل إنتاج الأسلحة الاستراتيجية الهجومية - ويقترح مشروع المعاهدة منذ الآن ثلاثة عشر نموذجاً لمختلف عمليات التفتيش - وقد اتفق الطرفان على إجراءات واسعة ومفصلة لهذه العمليات وساغاً معظمها في وثيقة منفردة وهي مشروع البروتوكول المشترك عن التفتيش . ويتضمن مشروع البروتوكول هذا أحكاماً بشأن أفرقة التفتيش ووضعها وطرق نقلها إلى موقع التفتيش ، وبشأن إجراءات اعطاء تعليمات التفتيش ونقل الأجهزة والمعدات الضرورية إلى البلد موضع التفتيش وتوفير السكن والغذاء والرعاية الطبية للمفتشين بالإضافة إلى مسائل أخرى عديدة .

و ضمن جهودهما للتفاوض بشأن المواد المتعلقة بالتحقق في المعاهدة وأحكام إجراءاته في بروتوكول التفتيش يسعى الطرفان إلى جعلها أقل تعقيداً مع الحفاظ على فعاليتها واستمراريتها وعلى شقة كل طرف باحترام الطرف الآخر للالتزاماته بموجبهما . وبخصوص آلية التتحقق تنص المعاهدة المقبلة على استخدام كل طرف لوسائله التقنية الوطنية للتفتيش وتحمّل تدخل الطرف الآخر فيها خاماً ترميزه للبيانات عن قياس البعد التي تُثبت خلال عمليات تجربة إطلاق القاذفه التسارية وما زال الطرفان على شيء من الاختلاف بشأن التفتيش الموقعي عند الشك . ونحن واثقون من أن هناك مجالاً لحل هذه المشكلة ، ولكن علينا بذل المزيد من الجهد . وكما تعلمون فقد وقع الطرفان خلال لقاء وايؤمنغ الوزاري في أيلول/سبتمبر الماضي على اتفاق بشأن مبادئ تنفيذ تدابير التتحقق التجاري . وقد وضعوا هذه التدابير واتفقاً عليها ويعملان على تنفيذها حالياً مع مراعاة بعض عمليات التفتيش الموقعي . ويسعىان إلى ضمان أكبر قدر ممكن من الثقة بفعالية آلية التتحقق التي يطورانها وامكانية التعوييل عليها . وهذا في جنيف أجرى الخبراء السوفييت والأمريكيون بالفعل اختباراً في تحديد هوية الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . ووفقاً للبرنامج المتفق عُرضت أمثل قادفات ثقيلة على الخبراء الأمريكيين في الاتحاد السوفيتي ، وسيعرف عليهم في فترة لاحقة المخروط الامامي من

قذيفة تسيارية ثقيلة عابرة للقارات من نوع "SS-18" وقدئفة تسيارية مطلقة من البحر من نوع "SS-N-23" . وسيعرض الطرف الأمريكي بدوره للخبراء السوفيات المخروط الأمامي من قذيفة تسيارية عابرة للقارات من نوع "MX" بالإضافة إلى قادفات ثقيلة وقدئفة تسيارية مطلقة من البحر من نوع "Trident-2 SLBM" .

وهناك توافق في الآراء بين الطرفين بشأن القذائف التسليارية العابرة للقارات المتنقلة - فقد اتفقا أخيراً على فرض قيود على هذه الشبكات . وترتکز الاختلافات بينهما الان على طرق تطبيق ذلك والتحقق من التزام الطرفين له . والمشكلة الأساسية هي التوصل إلى التوازن الأمثل بين ما ينطوي عليه ضمان استمرارية القذائف التسليارية العابرة للقارات من فوائد وبين اعتبارات التتحقق من أن الطرفين ملتزمان بالقيود المفروضة على هذه الشبكات . وبالطبع فإن ضمان التتحقق من الشبكات المتنقلة أمر بضمان التتحقق من الشبكات الثابتة . وإذا كان تنقل الشبكات يمكن من زيادة بقائها فيجب أن لا يتم ذلك على حساب التتحقق . ونحن نعمل جاهدين حالياً للتوصول إلى حل معقول .

ويرکز الوفدان جهودهما كذلك على وضع صيغة تحول دون اخلال الطرفين بالتزامهما بعدم الاحتيال على أحكام المعاهدة المقبلة . وفي هذا السياق ، لا بد من الوقوف في وجه كل الوسائل التي قد تستخدم للاحتيال على أحكام المعاهدة فتقوض فعاليتها . ويبدو أننا الان على وشك التوصل إلى حل لهذه المشكلة أيضاً .

ومن المسائل المعلقة أيضاً مسألة عدم وزع الأسلحة الاستراتيجية الهجومية خارج الأراضي الوطنية لكل من الطرفين ومسألة التتحقق من عدم الوزع . ويتفاوض الطرفان حالياً من أجل إعداد برنامج لازالة الأسلحة الاستراتيجية الهجومية الخاضعة لقرار الخفض . وينصب الاهتمام في هذا المجال على ضمان تنفيذ هذه العملية بوتيرة موزونة وعلى الحفاظ على تعاون في جميع مراحل الخفض بين الطرفين .

ومن أهم التزامات الطرفين بموجب المعاهدة المقبلة التزامهما بتخفيف اسلحتهما الاستراتيجية الهجومية إلى المستويات المتفق عليها . وبالطبع ، يتطلب الوفاء بهذا الالتزام اعطاء ضمانات ثابتة بأن عمليات الخفض الآتية الذكر هي حقيقة ولا يمكن الرجوع عنها . لذا لا بد من وضع اجراءات مناسبة لتحويل الشبكات المنصوص عليها في المعاهدة أو إزالتها . وعلى هذه الاجراءات أن تحول دون أي تحويل جديد للشبكات المخفضة إلى ما كانت عليه من قبل والجدير بالذكر أن الطرفين قد اتفقا بالفعل على عدد كبير من هذه الاجراءات . ولكن ما زالت هناك بعض المشاكل خاصة المشاكل ذات الطابع التقني التي تعزى إلى وجود فروق بين بعض أنواع الأسلحة السوفياتية والأمريكية . إلا أننا على شقة من قدرتنا على حل هذه المشاكل تماماً .

لقد اكتفيت بعرض بعض المسائل التي لا تشمل مجموع الاعمال التي علينا أن نضطلع بها . ولا بد أن نعي بأن علينا أن نجعل من كل اتفاق سيامي حققناه اتفاقاً رسمياً . فتحن أذن ما زلنا مطالبين بالكثير خلال المفاوضات .

ولا يسعني إلا أن أشير إلى مشكلة أخرى تواجهنا . وهي أنها دخلتنا الآن المرحلة النهائية من المفاوضات . فقد بذلنا مجهودات كبيرة وبالتالي أصبح من المحتم علينا أن ندرك بوضوح ما ينطوي عليه كل خيار أمامنا ومدى تأثيره على صالح أمننا القومي وأن نتأكد من انعدام ما قد يخدم صالح أحدنا على حساب الآخر فتحن أمام خيارات صعبة . إن الطرف السوفيaticي أصبح يراعي وبتزايده بعض الاعتبارات الأساسية التي تملّيها ضرورة الحصول على تصديق البرلمان السوفيaticي للمعاهدة المقبلة . وكثيراً ما سمعنا زملاءنا الأميركييين يقولون بأن قبولهم هذا الحكم في المعاهدة أو ذاك يعقد عملية التصديق عليها . إننا الآن وبعد قيام الاصلاح السياسي بالاتحاد السوفيaticي نعتمد المعيار ذاته . ومن الواقع أن الاتحاد السوفيaticي والولايات المتحدة هما الآن في موقف واحد ، مما أسف عن بعض المعوبات والمشاكل المعقّدة . إن الظروف الجديدة تتطلب منا مراجعة بعض أحكام المعاهدة مراراً وتكراراً والتتأكد من أنها ملائمة للواقع السياسي الجديد في بلدنا . ولا بد من بحث كل المشاكل بحثاً دقيقاً حتى تلافق كل المعوبات في المستقبل ، إذ أن ذلك سيجعلنا واثقين من ثبات اتفاقنا النهائي . إنني أرى أن ذلك سيخدم صالح الاتحاد السوفيaticي والولايات المتحدة بـل ومصالح بلدان العالم قاطبة . وستساعد المعاهدة على تحقيق مستويات من التوازن النووي أدنى بكثير من المستويات الحالية وعلى تخفيف خطر نشوب حرب نووية وبالتالي على زيادة استقرار الأمن في العالم . وستكون العامل الرئيسي لضمان تحسن العلاقات السوفيaticية - الأميركيية وبالتالي تحسن كل البيئة السياسية في العالم . وأخيراً ستصبح هذه المعاهدة نقطة الانطلاق نحو اتفاقات أكثر جذرية في مجال تخفيضات الأسلحة الاستراتيجية الهجومية وقيودها النوعية .

لم يعد يغفلنا عن لقاء القمة إلا أمد وجيز وأصبح موعد انعقاد الاجتماع الوزاري من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو قريباً للغاية وعلينا قبل وصول هذا الموعد أن نتولم إلى خيارات نتفق عليها معاً بشأن القضايا المتعلقة في معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية . وقد تلقى الوفد السوفيaticي تعليمات ببذل قصارى جهده لدفع عجلة أعمالنا في هذا المجال .

الرئيس: أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيaticية ، السيد باتسانوف ، على بيانه الافتتاحي وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئامة . وأشكر أيضاً رئيس الوفد السوفيaticي في المفاوضات الثنائية بشأن الأسلحة النووية

والفضائية ، مدلقنا وزميلنا القديم السفير يوري نازاركين ، على البيان الذي القاه تواً عن حالة هذه المفاوضات . وأعطي الكلمة الان لممثل السنفال ، السفير اليوني صيني .

السيد صيني (السنفال) (الكلمة بالفرنسية): أود أولاً وأنا اتحضر

للمرة الأولى أمام مؤتمر نزع السلاح خلال دورة ربيع ١٩٩٠ هذه ، أن أعرب لك عن تهنيتي لانتخابك على رأس هذه الهيئة الهاامة التابعة للأمم المتحدة . ولأننا نعرف مفاتيح كدبليوماسي لامع وخبير في المسائل الدولية ، نحن على يقين أنك ستدير أعمالنا على نحو فعال وموافق . وأود أن أعرب أيضاً عن تقديرني لجميع الرؤساء السابقين ومن بينهم زميلي آزيكيوي الذين أسهموا في تقدم أعمالنا . بالطبع ، منذ كلمتي الأخيرة أمام هذه الهيئة المؤقرة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، غادرنا كثيرون من الزملاء البارزین بينما حضر خلفاؤهم المؤقردون لمواصلة هذه المهمة العظيمة داخل هذا المحفل الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف في شأن نزع السلاح . ومن بين الذين غادرونا ، عميدنا ومدلقنا غارسيا روبيليز ، الدبلوماسي المكسيكي البارز ، والمدافع عن القيم الإنسانية لأمريكا اللاتينية ، ومهندِي معاهدة تلاتيلولوكو ، والتجسيد الحي للأمل ، والحاائز على جائزة نوبيل للسلم وأحد شهود تاريخ هذه الحقبة الأخيرة من القرن . وأرجو من السفير مارين بوش ، خليفه المؤقر ، أن ينقل إليه إعجابنا الكبير ومتمنياتنا له بالصحة والسعادة وبفترة تقاعده غنية ومكتفة وخصبة من الناحية الفكرية . وأخيراً أعرب عن شكري للسفير ميليان كوماتينا ، الأمين العام للمؤتمر ، وللسفير فيستي بيراساتيفي ، نائب الأمين العام ، ولهيئة الامانة كلها لتعاونهم الطيب والفعال .

بعد ٤٠ عاماً من الحرب الباردة ، نحن اليوم شهود لتطور جغرافي سيامي واستراتيجي لم يسبق له مثيل . وبالفعل ، فإن سرعة التغيرات في أوروبا فاجأت حتى أكثر المراقبين السياسيين حنكة . إننا نشهد اليوم عملية نجھل مآلها ولكن انعكاساتها تتجاوز بكثير القارة الأوروبية . وعلى أي حال فإن النظام السياسي العسكري الجديد الذي ميزنا في أعقاب هذه التغيرات لم يتذبذب شكلاً بعد وهو لا يزال يبحث عن نفسه وفي طور التكوين ، وما يحدث حالياً هو تفكك النظام الدولي الموروث عن الحرب العالمية الثانية والذي كان يقوم على الهيمنة المزدوجة الناجمة عن التخاصم الأيديولوجي والعسكري بين الشرق والغرب ، ولكن بفضل الاسترخاء الذي نشهده اليوم ، يمكن القول إن سنة ١٩٨٩ سنة الاحتفال بمرور مائتي سنة على الثورة الفرنسية ، هي سنة ثورة أيضاً في الميدان السياسي وميدان نزع السلاح على السواء . وبالفعل ، لأول مرة في التاريخ نرى دولة حائزة لأسلحة نووية تتقبل إزالة فئة كاملة من الأسلحة على الصعيد الثنائي . وأنا أقصد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي . وقد أحاطانا علماً تواً مماثلهما المؤقران بحالة المفاوضات الثنائية بشأن الأسلحة الاستراتيجية عشية القمة القادمة ، وهي القمة التي نأمل لها كل التوفيق .

وبنفي هذا المنطق ، فإن التخفيفات في القوات التقليدية وتدابير الشقة والتي هي موضوع مفاوضات مكثفة في أوروبا كما هو الحال في فيينا في إطار مؤتمر السلم والتعاون في أوروبا وكذلك المحاولات للبحث عن حلول سلمية للنزاعات الإقليمية ، هي أمور تبين على نحو جلي أن مفهوم الأمن يتجاوز توازن القوى ويقتضي الدخول في عصر من التعاون الدولي .

وبناء عليه ، يتبيني لمؤتمر نزع السلاح أن يتکيف مع الحقائق الجديدة ، والموقف الدولي المواثي لتحقيق نتائج ملموسة في ميدان اختصاصه وتعزيز مصداقيته . وفي هذا الصدد ، يتبيني الترحيب بالجهود الهائلة التي بذلها مؤتمر نزع السلاح منذ العام الماضي بغية مياغة اتفاقية لحظر الكامل للأسلحة الكيميائية . إن القوة الدافعة التي انبثقت عن مؤتمر باريس في بداية العام الماضي ، جعلت من إزالة المخزونات القائمة ومرافق انتاج الأسلحة الكيميائية وكذلك من الحظر النهائي لانتاج أو حيازة أو تخزين أو نقل أو استخدام هذه الأسلحة ، قضية المجتمع الدولي بأسره التي لا يمكن التخلص عنها . وباختصار ، فإن جميع الدول المشتركة في مؤتمر باريس تعهدت بمضاعفة جهودها داخل مؤتمر نزع السلاح لإبرام اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن .

وهكذا ، فإن اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية حققت في العام الماضي تحت الادارة الماهرة للسفير مورييل انجازات قيمة . فقد ساعد السفير مورييل بفضل مهاراته على إعادة تعريف المفاهيم في "النم المتجدد" بالتوافق بين وجهات النظر المختلفة . وفي هذا الصدد تجدر الاشارة إلى المكان الذي يحتله المرفق الجديد المتعلق بالأسلحة الكيميائية ، والبروتوكول الخام بإجراءات التفتيش ، والأعمال بشأن تقييمات نظام التحقق المتوازن في الاتفاقية ، والتقدم المنجز بشأن الأحكام الختامية ، والنصوص المتعلقة بتكوين المجلس التنفيذي ، وهي كلها نصوص يمكن الرجوع إليها فيما يتعلق بالسيطرة على الأسلحة الكيميائية . وفضلا عن ذلك ، فإن مؤتمر الحكومات وممثلي الصناعة الكيميائية الذي انعقد في كانبيرا في استراليا في العام الماضي أظهر أيضا ضرورة التعاون في هذا القطاع مع الشركات في الصناعة الكيميائية لتنفيذ أي اتفاقية لحظر الكامل للأسلحة الكيميائية . ووفدي على يقين من أن اللجنة ستستطيع تحت ادارة السفير هيلتنينيو من السويد ، أن تتحقق بروح بناءة الاهداف الموكولة لها في فترة معقولة من الزمن . ومما يبعث على الارتياح فعلا ، أن نرى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييات يتفقان على تخفيف الأسلحة الكيميائية تدريجيا . وحتى إذا كانت بعض الجوانب مشروطة ، إلا أن التساعات المعلن عنها تبين أن الدولتين العائزتين لأهم المخزونات من الأسلحة الكيميائية ، تعرفان بالمسؤولية الواقعة على عاتقهما فيما يتعلق بتدمير هذه المخزونات حتى بلوغ مستويات منخفضة ومتقاربة في انتظار إبرام معاهدة تحظر الأسلحة الكيميائية . إن هذا ولا شك عامل حاسم يعطي قوة دافعة

ايجابية للمفاوضات المتعددة الاطراف كما يضمن انضماما جماعيا إلى الاتفاقية المقبالة للأملحة الكيميائية . وكما سبق أن أعلن وفدي في مؤتمر باريس ، لا تملك السنغال من ناحيتها أملحة كيميائية وليس في نيتها حيازتها . وعلى اي حال ، ستقدم السنغال إسهامها المتواضع في حدود امكانياتها للإسراع في إبرام اتفاقية للأملحة الكيميائية . وبالطبع ، فإن حظر الأسلحة الكيميائية ليس هو الموضوع الوحيد الذي يتسم بأهمية رئيسية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . فالحظر الكامل للتجارب النووية يمثل ايضاً بندًا ذو أولوية . ومن المؤسف فيما يتعلق بهذا الموضوع على وجه التحديد أن المؤتمر لم يستطع الاتفاق بعد على ولاية للجنة التي متكلفة بدراسة هذه المسألة . ومع ذلك ، لا بد من الاعتراف بالجهود الكبيرة التي بذلها السفير يامادا من اليابان في العام الماضي لمحاولة تحديد ولاية للجنة الخاصة المعنية بالتجارب النووية . ونأمل أن يستطيع السفير دونواكي الذي يواصل نفع المهمة الوصول إلى حل موفق يخرجنا من هذا الطريق المسدود .

ومن ناحية أخرى ، حققت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تقدماً بالانتهاء تقريرياً من وضع أنظمة التتحقق المتوكأة في معاهدة الحد من التجارب الجوفية والمعاهدة المتعلقة بالتجارب النووية للاغراض السلمية . ولكن كان لا بد من الانتظار عشر سنوات بعد التوقيع على هذين المكين لوضع أنظمة تتحقق تثبت على اي حال أن من الممكن ضمان مراعاة حظر التجارب . ويقترح آخرون عقد مؤتمر لتحويل معاهدة الحظر الجرئي للتجارب النووية إلى معاهدة للحظر الكامل للتجارب النووية باشراك المجتمع الدولي فيها في نفس الوقت . والامر يتعلق بلا شك بنهاية مشير للاهتمام . فحتى لو لم يكن هناك طريق مختصر في هذا المدد كما يظن البعض ، إلا أن من المناسب تحديد الشروط الالزمة للتفاوض في هذا الموضوع حتى يتسع الاستمرار في هذا الطريق على أساس التوافق ، لصياغة نظام يحظى بالثقة والدوام . وعلى اي حال ، فإن جميع المسائل المتعددة الاطراف المتعلقة بالتسليح النووي هي من اختصاص مؤتمر نزع السلاح . وبناءً عليه ، يرى وفدي أن مؤتمر نزع السلاح لا ينتهي له أن يدخل اي جهد من الآن فصاعداً فيما يتعلق بالمسائل الأساسية ذات الصلة بحظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . ولا بد من الاعتراف بأن مؤتمر نزع السلاح لم يحقق تقدماً حاسماً بشأن هاتين المسالتين الاخيرتين سواء على صعيد المناقشة المنظمة لوقف سباق التسلح النووي أو فيما يتعلق بالتفاوض على مبادئ وتدابير بناء الثقة لنزع السلاح النووي وصياغتها ، وهو أمر لا يمكن فعله بالتأكيد عن مسألة منع انتشار الأسلحة النووية .

يبدو أن المؤتمر الرابع للاطراف المكلفة باستعراض معاهدة عدم انتشار الأملحة النووية سيعقد قريباً في جنيف ، وستكون مناسبة لإجراء تحليل شامل لجميع العوامل التي يمكن أن تمنع مصادقة للمعاهدة . فضلاً عن ذلك ، أثبتت هذه المعاهدة أنها

أداة مفيدة لمكافحة انتشار الأسلحة النووية ، ولهذا السبب يستحق هذا النظام الإبقاء عليه ودعمه . إن الهدف الأساسي للمعاهدة هو تخفيض الأسلحة النووية شم ازالتها . وبناء عليه ، فإن انتشار تكنولوجيات الانشطار وهو ما حذر منه الكثيرون ، هو أمر يستحق كل الاهتمام . ومن ناحية أخرى ، سوف يستعرض أيضاً المؤتمر الرابع لمعاهدة عدم الانتشار مل hakية المعاهدة بعد عام 1995 . والسنفال من ناحيتها ، ستشارك في المؤتمر الاستعراضي القادم هذا على أمل أن يكون هناك توافق بشأن مل hakية المعاهدة بعد 1995 وهو ما سيكون من شأنه تعزيز عالمية هذا المكالم لمنع السلاح لصالح السلم والأمن العالميين . وبالفعل ، فإن وقف وحظر التجارب النووية أمران يمثلان أفضل وسيلة لمكافحة انتشار الأسلحة النووية وخاصة وقد بدأت إجراءات لمنع السلاح النووي بالفعل . وفي انتظار ذلك ، فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتطلب ضمانات سلبية للأمن في إطار مك دولي أو صيغة قانونية ملزمة لجميع الأطراف . وبالفعل ، فمنذ أن قامت الدول الحائزة لأسلحة نووية بإصدار إعلانات وحيدة الجانب بشأن ضمانات أمن مل hakية ، لم يستطع مؤتمر نزع السلاح التوصل إلى ترتيب قانوني بالشكل السليم والواجب ، رغم التوافق الواسع بشأن هذا الموضوع والذي يستند فضلاً عن ذلك إلى قواعد القانون الدولي العرفي فيما يتعلق بحظر أي لجوء إلى القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس . وبالتالي ، من خلال الإعلانات الخاصة بضمانات الأمن السلبية ، اعترفت الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنه لا يمكن تصور اللجوء إلى مثل هذه الأسلحة إلا في عدد أقل بكثير مما لو تعلق الأمر بأسلحة تقليدية . وعلى أي حال ، نأمل أن يسجل مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بهذه النقطة تطوراً إيجابياً من خلال وضع ترتيب أو تدابير ذات طابع دولي ملزم قانونياً .

هناك مشكلة أخرى ليست أقل مدعاة للقلق عن غيرها وهي منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، والتي استمعنا تواً إلى بيانات متعمقة للغاية بشأنها . وبالتالي ، في عصر التوابع ، تكون تكنولوجيات الفضاء والخدمات التي توفرها من الدعائم الأساسية للاتصالات والمعلومات ونقل البيانات . وهي أمور هامة في عالم اليوم . ولكن لا يخفى على أحد نظام استغلال الفضاء ينطوي على انتشار حتمي لتقنيات عسكرية على الصعيد الاستراتيجي والتكتيكي في آن واحد . ومع ذلك ، ووفقاً للمادة الأولى من معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 ، التي صدقت عليها 110 من الدول ، ينبع أن يكون استخدام الفضاء لفائدة ومصلحة جميع البلدان أياً كانت مرحلة تطورها كما ينبع أن يكون هذا الاستخدام أيضاً ملكاً للإنسانية بأسرها . وبعد سنتين من هذه المعاهدة ، في عام 1979 ، وضع الإنسان لأول مرة قدمه على أرض القمر وسجل أن مهمته تعتبر عن إرادة مل باسم الإنسانية بأسرها . ومنذ ذلك الحين ، سجل اتقان الأسلحة خطوات واسعة اتاحت وبالتالي ظهور أجيال جديدة من أسلحة يمكن ركزها في الفضاء ، وقد استمعنا إلى وصف لها تواً . ولكن في ميدان مثل ميدان الفضاء ، ينطوي على آمال كبيرة للمجتمع الدولي بأسره ، وعلى وجه خاص على معيد التقدم العلمي ، فإن العسكرية

المتزايدة المؤدية إلى سباق للتسلح في هذا الميدان ، من شأنها أن تخلق شكلًا جديداً من التخاسم بين القوى . ومن الملح أذًّا أن تتخذ الجماعة الدولية تدابير فعالة كي لا يصبح الفضاء ميداناً جديداً للمواجهة . وفي هذا الصدد ، تستحق الاقتراحات التي قدمت في مؤتمر نزع السلاح كل اهتمام . وسواء تعلق الأمر بتعزيز اتفاقية التسجيل ، أو بالتحقق من التوابع وحمايتها ، لا سيما التوابع ذات الأغراض العلمية للاستشعار من بعد أو لمراقبة المناخ أو الأرض من بعد ، أي جميع الوسائل التي تستهدف ضمان الأمان المشترك وتعزيز سلامة البيئة الدولية . وأخيراً ، فإن إنشاء وكالة دولية لرصد الفضاء هو أمر من شأنه بالتأكيد الإسهام في التتحقق من مراعاة المعاهدات ذات الصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

ما ختتم كلمتي بالقول إنه لكي نستفيد من الانفراج الذي نشهده اليوم ، ينبغي لنا أكثر من أي وقت مضى ، مناشدة الارادة السياسية للدول لها مسؤوليات خاصة في حفظ السلام والأمن الدوليين وكذلك جميع أعضاء منظومة الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات عاجلة بغية وقف سباق التسلح ، وتلافي مخاطر الحرب ، ومنع استخدام القوة أو التدخل ، حتى ننتقل من عصر تستند فيه علاقات الأمن إلى عصر تقوم فيه العلاقات على التعاون والثقة . ولتحقيق ذلك ، ينبغي أن تتتوفر معرفة متعمقة بالنظريات والاستراتيجيات العسكرية لكل جانب ، في مناخ من الشفافية ، أو "في العراء" كما يقول خبراء هذا العصر ، لدراسة التناقضات التي تهددنا ومعرفة القدرات الهجومية . ذلك لأنه إذا أريد التغلب على الأفكار المسبقة ، وإزالة الريبة والخوف من التهديد ، ينبغي الاتفاق على مفاهيم للاستراتيجية الدفاعية وعلى حد أدنى من الردع . وغنى عن البيان أنه لا يزال هناك شيء الكثير مما ينبغي القيام به - فالإنسان لا يعيش بالأحلام - لمنع الحروب وجعل العدوان العسكري اختياراً لا يمكن لأي حكومة أن تتصوره في أي مكان بالعالم ، وجعل دور القوات العسكرية في العالم هو حفظ استقلال البلاد وسلمتها الإقليمية . إن ما يحدث اليوم في أوروبا هو أمر مشير ولا شك ، ويعتبر إيذاناً بحدوث تغيير جذري في العقليات وفي الرؤية الجغرافية الاستراتيجية . ومع ذلك ، نحن نعلم أن هذه العملية قد بدأت منذ وقت طويل جداً ، منذ وثيقة هلسنكي في ١٩٧٥ ، وتفطى مجالاً واسعاً بدءاً من التعاون الاقتصادي إلى حقوق الإنسان . ولكن مع ذلك ، هل متقضى هذه الفترة السعيدة التي تسمى بحوار وتعاون بين الشرق والغرب على جميع التوترات التي نجمت هنا وهناك عن أحداث تاريخية أو سياسية أو اثنية أو دينية أو اجتماعية - اقتصادية؟ نعم إننا نعتقد ذلك لأننا على يقين من أن ذكاء الإنسان قادر على أن يبني على انقاض نظام قديم تماماً جديداً أكثر عدلاً ورخاء وآخاء وتضامناً . ومع ذلك ، فإنإقامة نظام سلم مستقر و دائم في أوروبا ، وهو ما نرحب فيه من أعماق قلوبنا ، هو أمر لا يمكن فصله عن بقية الكوكب لأن الاختلالات الاستراتيجية في مناطق أخرى يمكن أن يكون لها انعكاسات على الأمن والاستقرار في العالم . ثم إننا نعلم أن الحروب لا تزال تجتاح بعض أنحاء العالم الثالث . بل إننا

نشهد ، وفقاً لبعض المصادر ، تزايداً في التسلح النووي في مناطق توتر بين بلدان متقاربة ، وهو ما يطرح مشكلة أمن جديدة ، ناهيك عن المخاطر المتزايدة للانتشار بلا ضابط . ووفقاً لنفس هذه المصادر ، هناك انتشار للقدائف التسليارية المزودة بالرؤوس الكيميائية أو النووية كما تنتشر تقنيات الانتاج الخاصة بها . وينبغي إيجاد حلول فعالة في إطار يكون واسعاً بقدر الإمكان لحفظ الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي ، قبل أن تصبح هذه الفرضيات السياسية حقائق واقعة يوماً ما .

إن هدف نزع السلاح العالمي ومنع الحرب سواء كانت نووية أو تقليدية ، لا بد أن يسبقه تفاهم متبادل بين الدول ، يقوم على تعاون خلاق في ميادين السياسة والأمن ، والاقتصاد والتجارة ، والبيئة والثقافة ، وحقوق الإنسان والعمل الإنساني ، بما يستجيب للططلعات الأساسية للشعوب إلى الحرية والكرامة والرفاه . وعلى الصعيد الإقليمي ، ينبع أيضاً المساعدة على تنفيذ تدابير للحد من الأسلحة ، ووقف سباق التسلح ، وإبرام معاهدات لنزع السلاح ، وإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم تكفل زيادة الثقة والاستقرار بين الدول ، وتسويه القضايا الدولية الرئيسية عن طريق التفاوض ، ولا سيما النزاعات الإقليمية في العالم .

وختاماً نود أن نؤكد من جديد ، أنه في هذه الفترة من التاريخ ، حيث تتخذ الدول العظمى مبادرات على صعيد نزع السلاح النووي وحظر الأسلحة الكيميائية بقبولها التحقق باعتباره عنصراً أساسياً في أي اتفاق للحد من الأسلحة أو تخفيضها ، من الجلي أننا نبتعد اليوم عن حقائق الحرب الباردة والتوازن الإرهابي . وبالطبع ، هذا أفضل .

لقد حان الوقت إذن للتفكير بعمق في هيكل مؤتمر نزع السلاح تحت أنظار العالم الناقدة وفي إطار الموقف الدولي الجديد ، وينبغي لنا بأي شم أن يجعله أكثر اتساقاً ولما لفائدة التنمية . إن القضية الحقيقة هي معرفة كيفية حفظ السلم والأمن الدوليين في عصر السلاح المطلق ، أي القنبلة الذرية وأسلحة التدمير الشامل: الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو الأشعاعية . وبالتاكيد ، ينبعى لنا شداناً الأهداف ذات الأولوية لمشكلة نزع السلاح بالخروج عن الطرق التقليدية على نحو ما قال وبحق السفير أزامبويا من البرازيل الذي نشهد جميماً بخبرته وبعد نظره وitude أفقه وبلاعاته الفائقة . فلتتحققه أفضل تمنياتنا في مهامه الجديدة . إن المراد هو التغلب على الاختلافات في وجهات النظر والمصالح المتضاربة ، وتوسيع أوسن التفاهم وتحقيق توافق الآراء بفضل الحوار والتفاوض وبالتكيف مع التطورات في الموقف الدولي .

وأخيراً ، في الوقت الذي يدخل فيه العالم في عصر المفاوضات من خلال المؤسسات وحيث تتحمل الدولتان العظميان الحائزتان لأهم الترسانات النووية وأكثرها تقدماً ، مسؤولية خاصة في ميدان نزع السلاح ، ينبعى لمؤتمر نزع السلاح ألا يترك هذه الفرصة

الساحة اليوم تفوت . إن الرغبة في خلق الثقة كما قال توا ممثلاً الاتحاد السوفيatic والولايات المتحدة الموقران - يمكن أن تهيء مناخاً مؤاتياً لحل المشاكل بصياغة تدابير ملموسة واتفاقات دائمة على نحو مرن وعملي ، بفضل الشفافية في التحقق . إن الجهد المحمودة التي يبذلها كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيatic لإزالة قذائفها المتوسطة المدى والأقصر مدى ، وكذلك المفاوضات بشأن تحقيق ٥٠ في المائة من أصلتها الاستراتيجية ، ينبغي لكي تكون مشمرة بقدر أكبر ، أن تستند إلى تحقيق ملموس في الترسانات النووية والتقليدية ووقف سباق التسلح . إننا نرى أن هذا هو أفضل الطرق لدعم الاتجاهات الايجابية التي من شأنها التعجيل اليوم بعمليات الحد من الأسلحة وتخفيفها . وفي هذا الصدد يجدر القول إن هناك توافق بناء بين المفاوضات الثنائية السوفيatic الأمريكية والجهود المتعددة الأطراف لتنزع السلاح تحت رعاية الأمم المتحدة ، ويتبغي أن تكون مكملة ومعززة لبعضها بعضاً لكي تسهم في بناء عالم أكثر أمناً واستقراراً من حيث حفظ السلام على المعيد العالمي ، مثل العالم الذي نرى بشائره وبواشره اليوم . وجملة القول إن المراد هو الانتمار على الحرب والهمجية من أجل تسلیح الجنوبي البشري ، أي الإنسان ، على نحو أفضل في كفاحه ضد الاختلالات البيئية التي نراها اليوم على كوكبنا ، وفي معركته ضد الفقر والبؤى والأمية وفي حربه ضد الجوع والأمراض حتى يتغلب على التحديات التي تواجه بقاءه وتنميته .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل السنغال الموقر ، صديقي وزميلي وشقيقتي السفير اليون سيني الكلمة الهامة التي القاها وكذلك للكلمات الرقيقة التي وجهها إلى شخصياً .
(الكلمة الآن بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن لممثل يوغوسلافيا السفير كوسين .

السيد كوسين (يوغوسلافيا) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديرني لكل من السفيرين الموقرين ريتشارد بيرت وديفيد سميث وصديقنا وزميلنا القديم يوري نازاركين للمذكرة الشاملة والموضوعية التي قدموها بصدر حالة المحادثات التي تجريها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيatic بشأن نزع السلاح الاستراتيجي والفضائي . ويحدو بي الأمل في أن نحظى بشرف الاستماع إليهم مراراً أكثر في مؤتمرنا . كما أود أن أعرب عن ترحبي الحار بوجود سعادة السفير جوراج كراليك رئيس وفد جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاتحادية إلى مؤتمر نزع السلاح ، في رحابنا ، وأن أتمنى له كل النجاح في أداء مهمته الجديدة . وبإمكانه الاعتماد على تعاون وفدي التام . كما أغتنم هذه الفرصة أيضاً لاعرب عن امتناني لزميلينا اللذين انقضت

مدهما ، سفير البرازيل أزامبوجا وسفير جمهورية المانيا الاتحادية شتولبناغل والذين ساهما جل المساهمة في أعمال مؤتمرنا . وأتمنى لهما أطيب الأمنيات في أداء مهامهما الهامة الجديدة .

مع أن مسألة تحسين أداء المؤتمر وتحقيق فعاليته لم تدرج رسمياً في جدول الأعمال ولا في برنامج عمل المؤتمر ، فإنني أود على الرغم من ذلك أن أقدم ملاحظات قليلة بقصد هذا الموضوع إذ أن هناك اهتماماً متزايداً بشأنه لدى السعي لايجاد سبل لاستغلال امكانات المؤتمر إلى أقصى حد ممكن .

وقد أشار وفد يوغوسلافيا بعض جوانب هذه المسألة فيما مضى منذ عام ١٩٨٥ . وهدفي اليوم هو أن أخاطو خطوة إلى الأمام ، فيما يتصل بتوضيح شت المفاهيم على الأقل ، إن لم يكن في معالجة هذه المسألة المعقدة .

وغني عن القول أن فعالية نظام معين ليست رهنا بالترتيبات التقنية والتنظيمية ولا بسد أوجه القصور الهيكلية المحتملة فيه . بل بالمواقف السياسية وسلوك العناصر المعنية داخل النظام . ومع ذلك فإن بوسئ المؤتمر تحسين فعاليته أو على الأقل صورته بالاستمرار في إعادة تقييم الطريقة التي ينجذ بها دوره . ووفدي على يقين بأنه ينبغي علينا حين نعاود التقييم أن ننطلق من فكرة أن المؤتمر هو الهيئة التفاوضية العالمية الوحيدة المتعددة الأطراف ، وأنه لا يستطيع أن يغير أهدافه دون أن يواجه خطر فقدان مبرر وجوده بالذات . ولا ريب في أن المؤتمر لدى قيامه بدوره التفاوضي يقوم بأعمال تحضيرية مكثفة وأنه يحدد من خلال هذه العملية مفاهيم الأمن ونزع السلاح ويشكلها . حقاً إن السرعة التي تفضي بها هذه العملية إلى مفاوضات حقيقة تتوقف أحياناً بالتحديد على كيفية تناول المؤتمر لهذه المرحلة التحضيرية من دوره التفاوضي .

وبافية تحقيق توجيه أفضل علينا معالجة مسألة تحسين أداء المؤتمر وتحقيق فعاليته على ثلاث مستويات مختلفة ، على الرغم من تداخل اثنين منها على الأقل لا سيما لدى التحدث عن الشروط الازمة لإنشاء هيئات فرعية وتمديد ولايتها واشتراك دول غير أعضاء فيها الخ

ويغطي المستوى الأول الجوانب الاجرائية والتقنية البحتة لاداء المؤتمر حسب ما وردت في الوثيقة CD/WP.100/Rev.1 . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك المسائل المتعلقة بالوثائق وتحديد الجدول الزمني للمؤتمر وهلم جرا .

ويغطي المستوى الثاني المسائل التي تتصل جزئياً بمحاكم النظام الداخلي ، وهي ذات طابع سياسي إلى حد ما . وقد أشارت مجموعة الـ ٧ المسائل المناسبة وقدمت البديل في الوثيقتين CD/WP.341 و CD/WP.286 . ومن المؤسف أن هاتين الوثيقتين لم تتم مناقشتها بعمق كما أهملت الابتكارات التي كان من الممكن أن تتيح المجال للتركيز على المسائل الموضوعية .

وفي هذا السياق ، لا يزال وقد بلادي يعلق أهمية خاصة على النقاط التالية: أولاً ، تسهيل الشكليات في اجراءات اتخاذ القرارات بمقدار اشتراك الدول غير الاعضاء ، في المؤتمر . ومن الممكن تحقيق ذلك ، على سبيل المثال ، من خلال مجرد قيام دولة غير عضو بالابلاغ عن نيتها في الاشتراك أو حتى من خلال اتخاذ المؤتمر لمبادرة خاصة بدعوة دولة غير عضو للاشتراك في المشاورات .

ثانياً ، زيادة اللجوء إلى إشراك الخبراء العلميين والتقنيين في أعمال المؤتمر . ثالثاً ، اتخاذ التدابير للسماح بانشاء هيئات عاملة على أساس منها ولادة وحيدة عامة بل حتى دون أي ولاية خاصة ، على أن لا يغيب عن باليانا أن المادة ١٣٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح التي تعرّف أهداف المؤتمر الأساسية وأن الهيئات العاملة ليست أجهزة مستقلة وإنما هي شكل من أشكال أعمال المؤتمر فقط . رابعاً ، استعراض تنفيذ توافق الآراء في المسائل الإجرائية والتقنية وهلم جرا .

وأما المستوى الثالث المتعلق بتكييف المؤتمر مع التطورات الجديدة في العلاقات الدولية ، فهو أكثر تعقيداً بكثير . ومن الواضح أن هذه المسائل ذات طابع سياسي بارز وتمس جوهر خاصية المؤتمر ودوره وكفاءته كهيئه تفاوضية .

وقد بيّنت المناوشات التي دارت حتى الان أننا نفكّر جميعاً في ما طرأ من تحسن على العلاقات الدوليّة ، وفي التقليل من خطر نشوء النزاعات ، وإعادة النظر في مفاهيم هيكل الأمن واقامة هيكل جديد . وفي كشافة مفاوضات نزع السلاح التي لها تأثير عالمي أياً كان المستوى الذي تجري عليه إلى آخره . وهذه الاتجاهات تتبيّح ظروفاً أكثر مؤاتاة للنماذج والتكميل في المفاوضات المتعددة الاطراف والثنائية والإقليمية ، وتفرض ضرورة اتباع منهج أكثر مرونة وواقعية في أعمالنا . وبذكر بصورة عابرة أن السنوات القليلة الماضية لا سيما عام ١٩٨٩ حتّى إلى أن نغير كثيراً من تصورنا لما هو واقعي وما هو غير واقعي ، إذ أن التطورات الأخيرة قد أخذتنا جميعاً على حين غرة حتى أكثر علماء المستقبل جسارة . وعلى الرغم من أننا نشعر جميعاً بقوى دفع وامكانيات جديدة ما فتئنا نخلص إلى استنتاجات مختلفة بشأن كيفية تمكّن المؤتمر من تحسين فعاليته تبعاً لتفير الظروف .

في رأي وفد بلادي ، لا ينبع أن يؤدي التكيف إلى تغيير دور المؤتمر التفاوضي ، بحرمانه من حقه في مناقشة مسائل معينة من مسائل نزع السلاح . ولا يمكن أن يقتصر حل أهم المسائل على حل يتم ضمن إطار ثانوي أيًّا كانت طبيعته . في حين أن التوغل إلى نظام مستقر للأمن لا يمكن إلا أن يكون نتيجة لتعاون دولي واسع النطاق .

ولذلك لا يمكن النظر إلى التكيف إلا كمعزز لدور المؤتمر وكتأكيد على حقه عمليًّا في معالجة كل مسألة أساسية من مسائل نزع السلاح . ولا يمكن للمؤتمر أن يساهم على نحو كامل في دينامية المفاوضات ، على نطاق واسع إلا بتوفير ظروف كهذه . وعلى هذا الأساس فقط يمكن التوغل إلى نهج متعدد وتدريجي وجدير بالثقة لتناول المسائل المدرجة في جدول الأعمال التي لا تزال تستعصي على نهج المفاوضات المتعددة الأطراف . وهذا يعني أن تأخذ في الحسبان مرحلة المداولات ، وما قبل المفاوضات ، ومراحل أخرى بما في ذلك اعتماد ما يسمى بالتدابير المعروفة باسم تدابير بناء الأمن "المتوسطة" و"التباعية" بغية تعزيز المفاوضات ذاتها . وهي تجعل هذا النهج التدريجي ممكناً عوضاً عن نهج "التفاوض" ، نعم أم لا" ، وهي لا نقلع دور المؤتمر بحيث يصبح مجرد حانوت للشرارة . يتغير علينا جميعاً أن نبدأ بتغيير موقفنا وأن نقبل بالمؤتمر في جميع وظائفه .

وبعبارة أخرى ، ليس بوسع المؤتمر أن يعمل وكأنه محفل التفاوض الديمقراطي المنشوق الأوحد ، ولكن تعدد الأطراف هو السبيل الوحيد لنزع حقيقي للسلاح . ولكن من غير الممكن إلا يتعدى كونه مجرد ملقط لفظات ما يجري على موائد المفاوضات الأخرى . وبعبارة أخرى ينبع أن يكيف دوره التفاوضي على المدى القصير والمتوسط والطويل مع امكاناته الحقيقة ، دون أن تكون نشاطاته رهناً بوجود هيئات عاملة أو ولايات أو برامج عمل رسمية أو عدم وجودها . والامر كذلك ، ينبع على المؤتمر أن يستغل ما توفر لديه من امكانيات لتناول جميع المسائل على جميع الأصعدة بصورة موضوعية ، ولمناقشة البرامج والاقتراحات حتى لو كان من الجلي أنها ليست جاهزة للمفاوضات المباشرة نظراً لاختلاف وجهات النظر . وفي التحليل الأخير فإن معالجة كل مسألة معالجة أساسية تمثل ، في الواقع ، مرحلة من مراحل التفاوض ، والتي لا يمكنها أن تندو في كل مرة ، بالطبع ، صياغة . وبالتالي يضطلع المؤتمر بدور اعلامي وتحضيري هام وهذا يعني دوره كحافز في البحث المستمر عن عناصر ومفاهيم مشتركة ينبعى باستمرار توسيع نطاقها وصياغتها في سبيل عقد هذه الاتفاقيات . والتكيف إذن ليس فكرة مجردة وإنما هو في المقام الأول تقوية لاستعداد لتناول جميع المسائل المدرجة في جدول الأعمال ، ولتحديث العمل والابتکار على نحو يسمح بالسير إلى الأمام بسرعة أكبر في اتجاه هدفنا الأساسي في مفاوضاتنا بشأن اتفاقيات نزع السلاح .

وفي هذا السياق ينبغي أن نشرع في مناقشة جدول الأعمال على نحو أنشط وأكثر تحديداً ، وأن نقترب به أكثر إلى الهدف الأسمى . كما ينبغي أن ننظر بطريقة أكثر تحديداً في إمكانية إضافة مسائل جديدة ودمج بعض البنود الواردة في جدول الأعمال أو إمكانية اللجوء إلى جدولة لدى تناول مسائل معينة تبعاً لدرجات الاختلاف في وجهات النظر . وعلى هذا المنوال دون إهمال أي بند يتاح المجال للتركيز على المسائل التي يكون حلها في متناولنا كما هو الحال الآن ، مثلاً ، في اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ونظراً لاتساع جدول الأعمال مسبقاً ينبغي أن يلحق كل إضافة تجديد الأولويات الحقيقة لا الرسمية لفترة متومطة أو قصيرة الأجل على الأقل .

ووفد يوغوسلافيا على استعداد لدراسة جميع الاقتراحات التي قدمت إلى الان ، على نحو بناء بفتحية تعزيز عمل المؤتمر مع مراعاة التطورات الراهنة على الصعيدين العالمي والإقليمي . وفضلاً عن الاقتراحات التي عرضت في السابق هناك مثلاً ، مسألة أمن البلدان غير المنحازة والبلدان النامية التي تستحق اهتماماً خاصاً بما أن وضع إطار النظام الأمني الجديد يتم ضمن العالم المتقدم ، ونظراً لأن المؤتمر هو بالتحديد المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف الشامل ينبغي أن يكون البداء في مناقشات بمقدور كل المسائل المتعلقة بالأمن ونزع السلاح كما عليه أن ياتي بالحلول الملائمة .

ويجب أن يستخدم المؤتمر جميع الامكانيات المتوفرة لديه بدءاً من الجلسات العامة والهيئات المخصصة ، والمجتمعات غير الرسمية والمشاورات الرئيسية المفتوحة ، ومناقشات هيئات الخبراء ومناقشات الموائد المستديرة العلمية إلى آخره للحفاظ على تبادل موضوعي للأراء . والاقتراحات للسعى عن أسر مشتركة للتفاوض . فاتباع نهج أكثر مرونة بمقدور الولاية بموجب البند 1 (حظر التجارب النووية) وقبول الجلسات غير الرسمية للمرة الأولى بشأن البند 3 في جدول الأعمال ، مثلاً ، يظهر بداية اتباع نهج عملي إلى حد طفيف في أعمال المؤتمر .

وعلى الرغم من أن النهج المبتكر لا يكون جزءاً من هذا الموضوع بالضبط ، فإني أعتقد أن اتباع مثل هذا النهج إزاء مشكلة زيادة عدد الأعضاء قد يكون مجالاً يسمح لنا بتحديث المؤتمر وفقاً للتغير الطارئ على بنية المجتمع الدولي . وهنا في ذهني فكرة إمكانية إعادة تقييم معايير التوازن السياسي مثلاً . وبما أن هذه القضية هي قضية سياسية حساسة لا يزال من السابق لأوانه التوصل إلى استنتاجات ملموسة إلا أنها فكرة مأثبة وينبغي علينا أن نبدأ التفكير فيها .

وي ينبغي عدم التوقف عن السعي إلى أفكار جديدة وقضايا جديدة للمناقشة على أي مستوى كان ، وكذلك أن يعاد تقييم اتباع نهج نقدي بمقدوره الطريقة التي يؤدي فيها المؤتمر بدوره . ويجب أن يظل المؤتمر متاهباً لاي تغير سياسي وأن يسجل ويستغل أي

المناسبة لتوسيع نطاق امكانياته للتفاوض وان يؤكد عل دوره في الظروف الموضوعية لنشاطه . وإذا لم تستطع أن تحقق ما لا بد منه ينبغي أن تحاول على الأقل عمل ما هو ممكن . أي أن نعتاد اتباع نهج الخطوة خطوة والتدرج دون أن تغيب عن بالنا بالطبع الأهداف الحقيقة ، وأية خطوة منها بلغت من الصغر ستكون بالطبع مساهمة في جعل مؤتمرنا أكثر انسجاماً مع الامكانيات الموسعة لأن يصبح حلقة لا غنى عنها في عملية التفاوض .

الرئيس: أشكر ممثل يوغوملافيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . أعطي الكلمة الان إلى ممثل رومانيا السيد شيريلا .

السيد شيريلا (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية): سيد الرئيس . اسمحوا لي قبل كل شيء أن أعرب عن مدى سرور وفد رومانيا لترأسكم ببالغ الكفاءة أعمال شهر نيسان/ابريل لمؤتمر نزع . واسمحوا لي كذلك بأن أرحب بالسفير كراليك بوصفه رئيس وفد تشيكوسلوفاكيا .

ولقد ساحت الفرصة لوفدنا خلال الكلمة التي ألقاها في ١٢ شباط/فبراير أمام جلسة المؤتمر العامة ، بأن يقدم الخطوط العامة لموقف رومانيا وان يعبر عن آماله ولا سيما عن استعداده التام لتقديم الدعم والمساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق عملية نزع سلاح واسعة النطاق ، تتسم بالاستمرارية والدينامية على جميع المستويات وفي كافة الأوجه . وبفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتمنها مع السفيرين السالفين السيد وأغنماكرز سفير هولندا والسيد أزيكيوي سفير نيجيريا ، فقد حققنا إلى الان وضع إطار عمل ملموس يهدف إلى تنفيذ أمر ضروري نتفق جميعاً على ابراز أهميته وهو اجراء المفاوضات لا سيما عقد الاتفاques وانجاز التدابير الازمة ذات الطابع العالمي على المعيد المتعدد الأطراف ، في ميدان نزع السلاح . لقد أوضحت المناقشات والمفاوضات بوجه خاص حقيقة أن المناخ السياسي الاكثر مؤاتاة اليوم يوفر لنا ظروفأً وآمالاً ولكن يفرض كذلك متطلبات ومسؤوليات وجهوداً اضافية ترمي إلى التوصل إلى نتائج هامة في ميدان نزع السلاح ، ولا سيما في إطار مؤتمر جنيف . كما أوضحت المناقشات أيضاً أن المسائل النووية ما زالت تعتبر ذات أولوية في هذا المؤتمر . ويحيط وفدى علماء ، مع الشعور بالرض ، بحقيقة أنه قد اتيحت الان وبفضل الجهود التي بذلها السفير دونواكي بمورة خاصة ، ظروف اكثراً مؤاتاة يمكن أن تؤدي إلى حوار اكثراً تحديداً بشأن مسألة منع ولاية فعلية للجنة مختصة لحظر التجارب النووية . ونعرب عن املنا بأن يشهد المؤتمر دون تأخير المرونة وتوافق الآراء اللذين لا بد منهما على الاطلاق للتوصول إلى ولاية متوازنة معقولة تكون قادرة على توفير الظروف الازمة لاجراء بحث موضوعي وهداف .

وفيما يتعلق بالمسألة الهامة للتحقق في معايدة بشأن حظر التجارب ، فقد أحرزنا تقدماً كبيراً . فقد قام فريق الخبراء العلميين المخصص ، باستحداث نظام عالمي للتحقق من الظواهر الاهتزازية . ويعرب وفي عن اغتاباته الخان نظراً لأن رومانيا شارك منذ هذه الدورة في الفريق المخصص كما مستخدم الوسائل التقنية المتوفرة لديها الان في الاختبار الدولي الشامل الذي سيقدم استنتاجاته في عام ١٩٩١ . ونرى أنه بفية التشجيع على اتخاذ قرارات سياسية أخرى بمدد الاشتراك في تجربة دولية من هذا القبيل ، ينبغي أن نجد السبيل لتوفير مساعدة تقنية أساسية وتعاون دولي مكمل ، لا سيما في المناطق التي لا يوجد فيها تمثيل على نحو واف .

ونرى أنه من الممكن بوجه خاص للمراكز الدولية الأربع التي أنشئت لاختبار الشبكة العالمية للتحقق من الظواهر الاهتزازية أن تزيد من مراعاتها لهذه الضرورة والأمكانية .

استمراراً في سياق الحديث عن نزع السلاح النووي ، فإننا نشترك في شعور الرضى وذلك لأن مناقشات محددة غير رسمية قد بدأت بشأن البندين ٢ و ٣ من جدول الأعمال . وعلى غرار العديد من الوفود الأخرى فقد كنا نفضل في الوقت نفسه انشاء أجهزة عمل ومفاوضات بل لجان مخصصة لكلا الموضوعين . وأنتهز هذه الفرصة لاعرب عن سرور وفيبي لسماع النبذة الإعلامية التي قدمها في هذه الجلسة العامة كل من رئيس الوفد السوفيتي والأمريكي في المفاوضات الثنائية بشأن الأسلحة النووية والفضائية . ونحن على يقين من أن جوهر البيانات اللذين قدموها الوفدان هنا ، سيوفر نقاطاً مرجعية هامة لإجراء مناقشات غير رسمية بمدد البندين ٢ و ٣ من جدول أعمال المؤتمر ولاعمال اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، أيضاً . ونكرر الاعراب عن أملنا في أن اقتراب موعد المؤتمر الرابع لاستعراض معايدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيشجع بذلك الجهود ولا سيما تحقيق نتائج في الميدان النووي باكماله ، بما في ذلك ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية . إن إعادة تشكيل اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في وقت مناسب نوعاً ما قد تعطانا الأمل المشروع بأنه يمكننا في هذه السنة القيام بعمل جوهري يتوجه إلى الحصول على نتائج ملموسة بمورقة خاصة ، وهو أمر يرغب فيه الجميع . ومن المؤسف أن تكون مرحلة الانتقال إلى النظر الموضوعي في هذه المسألة الملحة أكثر فاكثراً ، والمثيرة للقلق ، قد أجلت .

اسمحوا لي ، الآن بآن أشير إلى المفاوضات المتعلقة بمشروع اتفاقية لازالة وحظر الأسلحة الكيميائية . فقد أعرب وفي في الكلمة التي القاها في ١٣ شباط/فبراير أمام جلسة المؤتمر العامة عن استعداد رومانيا السياسي التام بشأن عقد

اتفاقية كهذه على وجه السرعة . واستعدادنا ما زال على حاله ، فاننا ندعو إلى اتفاقية عالمية فعالة تتطوّر على نظام تحقق ملائم . ولقد أعلنا بوضوح أن رومانيا لا تملأ أسلحة كيميائية وليس لديها أية نية في انتاجها أو حيازتها . فان الولاية المدعمة للجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية تحدو بنا إلى التفكير بأن المفاوضات الهدافـة إلى ابرام اتفاقية عالمية لحظر هذه الاسلحة هي الان في الشوط الاخير اذا جاز التعبير . فأوجه التقدم المتعلق بهيكل الاتفاقية المقبلة على وجه التحديد تكتسي في هذا المعنى أهمية كبرى . ونحن نكن بالغ التقدير للجهود الرامية إلى التعمق في البحث في جميع الجوانب ولكننا ، على غرار ما أشار إليه عديد من الوفود الأخرى ، نعتبر ايضاً أن بعض المناقشات والمشاورات والمفاوضات المطلولة بشأن جوانب تقنية أو صياغية بحثة قد تصرف انتباها عن مسائل موضوعية أساسية ، ينبعـي في رأينا ، أن تعالج بطريقة مباشرة في إطار نظرة شاملة مع تحضـبـحـبـ الانتباـهـ بـإـفـراـطـ علىـ أحـدـ التـفـاصـيلـ أوـ غـيرـهـاـ . وـنـحـنـ نـولـيـ ماـ اـسـتـحـقـ منـ التـقـدـيرـ لـالـمـسـاـهـةـ الـحـازـمـةـ لـرـئـيـسـ اللـجـنةـ المـخـصـصـةـ السـفـيرـ هـيـلـتـيـنـيـوـ ،ـ وـذـلـكـ لـتـعـزـيزـهـ لـلـأـعـمـالـ الـمـوـضـوعـيـةـ الـرـامـيـةـ إـلـىـ توـضـيـعـ الـمـسـائـلـ "ـالـحـاسـةـ"ـ ،ـ بـغـيـةـ تـمـهـيدـ السـبـيلـ لـوـضـعـ صـيـفةـ نـهـائـيـةـ لـنـصـ الـاـتـفـاقـيـةـ .ـ

وهناك مشكلة تتردد غالباً في المناقشات والمفاوضات هي مشكلة الصيغة العالمية لاتفاقية المقبلة . ونعتبر أن إشراك عدد أكبر فأكبر من البلدان في عملية المفاوضات وتحقيق توافق الآراء لدى اعتماد نص الاتفاقية النهائي ، هما من ضمن الظروف المشجعة لتحقيق هذا الاشتراط المشروع للعالمية . ورومانيا مستعدة لأن توقع بنفسها منذ البدء بوصفها طرفاً أصلياً في اتفاقية تكون نتيجة لمثل تلك العملية .

وختاماً ، فقد أحاط وفدى علماء بكل اهتمام بالتعليقات والآراء التي وردت هنا والرامية إلى تكميل بل حتى إعادة النظر في الأسس التي تقوم عليها نشاطات مؤتمر نزع السلاح . وكما أشار السفير سوجكا هنا فإن بواعث القلق المشروعة لا ينبغي أن تُضع الأعمال الموضوعية في المرتبة الثانية أي انجاز ولاية المؤتمر التفاوضية . وقد ركز السفير هيلتينيوي مؤخراً هنا وبكل صواب على أنه في نهاية المطاف ، فإن الشرط الأساسي للتفاوض والتوصل إلى اتفاقات وتدابير فعالة لنزع السلاح كان ولا يزال هو الارادة السياسية . ونحن نعرب عن أملنا بل يقيننا بأن هذه الارادة متسود أكثر فأكثر على أعمالنا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل رومانيا المؤقر ، الدكتور شيريلا على بيـانـهـ وـعـلـىـ الـكـلـمـاتـ الرـقـيقـةـ الـتـيـ وجـهـهاـ إـلـىـ الرـئـاسـةـ .ـ
(الكلمة الآن بالإنكليزية)

اعطى الكلمة الآن لممثل بولندا السيد جيزووسكي .

السيد جيزووسكي (بولندا): لقد سمحت لنا الفرصة مسبقاً لتهنئة

وفدكم لتوليه رئاسة مؤتمر نزع السلاح ، إلا أنني أود مرة أخرى أن أتمنى لكم كل النجاح لإنجاز المهام الملقاة على عاتقكم . اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن شكرنا للسفراء ريتشارد بيرت ، وديفيد سميث ويوري نازاركين للمعلومات القيمة التي قدموها في هذه المرحلة من الأعمال بقصد المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، التي لها أهمية كبيرة في نزع السلاح عاماً ، وفي مؤتمر نزع السلاح خاتمة . كما أود أن أرحب أيضاً بالسفير جوراج كراليك من تشيكوسلوفاكيا بين ظهرنا وأن أقدم له تأكيدنا بالتعاون التام معه ومع فده .

تتعلق الكلمة التي أقيها اليوم أمام المؤتمر ، بتقديم ورقة عمل عن بيانات تخرج بولندا وترتبط باتفاقية الأسلحة الكيميائية التي وضعتاليوم بموجبها الوثيقة CD/985 . وقد قدمت البيانات التي تukkan الوضع في بولندا كما هو عليه في نهاية عام ١٩٨٩ ، طوعاً من قبل الهيئات والمؤسسات المعنية في بولندا وفقاً للشكل الذي اقترح في الوثيقة CD/828 ، في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٨ التي قدمتها جمهورية ألمانيا الاتحادية . فالتفاصيل عن المواد الكيميائية التي يجري انتاجها أو تجهيزها أو استهلاكها في بولندا تُقدم طبقاً للقائمة المتفق عليها مؤقتاً الواردة في الوثيقة CD/952 المؤرخة في ١٨ آب/أغسطس عام ١٩٨٩ . وهي ترتكز على الحدود التالية: الجدول ١: ١٠٠ غرام في السنة ، والجدول ٢: طن واحد في السنة ، والجدول ٣: ٣٠ طن في السنة .

واذ تقدم بولندا البيانات فإنها ترغب في الانضمام إلى عدد كبير من الدول التي سبق لها تقديم معلومات بهذه ، مشاطرة إياها الرأي حول أهمية تبادل البيانات على الصعيد المتعدد الأطراف ، بالنسبة لمفاوضاتنا . ونعتقد أن تجميع البيانات ذات الصلة بالاتفاقية من جميع المشتركين في المفاوضات سيسمح بإيجاد الحلول للقضايا المعلقة . وفي الوقت نفسه فإن توفير بيانات بهذه قبل التوقيع على الاتفاقية يشكل جزءاً من مجموعة من تدابير بناء الثقة المستخدمة لدعمها .

ومن البديهي والمؤكد أنه يمكن احراز التقدم في المفاوضات على نحو أسهل وأسرع إذا دارت على أساس توفر معلومات على نطاق واسع شامل إلى أقصى حد ممكن بشأن مخزونات الأسلحة الكيميائية القائمة ومن يملكتها ، وبيانات أخرى ذات صلة بالاتفاقية على حد سواء . وتمكننا تلك المعلومات من التنبؤ بصورة أفضل بالمتطلبات الازمة لعملية تنفيذ الاتفاقية في المستقبل ومن وضع آليات تحقق ملائمة بموردة فعالة ودقيقة ، ومن تحديد شكل المنظمة في المستقبل . فالافتتاح والثقة المتبادلة لا سيما بين الدول التي هي طرف مباشر في المفاوضات ، سواء كانت عضواً في المؤتمر

أم لم تكن ، لا تخلق جوًّا مواتيًّا فحسب بل توفر ، كذلك ، دلالة أساسية على التزام حقيقي بانجاز أعمالنا بشأن الاتفاقيات ، وتساهم في جعلها ذات طابع عالمي . ولذلك ندعو دولة أخرى للانضمام إلينا في هذا التبادل الطوعي للبيانات ، في أقرب وقت ممكن .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإبداء بعض الملاحظات بقصد الوضع الراهن للمفاوضات الخاصة بالاتفاقية . فقد تردد على سمعنا في بيانات عديدة خصت للأملحة النووية خلال دورة الربيع ، بإن عام ١٩٩٠ ينبغي أن يكون حاسماً إزاء مساعينا . ونحن نشاطر هذا الرأي . وعلاوة على ذلك نعتبر أن هناك أمساً متينة يقام هذا التأكيد عليها . ومورد ذلك ليس هو الجو المواتي الذي أتاحه المؤتمران المعقدان في باريس وفي كانبيرا ، ومسار المحادثات الأمريكية - السوفياتية الإيجابي في هذا الميدان . وفي المقام الأول فإن تكليل جهودنا بالنجاح الثامن هو نتيجة للتقدم المحرز والمواد التي تم تجميعها خلال أعوام طويلة من المفاوضات .

وتؤكد النتائج التي حققتها اللجنة حتى الآن خلال دورة هذا العام تحت رئاسة السفير هيلتيينيوس البارع على أن التقدم ممكن حتى فيما يتعلق بأكثر القضايا تعقيداً شرط أن يبدي جميع الأطراف أقصى الاستعداد والمرونة بغية التوصل إلى توافق للرأي . ويدور في خاطري ، بصورة خاصة تقدم العمل بهدف تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاج الأسلحة الكيميائية . وفي الوقت نفسه فإن ذلك مجرد مثال إيجابي آخر على التأثير المواتي للتطورات في المجال الثنائي على المفاوضات المتعددة الأطراف . ومع ذلك فإن مجمل الحديث هو أن استعداد جميع الأطراف في المفاوضات لسعى مشترك للتوصول إلى حل يرضي الجميع بشأن مشكلة معقدة وصعبة إلى هذا الحد ، قد ساهم في النتائج النهائية .

وفضلا عن ذلك فإن هناك آفاقاً جديدة قد انبثقت للشرع بمناقشات ملموسة وجدية بدرجة أكثر بشأن لجان التتحقق المخصمة . وفي اعتقادنا أن وضع وسيلة تتحقق مناسبة ينبغي أن يتم مع مراعاة بوعث القلق المشروعة لوفود عديدة على ملة بما يسمى "مشكلة القدرة" . وبالاضافة إلى الجهد التي بذلها رئيس اللجنة للدفع إلى الإمام بأعمالنا بشأن الشكل النهائي للتفتيش بالتحدي الذي تم سابقاً بادارة السفير مورييل المتسمة بالكفاءة ، هناك أمل عزيز بأن يوضع أخيراً النموذج العام للتحقق في الاتفاقية المقبلة . فمن شأن اتفاق لدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاج الأسلحة الكيميائية وكذلك استكمال نموذج تحقق عام أن يخلق ظروفاً مواتية لحل قضايا صعبة أخرى لا تزال محط جدل كبير . ويبدو في هذه المرحلة أن الاستفادة من مزايا مؤسسة "اصدقاء الرئيس" هي أكثر إشكال العمل فعالية إذ تسمح بالتركيز على تقرير وجهات النظر المختلفة للوفود التي تتعلق أهمية خاصة على مسائل محددة . ويبدو لي أن من المرغوب فيه استخدام أفرقة رسمية أو غير رسمية أصغر ، على نطاق أوسع ، يكون

بامكانها إعداد وتقديم اقتراحات إلى اللجنة بشأن المسائل المعلقة . ونأمل أن يأتي هذا الأسلوب في العمل بنتائج طيبة . كما نعرب عن تقديرنا أيضاً للمناقشة المستفيضة التي أدارها رئيس اللجنة حول موضوع ما يسمى بـ "الأمن غير المنقوص" فقد سمحت لنا بالنظر في عديد من الأوجه السياسية لاتفاقية في جو يتسم بالاتساع ، لا سيما ترابطها وتفاعلها . ولا شك بأنه ينبغي أن نأخذ في الحسبان هذا النطاق الأوسع لدى البحث عن حلول .

وسيشارف الجزء الأول من دورة عام ١٩٩٠ على نهايته . ونتيجة للنهج الجديد الذي اتبعه رئيس اللجنة فقد خطونا خطوات أخرى إلى الأمام في الطريق المؤدي إلى الاتفاقيات . ونحن نقترب من هذه اللحظة في المفاوضات حيث يتوجب فيها على كل مشارك أن ينعم النظر في الشوط الذي قطعناه والشوط الذي ما زال أمامنا في سياق المصالح المباشرة للدولة التي يمثلها . وأن الحقوق والواجبات التي حددت بشكل دقيق أكثر فأكثر في مشروع الاتفاقية تتطلب تحليلًا موضوعيًّا من وجهة نظر تطابقها مع المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية لكل بلد معين .

ونظراً لأن بولندا بلد لا يجوز ولا ينبغي حيازة أسلحة كيميائية ، فمن الطبيعي إلا تتفق من قضايا كترتيب التدمير ، والأمن غير المنقوص ، وآليات التحقق وما إلى ذلك نفس الموقف الذي يقفه حائزو الأسلحة الكيميائية . وسيكون نهجنا إزاء مفاوضات بشأن هذه القضايا أكثر اتساماً بطابع عام وغير مباشر ، في حين أن هذه القضايا هي ذات أهمية مباشرة وخاصة بالنسبة إليهم . ومن جهة أخرى سنولي اهتماماً خاصاً للمفاوضات بشأن قضايا من مثل التتحقق من الصناعة الكيميائية أو تقديم المساعدة أو التعاون . وسيترتب على بولندا درجة مختلفة من الالتزامات نظراً لمشاركتنا في الاتفاقية بالمقارنة بالدول "ذات القدرات في مجال الأسلحة الكيميائية" .

وفي الوقت نفسه متزايد المصالح العالمية والإقليمية والفردية وضوحاً . وسيتعين علينا تحديدها في الوقت المناسب وتصنيفها وإيجاد الحلول التوفيقية الملائمة . وفي رأينا أن المرحلة المتقدمة من المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تستوجب الآن نهجاً مختلفاً يتبع على نحو أكثر دقة وواقعية فرماً لتحديد المصالح العامة أي العالمية ، والمصالح الخاصة أي الإقليمية ، والمصالح الفردية . وينبغي أن نهدف إلى إنشاء آلية لاتفاقية المقبلة تكفل توازنًا مناسباً بين الحقوق والواجبات .

الرئيس: أشكر ممثل بولندا للتصرير البالغ الأهمية الذي أدى به وللكلمات اللطيفة التي وجهها للرئيس . وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم .

هل يوجد اي ممثل آخر ان يلقي كلمة؟ نظراً لعدم وجود من يرغب في ذلك اود الان ان اعلق الجلسة العامة وان ادعو إلى جلسة غير رسمية للنظر في طلبين للاشتراك في اعماله .

علقت الجلسة في الساعة ١٣/٤٠ واستؤنفت في الساعة ١٣/٤٢

الرئيس: نستأنف الان الجلسة العامة ٥٥٣ لمؤتمر نزع السلاح . وسيقوم المؤتمر الان باتخاذ قرار بشأن المذكرة التي قدمها الرئيس والتي عممتها الامانة في الوثيقة WP.384 CD بشأن طلب دولتين من الدول غير الاعضاء الاشتراك في اعمالنا . لا ارى اي اعتراض . وقد تقرر ذلك .

الرئيس: في سياق القرار الذي اتخذناه للتو ، اود ان الفت النظر إلى ان التصريح الذي ادلّ به رئيس المؤتمر في الجلسة العامة ٥٣٤ المستأنفة ، ينطبق كذلك على الطلبين اللذين نظرنا فيهما اليوم .

وأود ان أنتقل الان إلى موضوع آخر . لقد عممت الامانة اليوم جدول زمنياً موجزاً للجتماعات التي ستعقد في أوائل الأسبوع المقبل قبل اختتام الجزء الأول من الدورة . وكالعادة فإن الجدول الزمني ذو طابع ارشادي ويمكن تغييره حسب الضرورة . هل لي ان اعتبر ان الورقة الرسمية تلقي القبول؟ وقد تقرر ذلك .

قبل رفع هذه الجلسة العامة اود ان أعلن امررين . اود قبل كل شيء ان اذكر جميع الوفود بوجود فيلم فيديو عن تفتيش اختباري وطني بالتحدي اجرته المملكة المتحدة سيعرض في القاعة ٥ في الساعة ١٥/٠٠ من بعد ظهر اليوم . كما اود ان الفت الانتباه إلى ان المؤتمر سيعقد غداً في الساعة ١٥/٠٠ في قاعة المؤتمر هذه مشاورات مفتوحة غير رسمية مع توفير خدمات تكبير الصوت بشأن تحسين أداء وفعالية المؤتمر . وفي هذا السياق لقد بلغني ان هناك مجموعة مناقتراحات التي طلبت من الامانة في هذا الموضوع متوضّع في مناديق بريد الوفود جداً ظهراً . ونحن نتطلع إلى عقد جلسة مشاورات مفتوحة غير رسمية مشمرة ومعقولة جداً بعد الظهر .

ولم يتبق لدى اي عمل اليوم . وأود الان ان ارفع هذه الجلسة العامة . وستعقد يوم الثلاثاء ٢٤ نيسان / ابريل ، الساعة ١٠/٠٠ الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح وهي آخر جلسة من جلسات الجزء الاول للدورة السنوية .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.554
24 April 1990
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والخمسين بعد الخمسة

المعقدة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيس: السيد احمد كمال (باكستان)

الرئيسي: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٥٤ لمؤتمر نزع السلاح .

وفقاً لبرنامج عملنا ، هذه آخر جلسة في الجزء الأول من الدورة السنوية للمؤتمر ، وطبقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز لاي عضو يرغب في إشارة أي موضوع يتصل بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك .

وعلى نحو ما اتفق عليه سابقاً ، سيعقد المؤتمر اليوم - إذا ما سمح الوقت بذلك - مباشرة بعد هذه الجلسة العامة ، اجتماعاً غير رسمي يكرس لموضوع البند ٢ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" .

ولدي على قائمة المتحدثين للاليوم ممثلو جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وألبرازيل ، والولايات المتحدة الأمريكية ، ومصر ، وكندا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، والهند ، واندونيسيا ، والجمهورية الديمقراتية الألمانية ، والمكسيك . ومن بين هؤلاء المتحدثين ، هناك ثلاثة أصدقاء وزملاء سيتركون المؤتمر اليوم وسيدللون ببياناتهم التوديعية اليوم . أنا أقصد السفير بول يواقيم فون شتولبناغل ، والسفير ماركوي دي أزامبوجا ، والسفير كماليش شارما ، الذين ساهموا ببياناتهم مساهمة كبيرة في عمل مؤتمربنا . وأنوي توديعهم نيابة عن المؤتمر بعد أدائهم ببياناتهم . وأعطي الكلمة الان لممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، السفير بول يواقيم فون شتولبناغل .

السيد فون شتولبناغل (جمهورية ألمانيا الاتحادية): سيادة الرئيس ، إنه لمن دواعي سوري البالغ أن أدلّي ببيانٍ الأخير أمام هذه الهيئة الهامة تحت رئاستكم . ولا أريد أن أعدد صفاتكم أو أن أصف قيادتكم ولا حاجة بي إلى ذلك لأن معرفتنا الطويلة ببعضنا جعلتنا ندرك تماماً مقدار الاحترام المتبادل والصداقة التي بيننا وأعترف من جانبي بقدراتكم الفكرية الخاصة . شهر نيسان/أبريل ليس عادة شهراً يتيح للرئيس أن يمارس سلطته ، ولكنكم طالما فعلتم ذلك وبشكل جيد حتى في شهر نيسان/أبريل . بل يحتمل أن يرد اسمكم في سجل غينان للارقام القياسية لكون ثلاثة من الزملاء يرحلون في يوم واحد . أما شهراً آذار/مارس وشباط/فبراير فهما اللذان يتيحان للرئيس أن يتصرف بصفاته ، وأعتقد أن السفيرين أزيكيوي من نيجيريا وفاغنميكرز من مملكة هولندا قد أديا عملاً ممتازاً يقدرها الجميع . فتحن مدينون لهذين السفيرين بالتقدم المحرز في عملنا .

وبما أنه أترك المؤتمر بعد قرابة أربع سنوات ، فإننيأشعر بطبيعة الحال بالأسف - كما سبق لكثيرين غيري أن شعروا به - لانه لم تتح لي فرصة المكوث فترة

كفيلاً بأن تؤهلني لكون عميد مؤتمر نزع السلاح ، إذ كانت تدور في ذهني أفكار كثيرة عما كنت سأفعله لو كانت تلك الغرفة قد ستحت لي . غير أن عملنا استفاد على الأرجح من امتلاكه أكبر من حفافة الزميلين الأقدم عهداً بخدمة المؤتمر ، إلا وهم السفير بيارت من منفوليا والسفير بن هيمه من المغرب ، ومن كياستهما وحيادهما الحكيم .

وبلدي لا يقف في هذه الأيام في مفترق الطرق ، كما يقال ؛ فقد اجتاز طريقاً طويلاً مليئاً بالعقبات في سبيل بدء حياة جديدة وتهيئة مستقبل نرجو أن يكون أفضل لألمانيا ولغيرها . وما كان لنا أن نفعل ذلك بمفردنا . فنحن نعترف عن طيب خاطر بالمساعدة الخامسة التي قدمتها الحكومات في الشرق والغرب وبإرشادها وموافقتها على تحقيق ذلك . في المقام الأول ، كانت هناك بطبيعة الحال القوتان العظيمان اللتان لعبتا دوراً رئيسياً في تغيير مجرى التاريخ . وكانت هناك القرارات الهامة والتالية والجريئة التي اتخذتها الحكومات البهنجارية والتشيكيوسلوفاكية والبولندية بالسماع للألمان الراغبين في مغادرتها بالذهب إلى الجزء الآخر من بلدهم . والتعاطف التلقائي الذي تلقيناه نحن الالمان لاحقاً من جيراننا الأوروبيين الآخرين ، وفي المقام الأول من جيراننا الأعضاء في الجماعة الأوروبية ، سيساعدنا في مواصلة سياستنا المسؤولة التي تتجسد ، في إطار مؤتمر نزع السلاح ، في الجهود التي تبذل لإرساء نظام آمن جديد وفعال لأوروبا .

سيادة الرئيس ، إن هذه القارة القديمة أمامها فرص جديدة . بإقرار سلم دائم لقارتنا المنكوبة وتحقيق وحدتها لم يعد ضرباً من الخيال . وإرساء نظام عادل للسلم قد أصبح الآن رؤية واقعية . فقد تحطم الأسوار وأزيلت الأسلاك الشائكة . وأخذت أوروبا تسترجع تاريخها وثقافتها وقيمتها المشتركة . وتغيرت كثيراً حقائق التهديد العسكري بحيث بات لزاماً على الشرق والغرب الآ يننظراً بعد ذلك إلى بعضهما البعض وكان كل منها أمام عدو محظوم ، حتى برغم أن التطورات السياسية لم تؤشر حتى الآن تأثيراً كبيراً على الترسانات والقوى . فنحن نعلم بحكم الخبرة أن نزع السلاح يأتي دائماً بعد ظروف التهديد ولا يغيرها . لذلك ، كانت أمام أنشطة نزع السلاح في أوروبا - وأرجو كذلك في مناطق أخرى من العالم - فرصة جديدة اليوم لحياتها بنشاط . فمهما جمِع الشعوب التي اختارت طريق الحرية والديمقراطية والوحدة الأوروبية مهمة ملقة كذلك على عاتق هذه الهيئة . والخطوة التي خطها الالمان على الطريق الأوروبي يجب أن تساعد في دعم السياسات الأوروبية الجديدة لإقرار السلم والوحدة .

ودعوني أعود إلى مؤتمتنا المعنى بنزع السلاح . عندما كنت أتلطع طوال هذه السنين ، من زوايا مختلفة ، إلى المور المعلقة على جدراناً ، من مختلف الأماكن التي كنت أجلى فيها حول هذه المائدة المربيعة ، كنت أسأله عن مدى صلتها بـ .

فهذه الصور نابعة عن أزمة العنف وهي عنيفة بالفعل وقاسية جداً . إنها آتية من وقت كان المرء يرى فيه أن تحقيق السلام لا يمكن أن يتأتى إلا بعنف الطريقة التي ينتهجها بها . وأعتقد أننا على علم أفضل بذلك اليوم . فكلمة "الثورة" قد صفت بمصافة مختلفة - على الأقل في أوروبا . ولم نعد نعيش - وهذا أملـي - في عالم المستمر والمهزوم الذي تصوره تلك الصور المعلقة فوق رؤوسنا هنا لأننا قد تخلينا عن العقلية التي تفترض أن الملائكة تحمل هي الأخرى العما .

وإذا كان هناك نهج جديد لمواجهة مشاكل العالم ، فقد لمحناه منذ شهرين مضيا . فحين توصل مؤتمرنا في شهر شباط/فبراير ، برغم المشاعر المترسخة ، إلى توافق في الآراء لقبول مشاركة أكثر من ٣٠ دولة غير عضو في المؤتمر ، أعربت حين ذاك عن امتناني لهذا التطور ، وأود أن أعرب عنه مرة أخرى اليوم . ففي ذلك الحين حققت الثقافة السياسية نصراً .

وقد جاء دورـي الآن ، سيادة الرئيس ، لأن أوجه الشكر إلى جميع الذين ساعدونـا في القيام بما فعلناه . ولا بد لي ، في المقام الأول ، أنأشكر أمينـنا العام ، السفير كوماتينا ، الذي لم يعرف الكلـل والـذي أشرف بصـير لم ينـفذ على مناقشـاتـنا وارـشدـنا بـمهـارـة وبـحـثـ على الدـوـامـ عن حلـولـ إيجـابـيةـ بـمسـاعـةـ نـائـبهـ ، السـفـيرـ بـيرـاسـاتـيفـيـ ، وهوـ الـذـاكـرـةـ الـمـؤـسـسـيـ لـمـؤـتـمـرـ نـزعـ السـلاحـ الـذـيـ يتـوجـبـ عـلـيـهـ الإـفـادـةـ مـنـهـاـ عـلـىـ خـيـرـ وجـهـ . وأـودـ أنـأشـكـرـهـاـ عـلـىـ الـمـعاـونـةـ الـمـمـتـازـةـ الـتـيـ تـلـقـاهـاـ وـفـدـيـ وـتـلـقـيـتـهاـ آـنـاـ شـخـصـيـاـ عـلـىـ مـرـ السـنـيـنـ مـنـ جـانـبـ الـآـمـانـةـ بـكـاملـ هـيـئـتهاـ . وأـودـ التـنـوـيـهـ بـصـفـةـ خـاصـةـ بـالـسـيـدةـ بـامـكـوـالـيـنـ الـتـيـ كـانـتـ دـائـمـاـ عـلـىـ اسـتـمـداـدـ الـلـهـرـ عـلـىـ مـسـئـلـةـ حـمـقاءـ ، السـيـدةـ وـأـمـكـنـ . تـيـشـرـ الشـيـ أـدـتـ عمـلاـ مـمـتـازـاـ بـإـعـلامـ الـمـصـافـةـ بـمـدـاـوـلـاتـشـاـ ، السـيـدةـ روـبيـيـ - تـيـسوـ الـتـيـ كـانـتـ مـسـاعـدـتـهاـ دـائـمـاـ فـيـ محلـهاـ فـيـ مـاـ يـتـعـلـقـ بـتـوـفـيرـ الـوـثـائقـ . وـأـخـيرـاـ وـلـيـسـ آـخـرـاـ ، أـودـ أـوجـهـ الشـكـرـ إـلـىـ الـمـجـمـوعـةـ الـكـامـلـةـ الـمـعـنـيـةـ بـالـأـسـلـحةـ الـكـيـمـيـاـيـةـ وـالـتـيـ يـشـفـلـ فـيـهاـ السـيـدـ بـنـ اـسـمـاعـيلـ وـالـأـنـسـةـ مـارـكـايـوـ وـالـسـيـدةـ دـارـبـيـ مـنـاسـبـ ذاتـ مـسـؤـولـيـةـ خـاصـةـ . وـطـوـالـ الفـتـرـةـ الـتـيـ تـوـلـيـتـ فـيـهاـ مـهـامـ منـصـبـيـ ، أـعـجبـتـ بـقـدرـةـ مـتـرـجمـيـنـ الـفـورـيـيـنـ عـلـىـ فـهـمـ لـفـتـنـاـ الـإنـكـلـيـزـيـةـ الـرـدـيـتـةـ اـحـيـانـاـ ، وـمـعـ ذـلـكـ كـانـ يـغلـبـ عـلـيـهـاـ التـكـلـفـ . وـلـكـنـ بـمـاـ أـنـ هـيـئـتـنـاـ الـمـتـنـقـلـةـ تـتـحـاجـ كـذـلـكـ إـلـىـ مـسـاعـدـةـ وـتـفـهـمـ فـرعـ نـيـويـورـكـ لـادـارـةـ شـؤـونـ نـزعـ السـلاحـ ، فـيـانـيـ أـودـ أـوجـهـ الشـكـرـ إـلـىـ وـكـيلـ الـأـمـيـنـ الـعـامـ الـمـشـرفـ عـلـيـهـاـ ، السـيـدـ يـازـوـشـيـ أـكـاشـيـ ، وـأـنـ أـشـكـرـ مـنـ خـلـالـهـ مـوـظـفـيـهـ الـدـولـيـيـنـ الـأـوـفـيـاءـ . وـإـنـيـ لـذـكـرـ بـوـجـهـ خـامـ خـدـمـاتـهـ الـقـيـمـةـ أـثـنـاءـ انـعـقـادـ الدـوـرـةـ الـمـسـتـشـنـاـيـةـ الـثـالـثـةـ لـلـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ الـمـعـنـيـةـ بـنـزعـ السـلاحـ الـتـيـ بـدـأـتـ بـتـوـقـعـاتـ كـبـيرـةـ تـحـطـمـتـ وـتـقـوـضـتـ جـمـيعـهـاـ فـيـ نـهاـيـةـ الـأـمـرـ فـيـ إـحـدىـ الـلـيـالـيـ الـعـسـيـرـةـ . فـلـنـيـويـورـكـ لـحـظـاتـهـ الـمـشـيـرـةـ لـلـمـشـاعـرـ ، وـكـانـتـ هـذـهـ وـاحـدـةـ مـنـهـاـ .

والموضوع الذي نال جل اهتمامي أثناء فترة ولايتي هنا في جنيف هو موضوع الأسلحة الكيميائية . ولا يرجع ذلك فقط إلى أن حكومتي تولي الأولوية العليا للتبكير في حظر الأسلحة الكيميائية حظراً شاملـاً وعـالـميـاـ وـقـابـلـاـ للتحقق منه تـحـقـقاـ أمـيـنـاـ . فـإـبـرـامـ اـتـفـاقـيـةـ بـشـأنـ الـأـسـلـحـةـ الـكـيـمـيـاـئـيـةـ يـمـثـلـ فـرـصـةـ تـارـيـخـيـةـ يـجـبـ عـلـىـ مـؤـتـمـرـ نـزـعـ السـلاحـ أـلـاـ يـدـعـهـ تـفـلـتـ مـنـ يـدـيهـ . وـأـنـاـ أـعـلـنـهـاـ نـيـاـبـةـ عـنـ الـذـيـنـ عـانـواـ مـنـ اـسـتـعـمـالـ الـأـسـلـحـةـ الـكـيـمـيـاـئـيـةـ ،ـ لـاـ مـبـالـفـةـ فـيـ القـوـلـ بـأنـ عـلـىـ مـؤـتـمـرـ نـزـعـ السـلاحـ أـنـ يـوـاجـهـ مـسـؤـلـيـتـهـ تـجـاهـ الـبـشـرـيـةـ .ـ وـلـمـ يـعـدـ هـنـاكـ وقتـ يـمـكـنـ ضـيـاعـهـ دونـ تـرـجـمـةـ مـاـ هـوـ قـائـمـ حـالـيـاـ مـنـ تـوـافـقـ سـاحـقـ فـيـ الـأـرـاءـ فـيـ الـمـجـمـعـ الدـولـيـ بـشـأنـ فـرـغـ حـظـرـ عـالـمـيـ إـلـىـ اـتـفـاقـيـةـ فـعـالـةـ .ـ وـكـمـاـ سـبـقـ أـنـ قـلـتـ ،ـ إـنـ الـوقـتـ لـيـعـرـفـ فـيـ صـالـحـنـاـ .ـ ذـلـكـ أـنـ التـقـارـيرـ الـتـيـ قـصـتـ أـنـ تـدـقـ نـاقـوـهـ الـخـطـرـ حـولـ سـرـعـةـ اـنـتـشـارـ الـأـسـلـحـةـ الـكـيـمـيـاـئـيـةـ إـنـمـاـ تـنـذـرـ فـعـلـاـ بـالـخـطـرـ .ـ وـنـحـنـ مـطـالـبـونـ بـمـنـعـ تحـولـ تـلـكـ الـأـمـلـحـةـ الـمـرـوـعـةـ إـلـىـ وـسـيـلـةـ قـتـالـ مـقـبـولـةـ .ـ فـعـلـيـنـاـ أـنـ نـتـخـذـ اـجـرـاءـاتـ حـاسـمةـ لـاـنـ التـدـابـيرـ الـمـؤـقـتـةـ مـنـ أـمـثالـ تـقـيـيدـاتـ الـمـادـرـاتـ الـتـيـ تـسـتـهـدـفـ مـنـعـ اـنـتـشـارـ الـأـسـلـحـةـ الـكـيـمـيـاـئـيـةـ بـلـ وـتـطـبـقـ بـفـعـالـيـةـ لـيـسـ كـافـيـةـ عـلـىـ الـاطـلـاقـ .ـ وـيـمـدـقـ القـوـلـ ذـاـتـهـ عـلـىـ بـرـوـتـوكـولـ جـنـيـفـ الـذـيـ شـبـتـ أـنـهـ قـاصـرـ إـلـىـ درـجـةـ مـزـعـجـةـ .ـ فـالـوـسـيـلـةـ الـوـحـيـدـةـ لـإـرـسـاءـ قـاعـدـةـ تـقـبـلـ عـالـمـيـاـ هـيـ جـعـلـ حـيـازـةـ الـأـسـلـحـةـ الـكـيـمـيـاـئـيـةـ غـيـرـ مـشـروعـةـ .ـ ذـلـكـ أـنـ التـخـلـيـ عنـ خـيـارـ الـحـصـولـ عـلـىـ الـأـسـلـحـةـ الـكـيـمـيـاـئـيـةـ لـنـ يـجـدـ حـافـزاـ كـافـيـاـ لـلـاقـدـامـ عـلـيـهـ طـالـمـاـ ظـلـتـ تـرـسـانـاتـ الـأـسـلـحـةـ الـكـيـمـيـاـئـيـةـ قـائـمـةـ .ـ

سيـادةـ الرـئـيـسـ ،ـ لـقـدـ كـانـ الـأـمـلـ يـحـدوـنـيـ مـنـذـ قـرـابـةـ أـرـبـعـ سـنـواتـ فـيـ أـنـنـاـ سـتـمـكـنـ قـرـيبـاـ مـنـ إـبـرـامـ اـتـفـاقـيـةـ ،ـ وـلـمـ تـكـنـ تـلـكـ الـأـمـالـ قـائـمـةـ عـلـىـ أـوـهـامـ بـلـ كـاتـ مـبـنـيـةـ عـلـىـ تـقـدـيرـ لـمـاـ وـمـلـ إـلـيـهـ الـعـمـلـ فـيـ مـفـاـوـضـتـنـاـ .ـ وـكـنـتـ دـائـمـ الثـقـةـ بـعـزـمـنـاـ الـمـشـترـكـ عـلـىـ تـسوـيـةـ الـقـضاـيـاـ الـتـيـ تـشـمـلـهـاـ مـفـاـوـضـتـنـاـ .ـ وـمـاـ زـلـتـ مـقـتـبـعاـ بـاـنـهـ كـانـ يـمـكـنـ تـحـقـيقـ ذـلـكـ .ـ وـأـوـدـ أـنـ أـؤـكـدـ مـرـةـ أـخـرىـ أـنـ مـاـ مـنـ سـبـبـ يـفـسـرـ ،ـ مـنـ وـجـهـ نـظـريـ ،ـ عـدـمـ تـصـدـيـنـاـ لـمـهمـةـ إـبـرـامـ اـتـفـاقـيـةـ بـنـفـسـ الـطـمـوـحـ الـذـيـ نـرـاهـ حـالـيـاـ فـيـ مـحـافـلـ أـخـرىـ وـنـقـدـرـهـ .ـ وـقـدـ سـبـقـ أـنـ قـلـتـ فـيـ الـبـيـانـ الـذـيـ أـدـلـيـتـ بـهـ أـمـامـ الـجـلـسـةـ الـعـامـةـ الـمـعـقـودـةـ فـيـ ٨ـ آـذـارـ/ـمـارـسـ:ـ "ـوـإـلاـ فـيـإـنـنـاـ مـهـدـدـونـ بـخـطـرـ أـنـ نـكـونـ آـخـرـ مـنـ يـتـفـيـرـ فـيـ عـالـمـ مـتـغـيرـ ،ـ أـوـ لـاـ نـتـفـيـرـ فـيـ الـوـقـتـ الـمـنـاسـبـ"ـ .ـ

وـأـعـتـقـدـ أـنـنـاـ نـعـلمـ جـمـيـعـاـ أـنـ الشـرـوـطـ الـاـسـاسـيـةـ السـيـاسـيـةـ وـالـمـادـيـةـ الـلـازـمـةـ مـتـوـافـرـةـ حـالـيـاـ لـلـقـيـامـ فـيـ الـوـقـتـ الـمـنـاسـبـ بـإـنـجـازـ مـهـمـتـنـاـ الـمـتـمـثـلـةـ فـيـ مـيـاغـةـ اـتـفـاقـيـةـ شـامـلـةـ وـعـالـمـيـةـ تـحـظرـ الـأـسـلـحـةـ الـكـيـمـيـاـئـيـةـ حـظـراـ فـعـالـاـ .ـ وـلـاـ يـسـعـنـيـ إـلـاـ أـنـ الـاحـظـ أـنـنـاـ نـقـومـ فـيـ حـالـاتـ كـثـيـرـةـ بـمـنـاقـشـةـ نـفـقـ الـقـضاـيـاـ مـرـارـاـ وـتـكـرارـاـ ،ـ نـاظـرـيـنـ إـلـيـهاـ مـنـ زـوـاـيـاـ مـخـلـفـةـ سـعـيـاـ لـزـيـادـةـ دـرـاسـةـ أـجـزـاءـ مـعـيـنـةـ مـنـهـاـ .ـ فـخـرـجـتـ فـيـ أـوـقـاتـ عـدـيـدـةـ بـانـطـبـاعـ مـنـ لـاـ يـرـىـ جـديـداـ فـيـ تـلـكـ الـقـضاـيـاـ .ـ فـيـإـعادـةـ التـدـقـيقـ فـيـ الـمـشـاـكـلـ لـيـسـ بـالـضـرـورـةـ الـوـصـفـةـ الـمـثـلـىـ

للتوصل إلى حلول أفضل . بل إن الخطر الحقيقي الذي يتهدّدنا هو خطر الانفصال في تفاصيل لا لزوم لها وأفعال أساسيات عملنا . وقد شرعنـا مؤخراً في عملية صياغة وامضـة النطاق تعتبر في رأيي عديمة الجدوى ، ما لم نتوصل قبلها إلى الاستنتاجات الرئيسية الـلـازـمة . وما زـالـ هـنـاكـ سـؤـالـ يـلـحـ عـلـيـ وـهـوـ: كـيـفـ يـمـكـنـ أـنـ نـتـقـلـ عـدـوـ الإـحـسـانـ بـضـرـورةـ توخيـ السـرـعةـ وـرـوحـ التـصـمـيمـ السـائـدـيـنـ فـيـ فـيـبـيـنـاـ وـفـيـ مـفـاـوـضـاتـ جـنـيفـ الشـائـيـةـ كـيـمـاـ نـتـمـكـنـ نـحـنـ كـذـلـكـ مـنـ تـحـقـيقـ شـيـءـ مـلـمـوـ؟ـ إـذـاـ لـمـ يـكـنـ بـإـمـكـانـنـاـ أـنـ نـبـرـمـ فـيـ وـقـتـ مـبـكـرـ اـتـفـاقـيـةـ عـالـمـيـةـ لـلـأـسـلـحةـ الـكـيـمـيـائـيـةـ ،ـ فـلـنـ نـسـتـطـعـ بـعـدـ ذـلـكـ أـنـ نـشـبـتـ أـنـ نـزـعـ السـلاحـ الـمـتـعـدـدـ الـأـطـرـافـ يـمـكـنـ أـنـ يـوـاـكـبـ التـطـورـاتـ الدـولـيـةـ وـجـهـودـ نـزـعـ السـلاحـ وـالـحـدـ منـ الـسـلاحـ الـتـيـ تـبـذـلـ عـلـىـ مـسـتـوـيـاتـ أـخـرىـ .ـ

وبـعـدـ ،ـ لـقـدـ تـسـاءـلـتـ يـاـ سـيـادـةـ الرـئـيـسـ عـدـةـ مـرـاتـ عـنـ جـدـوـ الـمـنـاقـشـاتـ الطـوـيـلـةـ وـالـحـامـيـةـ ،ـ وـالـتـافـهـةـ مـعـ ذـلـكـ ،ـ الـتـيـ تـدـورـ حـوـلـ بـنـوـدـ أـخـرىـ مـنـ جـدـوـ أـعـمـالـ مـؤـتـمـرـنـاـ .ـ فـمـعـ أـنـنـاـ نـعـلـمـ تـمـاماـ أـنـنـاـ لـاـ نـسـتـطـعـ فـيـ هـذـهـ الـمـرـاحـلـ التـفـلـبـ عـلـىـ الـخـلـافـاتـ الـقـائـمـةـ وـأـنـ هـذـهـ النـقـاطـ لـمـ تـبـلـغـ دـرـجـةـ النـضـجـ الـكـافـيـةـ لـاـ جـرـاءـ مـفـاـوـضـاتـ جـدـيـةـ بـشـائـهـ ،ـ مـاـ زـلـنـاـ نـدـقـقـ الـنـظـرـ فـيـهـ بـاـبـتـهـاجـ لـاـ يـفـتـرـ .ـ وـقـدـ تـوـمـلـنـاـ عـلـىـ الـأـقـلـ ،ـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـالـسـلـحـ الـكـيـمـيـائـيـةـ ،ـ إـلـىـ تـوـافـقـ آـرـاءـ ١٤٩ـ دـوـلـةـ فـيـ بـارـيـسـ .ـ أـمـاـ بـالـنـسـبـةـ لـلـمـوـضـوعـاتـ الـأـخـرىـ الـمـدـرـجـةـ عـلـىـ جـدـوـ أـعـمـالـنـاـ ،ـ فـإـنـ تـوـافـقـ الـأـرـاءـ أـقـلـ كـشـيرـ مـنـ ذـلـكـ بـالـتـاكـيدـ وـكـذـلـكـ فـرـصـ الـوـصـولـ إـلـىـ أـيـ حلـ بـشـائـهـ .ـ فـمـؤـتـمـرـ نـزـعـ السـلاحـ مـحـفلـ تـفـاـوضـيـ ،ـ بـلـ إـنـهـ الـمـحـفـلـ التـفـاـوضـيـ الدـوـلـيـ الـوـحـيـدـ ،ـ وـعـلـيـهـ أـنـ يـتـفـاـوـقـ جـدـيـاـ عـلـىـ مـكـنـةـ الـلـقـاـنـونـ الدـوـلـيـ حـيـثـمـاـ كـانـ ذـلـكـ مـمـكـنـاـ .ـ وـاـذـاـ فـشـلـ مـؤـتـمـرـ نـزـعـ السـلاحـ فـيـ الـاضـطـلاـعـ بـهـذـهـ الـمـهـمـةـ الـمـنـوـطـةـ بـهـ حـتـىـ فـيـ الـمـيـادـيـنـ الـتـيـ يـتـوـافـرـ بـشـائـهـ تـوـافـقـ فـيـ الـأـرـاءـ ،ـ فـإـنـ الـأـمـرـ لـنـ يـقـفـ عـنـ حدـ فـقـدـانـهـ قـدـرـاـ كـبـيـرـاـ مـنـ مـصـدـاقـيـتـهـ .ـ

وـاسـمـحـواـ لـيـ ،ـ يـاـ سـيـادـةـ الرـئـيـسـ ،ـ أـنـ أـقـولـ فـيـ النـهـاـيـةـ بـعـضـ كـلـمـاتـ بـصـدـدـ بـعـضـةـ شـعـارـاتـ يـبـدوـ أـنـ عـمـلـنـاـ يـسـيرـ عـلـىـ هـدـيـهـاـ .ـ كـيـفـ نـفـهـمـ مـفـهـومـ تـوـافـقـ الـأـرـاءـ الـذـيـ أـشـرـتـ إـلـيـهـ لـتـوـيـ؟ـ نـحـنـ نـعـمـلـ بـتـوـافـقـ الـأـرـاءـ الـذـيـ بـدـوـنـهـ لـاـ نـسـتـطـعـ بـطـبـيـعـةـ الـحـالـ التـوـمـلـ إـلـىـ اـتـفـاقـ بـشـائـهـ الـمـتـفـاـوـقـ بـشـائـهـ .ـ وـهـذـاـ بـدـورـهـ يـفـتـرـ أـوـلـاـ قـدـرـاـ مـنـ الـمـرـوـنـةـ مـنـ جـانـبـ الـمـتـفـاـوـضـيـنـ وـقـدـرـتـهـمـ عـلـىـ التـفـاـوـقـ .ـ فـالـمـوـاقـفـ الـمـتـطـرـفـةـ الـتـيـ يـتـخـذـهـ طـرـفـ إـنـمـاـ تـدـفعـ الـطـرـفـ الـآـخـرـ إـلـىـ اـتـخـاذـ مـوـاقـفـ مـتـطـرـفـةـ ،ـ مـمـاـ يـسـقـرـ فـيـ بـعـضـ الـحـالـاتـ عـنـ دـرـجـةـ التـوـمـلـ إـلـاـقـاـ إـلـىـ وـلـاـيةـ مـتـفـقـ عـلـيـهـاـ .ـ هـذـاـ وـفـيـ حـالـاتـ أـخـرىـ لـاـ يـوـجـدـ لـدـيـنـاـ بـرـنـامـجـ عـمـلـ .ـ وـلـكـنـ فـيـ أـكـثـرـ مـيـادـيـنـ الـمـفـاـوـضـاتـ تـقـدـمـاـ مـنـ الـمـمـكـنـ أـنـ يـخـلـقـ مـشـكـلـةـ مـصـدـاقـيـةـ لـأـنـفـسـنـاـ وـلـلـمـعـالـمـ خـارـجـ هـذـهـ الـقـاعـةـ إـذـاـ مـاـ مـضـيـنـاـ فـيـ الـمـفـاـوـضـةـ عـلـىـ أـسـاسـ "ـكـمـاـ لـوـ أـنـ"ـ .ـ فـكـشـيـرـاـ مـاـ تـسـاءـلـتـ عـنـ مـدـىـ اـهـتـمـامـنـاـ الـفـعـلـيـ بـالـتـوـمـلـ إـلـىـ تـوـافـقـ فـيـ الـأـرـاءـ فـيـ مـيـادـيـنـ كـثـيـرـةـ ،ـ أـوـ عـماـ إـذـاـ كـانـتـ الـمـوـاقـفـ تـتـخـذـ فـقـطـ لـسـدـ الـفـرـاغـاتـ .ـ

ومن المبادئ الأخرى الموجهة لعملنا أمن الدول التي نمثلها . والامن هو اهم هدف على الإطلاق تتلوى آلية حكومة تحقيقه . فالسؤال المطروح هو: هل يمكن الا يتاشر مفهوم الامن إذا ما تغيرت جميع البارامترات الأخرى؟ ان مهمتنا نحن السفراء هنا في هذه القاعة لا تمثل في وضع السياسات بل في تنفيذها . غير ان عجزنا عن الاتفاق على أي شيء تقريبا يدل ، فيما يبدو ، على أن السياسات العالمية والإقليمية لم تتغير تغيرا كافياً يسمح لنا بامتلاخ النتائج . ولكن ذلك ليس هو الوضع . فالسياسات العالمية والسياسات الإقليمية قد تغيرت كثيرا . فهل نحن نشعر حقا بذلك في هذه القاعة؟ إن الأصوات النابعة عن هذه القاعة لا تردد على ما يبدو الصدئ الصحيح .

والمساواة على ما يعتقد جزء آخر أساسى من عملنا . والواقع أنتي لم أشهد أي تمييز مورى ضد أي وقد لحرمانه من فرصة الإعراب عن رأيه . ولكنني كثيرا ما تساءلت عما إذا كانت آراء بعض الوفود قدحظيت بالاحترام الذي تطالب به وفود أخرى لازائتها . فما هي درجة الديمقراطية في هذه الهيئة؟ والرد في رأيي هو أنها ليست أكثر ولا أقل ديمقراطية من أي مؤتمر دولي آخر . ويعتقد البعض أنه كان بإمكاننا أن نفعل أحسن من ذلك . والحقيقة أن هذا ليس هو الوضع .

ما هو سبب قلة احساسنا بضرورة الالسراع في عملنا؟ إن الامين العام للمؤتمر يحيطنا علما كل عام بعدد الساعات التي بددناها والتي أتيحت لنا بفعل هذا الإجراء الفاضل المتمثل في تخصيص ساعات الخدمات الإدارية . في المنظمات الأخرى تحدد مواعيد لا يجوز تجاوزها إذ يتعين خدمة الشعوب اتخاذ قرارات ملموسة تحتاج إليها الشعوب في معيشتها أو لبقائها . أما هنا فلسنا مقيدين بمواعيد ، وحتى إذا اقتربت ، فإنها عادة ما توقف بانها مقطعة . ان تحديد مواعيد قصوى أمر مفید في رأيي وكلمة "مقطعة" لا تقلل من فعاليتها أو من أهميتها عملنا . ان ما نحتاجه هو تحديد مواعيد قصوى .

والادعاء بانعدام "الإرادة السياسية" يكاد يعني دائمًا المطالبة بان يوافق الغير على موقفنا . ومثال ذلك أن الوفد الهولندي اخترع في كامبييرا مفهوم "الإرادة العملية" حتى يساعدنا على تجاوز هذا المفهوم القديم . وأخشى أن ما ينقصنا في كثير من الأحيان ، ليس الإرادة السياسية ولا الإرادة العملية ولا الإرادة الدبلوماسية أو الإدارية وإنما الإرادة ذاتها لتحقيق قدر من العمل . فدعوني أضيف إلى قاموسنا مفهوم "إرادة الانجاز" بوصفها عنصرا نفتقد له أحيانا ولكن ينبغي لنا أن نسعى دائمًا إلى تحقيقه .

والامر الآخر ، سيادة الرئيس ، هو صورة العدو التي ظلت قائمة عقودا طويلا في السياق الإقليمي والدولي على السواء ، والتي كانت في أولى سنوات وجودي هنا شديدة الوضوح والأهمية . ان لدينا اليوم فرصة للتغيير تمكنت عما حققته القوى الخلاقة التي أرسست رؤية جديدة وطريقة جديدة في التفكير حتى في المناطق التي ما كان يتصور أبدا أنها ستتأثر بها . فجميع الدول الممثلة في هذه القاعة عاشت عقودا من الزمن لديها صور واضحة لاعدائها أدى الى تحجر نهج دبلوماسيتها . ولكن يبدو أن شعوب العالم مللت طريقة الدبلوماسيين في تصوير الأمور . وأعتقد أن من واجبنا أن نسعى جاهدين لتعلم أسلوب حياة يكون خاليا من روانا التقليدية للعداؤ . علينا أن نسعى بكل صدق إلى تحديد احتياجاتنا الأمنية الحقيقة والموضوعية في ضوء التغيرات باعتبارها مختلفة عن ادراكنا بل وعن مفهومنا المدرور لاحتياجاتنا الأمنية . فالتاريخ سيعاقب ، ليس فقط من يتأخر عن الميعاد ، بل أيضا من يحددون احتياجاتهم الأمنية الحقيقة بعد فوات الاوان .

سيادة الرئيس ، أعلم أنني أطلت الحديث ، ولكن من كان قلبه مليئا - تعرفون البقية . وأودعكم ، زملائي الأعزاء ، موجها اليكم أصدق التمنيات وأطيبها لسعادتكم الشخصية ومتطلعا كذلك إلى اليوم الذي تجدون أنفسكم مجتمعين فيه لإنجاز واحدة من المهام الكبرى التي أفلتت منا حتى يومنا هذا بنجاح يشرفكم جميعا ويعطيكم المكانة التي تستحقونها في التاريخ .

الرئيس: أود أن أشكر السفير فون شتولبناغل على بيانه التوديعي المثير فعلًا للتذوي ، وعلى الكلمات الطيبة والرقيقة التي وجهها إلى شخصيا .

إن السفير فون شتولبناغل قد خدم هذا المؤتمر بمهارة قرابة أربع سنوات . فقد كان رئيسنا في آذار/مارس ١٩٨٨ . وكانت خبرته الدبلوماسية وسعة معلوماته وموافقه القاطعة وكفاءاته في موضوع عمل المؤتمر موضوع تقديرنا جميعا طوال هذه الأعوام وكذلك موضع تقدير حكومته التي عينته الان في منصب جديد وهام . ولقد خدم بلده في جنيف بإخلاص وكفاءة وهو يترك وراءه العديد من الأصدقاء والمعجبين الذين أعدّ نفسي واحدا منهم بوجه خاص . إننا سنفتقدك كثيرا هو والسيدة شتولبناغل ، وأتمنى لهما ، نيابة عن المؤتمر ، كل النجاح والسعادة الشخصية في منصبهما الجديد واثقا من أنه سيؤدي فيه خدمات جليلة مرة أخرى لبلده . إننا نتطلع يا بول إلى الاجتماع بك مرة أخرى هنا أو في مكان آخر ودائما على نفس الجانب من المائدة الدبلوماسية .

وادعو الان السفير ماركوس كاستريوتو دي ازامبوجا إلى الإدلاء ببيانه .

السيد دي ازامبوجا (البرازيل): سيادة الرئيس ، إنني أعود ببالغ

السرور والانفعال إلى هذه القاعة التي تعتبر بالتأكيد واحدة من كبرى قاعات الدبلوماسية المتعددة الأطراف ، قاعة حافلة بالتاريخ وسمو المشاعر والشرف لاقول بضع كلمات عن عمل مؤتمر نزع السلاح ولاودع كذلك زملاء أعزاء وأصدقاء حميمين . ولا يعنـي إلا أن أقول إنني أشعر هنا تماما كما لو كنت في بلدي بين معارف شخصية قديمة مداعبا من آن ذكريات طيبة عن عملي هنا خلال الأعوام الثلاثة الماضية .

إن وفدي ، سيادة الرئيس ، يشعر ببالغ السرور لتوليكم الرئاسة . فصفات الحكمة وحدة الذكاء والحصافة المشهورة عنكم والمؤكدة تماما قد كفلت لنا قيادة أعمالنا بأعلى درجات الكفاءة خلال شهر نيسان/ابريل الحالي . ولست بحاجة إلى أن أعتبر بالإضافة إلى ذلك عن مشاعري الشخصية واحترامي لكم - فنحن على ما أعتقد صديقان حميمان ومتطلّل كذلك . وأود أن أقول كلمة بخصوص السفير ميلجان كوماتينا ، الأمين العام للمؤتمر ، والسفير فيتشنتي بيراستيفي ، نائب الأمين العام ، اللذين يستحقان تقديرني وشكري ، لا على ما أدياه من عمل خلال هذا الشهر فحسب بل أيضا على مساعدتهم وإرشادهما الدائمين طوال فترة وجودي في هذه الهيئة . وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع أعضاء الأمانة والمتורגمين الفوريين والمتربجين التحريريين على مساعدهم ومساندتهم ومساندتهم وصبرهم . وقد اتصلت بوكييل الأمين العام في نيويورك ، السيد أكاشي ، لأعرب له عن درجة افتقادني له ، وعن مدى تقديرني لتعاون الأمم المتحدة في عملنا المشترك . ولا بد لي كذلك أن أعرب ، عن سوري لتوقيع المؤتمر في اليوم ذاته الذي يؤدي فيه اثنان من الأصدقاء الأعزاء نفس المهمة - إلا وهما السفير بول فون شتولبناغل والسفير كاماليش شارما . مما كان يمكنني أن أنعم برفقة وبصديقيين أفضل منها لو اتيتني اخترتهم بنفسـي .

عندما جئت إلى المؤتمر للمرة الأولى في آب/أغسطس ١٩٨٧ ، كان العالم ما زالت تلاعنه أشباح الارتباط والمواجهة الإيديولوجية الصلبة . فالرياح التي جلبت لنا منذ ذلك الحين كل هذه التغييرات السياسية كانت قد بدأت فقط تهب بلين وببطء . وقد بشر اتفاق القوات النووية المتوسطة والأقصر مدى الذي وقعت عليه الدولتان العظميان ببدء حقبة انفراج جديدة فتحت مجالات واسعة للمساعي المشتركة من أجل نزع السلاح . ولدينا الآن آمال طيبة وقائمة على أسر وطيدة تبشر بالتوصل في المستقبل القريب إلى اتفاق شامل في ميدان نزع السلاح التقليدي في أوروبا ينطوي على تخفيف الأسلحة النووية الهجومية والاستراتيجية التي لدى الدولتين العظميين بنسبة خمسين في المائة وابرام اتفاقية عالمية وغير تمييزية تحظر الأسلحة الكيميائية إلى الأبد .

سيادة الرئيس ، إن هذه الإحتمالات السارة جدا ليست كافية لتبديد جميع مخاوفنا وشعورنا بالقلق . فهناك حتى الآن كثير جدا من الأسلحة النووية . والأسلحة الكيميائية ما زالت قائمة وقد استخدمت وشمة تهديدات بإمكان استعمالها مرة أخرى . ولم يتلاش خطر سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ونزع السلاح البحري ليس موضع تفكير كل دولة حتى الآن . إذ يبدو أن دولًا كثيرة ليست على استعداد للتخلص حتى الآن عن إمكانية اللجوء إلى القوة العسكرية لغرض خلافاتها مع دول أخرى .

وبرغم الانباء الطيبة التي جاءتنا في الفترة الأخيرة ، يجب على المجتمع الدولي أن يخطو خطوة أخرى إلى الأمام وأن يعالج عالميا المشاكل التي لا جدال في أنها مشاكل عالمية . وأفضل طريقة للقيام بذلك هي زيادة اللجوء إلى النظام المتعدد الأطراف لأن جميع الأمم والمناطق ممثلة فيه أو يمكنها أن تبني في إطاره وجهة نظرها . ومنذ سنوات كثيرة مضت ، قام وزير الخارجية البرازيلي الأسبق ، السفير أراوجو كاسترو ، الذي كان في وقت ما عضوا في مؤتمر لنزع السلاح ، بالقاء خطاب جدير بأن يذكر كان قد خصمه لما اسماه بالدلالات الثلاث (باللغة الانكليزية) لا وهي نزع السلاح والتنمية وتصفية الاستعمار التي كانت حينذاك البنود الرئيسية المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة . ومع حصول ناميبيا على الاستقلال في الآونة الأخيرة ، طويت واحدة من أهم الصفحات التاريخية المتعلقة بتمفيه الاستعمار ، وبذلك تخلصنا تقريرًا الآن من واحدة من الدلالات الثلاث . أما نزع السلاح والتنمية ، فسيطلان معنا فترة طويلة وسيشكلان جزءا هاما من جدول أعمال المجتمع الدولي في التسعينيات .

سيادة الرئيس ، إن على هذا المحفل أن يقوم بدور رئيسي في عملية نزع السلاح العالمية لكونه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف الذي يمكنه التفاوض على تدابير في هذا الميدان . وأود أن أطلعكم على بعض المبادئ التوجيهية العامة التي ترى حكومتي ضرورة الأخذ بها إذا أردت لعملية نزع السلاح الشاملة أن تكون مقبولة لدى جميع أعضاء المجتمع الدولي .

أولا ، يجب أن يكون نزع السلاح عملية تجري فيها تخفيضات الأسلحة بشكل غير متماثل وأن تكون قائمة على مفهوم الازالة التامة . وعلى الدول الأشد تسليحا والدول التي لديها أكثر نظم الأسلحة تطورا مسؤولية خاصة في نزع سلاحها ويجب أن تكون الحفارة لعملية نزع السلاح باكملها .

ان نزع السلاح أمر أساسى لجميع أعضاء المجتمع资料 الدولي ، ومن ثم يحق لكل عضو منهم ، حتى أصغرهم وأفقرهم ، أن يقول كلمته في مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا ببقائه على قيد الحياة .

ويجب أن يبدأ نزع السلاح من أشد الأسلحة تهديداً بالخطر إلى أقلها وأن يركز ، كأولوية قصوى ، على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل .

ويجب ألا يستخدم قط نزع السلاح كذرية لحرمان البلدان النامية أو الدول الأخرى من الحصول على العلم والتكنولوجيا بدعوى أنتمكن الدول الجديدة من التكنولوجيات المدنية المتقدمة سيولها بالضرورة إلى استخدامات عسكرية كما حدث في بعض الدول التي هي مصدر تلك التكنولوجيات ، لا في جميعها .

ويجب ألا يستخدم نزع السلاح كذرية لإدامة أوجه التفاوت في النظام الدولي ، سواء كان ذلك في الميدان العسكري أو العلمي أو التكنولوجي أو الاقتصادي .

ويجب ألا يؤدي نزع السلاح إلى رصد الموارد التي يتتيحها تخفيف الإنفاق العسكري لنظم التحقق المكلفة والتي لا طائل منها .

إن نزع السلاح عملية عالمية شأنها في ذلك شأن حماية البيئة أو أي بند عالمي آخر مدرج على جدول أعمال الأمم المتحدة . ولا يسوغ التصدي له على أساس إقليمي بحسب إلا فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية . وعلى كل ، في في عالم تتتيح فيه الأسلحة النووية وتكنولوجيا القذائف التسارية العابرة للقارات والقوة البحرية لحائزها بلوغ أي نقطة على الخريطة ، يكون النهج الإقليمي الصرف نهجاً ساذجاً أو تمييزياً ومجحفاً .

وأخيراً ، لا يمكن فصل نزع السلاح عن العملية الأشمل المتمثلة في بناء مجتمع دولي على أساس سيادة القانون التي يجب أن تسمح ، كما حدث داخلياً في مجتمعاتنا ، بشروع سلاح أعضائها . دور الأمم المتحدة الذي تعزز بحل المنازعات الإقليمية إنما يبشر بالخير في تحقيق هذا التكامل بين فض المنازعات وإحراز تقدم في مجال نزع السلاح .

سيادة الرئيس ، في البيان الذي أدللت به أمام هذا المؤتمر في شهر شباط/فبراير الماضي ، عرضت عليكم بعض آرائي المتعلقة بضرورة زيادة فعالية هذا المحفل وجدواه في هذه الحقبة التي تشهد تغيرات سريعة . ولن يكون بإمكانني بعد ذلك المشاركة في الأعمال اليومية التي يطلع بها مؤتمر نزع السلاح ، ولكنني على ثقة بأن هذا المحفل سيقدم مساهمة كبيرة من أجل بلوغ هدفنا النهائي المتمثل في اقرار السلم عن طريق نزع السلاح . وأأمل أن يتتسنى قريباً إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي خصمت لها كل هذا العمل المضني كيما تتتأكد قدرة هذه الهيئة على المساعدة في إرساء نظام جديد في ميدان الأمن . وستكون خواطري وأفضل تمنياتي معكم على الدوام في

مساعيكم ، وأأمل العودة من حين لآخر إلى هذه القاعة لاعرض عليكم أفكارني واتعلم من حكمتكم واهتمامكم الجماعي .

وسيكون السفير روبنزو ريكوبيرتو ، وهو صديق حميم لي وزميل محترم ، مثل البرازيل في هذا المؤتمر . وهو ليس بحاجة إلى مقدمات لكون معظمكم يعرفه معرفة جيدة . وإنني لأشعر ببالغ السرور لأن يكون المتحدث باسمنا رجلاً بمثل قدرته وكفاءاته ليؤكد أن اهتمام البرازيل لم يفتر بجميع الجوانب التي ينطوي عليها جدول أعمالنا البالغ الأهمية والتحدي .

وليبارك الله في جهود هذا المؤتمر ويحقق السعادة لكم جميعاً .

الرئيس: أود أن أشكر السفير دي أزامبوجا على بيانه الهام الرفيع المستوى وكذلك على ما وجهه إلى وإلى الرئاسة من العبارات البالغة الرقة . لقد عمل السفير دي أزامبوجا في خدمة هذا المؤتمر زهاء ثلاث سنوات بطريقة رائعة وبفاءة فريدة . وبفضل براعته الدبلوماسية البارزة ونفاد بصيرته الاستراتيجية ، عين مؤخراً أميناً عاماً للسياسة الخارجية لوزارة الخارجية في برازيليا . وقد حثنا على الدوام ، أكثر من أي شخص آخر ، على دراسة كيفية تحسين أداء هذا المؤتمر وجعله فعالاً ، وأود أن أؤكد له أننا من خلال العملية التي بدأت بنجاح في الأسبوع الماضي ، سنظل نضع نصب أعيننا تصحيحته القيمة جداً في هذا الصدد . وإنني مقتبس بآن السفير دي أزامبوجا سيكون ناجحاً في مهامه الجديدة والهامة مثلما كان هنا في مؤتمر نزع السلاح ، وأود ، نيابة عن المؤتمر ، أن أتمنى له وللسيدة دي أزامبوجا كل خير في المستقبل . وستظل ، يا ماركتون ، بوصفك أميناً عاماً ، تشرف على أعمال مؤتمر نزع السلاح . ولذلك نامل في أن نراك شانية في هذه القاعة خلال هذا العام . وإنني أرجو بالعبارة التي وردت في بيانك التي تحمل هذا الأمل لنا جميعاً . إن إحياء هذه القاعة يعودون إليها دائماً إن عاجلاً أم آجلاً . والدليل على ذلك وجود السفير ياماذا بين ظهرانينا اليوم وأود أن أحياه في هذه القاعة أيضاً . ونتمنى لك يا ماركتون كل خير وإلى اللقاء .

أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، السفير ليدوغار .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية): السيد الرئيس ، قبل الأداء بلاحظاتي ، أود أولاً أن أرجو في المؤتمر بزميلنا الجديد ، السفير كراليك من جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاتحادية . وإنني ووفدي ، إليها السفير ، نتطلع إلى العمل معك ومع موظفيك . كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لآودع رسمياً ثلاثة من زملائنا الذين

سيغادروننا لتسليم مهام جديدة وهامة ، وهم السفير دي أزامبوجا من البرازيل ، والسفير شارما من الهند ، والسفير فون شتولبناغل من جمهورية ألمانيا الاتحادية . واسمحوا لي أن أعرب عن التقدير لمساهماتكم الهامة في أعمال هذا المؤتمر وأتمنى لكم الخير والنجاح وأنتم تتضطلعون بمهامكم الجديدة . وأخيرا ، السيد الرئيس ، أود أن أعرب عن تقديرني الشخصي للطريقة الحكيمة والفعالية التي وجهتم بها المؤتمر خلال فترة ولايتكم هذا الشهر . فقد كنا جميعا من المستفیدين .

السيد الرئيس ، لما كانت الجلسة العامة لهذا اليوم تسجل نهاية الجزء الربعي من دورتنا لعام ١٩٩٠ ، طلبت التحدث لأقدم للمؤتمر معلومات عن الجولة الخامسة عشرة للمشاورات الأمريكية - السوفياتية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، الجارية حاليا ، والتي ستختتم بعد غد . إنني أدلّي ببياني بالاتفاق مع رئيس الوفد السوفياتي ، الوزير سيرغي باتسانوف ، وهذا البيان تكملة للبيان الذي أدلّى به أمام المؤتمر في ٨ آذار/مارس .

منذ نهاية الجولة الرابعة عشرة في ٨ آذار/مارس ، تواصلت بكتافة المناقشات الأمريكية - السوفياتية بشأن فرض حظر على الأسلحة الكيميائية . وقد استعرض وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر ووزير الخارجية السوفياتي أدوارد شيفردنادزه ، خلال اجتماعهما في واشنطن من ٤ إلى ٦ نيسان/أبريل ، ما أحرز من تقدم في المباحثات وقدما مزيدا من التوجيه لوفدينا .

وقد كرّر الوفدان في هذه الجولة اهتماما خاصا لاستكمال اتفاقية ثنائية ، في انتظار اتفاقية متعددة الأطراف ، بشأن الالتزامات المتبادلة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تشمل ، في جملة أمور ، تدمير الجزء الأكبر من مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية والنزول بها إلى مستويات منخفضة متساوية . وقد أحرز مزيد من التقدم وتتواءل المناقشات في مسعى لحل القضايا المتبقية في أقرب وقت ممكن .

وشدد الجانبان في المناقشات على أنه سيولى في أنشطة التدمير التي يقومان بها في إطار اتفاق الثنائي أعلى درجة من الأولوية لسلامة الناس وحماية البيئة . واتفقا أيضا على أن تخفض مخزونات كلا الجانبين من الأسلحة الكيميائية في إطار الاتفاق إلى مستوى ٥٠٠٠ طن (أي ما يساوي ٣٠ في المائة تقريبا من مخزون الولايات المتحدة الحالي) . ويقر الطرفان على أنه حال بدء نفاذ اتفاقية المتعددة الأطراف ، سيكون لبنيودها أسبقية على بنود اتفاق الثنائي .

وكان أحد مجالات الأولوية الأخرى خلال الجولة الخامسة عشرة هو تنفيذ مذكرة ويومنغ للتفاهم . ويواصل الجانبان جهودهما لبناء الثقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشأن قدرات الأسلحة الكيميائية لدى الجانب الآخر . وفي هذا الصدد ، تبادل الوفدان المعلومات المفصلة استعداداً لتبادل الزيارات التي ستتم في حزيران/يونيه لمرافق تخزين الأسلحة الكيميائية . واستمر التخطيط لزيارات إضافية ستتم في آب/أغسطس وفي أوائل ١٩٩١ . وفي المجموع ستتم سبع زيارات في كل بلد ، تشمل مراقب تخزين الأسلحة الكيميائية ، ومراقب انتاج الأسلحة الكيميائية ، ومراقب انتاج المواد الكيميائية للأغراض المضاعفة . ويتوقع الجانبان أن تتيح هذه الزيارات ، بالإضافة إلى بناء الثقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، القاء نظرة فاحصة قيمة على تطبيق أحكام الاتفاقية المتعددة الأطراف على هذه المرافق .

وتأسيساً على المبادرات المفيدة جداً لوجهات النظر التي حدثت خلال الجولة الرابعة عشرة ، كثف الوفدان خلال الجولة الحالية أعمالهما بشأن التعاون الثنائي في مجال تدمير الأسلحة الكيميائية . ويستهدف هذا التعاون تيسير إزالة الأسلحة الكيميائية إزالة آمنة وسريعة . وجرى في هذه المباحثات تدعيم الوفدين بخبراء معنيين مباشرة ببرامج تدمير تلك الأسلحة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . وعقد عدد من الاجتماعات الخاصة التي كرست لتدمير الأسلحة الكيميائية . وتتبادل الخبراء المعلومات المفصلة حول البرامج الجارية في كل بلد ، بما في ذلك التكنولوجيا المستخدمة والصعوبات الاستثنائية التي يلزم معالجتها .

ونظراً لرغبة الوفدين في التعميل بعقد اتفاقية متعددة الأطراف لحظر الأسلحة الكيميائية ، يجري الوفدان أيضاً مناقشات لهذه الغاية . وخلال الجولة ، أبلغت إلى الفريق العامل المختبر مقتراحات لتحسين التعاريف والمبادئ التوجيهية للجدول ١ . ويناقش الجانبان أيضاً طرائق لتعزيز الصيغة العالمية لاتفاقية المتعددة الأطراف .

وستختتم الجولة الثانية الخامسة عشرة في ٢٦ نيسان/أبريل . وستستمر المباحثات الثنائية حول فرض حظر على الأسلحة الكيميائية خلال اجتماع الوزراء المقرر عقده في منتصف أيار/مايو وفي اجتماع القمة بين الرئيس جورج بوش والرئيس ميخائيل غورباتشوف . ويحدو البلدانأمل مشترك في أن يتتسق توقيع اتفاق الأسلحة الكيميائية الثنائي الجديد في اجتماع القمة وأن يكون بالإمكان الإبلاغ عن إحراز مزيد من التقدم نحو حظر عالمي وشامل للأسلحة الكيميائية .

السيد العربي (مصر): السيد الرئيس ، أود بدء كلمتي بتوجيه الشكر لسفير كندا على تنازله لي عن دوره في التحدث إذ على التوجه لحضور اجتماع آخر .

السيد الرئيسي ، يسرّني أن أتناول الكلمةاليوم لاسترعى اهتمام المؤتمر للرسالة المؤرخة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٠ التي وجهها نائب رئيس وزراء ووزير الخارجية في مصر إلى الأمين العام بشأن الاقتراح بإقامة منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط . وترد الرسالة في الوثيقة CD/989 التي عممت اليوم .

يرمي الاقتراح إلى تجنب منطقة محفوفة بالتوتر ويلات اللجوء المحتمل لاي نوع من أسلحة التدمير الشامل . وفي هذا السياق ، من الملائم الاشارة إلى أنه منذ وقت بعيد يعود إلى عام ١٩٤٨ ، أبلغت لجنة الأسلحة التقليدية مجلس الأمن بأنها ترى وجوب تعريف أسلحة التدمير الشامل لتشمل الأسلحة الذرية والأسلحة ذات المواد الأشعاعية ، والأسلحة الكيميائية أو البيولوجية الفتاكـة ، وأية أسلحة تستحدث في المستقبل وتكون لها مواصفات مماثلة في تأثيرها التدميري لمواصفات القنبلة الذرية أو غيرها من الأسلحة المذكورة أعلاه . ويبدو أن هذا التعريف لا يزال صالحـا . ونعتقد أنه ينبغي أيضا تضمين وسائل الإيصال في الحظر المقترـح . ويقتضي هذا الهدف السامي الاتفاق على تدابير إقليمية ذات مصادقة وقابلة للتحقق لضمان إزالة جميع مثل هذه الأسلحة من الشرق الأوسط أزالة تامة .

ومنذ عام ١٩٧٤ ، تقدم مصر سنويـا إلى الجمعية العامة اقتراحا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط . وقد قرر المجتمع الدولي أن الأسلحة النووية هي أفتـك أسلحة التدمير الشامل وأشدهـا تدميرا . ونتـيجة لذلك ، تولـي مصر أعلى قدر من الأولـوية لمهمـة إزـالة خـطر الحرب النوـوية . وأـيـت الجمعـية العـامـة اقتراـنا بـتواـفق الـأـرـاء مـنـذ عـام ١٩٨٠ . ويعـكـف الان فـريق خـبرـاء من ذـوي الـكـفـاءـة العـالـية عـيـنه الأمـين العـام عـلـى وضع الـلـمـسـات النـهـائـية في تـقـرـير سـيرـفعـه الأمـين العـام في وقت لاحـق إـلـى الجمعـية العـامـة .

ومع ذلك ، تـسلـم مصر بـأنـه يـلزم تـدعـيم مـفـهـوم إـنشـاء منـطـقة خـالـية منـ الأـسـلـحة النـوـوية بـحيـث يـتـضـمـن أـسـلـحة أـخـرى منـ أـسـلـحة التـدـمـير الشـامـل . وـتـسـتـلزم سـرـعة وـتـيـرة التـقـدم فيـ مـجاـل اـنـتـاج وـتـطـوـير أـسـلـحة التـدـمـير الشـامـل اـعـتـمـاد نـهج أـشـمـل . وـفي سـبـيل ضـمان السـلـم وـالـأـمـن لـلـاجـيـال المـقـبـلـة فيـ مـنـطـقـتنا ، تـرى مصر بـأنـه يـتحـتم الان دـفـاع عنـ أـهـمـيـة توـسيـع نـطـاق المـنـطـقة ليـشـمـل أـسـلـحة التـدـمـير الشـامـل جـمـيعـها .

الـسـيد الرـئـيـسي ، تـرى حـكـومـة مصر بـعـد درـاسـة مـتـرـوـية أنـ اـقـامـة منـطـقة خـالـية منـ أـسـلـحة التـدـمـير الشـامـل فيـ شـرق اـلـاوـسـط تـسـتـحق اـهـتـمـاما عـاجـلا وـدـرـاسـة جـادـة . وـالـوـثـيقـة التي عمـمتـ اليـوم تـفـسـر نـفـسـها . وـأـعـتـقـد أنـ التـمـعنـ فيـ مـحتـويـاتـها سـيـسـمـ

تقدير أفضل وأعمق لاقتراحنا . ويحدونا أمل قوي في أن يحظى هذا النهج الشامل المقترن بالدعم الفعال من جميع الدول المعنية وكذلك من المجتمع الدولي بأسره .

الرئيس: أشكر ممثل مصر المؤقر ، السفير نبيل العربي ، على بيانه وعلى الاقتراح الهام جدا الوارد في هذا البيان . وأعطي الكلمة الان لممثل كندا ، السفير شانون .

السيد شانون (كندا): السيد الرئيس ، يسرني أن تتاح لي هذه الفرصة اليوم لأدلّي بأول بيان رسمي لي أمام مؤتمر نزع السلاح . واسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، بأن أعرب عن تقدير وفدي البالغ لريادتكم خلال الشهر الماضي ، فضلا عن ارتياحتنا لمواصلتكم الإشراف على شؤوننا خلال الفترة القادمة أثناء عطلة المؤتمر . وأود أيضاً أن أشكر أسلافكم على المساهمات الخامة التي قدمها كل منهم خلال ولائهم في وقت سابق من هذه الدورة .

ثانياً ، لكم سعدت وتشرفت حين علمت أنني سأنظم إلى هذه المجموعة الملزمة والقديرة جدا حقا ، رؤساء الوفود إلى هذا المؤتمر . ولما كنت وافداً جديداً نسبياً ، قد لا يكون من المناسب تماماً أن أرحب بأولئك الذين هم أيضاً من دفعه عام ١٩٩٠ . ولكنني أود توجيه تهنئة استثنائية لزميلتنا ، السفيرة سينيغيورجو من إثيوبيا ، وهي من أطول المنتدوبين خدمة لدى مؤتمر نزع السلاح ، على تعينها مؤخراً سفيرة وممثلة دائمة لبلدها . وأود أيضاً أن أعرب للزملاء الثلاثة الذين سيفادرون علينا قريباً ، السفير فون شتولبناغل من جمهوريةmania الاتحادية ، والسفير أزامبوجا من البرازيل ، والسفير شارما من الهند عن أطيب تمنياتي لهم بالنجاح في مهمتهم الجديدة .

السيد الرئيس ، أود كذلك أن أشير إلى وجود السيدة مارغريت ميسون ، سفيرة كندا لشؤون نزع السلاح ، في المؤتمر شانية اليوم .

السيد الرئيس ، لقد وصلنا إلى ختام دورتنا الربيعية . وبما أن قائمة المتحدثين لهذا اليوم طويلة ، لن أستعرض بالتفصيل أو أسجل جميع وجهات نظر كندا بشأن كافة أعمال مؤتمر نزع السلاح . إننا وقد نشط من وفود مؤتمر نزع السلاح . وقد سجلت وجهات نظرنا حيثما أنشئت بالفعل لجان مخصصة . وحيثما قررنا أن المناقشة بشأن بنود جدول الأعمال الأخرى يمكن أن تتقدم بفعالية أكثر في اجتماعات عامة غير رسمية ، فإننا إما أعرّبنا عن وجهات نظرنا الخامة بنا وإما أيدنا وجهات النظر الجماعية في المجموعة الفرعية التي تنتهي كندا إليها . ومع ذلك ، السيد الرئيس ، هناك العديد

من نقاط الاهتمام الأوسع التي أود التطرق إليها صبيحة هذا اليوم . وبما أنكم أجمعتم على أن تعهدوا لكندا برئاسة اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي ، سأبدأ بهذا البند .

السيد الرئيس ، يجب أن أقول بشيء من التأثر أن تجربتي كرئيس ساعدتنى حقاً على تفهم تعقيدات دبلوماسية نزع السلاح المتعدد الأطراف . أما عن الفضاء الخارجي ، فليبي هناك ما يستحق الذكر من جهة ويمكن أن تقال أشياء كثيرة من جهة أخرى . وأقول لا شيء يستحق الذكر لأننا كما نعلم جميعاً قد أمضينا الأشهر الثلاثة الماضية محاولين أولاً إنشاء اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق للتسلل في الفضاء الخارجي ، ثم التوصل إلى اتفاق على برنامج وتنظيم للعمل . وعليه ، لم نتمكن من البدء في الأعمال المضمونة حتى الآن . ومن ناحية أخرى ، يمكن أن تقال أشياء كثيرة ، بمعنى أن لدى اللجنة كثيراً من الأعمال القيمة التي يجب أن تقوم بها تحقيقاً لهدفها وهو منع حدوث سباق للتسلل في الفضاء الخارجي .

وحسبياً ذكرت في الاجتماع الأول للجنة المخصصة بتاريخ ١٣ آذار/مارس ، أبىت كندا لسنوات عديدة اهتماماً كبيراً بعمل اللجنة وأسهمت فيه ببنصيб وافر . ولهذا السبب على وجه التحديد ، أشعر بخيبة أمل بالغة نتيجة عجزنا الجماعي عن الانتقال إلى العمل المضمني خلال هذه الدورة الربيعية . وأأمل أن تسمم اجتماعاتنا خلال الدورة الصيفية في فهم أعمق للقضايا التي ينطوي عليها منع حدوث سباق للتسلل في الفضاء الخارجي وأن تؤدي إلى احراز مزيد من التقدم صوب هدف اللجنة ، وهو هدف مكرر في اسمها .

وكريسيس للجنة ، أوضحت لها أن لدى عدداً من الأفكار الواضحة بشأن كيفية جعل أعمالنا أكثر انتاجية . ولن أخوض هنا اليوم في تفاصيل هذه الآراء ، فهي معروفة تماماً لدى أعضاء اللجنة . ولكن أود أن أشدد على أنني ، بصفتي الممثل الكندي وبصفتي رئيساً للجنة في آن معاً ، سأبذل قصارى جهدي لضمان أن تكون أعمالنا بناءة ومنتجة ومفيدة . وإنني أنطلق من الاتفاق على أننا يجب أن نركز على استطلاع الموضوع المعروض أمامنا بجميع تعقيداته وأن نبحث عن مجالات الالقاء في تفكيرنا . ويجب أيضاً متابعة مناقشة الاختلافات التي ستتبثق أثناء هذه العملية الاستطلاعية بهدف ايجاد أرضية مشتركة .

وحتى الآن ، لم يتمكن المؤتمر إلى تتوافق الآراء على اعطاء هذه اللجنة ولاية تفاوضية . ومع ذلك ، لا ينبغي أن يحول هذا بيننا وبين جمع المعلومات التقنية وغيرها من المعلومات التي سنحتاجها عندما يعهد فعلًا إلى هذه اللجنة بإجراء

المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن منع حدوث سباق للتسليح في الفضاء الخارجي . وعلى أساس هذا التفكير ، وزعت كندا بانتظام على اللجنة خلامات وافية عن الفضاء الخارجي تتالف من بيانات أقيمت في الجلسات العامة وورقات عمل . وتعمم هذه كل سنة منذ عام ١٩٨٥ ، وتضم تلك الخلامات وثائق تشمل الفترة من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٨٨ مع دخول نهاية . ويسرني ابلاغكم أننا نوزع اليوم الخلاصة الواافية لعام ١٩٨٩ كوشيقة من وثائق نزع السلاح . وبعد ظهر اليوم ، سنوزع أيضاً في اللجنة المختصة نفسها خلاصة وافية لورقات العمل التي قدمت إليها على مدى السنوات الأربع الماضية . ونأمل في أن تستخدم الوفود هذه المجلدات لإحراز تقدم في أعمالنا في هذا المجال .

السيد الرئيس ، الموضوع الثاني الذي أود التحدث عنه هو المفاوضات بشأن اتفاقية لأسلحة الكيميائية ، وهو الموضوع الذي نكرر له جميماً أكبر جزء من وقتنا ، والذي أعتقد أننا بدأنا نشاهد بمدده التقاء متزايداً في الآراء .

أستهل تعليقاتي على هذا البند بأن أقدم تهاني الصادقة ، وإن كانت متأخرة ، لزميلنا السويدي السفير كارل - ماغنوس هيلتنيوس ، على تعيينه رئيساً للجنة المختصة لأسلحة الكيميائية . والوفد السويدي ، لا سيما في شخص السفير رولف آيكيوس ، لعب لفترة طويلة دوراً بارزاً في توفير القيادة في جهودنا لوضع اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية . وإنني وويفدي نتطلع إلى موافلة تعاوننا الشام مع السفير هيلتنيوس ووفده في هذا العمل البالغ الأهمية .

السيد الرئيس ، إنني حقاً لا أبالغ إذ أقول أن التفاوض على اتفاقية لأسلحة الكيميائية هي أهم مهمة في حد ذاتها تجاهه المؤتمر خلال دورته لعام ١٩٩٠ . وكانت الأحداث تذكرنا كل يوم تقريباً بأن التهديد الناجم عن وجود الأسلحة الكيميائية ليس مستمراً فحسب ولكنه عرضة لخطر التزايد . أقول هذا بالرغم من التطورات الكثيرة الهامة والمشجعة التي طرأت خلال عام ١٩٨٩ ، سواء من حيث ما حققته اللجنة المختصة لأسلحة الكيميائية من تقدم بقيادة السفير مورييل الملهمة والمفعمة بالنشاط ، أو من حيث الاجتماعات المنفصلة ، ولكنها وثيقة الصلة بالموضوع ، التي عقدت في باريس وكابيريا وجاكسون هول ووايؤمنغ . ولذلك ، ترى حكومتي أنه من المهم للغاية ، تحت وطأة ما تشكله الأسلحة الكيميائية من تهديد متواصل ، يجب أن يستمر الزخم الذي توفره هذه التطورات وأن يترجم سريعاً إلى تقدم ملموس في حل ما تبقى بيننا من الخلافات .

وفي هذا الصدد ، يسرني أنلاحظ ، ونحن في منتصف دورتنا الرسمية ، أنه توجد عدة دلائل شابتة تشير إلى أن بعض مشاكلنا المعلقة في طريقها إلى الحل . وتوازن

الأفرقة العاملة المختلفة على معالجة القضايا التقنية والعملية والقانونية الصعبة المطروحة أمامها ، وإنني أهنتها ورؤسائها على ما يبذلونه من جهود .

ولعل أهم ما حثت الان هو النجاح الذي حققه الفريق العامل باء لغاية تاريخه في وضع نصوص ملائمة بشأن القضية الخامسة المتمثلة في ترتيب تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاج الاسلحة الكيميائية . وإننا نقترب من حل واحدة من أصعب القضايا التي تواجهنا ، والفضل في ذلك يعود بقدر كبير الى المساهمة الهاامة التي قدمها هنا الوفدان الامريكي والسوفياتي . ومع ذلك ، لم نصل الى بر الأمان حتى الان ولا تزال شمة حاجة لبذل مزيد من الجهد .

ان حكومتي جد متعجبة ومسورة بالسجاج الذي حققه الفريق العامل جيم في تطرقه الى مجموعة القضايا القانونية البالغة التعقيد المتعلقة ببنظرنا في الجراءات والتعديلات وتسوية المنازعات . فمنذ ما لا يزيد عن سنة ، كان من الممكن أن يبدو للمرأقب العابر أن هذه القضايا مستعصية على الحل ، ولكن بفضل ما أبدته الوفود من روح بناء للتوصل الى حلول توفيقية ، يتضح الان أنه يجري الاهتداء الى حلول ينتظر أن تلبى الاهتمامات المختلفة لجميع المفاوضين .

ونجح الفريق العامل ألف كذلك في موافلة واستكمال العمل الذي بدء في السنة الماضية بشأن البروتوكول الخامس بإجراءات التفتیش . وقد لاحظت حكومتي على وجهه الخصوص الاهتمام الجاد الموجه منذ وقت قريب جدا لمسألة اجراءات التحقيق في الادعاء باستخدام الاسلحة الكيميائية ، وهو موضوع توليه كندا اهتماما خاصا منذ وقت طويلا . وفي صدد هذه النقطة الأخيرة ، يسعني أن أشير الى أن وفدي بقصد أن يوزع على الامانة نسخا من تقرير أعده أحد الخبراء الذين يقدمون المشورة لوحدة بحوث التحقق التابعة لقسم الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في كندا حول "وسائل التتحقق والمعالجة وتقديرات الاحداث غير العادية فيما يتعلق بالإدعاءات باستخدام مواد مستحدثة في شن الحرب الكيميائية" . ويتطور هذا التقرير منهجهية للنظر في الادعاءات باستخدام مواد مستحدثة في شن الحرب الكيميائية ، ويركز على الحاجة لإجراء دراسات في علم الاوبئة وعلى نوع الهيكل الاساسي الوطني الملائم للإشراف على هذه التحقيقات حتى تنشأ على غراره هيئة وطنية كندية في المستقبل . ومع أن التطبيق العام لهذه منهجهية قد يبدو متعلقا على نحو خاص بالأهداف الاطول مدى ، تأمل سلطات بلدي في أن تثبت منهجهية فائدتها أيضا لمناقشاتنا الجارية في هذه المفاوضات بشأن مشكلة المواد المستحدثة لشن الحرب الكيميائية .

والتطور الآخر ذو الأهمية الخاصة الذي أود أن أشير إليه هنا هو العمل الذي بدأه منذ عهد قريب جدا الفريق العامل ألف بشان مسألة التتحقق المخصص ، استنادا إلى ورقة المناقشة التي قدمها زميلنا الاسترالي السفير رئيس في وقت سابق من هذا الشهر . وبعد دراسة متنامية لمختلف النهج والمقترنات في هذا المجال ، خلصت حكومتي إلى أن مفهوم التتحقق المخصص يجب أن يكون جزءاً أساسياً من الهيكل الذي نحاول اقامته لضمان التتحقق الفعال للاتفاقية . ومن رأينا أن التتحقق المخصص يتتيح أفضل وسيلة عدا التفتيش بالتحدي لضمان خضوع المرافق الوثيقة الاتصال بأهداف الاتفاقية لتحقق ملائم . ولذلك ، يجدونا الأمل القوي في أن يجري الفريق العامل ألف ، في وقت مبكر من الدورة الصيفية ، مناقشات مثمرة حول هذا الاقتراح تفضي إلى تطوير صيغة ملائمة للمعاهدة .

السيد الرئيس ، في معرض إبرازي للإنجازات التي تحقق حتى الان في دورة ١٩٩٠ ، كنت واعياً جداً لضرورة عدم الاستخفاف لا بالتطورات المشجعة الأخرى التي حصلت ولا بضخامة المهام المتبقية . وكان غرضي الرئيسي من التطرق لهذه البنود المحددة هو الإيحاء بأن رغم عام ١٩٨٩ متواصل وأننا نحرز تقدماً جماً نحو هدفنا النهائي . وقد تم هذا نتيجة الموقف الأمين والبناء الذي اتخذه المفاوضون تجاه عملنا . وتتوقع حكومتي تماماً أنه إذا توافق هذا الموقف وتعزز خلال الدورة الصيفية ، سنكون قد قطعنا شوطاً بعيداً جداً على طريق حل معظم المشاكل العالقة المتبقية ، إن لم يكن جميعها .

ولعلني لا أحتاج إلى أن أضيف أن حكومتي ملتزمة تمام الالتزام بأن تفعل كل ما في استطاعتها للمساعدة في تحقيق هدفنا النهائي . غير أنني أود أن أشير ، وأنا أختتم تعليقاتي على هذا البند ، أن وفدي ، بلوغنا لهذه الغاية ، سيوزع أيضاً من خلال الأمانة عدداً من الوثائق الأخرى لاستخدامها الوفود في أعمالها . وسأ NSF بعد لحظات قليلة بعض هذه الوثائق ، ولكن أود أن أشير هنا إلى أننا سنوزع ، كما في السنوات السابقة ، أحدث الخلامات الواجبية عن الوثائق التي تتضمن البيانات التي أقيمت في الجلسات العامة وورقات العمل لدورة ١٩٨٩ .

ويسرّني أيضاً في صيغة هذا اليوم أن أتمكن من تقديم ورقة تصف التفتيش التجاري الوطني الأول الذي أجرته كندا ، وهو الوثيقة رقم CD/987 . وبما أنه ليس لدى كندا حالياً انتاج يذكر من المواد الكيميائية المدرجة في الجدول ٢ نظراً لعدم وجود معامل ملائم متوافر حالياً يمكن استخدامه كبدائل ، لم تتمكن كندا من المشاركة في المرحلة الأسبق من هذه العملية . ومع ذلك ، تمشياً مع محاولة توسيع نطاق عمليات التفتيش التجاري الوطني ليشمل مجالات أخرى ، مثل عمليات التفتيش بالتحدي والتفتيش المخصص ، قررت كندا أن أفضل مساهمة يمكن أن تقدمها هي تفتيش منشأة محاكاة وحيدة وسفيرة الحجم للمواد الكيميائية المدرجة في الجدول ١ .

وقد أجريت التجربة في منشأة قائمة على أساس مختبر تركيب مواد عضوية اصطناعية في مؤسسة بحوث الدفاع في سافيلد ، حيث تحضر بين الغينة والغينية لاغراض بحثية كميات صغيرة من المواد الكيميائية المدرجة في الجدول ١ لاغراض وقائية . وقد اختبرت باستفاضة اجراءات التفتيش الواردة في النموذج المداول للتأكد من امكانية استخدامها وتحوي الورقة عدداً من المقترنات لإجراء تعديلات وتحسينات . وبإضافة الى ذلك ، تبين أن الاتفاق النموذجي الخام بالمنشآت الوحيدة المغيرة والواردة في التذييل الثاني أكثر ملائمة للمنشآت الكبيرة المتخصصة ويحتاج الى بعض التعديل لكن يمكن استخدامه في مختبر . ونأمل في أن تكون نتائج هذه التجربة مفيدة في أعمال اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . ويجري النظر في اجراء مزيد من عمليات التفتيش التجاري الوطني في كندا ، وسيقدم تقرير عن نتائجها حال توافرها .

وبإضافة الى ذلك ، توجد ورقتان اخريان طلبنا ايضا من الامانة توزيعهما عليكم . وقد قدمنا الورقة الاولى لأول مرة في ١٧٩٠/سبتمبر ١٩٨٩ خلال مؤتمر الحكومات ورجال الصناعة الذي عقد في كانبيرا لمناقشة الأسلحة الكيميائية . وهذا التقرير المعنون: "دور وظيفة هيئة وطنية في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية" ، أعده الدكتور رونالد سادرلند من جامعة ساسكاتشيوان . ويستعرض التقرير الالتزامات التي تفرضها اتفاقية الأسلحة الكيميائية على دولة طرف لا تملك أسلحة كيميائية . ويحاول تحديد الطريقة التي يمكن بها لدولة طرف كهذه أن تثبت امتثالها بإستخدام المنظمات القائمة ويوضح أيضا ما يسببه ذلك من تكاليف محتملة . ونأمل في أن يساعد هذا التقرير في تعزيز العمل بشأن النموذج المداول وأن يكون نافعا للحكومات التي تفك في إنشاء هيئة وطنية .

واخيرا ، سيدى الرئيس ، طلبنا أن توزع الامانة الكتب الخام من سلسلة كتب التحقق التي تصدر دوريا . ويقدم هذا الكتاب المعنون "كندا والضمادات الدولية: التتحقق من عدم الانتشار النووي" ، معلومات أساسية عن تأييد كندا لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية ولا سيما ضمادات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويمضي أيضا منجزات البرنامج الكندي لدعم الضمادات . ومع أن الكتاب مكتوب لعامة الناس ، وبالتالي يشكل جزءا من جهد متواصل يبذلته برنامج بحوث التتحقق لدينا لزيادة فهم الكنديين وغيرهم للمواضيع المتعلقة بالتحقق من تحديد الأسلحة ، نعتقد أنه سيكون أيضا ذا أهمية لمن يتوجه إليهم من كبار الفنيين الذين يشكلون أعضاء الوفود لدى مؤتمر نزع السلاح .

السيد الرئيس ، حسبما أوضحت في مستهل بياني ، لن أطرق اليوم الى بعض البنود الأخرى المدرجة على جدول أعمالنا ، مثل البندين ٦ و ٧ ، ضمانات الامن السلبية والاملحة الاشعاعية ، بل أجد لزاماً على الاقرار بأنه عندما أشار السفير ساسكا من التمسا الى هذين البندين في بيانه الأخير ، شعرت بإلارتياح لكون نهجه الواقعى والعملى إزاءهما وشيق القرب من آرائنا . كما اني لن أقول شيئاً الآن عن البند الأول من جدول أعمالنا ، وهو "حظر التجارب النووية" ، عدا الاعراب عن الامل القوى ، الذى يشاطرنا إياه بوضوح من هم بيننا ، بأن يتکلل بالنجاح قريباً الاستطلاع المصور والدؤوب الذي يقوم به السفير دونوواكي فيما يخص موضوع الولاية .

غير أن هناك موضوعاً اضافياً آخر أود أن أسجل آرائنا بشأنه ، ويبدو أن هذا هو الوقت والمكان المناسب لذلك . هذا الموضوع هو تحسين أداء المؤتمر وفعالية أدائه ، وهو الموضوع الذي سبق أن عقدتم بشأنه ، السيد الرئيس ، مشاورات مفتوحة العضوية . وقد تأثر وفدنا أيضاً بالإقتراح الحكيم الذى قدمه السيد أزامبوجا بشأن نفكربتأن في أفضل طريقة يستطيع بها مؤتمر نزع السلاح التكيف والمحافظة على جدواه إزاء الحالة الدولية الجديدة التي انبثقت خلال الأشهر الجليلة الشان الشمانية عشر الماضية أو ما يقاربها . ومع أن بوعتنا جميعاً أن نقر بصحة ملاحظات السفير أزامبوجا ، فإن ما أود أن أقوله اليوم هو إنه يوجد حقاً وجهان مختلفان لقضية تحسين الأداء . توجد أسباب وجيهة لإعمال النظر من جديد بطريقة متنامية جداً في قائمة المواضيع التي أمامنا ؛ ولكن ينبغي توخي أقصى الحذر ونحن نعالج آية تغييرات في جدول أعمالنا الأساسي وبرنامجه عملنا . فالقضايا التي نبحثها في هذا المؤتمر موضع اهتمامات عميقة بجوهرها . وبالرغم من ذلك ، فإننا نؤيد تاييداً قوياً الفاء أو تعديل بعض من بنود جدول أعمالنا على الأقل ، والاستعاضة عنها بقضايا أو ثق ملة بالوقت الراهن . وهناك أكبر جانب منهجي شأن لتحسين أدائنا . وأعتقد أنه سيكون من اليسير نسبياً لنا الموافقة على بعض التغييرات في برنامجنا لتمكين جميع وفودنا من العمل بطريقة أنجع وأكفاء . ومع أن الوفد الكندي صغير نسبياً ، هناك وفود أصغر بكثير . ومع ذلك ، نجد أنفسنا غارقين بإزدياد في أعباء الأعمال الجارية عند نهاية كل دورة من الدورات الطويلة الحالية . ولبيان سوى وقت قليل للغاية لإيلاء اعتبار ملائم وتفكير ناضج لجميع المواضيع المدرجة على جدول أعمالنا . ونعتقد اعتقداً جازماً أن تعديل الجدول الزمني لأعمالنا دون تغيير الوقت الاجمالي المخصص لها ، بحيث يتتسنى عقد ثلاث دورات أقصر وفي الوقت نفسه يسمح بعدد أكبر من الفترات فيما بين الدورات للتفكير والتشاور وتطوير السياسات ، سيعود حقاً بالنفع على الجميع .

السيد الرئيس ، لقد تكلمتاليوم انتقائيا حول مواضيع معينة فقط تجاهها . وهناك مسائل أخرى سارغ في التطرق إليها بمزيد من التفصيل في الوقت المناسب وأعتزم العودة إلى هذه المواضيع في الدورة الصيفية .

الرئيس: أشكر السفير شانون ، ممثل كندا الموقر ، على بيانه الهام وعلى ما وجهه إلى الرئاسة من رقيق العبارات . واعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، السيد هان شانغ أون .

السيد هان (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): السيد الرئيس ، أود قبل كل شيء ، أن أهنئكم على رئاستكم القديرة لمؤتمربنزع السلاح الراهن في الشهر الماضي والتي أدت بالدورة إلى خاتمة ناجحة .

أن شعوب العالم أجمع تصبوا ، وهي تستقبل السنة الأولى من التسعينيات ، إلى أن يكون العقد الراهن عقد بنزع السلاح وخالياً من أخطار الأسلحة النووية وال الحرب في كل جزء من الكره الأرضية ، وعقداً من السلام والمداقة والتعاون . وقد زاد هذا التطلع قوًّا بسبب التغيرات التي طرأت مؤخراً على الحالة الدوليّة وليس بناء على مفهوم زمني مؤدّاه أن التسعينيات هي آخر عقد في القرن العشرين .

وبما أن وفوداً عديدة أشارت إلى التغيرات التي حصلت على نطاق العالم ، ولا سيما التقدم المحرز في ميدان بنزع السلاح من خلال المفاوضات الثنائية أو الإقليمية المتعددة الأطراف ، فإنني سوف أتحاشى تكرارها .

السيد الرئيس ، إن بنزع السلاح والاستقرار ليسا حكراً على بلدان أو أقاليم معينة . فبنزع السلاح الشامل والكامل يجب أن يتحقق في كل المناطق وفي كل جزء من العالم ؛ ولن يتحقق السلام والأمن العالميّان إلا عندما تفضي المفاوضات المختلفة إلى اعتماد تدابير تهدف إلى ذلك . وبينما التمعجيل بعملية الانفراج وبنزع السلاح بمفهمة خاصة في المنطقة التي تتركز فيها أسلحة التدمير الشامل ، بما في ذلك الأسلحة النووية ، والقوى العسكرية الهائلة ، وحيث تكون حدة المواجهة والتوتر مرتفعة بسبب كثرة المناورات العسكرية الميدانية .

إن تدابير بنزع السلاح والانفراج من أجل السلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أمر ملح سواء من وجهة النظر التاريخية أو في ضوء الحالة العسكرية

والسياسية الحاضرة . إن القارة الآسيوية هي التي نشبت فيها في أكثر الأحيان الحروب الكبيرة والواسعة النطاق من جراء تدخل الدول في الشؤون الداخلية بعد الحرب العالمية الثانية ، وفي القارة الآسيوية يحتفظ بقواعد عسكرية نووية وبقوات أجنبية وتنكشف فيها العمليات العسكرية الواسعة النطاق .

ومن المعروف تماماً أن شبه الجزيرة الكورية ، المعرضة لخطر الحرب النووية أكثر من أي مكان آخر ، أخذت تصبح بؤرة توتر مما يهدد السلم والأمن العالميين ، وأخذت تصبح المرتع المحتمل لنشوب حرب جديدة . إن منطقة الخط الفاصل العسكري هي أشد المناطق تسلحاً في العالم حيث تقف قوات عسكرية تزيد عن المليون فرد وجهاً لوجه في حالة شبه حرب على خط يقل طوله عن ٣٥٠ كيلومتراً . ومع أنه من المعلوم عموماً أن ٤٥ ألفاً من القوات الأجنبية والقواعد العسكرية وأكثر من ألف سلاح نووي من شتى الأنواع موزعة على شبه الجزيرة الكورية التي تشهد حالة من التوتر ، لا يوجه الاهتمام الواجب إلى المرحلة التي بلغها خطر الحرب النووية والى مدى خطورته . إن ما يتجاوز ألفاً من الأسلحة النووية الموزعة في كوريا الجنوبية ، أي بواقع أكثر من سلاح نووي واحد لكل ١٠٠ كيلومتر مربع بكثافة تبلغ أربعة أضعاف كثافة منظمة حلف شمال الأطلسي ، والتي تبلغ قوتها التفجيرية الإجمالية ١٢ ألف كيلوطن ، لهي كافية لقتل ١٦٠ مليوناً من البشر . وقد نشرت فعلاً مركبات حديثة لحمل الأسلحة النووية ويجري بناء مستودعات نووية خاصة هناك .

ويكمن الخطر في أنه أنشأ نظام لقيادة العمليات لاستعمال الأسلحة النووية في آية لحظة . وتزداد التدريبات على الحرب النووية . ومنذ عام ١٩٧٦ ، يزداد كل سنة حجم التدريبات العسكرية المشتركة المسماة "Team Spirit" وأصبحت التدريبات ذات طبيعة هجومية وفي هذه اللحظة تجري التدريبات العسكرية المشتركة "Team Spirit 90" التي يشترك فيها ٣٠٠ ٠٠٠ من قوات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ، في جو من الحرب الحقيقة في كوريا الجنوبية . وقد خلص الخبراء العسكريون والرأي العالمي بالاجماع إلى أن التدريبات العسكرية المشتركة "Team Spirit" هي تدريبات هجومية في مجال الحرب النووية في ضوء مواصفاتها أو اشتراك معدات للحرب النووية في التدريبات ، مثل طائرة القيادة النووية "B-4B" ، وـ"حاملات الطائرات والغواصات والطرادات النووية" وـ"قاذفة القنابل الاستراتيجية B-52" ، والطائرات المقاتلة F-15 وـ"F-16" وجميع أنواع القاذفه النووية .

وما من أحد يستطيع أن يؤكد أن القوة البالغة ٣٠٠ ٠٠٠ رجل والمجهزة بمعدات نووية والتي تقوم بتدريب عسكري عملي قرب الخط الفاصل العسكري لن تفزو الشمال .

إن التدخل العسكري المكشوف في شؤون بينما الداخلية في العام الماضي زاد من
قلقنا .

وخلالاً لمنظمة حلف شمال الأطلسي التي لها "لجنة استشارية نووية" تتالت من ١٥
بلداً وتمتنع أي استخدام تعسفي متعمد للأسلحة النووية ، فإن الجانب الكوري الجنوبي
مستبعد تماماً ولبيع له أي رأي فيما يتعلق بوزع واستخدام الأسلحة النووية في كوريا
الجنوبية . وبإضافة إلى ذلك ، يملك القائد الميداني للجيش الأمريكي المرابط في
كوريا الجنوبية سلطة انتعمال الأسلحة النووية في آية لحظة . ومنذ ١٩٨٢ ، تكررت
التهديدات باستخدام الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية ، ومنذ وقت قليل قال
وزير الدفاع الأمريكي تشيني إنه إذا هناك مكان على الكره الأرضية قد تحول فيه
المنازعات إلى حرب ، فإن هذا المكان هو شبه الجزيرة الكورية .

وتبين جميع الحقائق أن أي حادث عرضي يقع في شبه الجزيرة الكورية يمكن أن
يؤدي إلى نشوب حرب بل والى حرب نووية . وفي حال نشوب حرب نووية في كوريا ، ست manusi
آسيا والعالم وكذلك كوريا من كارثة نووية مروعة . وبالتالي فإن منع الحرب وتحقيق
نزع السلاح في شبه الجزيرة الكورية أمر هام جداً للسلم والأمن العالميين .

لقد أصبحت حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية طرفاً في معاهدة عدم
انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٨٥ وقدت اقتراحاً بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة
النووية في شبه الجزيرة الكورية ، واقتراحاً بإجراء تخفيضات مرحلية للأسلحة
ومقترحات عديدة لنزع السلاح ولتحقيق السلم واستهلت المفاوضات من أجل إعمالها بهدف
إزالة خطر نشوب حرب نووية . ولكن لا تجرى مجرد مفاوضات من أجل نزع السلاح في شبه
الجزيرة الكورية ، بسبب الموقف السلبي الذي يتبعه الجانب الآخر . فالأسلحة في تزايد
والحالة تزداد توتراً .

السيد الرئيس ، إن البشرية تتطلع بالاجماع إلى العيش بسلام في عالم خال من
الأسلحة النووية . وتحمل الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف ، وهي مؤتمر
نزع السلاح ، مسؤولية جسمية لتجسيد هذا التطلع . ولكن من المؤسف أنه لم يتحقق تقدم
جلي في المناقشات بشأن جداول الأعمال المختلفة المتعلقة بالأسلحة النووية ، وما من
أحد يدرى كم من الوقت سيستغرق التوصل إلى الإلغاء التام للأسلحة النووية .

وفي ظل هذه الظروف ، نرى أن من أشد الأولويات إلحاحاً لمنع الحرب النووية هي إنشاء نظام قانوني دولي في أقرب وقت ممكن يردع ويعتبر استخدام الأسلحة النووية . ولما كان من المسلم به أن استعمال الأسلحة النووية انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية ، فإن اعتماد تشريع من هذا القبيل أمر ملح . ومن السبل الهامة للوصول إلى نزع السلاح النووي التقليل إلى أدنى حد من ووزع الأسلحة النووية وإنشاء مناطق سلم خالية من الأسلحة النووية وتوسيع نطاقها .

وبما أنه يجرياليوم نزع السلاح الجزئي وتتم تسوية المنازعات الإقليمية الحادة بانسحاب القوات الأجنبية ، لا يوجد أي سبب لمواصلة وزع الأسلحة النووية والقوات في دولة أو منطقة غير حائزة للأسلحة النووية . وحالما تسحب كل الأسلحة النووية والقوات الموزعة على الأراضي الأجنبية وتعاد إلى دولتها الأصلية وحالما تنشأ المناطق المقترحة الخالية من الأسلحة النووية في جميع القارات ، سوف تزداد سرعة اتمام عملية نزع السلاح النووي .

إن ما أود التشدد عليه هو أنه لا ينبغي أن تكون هناك أي منطقة يحق فيها لدولة حائزة للأسلحة النووية أن تدخل فيها شتى أنواع الأسلحة النووية وتبني مستودعات الأسلحة النووية حسب رغبتها دونما رادع . ينبغي إقامة نظام دولي صارم من الإشراف والمراقبة يحظر ووزع مجرد سلاح نووي أجنبي واحد في دولة أو منطقة غير حائزة للأسلحة النووية ؛ يجب على المجتمع الدولي أن يدين السلطات التي لا تقوى على مقاومة إدخال الأسلحة النووية الأجنبية إلى ترابها ، وبالتالي تخلق خطر حرب نووية وخطر انتشار للأسلحة النووية .

إن المؤتمر الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في آب/أغسطس في جنيف سيكون مناسبة هامة لتركيز الاهتمام الدولي على النزع الشامل للأسلحة النووية ، ولا سيما إزالة استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية وسحب جميع الأسلحة والقوات النووية الأجنبية . وفي هذا الصدد ، سيؤيد وفدي الاقتراح الذي قدمته نيجيريا وغيرها من الدول النامية غير الحائزة للأسلحة النووية في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية . السيد الرئيس ، إن المحادثات الجارية بشأن نزع السلاح وتدابير نزع السلاح المتخذة في أوروبا حيث نشبت حربان عالميتان هي حيث إيجابي . وينبغي أن يحدث هذا أيضاً في القارة الآسيوية وفي أجزاء أخرى من العالم . ومن المؤسف أن الأسلحة التي يجري تخفيضها في أوروبا تتدفق بطريقة منهلة إلى قارات أخرى ، حسبما يتضح من القلق الذي أعربت عنه وفود عديدة في هذه الدورة . وجاء في تقرير نشرته صحيفة نيويورك تايمز

في عددها الصادر في ٢٥ آذار/مارس أنه ستبع إلى العالم الثالث معدات تبلغ قيمتها ٣٠ مليار دولار من بين المعدات التي ستسحب من أوروبا نتيجة المفاوضات بشأن القوات التقليدية في أوروبا ومن بين هذه المعدات ، ستسلم إلى كوريا الجنوبية عشرون وحدة من مقاتلات F-18 تبلغ قيمتها ٣,٥ مليار دولار . فإذا كان الانفراج في إحدى القارات سيسبب توترًا في قارة أخرى سيكون الانفراج عديم المفهوى ولا يمكن توقعه تحقيق السلم والأمن الدوليين . وسيكون هذا تحديا خطيرا آخر لمؤمننا . ويشدد وفدى بقوه على وجوب عودة جميع القوات المخضفة إلى دولها الأصلية وتخفيف المعدات أو إلغائها أو إعادتها إلى تلك الدول .

السيد الرئيسي ، إن ما يجب فعله كحل للتتوغل إلى نزع السلاح الشامل والسريع هو بناء الثقة الجاري مناقشه اليوم في مختلف المحافل الدولية والاجتماعات الإقليمية على وجه الخصوص . وفي اجتماع منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن بناء الثقة الذي عقد في نيبال في كانون الثاني/يناير ، جرى النظر في عدد من القضايا الإقليمية العاجلة . وفي بناء الثقة الهدف إلى نزع السلاح ، يجب محاربة الاتجاه إلى تأجيل نزع السلاح إلى ما لا نهاية من خلال الفصل بين جانبي المشكلة ، أي بناء الثقة ونزع السلاح وجعل بناء الثقة شرطا مسبقا . فالهم هو تعزيز بناء الثقة من خلال عملية جريئة لنزع السلاح . وعلى وجه الخصوص ، في ضوء الحالة السائدة في شبه الجزيرة الكورية حيث السلم يفتقر إلى ضمان القانون وحيث يقييد التوتر العسكري الهائل الحوار على جميع المستويات وتبادل وجهات النظر مقيدان نتيجة للتتوتر العسكري البالغ ، لا يمكن التقدم خطوة كبيرة في اتجاه بناء الثقة إلا من خلال تخفيف حدة المواجهة العسكرية .

ولو أنه تم التفاوض على مقترحاتنا بشأن إجراء محادثات عسكرية سياسية رفيعة المستوى بين الشمال والجنوب ، وتحويل المنطقة المنزوعة السلاح على طول الخط الفاصل العسكري إلى منطقة سلم ، ووقف التدريبات العسكرية الكبيرة المشتركة مع بلد أجنبى ولو نفت تلك المقترحات وسحب القوات الأجنبية والأسلحة النووية خفضت القوات المسلحة إلى أقل من ١٠٠ ٠٠٠ رجل في الشمال والجنوب ، لما ظلت أبداً مسألة شبه الجزيرة الكورية مسألة دولية .

لقد اقترحت حكومتنا في وقت سابق من هذا العام هدم الجدار الخرساني الذي يبلغ طوله ٢٤٠ كيلومتراً والمشيد في منطقة تقع جنوب الخط الفاصل العسكري وفتح جميع المنافذ ل توفير حرية التنقل بين الشمال والجنوب . فهذه وسيلة عامة لبناء شقة كاملة في كل من المجال السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي . ومن شأن حرية التنقل تعزيز التفاهم الشخصي ، ومن شأن فتح جميع الأبواب تصحح لهم سياسات الجانب الآخر ؛ إنها أفضل طريقة يمكننا أن نقترحها لبناء الثقة . أما فيما يخص الجانب الكوري الجنوبي ، فإن هدم الجدار الخرساني الذي يعيق حرية التنقل من الناحيتين الفكرية والمدنية سيكون أفضل عرض يقدمونه لبناء الثقة .

السيد الرئيس ، لقد أضطجع مؤتمر نزع السلاح بأعمال هذه السنة بحيوية جديدة إزاء خلفية الحالة الدولية المتغيرة . ويجدو جميع المشتركين الأمل في أن يقدم مشروع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية في وقت أقصاه السنة القادمة . وهذا هو أيضاً ما يتربّه المجتمع الدولي . ويعود الفضل في الآفاق المضيّة بشأن الأسلحة الكيميائية إلى الجهود المفعمة بالنشاط التي يبذلها السفير موريل ومعاونوه عبر تعقيدات تقنية عصيرة وإلى الاجتماعات الدولية الهامة مثل اجتماع باريس واجتماع كانبيرا التي أعرب شانة عن تقديره لهذه الجهود . وإنني واثق من أن الاعمال الختامية ستتوج بالنجاح بفضل توجيه السفير هيلتنبيوس من السويد ، رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية لهذه السنة .

الرئيس: أشكر ممثّل جمهوريّة كوريا الديموقراطية الشعبيّة على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجّه بها إلى الرئيس . أعطي الكلمة الان لممثّل الهند ، السفير شارما .

السيد شارما (الهند): سيد الرئيس ، لا يمكن وصف بياني حقاً بأنه خطبة وداع . وإذا كان كذلك فإنه بيان خال من الزخارف وفتّي جداً يكاد لا يفهمه إلا المتخصصون ، نظراً لرحابة مجال نزع السلاح الذي تعالجه . إلا أنني كنت قد تبادلت معكم ، في آخر مناسبة تناولت فيها الكلمة أمام المؤتمر منذ بضعة أيام ، وذلك تحت رئاستكم أيضاً ، بعض الأفكار بخصوص العمل الحاسم الذي تقوم به داخل المؤتمر .

سيدي الرئيس ، يتناول وفدي الكلمة اليوم لتقديم الوثيقة CD/988 ، التي تحتوي على نتائج تفتيش اختباري وطني أجرته الهند في سياق اتفاقية الأسلحة الكيميائية المقترحة . وأجري هذا التفتيش الاختباري في آب/أغسطس ١٩٨٩ بمنشأة إنتاج سيرل إنديا ، في بومباي ، وهو وحدة متعددة الأغراض تنتج مجموعة متنوعة من العقاقير . ولأغراض اتفاقية المقترحة ، تنتج المنشأة مادة فوسفات ثنائية

الايسوبيراميد من كحول ثنائي الايسوبوروبيل أمينو إيشيل (DIPC) الذي يتحول في البداية إلى هيدروكلوريك ثنائي الإيسوبوروبيل أمينو إيشيل (DPIC) ثم إلى نيتريد بيراميكسيتوسيلات . وهناك منتج آخر هو بروميد البروبانثيلين يتم إنتاجه باسترة حامض الزنشانيك مع هيدروكلوريك DIPC . والمادة الكيميائية هيدروكلوريك DIPC مدرجة بقائمة المواد الكيميائية بالجدول ٢ في النم الحالى المتداول .

وقد أجري التفتيش طبقاً للأحكام الواردة في الوثيقة CD/CW/WP.213 لتبين أكثر السبل فعالية للتحقق من إنتاج وتجهيز واستهلاك ونقل المواد الكيميائية المتفقة مع الأغراض التي لا تحظرها اتفاقية الأسلحة الكيميائية المقترنة . والهدف من التفتيش الاختباري هو وضع نظام ملائم للتحقق وتحديد درجة التحريم اللازمة مع حماية السرية التجارية . وكانت الخبرة المكتسبة من هذا التفتيش مفيدة جداً بهذا الخصوص .

وفي الاتفاقية المقترنة يعد التتحقق من أكثر المجالات تعقيداً . وقد أنجز فيها قدر كبير من العمل وإن كانت بعض المسائل لا تزال في حاجة إلى حل . واتساع حجم هذه العملية يزيد بها تعقيداً . سيدى الرئيس ، إن نهجنا تجاه مسألة التتحقق يستند إلى بعض المبادئ . ونحن نعتقد أن هذه المبادئ توفر مجموعة فعالة من الخطوط التوجيهية لمعالجة المشاكل المتعلقة بـ"الإنتاج" ، وكذلك المشاكل المتعلقة بالتفتيش بالتحدي . وفي حين أن النتائج المستخلصة من التفتيش الاختباري الوطني الذي أجرته الهند بيئنة بذاتها من الوثيقة CD/988 التي عممتاليوم ، يودي أن أؤكد من جديد أن مبدأ "ال العالمية" و"عدم التمييز" هما من أهم المبادئ في أي اتفاق دولي . ولكن تتبع اتفاقية الأسلحة الكيميائية في تعزيز الأمن العالمي لا بد لها من أن تقوم على تعددية الأطراف العالمية .

ويجب أن يكون نظام التتحقق مناسباً وملائماً ويجب لا يتدخل بشكل لا لزوم له في الأنشطة المشروعة . والتوازن بين "المناسب" و"الكافي" توازن دقيق . وبزيادة التفاعل مع الصناعة الكيميائية ينتظر أن يتسم إيجاد التوازن الصحيح . وفي البلدان المتقدمة النمو تقدر الأهمية المتعلقة على كون لا تكون أنشطة التتحقق متقطعة أو متخللة بشكل لا لزوم له في الأنشطة التجارية العادية ، وخاصة في مجالات البحث والتطوير الحساسة وكذلك الحفاظ على سرية المعلومات الحساسة . وبالنسبة للبلدان النامية فيضاف إلى ذلك شاغل طبيعي متصل بما تقدم وهو أن تدابير التتحقق يجب أن لا تعرّض بأي شكل من الأشكال للخطر تطوير الصناعة الكيميائية للأغراض السلمية التي تلعب دوراً حاسماً في التخطيط والاقتصاد الوطنيين . وتكون زيادة الانفتاح والشفافية إجراء هاماً لبناء الثقة ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة التعاون السلمي فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وبإمكان وضع نظام تحقق على أساس هذه المبادئ أن يعطينا نظاماً مقبولاً ومفيداً للجميع .

ومن الممكن أن يساعدنا أيضاً نهج مماثل على دفع أعمالنا في مجال التفتيش بالتحدي . ومن الأرجح أن يتم اللجوء إلى إجراء من هذا النوع كملازم آخر عندما تكون كل التدابير الأخرى قد جربت وتبين أنها غير كافية . ومن المفروض بناء على ذلك أن يعزز الإجراء هذا الاستنتاج . وللدولة المتحدة حق بعيد المدى ولكن لا بد من تقييده بواجب عدم إساءة استعماله . والدولة المتحدة ملزمة بقبول مثل هذه التفتيشات التحصمية المنصوص عليها في الاتفاقية ، ولها أيضاً الحق في أن تثبت بشكل مقنع امتنالها لاتفاقية من خلال تدابير بديلة . ونظراً للطابع السياسي لهذه العملية من الضروري موازنة حقوق وواجبات كلاً الطرفين . وعندما توسع في النهاية الإجراءات في مرحلة ما بعد التفتيش ، بإمكان المبادئ المفضلة أعلاه أن تتمكننا من استنباط آلية فعالة متعددة الأطراف وموضوعية حقاً .

سيدي الرئيس ، بما أن هذه آخر مرة أتناول فيها الكلمة أمام مؤتمر نزع السلاح ، بودي أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن تقديرني لجميع الزملاء الذين أتيحت لي فرصة العمل معهم عن كثب في جميع المسائل المتعلقة بعمل المؤتمر . وقد كان ذلك تجربة مجزية جداً . واني لأرجو للمؤتمر كل النجاح في احرار نتائج فعالة وعاجلة في مختلف البنود التي يناقشها فيها والتي هي لها أهمية فائقة بالنسبة للمجتمع الدولي .

وإني لمسور ، سيدي الرئيس ، لأنني أدلّت باخر بيان لي أمام المؤتمر وأنتم في رئاسته ، ذلك الذي قدرت بشكل خاص تزامننا الشخصي الوثيق ومداقتنا . وإننا لنقدر قيادتكم المقدرة جداً لاعمال المؤتمر خلال هذا الشهر الختامي لدوره الربيعي . وبودي أيضاً أن أعرب عن تقدير وفدى للإسهام الهام الذي ما انفك السفيران كوماتينسا وبيراساتيفي يقدمانه لسير المؤتمر ، وكذلك للدعم الهائل المقدم من الأمانة وفريق المترجمين الشفويين . وأتقدم أيضاً بأتيب تمنياتي للسفير أزامبوجا وللسفير فون شتولبناغل اللذين يشاركان هذه المناسبة بالحضور لآخر مرة في المؤتمر والذين أُكِنَّ لهما فائق الاحترام الشخصي . وما من شك في أنهما سيعطان في خدمة الوظائف السامية التي سيشغلانها من الآن فصاعداً على المهن الاستثنائية وروح الالتزام التي كانت واضحة جداً في مساهماتهما الراشعة في المؤتمر .

الرئيس: أشكركم مثل الهند ، السفير كاماليش شارما ، على بيانه . إن السفير شارما يغادرنا قريباً بعد عام ونصف نتيجة لعملية البيريسترويكا وجاذبية الأحداث المفتوحيّة في أوروبا الوسطى . وهو ينتقل إلى وظيفة هامة جداً في مكان تتسع فيه الأحداث بخطى تاريخية حقاً . وسوف يكون شاهداً محظوظاً على تلك الأحداث وبالتالي فإن مكسبه خسارة لنا . وفي فترة قصيرة نسبياً من الزمن استطاع السفير

شارما أن يشارك ليعر فقط في مؤتمر نزع السلاح بل أيضاً في المجموعة الواسعة من مؤسسات الأمم المتحدة التي يشرف عليها ، وكسب احترام جميع زملائه بما له من عزة نفس وتعفف والتزام بالمبادئ المستنيرة . وسوف يترك ، هو والسيدة شارما ، وراءهما أصدقاء عديدين لنا الشرف أنا وزوجتي أن تكون من بينهم . سوف نفتقدك جميعاً يا كماليش ونحن نتطلع إلى ملاقاتك من جديد في فرصة قريبة .

أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا ، السفير ويبر لوبي .

السيد لوبي (إندونيسيا) : سيدى الرئيس ، يسرني بالغ السرور أن يتضمن وفدي إلى المتحدثين السابقين في الاعراب عن سعادتنا البالغة لتوليكم ، أنتم ممثل باكستان الذي هو بلد دأبت إندونيسيا على إقامة علاقات وثيقة معه ، رشامة أعمال مؤتمر نزع السلاح . وبما أنني أحد المتحدثين الثلاثة الآخرين على قائمة متتحدثي هذا اليوم وهو آخر يوم في دورة الربيع ، أظن أنني مؤهل تماماً لقول إن مهاراتكم ودرایتكم وخبرتكم الواسعة قد كانت قيمة جداً في توجيهكم مداولاتنا في شهر نيسان / أبريل . ولا بد بالإضافة إلى ذلك من ملاحظة أن رئاستكم قد اتفقت مع شهر رمضان المعظم وأن ذلك قد سبب لكم شخصياً صعوبة بدون شك . وبهذا وفدي أيضاً أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب لسلفكم ، السفير أزيكيوي ممثل نيجيريا ، عن تقديره الممتن لتفانيه الذي لم يعرف الكلل وجهوده البناءة خلال فترة رئاسته في شهر آذار / مارس . وبهذا أن أعبر للسفير يوراي كراليك ممثل تشيكوسلوفاكيا الذي انضم إلى المؤتمر منذ قليل عن آخر عبارات ترحيب وفدي ، وأتعهد له باستعدادنا للعمل على نحو وثيق معه ومع وفده . وبهذا أيضاً أن أتقدم بأحر التهاني للسيدة كونفيت سينيجيورجى على ترقيتها إلى رتبة السفير الممثل الدائم وسفير إثيوبيا لدى مؤتمر نزع السلاح . واسمحوا لي أيضاً ، سيدى الرئيس ، أن أعرب عن أسفى لمغادرة السفير أزامسوجا ممثل البرازيل ، والسفير فون شتولبناغل ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وجاري السفير كماليش شارما ممثل الهند . سوف نفتقد جميعاً حكمتهم وإسهاماتهم في قضية نزع السلاح . وباسم وفدي وباسمي الشخص أرجو لهم كل التوفيق في مناصبهم الجديدة الهامة جداً .

سيدى الرئيس ، لقد استمعنا إلى عدد لا يُحصى به من البيانات التي أدلت بها شخصيات بارزة وأدلّ بها ممثّلون موقدون لدول أعضاء ودول غير أعضاء في المؤتمر خلال الأشهر الثلاثة الماضية ، ولم يفت وفداً واحداً ، بما في ذلك وفدي ، الإشارة إلى التطورات الأخيرة في العلاقات بين الشرق والغرب . ويسّر وفدي أن يلاحظ أن جميع وجهات النظر المعرف عنها قد ركزت تركيزاً حاداً على الحاجة إلى تطرق المؤتمر لجدول أعماله بطريقة أكثر عزماً .

وقد أكدت الآراء التي أعرب عنها مختلف المتحدثين خلال دورة الربيع هذه أهمية عدد من النقاط الحاسمة لمداولاتنا . وإحدى هذه النقاط هي ضرورة احتفاظ المؤتمر بممداديته الدولية . وأنا متفق تماماً مع الملاحظة التي مفادها أن المؤتمر ليس أمامه أي خيار سوى استغلال التطورات الحديثة .

وأؤيد أيضاً الرأي الذي مفاده أن التغيرات البالغة الأهمية التي تحصل خارج هذا المحفل قمينة بأن تعطي أعمالنا في مؤتمر نزع السلاح زخماً جديداً ، وأنه يجب أن تستحدث هذه التغيرات ظهور مفهوم جديد فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين يتافق مع متطلبات البيئة الدولية الجديدة .

ومن المعروف عموماً أن المفهوم الضيق للسلم والأمن الدوليين يفتدي التناقض الثنائي القطب المتأصل الجذور . وهو يضعف الأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة ، الأمر الذي يؤكّد أن الهدف من وضع وتنفيذ تدابير لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح هو تعزيز صيانة السلم والأمن الدوليين . أما اليوم وقد أفسحت النزاعات والمواجهات المجال للحوار والتفاوض وأصبح ينتظر إلى التقارب والمصالحة السياسيين على أنهم سائدان عبر الحدود العقائدية ، فإن مثل هذا المفهوم قد يحتاج إلى أن يعاد النظر فيه بعمق .

سيدي الرئيسي ، إنني أوافقك كلّياً عندما ذكرت ، في بيانك الأخير بوصفك رئيساً لوفد باكستان ، أن الاتفاques بين الدولتين العظميّين دون غيرهما للحد من ترساناتهما وتخفيض قواهما لا تشكّل ضماناً كافياً للسلم والأمن العالميين . حقاً إننا نخدع أنفسنا إذا زعمنا أن كل النزاعات في العالم تعزى إلى العداءات بين الشرق والغرب . وبهذا الخصوص لا يمكن ضمان جهودنا من أجل إقامة نظام جديد للسلم والأمن الدوليين من خلال نزع السلاح إلا إذا وضعنا إطاراً يأخذ التحديات التالية بعين الاعتبار . أولاً ، لا بد من الاعتراف بأن الدول التي ليس لها وزن عسكري والتي لا تحصل ولا تتعَدّ والمشاركة في محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف ، لها دور مشروع تلعبه في نظام السلم والأمن الدوليين . وبناء على ذلك يجب عدم تجاهل وجودها ومطالباتها على أنها ظواهر عابرة ، كما لا يمكن أن يكون الرد الكافي عليها هو المصلحة الضيقة لدولة عظمى أو دولتين أو عدد من الدول العظمى . ثانياً ، يجب التطرق إلى بعد غير العسكري وكذلك البعد العسكري للسلم والأمن الدوليين إلى جانب تزايد الترابط العالمي على أنهم ظاهرتان مترابطتان عن طريق إجراءات متضادّة متعددة الأطراف بغية تفادى حدوث حالات توتر هامة من جديد في العقد المقبل . ثالثاً ، لا ينبغي الخروج عن الدبلوماسية المتعددة الأطراف والجماعية ، وأكثر سبل العمل حكمة هو جعل هذه الدبلوماسية فعالة ومنصفة قدر المستطاع .

ولضمان تحقيق نتائج ملموسة وتفادي المآذق التي أدت إلى تازم طويل في الماضي ، يجب لا تُسبّب المفاوضات في المحافل المتعددة الأطراف في صورة "مطالبات" مجموعة واحدة من البلدان . ففي هذا العالم المتعدد الأقطاب بشكل متزايد ، يجب أن يكون للمناهج الديمocrاطية تأثير أكبر في تنظيم العلاقات فيما بين الدول ، بما في ذلك في مداولاتنا . ومن ثم يمكن تعزيز دور وظيفة مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة تفاوضية متعددة الأطراف فريدة من نوعها .

وإنه لمن المشجع ملاحظة استعداد عدد من الوفود للتوكيل نحو إيجابي تجاه تحسين سير مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته . ونظراً لظهور هذا المناخ الدولي الإيجابي ، علينا أن نواصل مساعينا بخصوص هذه المسألة بالتحديد . وفي هذا الصدد أرجو بعملية الاجتماعات غير الرسمية المنظمة كآلية داخلية للنظر في سبل وطرق تحسين سير المؤتمر وزيادة فعاليته .

وفيما يتعلق بجدول أعمال المؤتمر ، يرى وفدي أن البنود المدرجة فيه الان لا تزال في صميم الموضوع . وفي حين أنها متقبلون لاي اقتراح لتحسين جدول الأعمال ، لا بدّ أن نراعي مع ذلك أن التحسين المقترن ليس من شأنه أن يمنع المؤتمر من استئناف البحث في البنود ذات الصلة بمصالح أغلبية الدول داخل هذه الغرفة وخارجها .

ولقد أشار معالي وزير نزع السلاح والحد من الأسلحة في نيوزيلندا وسفير السويد المؤقر وأشارتم أنتم سيادة الرئيس بومفكم رئيس وفد باكستان إلى مسألة الأسلحة البحرية ونزع السلاح البحري الوثيقة الصلة بالموضوع إلى حد بعيد . ويعلق وفدي في جميع الأحوال أهمية خاصة على هذه المسألة . ذلك أنه نظراً لموقع إندونيسيا الجغرافي بين محيطين كبيرين ونظراً للعوامل الجغرافية - السياسية التي أعطت بلدي شكلها البحري العام ، فإنها حساسة بشكل خاص وقلقة إزاء تعزيز التسلح النووي البحري . ونحن قلقون أيضاً بشكل خاص إزاء سرعة استخدام منظومات جديدة من الأسلحة البحرية ، بما في ذلك أنظمة الأسلحة النووية البحرية . وقد أضافت جميع هذه العوامل ، في رأينا ، بعضاً جديداً وخطيراً إلى سباق التسلح بصورة عامة ، وضاعفت تهديد السلم والأمن الإقليميين والدوليين ، ويمكن أن يكون لها تأثير ضار بشكل ملحوظ على التجارة البحرية الدولية ، وكذلك على استغلال الموارد البحرية في الاغراف السلمية .

ولا يمكن لبلد غير نووي مثل بلدي إلا أن يتاثر تأثراً سلبياً إذا حصلت مواجهة نووية ، بل وحتى إذا طرأ حادث نووي في بحر المنطقة . ووفدي يدرك ميزة الرأي الذي أعرب عنه السفير هيلتنيريورى ممثل السويد والذي مفاده أن ينظر في مسألة وضع اتفاق

متعدد الاطراف بشأن ابقاء الحوادث في البحر . ومن رأيي أن مسألة لها بعد عالمي مثل نزع السلاح النووي البحري تستحق هي ايضا ، أن تطرح على مائدة المناقشة . وقد يكون البند ٣ من جدول أعمال المؤتمر مناسبا لتفطية هذه المسائل .

ومسألة الامن الإقليمي والتسلح التي أشار إليها عدد من الوفود لهم وفدي بشكل خاص . وربما كان ينبغي أن أبدأ بالاعتراف بأنه يوجد في مناطق عديدة تقليد عريق من التعاون الإقليمي في المؤسسات الدائمة ، وطرائق للعمل على تقليل التوتر وتسوية المنازعات . ففي منطقة جنوب شرق آسيا ساعد التعاون بين الدول عن طريق رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تقليل مصادر النزاع وعزز السلام والأمن في المنطقة . ومن الممكن أن يستند السلام والأمن الإقليميان إلى تطورات إيجابية في الوضع الوطني والإقليمي ناتجة عن الاستقرار الوطني والإقليمي ، وبذلك يكون التركيز على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بوصفها دعائم السلام والأمن في المنطقة ، وليس على البعد العسكري .

وفيما يتعلق بالسلام والأمن في المنطقة ، تعترف الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بأن لكل دولة الحق في تقرير مصيرها الوطني دون تدخل أجنبي أو تخريب أو قهر . ومن المسلم به أيضا أنه يجب العدول عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في تسخير العلاقات بين الدول . وبناء على ذلك انشأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا آلية ، وكذلك قواعد وأساليب للتشاور في المسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ، تبين أنها مفيدة وفعالة لاعتراضها . وفي هذا الصدد بودي أن أقول إنه ، عند معالجة مسألة السلام والأمن الإقليميين والأسلحة ونزع السلاح ، يجب اجراء دراسة مستفيضة للقضايا المتعلقة بتعزيز السلام والأمن في جميع المناطق . وهذه فعلا مهمة دقيقة لأن كل منطقة لها مستويات مختلفة من الامن والشواغل والظروف ، ومستويات مختلفة من التماสك الإقليمي ، ودرجات مختلفة من الالتزام العسكري خارج المنطقة . ومن ثم يجب امعان النظر بقدر أكبر في جدوى إشارة مسألة السلام والأمن الإقليميين والتسلح الإقليمي .

سيدي الرئيس ، فيما يتعلق بالمسائل النووية ، أرجو بالتقدم المحرز في المساعي الثنائية للحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي ، التي نتجت عنها في الأعوام الأخيرة بعض الإنجازات . وهناك أيضا دلائل للنجاح في المستقبل القريب بشأن تخفيف الأسلحة النووية الاستراتيجية في اتفاق محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية الذي يمكن أن يتوج مؤتمر القمة بين الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف في شهر حزيران/يونيه القادم . وهذا التطور مشجع لنا ، ونحن نتطلع إلى مثل هذا الاتفاق .

وفيما يتعلق بالبند ١ من جدول أعمالنا ، يقدر وفدي الجهد التي لا تعرف الكلل التي يبذلها السفير دونوواكي في محاولة تذليل المعوبات في إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بهذا البند . ومن المشجع أن يلاحظ أن سبيلا قد وجد من أجل التقارب في وجهات النظر فيما يتعلق بولاية إنشاء لجنة مخصصة . وفي هذا الصدد يحدوني الأمل أن يتضمن إنشاء اللجنة المخصصة في بداية دورتنا الصيفية .

إن أغلبية الدول تنتظر النتائج الملهمة لاعمال المؤتمر في هذا الميدان بالتحديد . وبما أن الاطراف الاصلية في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية قد أعلنت تعهدها من خلال ديباجة المعاهدة ، وذلك منذ قرابة ثلاثين عاما ، فإنه من الطبيعي تماما أن تكون نحن ، وخاصة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ننتظر بفارغ الصبر تجسيد ذلك التعهد . ولن泥土 الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هي التي بدأت في الاول بعقد تعهدات كانت تسعى إلى تحقيق وقف كافة التجارب التجريبية للأسلحة النووية إلى الأبد ، وكانت مصممة على موافقة المفاوضات تحقيقا لهذا الفرض . وبناء على ذلك فإنه من المفهوم تماما أن تكون أغلبية الدول ، وجميعها تقريبا دول غير حائزة للأسلحة النووية ، تواعدة إلى انبثاق نتائج ملهمة من آلية عملية تفاوضية للحظر الشامل للتجارب النووية .

ومن المقرر أن ينعقد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار في شهر آب/أغسطس من هذا العام . وبهذا الخصوص ما انفك وفدي يتبع باهتمام جدي التقييمات التي أجريت خلال دورة الربيع هذه بشأن المسائل ذات الصلة بتطبيق هذا المك القانوني الدولي . ومع ذلك فإن رأي وفدي متطابق مع رأي المتحدثين الذين كان تقديرهم أن المعاهدة بعيدة كل البعد عن أن تكون ناجحة في كبح الانتشار الرئيسي للأسلحة النووية .

وإني أود أن أقرر مرة أخرى ، ولو كان في ذلك تكرار من جانبي ، أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد تعهدت ، بموجب المادة السادسة من هذا المك ، بمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وبما أن هذا العام يصادف الذكرى العشرين لهذه المعاهدة ، يود وفدي أن يعرب فقط عن بالغ رجائه أن يتمخض هذا التعهد عن مزيد من النتائج الملهمة في المستقبل القريب .

لقد صمدت معاهدة عدم الانتشار لاختبار الزمن وأصبحت أساسا من الأسس التي يقوم عليها عدم انتشار الأسلحة النووية . وفي حين يجب أن يتواصل الجهد المتعدد الاطراف لا بد من أن يلاحظ أن مسألة عدم الانتشار هي في المقام الأول مسألة ارادة سياسية .

فلا يمكن لنظام عدم الانتشار أن يحترم إلا إذا قام على أساس اقتناع الدول بأن مصالحها تكون مضمونة على نحو أفضل داخل النظام وليس خارجه . وأنا أعتقد أنه بإمكان المؤتمر ، إن أراد ، أن يعطي الجهود زخماً جديداً لتحقيق عدم الانتشار الشعوي ، فيخدم بذلك على نحو أفضل مصالح الدول الأطراف ، ويتجنب كذلك الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة لتصبح أطرافاً فيها ، معززاً بذلك نظام عدم الانتشار هذا .

سيدي الرئيس ، لقد تحدثت عن مسائل عديدة تتعلق في معظمها بالأسلحة النووية وفعالية سير المؤتمر فيما يتصل بالمناخ الدولي الحالي . وقد يكون من السابق لأوانه اليوم الحكم على أعمال مؤتمتنا . غير أنه يبدو لي أن المؤتمر معرض لخطر أن تتجاوزه الأحداث السياسية السائدة في العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي ، وخاصة في سياق العلاقات بين الشرق والغرب . وبما أن الدولتين العظميين قد حققتا إنجازات في محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية وفي المفاوضات بشأن القوات التقليدية في أوروبا ، فإني أعتقد أن المؤتمر يجب أن يضاهيهما بتحديد إطار زمني يفرضه على نفسه للإبرام المبكر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية إذا لم يكن يريد أن يظل متخلقاً .

ويشجع وفدي أن عدداً من الحواجز التي عرقلت طوبيلاً ، على المستوى التقني ، الجهود الرامية إلى إقامة نظام للتحقق ، قد زالت الآن . وبالتالي فإن هذه الظروف تسهل حل المسائل السياسية المتبقية . وقد آن الآوان لبحث المسائل ذات الطبيعة السياسية الغالبة ، مثل مسألة الانضمام العالمي الحاسمة .

وهناك جوانب عديدة يجب مراعاتها إذا أردنا وضع اتفاقية قادرة على أن تحظى بموافقة عالمية . وبالإضافة إلى النقاط التي أشارها وفدي أثناء مداخلته الأخيرة ، يشعر وفدي بأنه من المهم للغاية أن تكون الاتفاقية غير تمييزية . وعلى وجه الخصوص يجب أن تكفل المساواة في الحقوق والواجبات بين الدول الحائزة ، والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة .

وقد أشار متتحدثون عديدون خلال دورة الربيع إلى الأهمية الأساسية لوضع أحكام فيما يتعلق بالجزاءات والمساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية والتطور الاقتصادي والتكنولوجي . ويبود وفدي أن يردد الرأي الذي أعربت عنه بهذا الخصوص وفود أخرى والذي مؤداته أنه يجب أن تدرج في الاتفاقية أحكام تراعي مصالح الدول غير الحائزة للأسلحة الكيميائية . ومن شأن ذلك ، في رأيي ، أن يفضي وأن يكفل انضمام جميع دول العالم إلى الاتفاقية . شكراً سيدي الرئيس .

الرئيس: أشكر ممثل اندونيسيا على بيانه الشامل وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ . وأعطي الآن الكلمة إلى ممثل الجمهورية الديمocraticية الألمانية السفير ديتزه .

السيد ديتزه (الجمهورية الديمocraticية الألمانية) (الكلمة بالإنكليزية): سبق أن أتيحت لي فرصة الترحيب الحار بمجيء جميع الزملاء الجدد بيننا . واليوم أود الترحيب بصفة خاصة بالسفير كراليك من تشيكوسلوفاكيا . ومن ناحية أخرى شمه واجب أقل مداعاة للس سور هو وداع زملاء يتذكونا هم السفير فون شتولبناغل ، والسفير دي أزامبوجا ، والسفير شارما . فقد أسهموا ، بما يتصفون به من التزام شخصي وخبرة واسعة وحنكة دبلوماسية ومقدرة مشهود بها على تعزيز العلاقات الشخصية اسهاما كبيرا في حل عدد كبير من المسائل في إطار عمل مؤتمر نزع السلاح . وأرجو ونحن نودعهم أن تتحبّهم الصحة والسعادة والنجاح فيما سيوكّل إليهم من أعمال جديدة . ولأسباب مردّها علاقات ثنائية أخّر السفير شارما بهذه الكلمات .

السيد الرئيس ، يختتم اليوم مؤتمر جنيف لنزع السلاح جولته الأولى في دورته لهذا العام . ونختلف اليوم وراءنا أسباب حفلت بالعمل . وقد شهدت أمور كثيرة تطورات هامة خلال هذه الدورة . ولكننا من جهة ثانية نعرف تماماً أن توقعاتنا للجزء الربيعي من الدورة لم تتحقق بكلّها .

ان وفدي يؤيد الرأي الذي عبرت عنه خلال دورة الربيع كل الوفود عملياً ، سواء منها الأعضاء وغير الأعضاء في المؤتمر ، ومؤداته أن التغيرات الجذرية والكبيرة في الوضع الدولي قد وضعت الأسس المناسب ل لتحقيق خطوات بالغة الأهمية في مجال نزع السلاح في المستقبل جاعلة من عام ١٩٩٠ بذلك عام نزع سلاح حقيقي .

ونحن على قناعة بأن التقدم الذي تم في مفاوضات نزع السلاح الثنائية والإقليمية بحاجة إلى تعزيز ودعم على شكل أفعال هادفة على المستوى المتعدد الأطراف . وفي هذا السياق لا يمكن التقليل من أهمية دور مؤتمر نزع السلاح كمنبر فريد يجمع كل الدول ذات الوزن العسكري في العالم في صعيد واحد . وجدير بالذكر أن عدداً قياسياً من المراقبين قد شاركوا بنشاط في أعمال المؤتمر خلال دورة الربيع هذه وأسهموا بذلك في البحث عن حلول مقبولة من الجميع .

في رأينا أن المفاوضات للتوصّل إلى اتفاقية حول الأسلحة الكيميائية قد حققت مزيداً من التقدّم خلال هذا الربيع . فنحن نعتبر صياغة نصوص المادة الرابعة ومرفق المادة الرابعة وكذلك المادة الخامسة ومرفق المادة الخامسة إنجازاً ذاتاً أهمية

حقيقة . وقد أفضى التعاون الوشيق بين الاتحاد السوفيaticي والولايات المتحدة إلى نتائج أسممت في التوصل إلى اتفاق على أحكام هامة حول تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها . وفضلاً عن ذلك تم استنباط إجراءات للتحقيق في ادعاءات استعمال الأسلحة الكيميائية كما تم إدخال مزيد من التبسيط على بروتوكولات التفتيش ومرافقاتها . وبدأت تتضح الحلول لعدد من القضايا القانونية كالتعديلات وتسوية النزاعات والتدابير التمهيدية وتدابير التحقق من التقيد بالحظر . والجدير باللاحظة على وجه الخصوص ، في رأينا ، هو أن التقدم هذه السنة لم يقتصر على الأحكام الإجرائية الصرف بل امتد إلى الأمور الجوهرية .

ومما يزيد في أهمية ما أنجز أن أموراً جوهرية أخرى ، كاستكمال نظام التتحقق عن طريق حل مسائل التفتيش المخصص والتفتيش بناء على طلب ، ما زالت في انتظار الحل . وينبغي لنا أن نفيد من العطلة لايلاه هذه الأمور مزيداً من الاهتمام . وستكون الوثائق المقدمة من وفدي أستراليا وجمهورية المانيا الاتحادية مفيدة في هذا الصدد . ونعتقد أن الورقة المقدمة من رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية بشأن المادة التاسعة تستحق اهتماماً خاصاً ويجب أن ينظر إليها على أنها محاولة شجاعة للتغلب على مازق أ Hague العالى مدة طويلة وترك آثاراً سلبية على كل عملنا المتعلّق بالاتفاقية . ونرجو أن تتناول جميع الوفود ، وخاصة تلك التي ما زالت تتقبل بصعوبة المفاهيم السائدة في هذا الميدان ، الأفكار الواردة في ورقة الرئيس بعقل مفتوح . ونحن نرى أن الفرصة متواترة لأن تغضي البداية الموقفة لعمل هذه السنة إلى مزيد من النتائج . ولن يدخل وفدي جهداً في سبيل دفع عملنا إلى الإمام في ميدان تعتبره حكومتنا على جانب كبير من الأهمية .

إن المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار ، الذي سيعقد قريباً والذي توليه بلادي وزناً خاصاً ، يجب على محفلتنا تكثيف جهوده في ميدان نزع السلاح النووي . ونحن نرحب بأن جميع الأعضاء الأربعين في مؤتمر نزع السلاح وافقوا في النهاية خلال دورة الربيع على النهج الامامي الذي يتبع في صياغة مشروع ولاية للجنة مخصصة للبند ١ من جدول الأعمال . ونتوقع أن يتم تشكيل هذه اللجنة في أوائل الصيف مما يسمح للمؤتمر بعد عطلة طويلة ، وأسمحوا لي أن أقول ، غير مشجعة كثيراً ، أن يستأنف جهوده العملية من أجل فرق حظر شامل للتجارب النووية . ورغم أن مثل هذا الامام ما زال مفتقداً فيما يخص البندين ٢ و٣ من جدول الأعمال فإننا مع ذلك نعتبر المقرر الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح بعده سلسلة من الاجتماعات العامة غير الرسمية حول هذين البندين آلية مفيدة للاهتمام إلى المجالات والمواضيع التي يمكن أن تتناولها المفاوضات في المستقبل . وأنا على ثقة بأنه ، نظراً للاهمية العالمية

المعطاة لمنع السلاح النووي ولممنع الحرب النووية سوف يتتسن التوصل إلى مثل هذه المجالات ذات الاهتمام المشترك .

واسمحوا لي في هذه المناسبة أن أضيف أن تعزيز نظام منع الانتشار يتطلب أيضا جهودا إضافية من مؤتمر نزع السلاح فيما يخص البنددين ٦ و ٧ من جدول الأعمال . ورغم عدم تحقيق قدر كبير من التقدم فإن ما أنجز من العمل حتى اليوم يوفر ، في رأينا ، أساسا متينا لمواصلة العمل خلال دورة الصيف .

واثمة موضوع آخر يوليه وفدي أولوية كبيرة هو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وأنا اعتقاد أنه رغم المعوقات الإجرائية المستمرة ، يتوافر مزيد من الالقاء في الآراء ، وإن لم يكن بالقدر الذي ننشده ، حول أهمية النظر المتعدد الأطراف في عدد من تدابير بناء الثقة . ونأمل أن يساعد هذا في التوصل إلى اتفاقاتأشمل .

ويرحب وفدي أيضا بالمباحثات الجادة والشيقية التي بدأت خلال دورة الربيع حول ضرورة مواءمة عمل المؤتمر مع التطورات الجديدة في العالم . ونأمل أن تفضي المشاورات الرئاسية المفتوحة حول تحسين وفعالية عمل مؤتمر نزع السلاح التي بدأت يوم الجمعة الماضي برئاستكم القديرة إلى نتائج ملموسة تتتيح للمؤتمر أن يلعب دورا يتجاوز في الأهمية حتى دوره الحالي في ميدان نزع السلاح . وبهذه الطريقة سيكون بمقدور مؤتمر نزع السلاح أن يرقى إلى مستوى الأمال التي علقتها الأسرة الدولية على هذا المحفل عام ١٩٧٨ .

سيدي الرئيس ، لعلكم تعلمون أنه ، على أثر انتخابات حرة وعادلة وسورية توالت حكومة جديدة مقادير الأمور في الجمهورية الديمقرatية الالمانية . ويتععرض بيان السياسة العامة الذي ألقاه رئيس وزراء الجمهورية الديمقرatية الالمانية السيد لوثار دي مازيريري أمام البرلمان في ١٩ نيسان / ابريل لاكثر من لافجات من جوانب عمل مؤتمركنا . فاسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لاعرض عليكم بعض النقاط الرئيسية في بيانه هذا .

تقع المانيا في وسط أوروبا لكنها يجب لا تتطلع أبدا مرة أخرى إلى أن تصبح مركز قوة في أوروبا . إننا لا نريد أن نقف بين شعوب أوروبا بل نود أن تكون رأس جسر تفاهم بينها . إن المانيا يجب أن تكون عامل سلم . وعلى توحيد المانيا أن يعزز استقرار أوروبا وأن يسهم في اقامة نظام من السلم والديمقرatية والتعاون لأوروبا بآسراها . إننا نريد أن نحمل إلى المانيا الموحدة وعيانا بأهمية السلام الداخلي .

ونعلم أن علينا اذن قبل كل شيء أن نتفهم تاريخنا . فلا مجال بعد اليوم لتحميل جزء واحد أو زار كل شيء بينما يدعى الجزء الآخر أنه عبر التاريخ دون أن يتلوث . فعليينا نحن أيضاً أن نعترف ببنصيبينا من المسؤولية عن جرائم ديكاتورية الاشتراكية الوطنية . ان الوحدة الألمانية تهدف إلى تعزيز صداقة الشعوب الأوروبية . والشرط الأول لهذا هو ضمان الحدود في أوروبا . وهذا يشمل ضرورة تأكيد جيراننا من ثبات حدودهم مع المانيا . فلا سبيل إلى نفق الاعتراف الملزم بموجب القانون الدولي بحدود بولندا الغربية ، كما هي مرسومة في معاهدة غورليتز المبرمة بين الجمهورية الديمocraticية الألمانية وبولندا وفي معاهدة وارسو المبرمة بين جمهورية المانيا الاتحادية وبولندا . فبعد توحيد الدولتين الألمانيتين ، لن يحتوي الدستور الألماني المقبل ، مثلاً ، على المادة ٣٣ من القانون الأساسي . فليبع لالمانيا مطالب اقليمية ازاء دولة أخرى ، ولن تقدم مطالب من هذا القبيل في المستقبل .

لقد أصبحت الوحدة الألمانية ممكنة بسبب الانفراج العالمي وانتهاء النزاع بين الشرق والغرب . فقد كان انقسام المانيا تعبيراً عن هذا النزاع . وتعتبر حقوق الإنسان ونزع السلاح عناصر مركزية في الانفراج . وتقوم في هذه المرحلة من عملية الانفراج رابطة لا تنفصّ بين الدفاع وسياسات نزع السلاح . وفي هذا السياق أيضاً نذكر جذور التجديد الديمocraticي في بلدنا الذي لعبت حركة السلم فيه دوراً أساسياً .

ويتحتم على حكومة الجمهورية الديمocraticية الألمانية أن تتبع سياسة قوامها العمل على أن تخلي عملية الأخلاق العسكرية المكان لهياكل تتجاوز الأخلاق وذلك كخطوة أولى نحو نظام أمن شامل لعموم أوروبا . وهدفنا في المفاوضات في هذا المجال هو المساعدة في التوصل إلى نظام أمن أوروبي تتناقش فيه الوظائف العسكرية باطراد . ونعتقد أن توسيع مصطلح "الأمن" ليشمل أيضاً ميادين الاقتصاد والبيئة والثقافة والعلوم والتكنولوجيا هو أمر تفرضه طبيعة العقد . وإلى جانب القوات المسلحة السوفياتية سيبقى على أراضي ما يعرف اليوم بالجمهورية الديمocraticية الألمانية ، خلال فترة انتقالية ، جيش شعبي وطني دفاعي محض مع تقليم حجمه جذرياً مهمته حماية ذلك الأقليم . أما الولاء لمنظمة معاهدة وارسو فيعني بالنسبة لنا ، ضمن جملة أمور ، أننا سنأخذ دوماً في اعتبارنا في المفاوضات القادمة المصالح الأمنية للاتحاد السوفيaticي ودول معاهدة وارسو الأخرى .

وتسع حكومة الجمهورية الديمocraticية الألمانية إلى اجراء تخفيف جذري في جميع القوات المسلحة الألمانية . وهي تنبذ انتاج ونقل وامتلاك وتطوير الاسلحة الذرية والبيولوجية والكييمائية وتود أن تتبني المانيا الموحدة موقفاً مماثلاً . وفضلاً عن ذلك فإنها تؤيد فرض حظر عالمي على الاسلحة الكيمائية قبل نهاية هذه السنة . ويجب

أن تستمر عملية نزع السلاح النووي . ونرجو أن تنتهي محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ("ستارت") إلى التوصل لهذا العام إلى اتفاق بين الاتحاد السوفيatic والولايات المتحدة على خفض الأسلحة الاستراتيجية النووية بنسبة ٥٠ في المائة .

وإذا قام نظام للسلم والأمن في أوروبا فبإمكانه أن يوفر الشروط الأساسية المسبقة للفاء حقوق حلفاء الحرب العالمية الثانية فيما يخص برلين والمانيا ككل . وترى حكومة الجمهورية الديمقرatية الالمانية انه ينبغي إلقاء هذه الحقوق في إطار محادثات الاثنين + الاربعة التي تشكل جزءا من الإطار الشامل لعملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الرامية الى إقامة نظام سلم شامل لعموم أوروبا .

ان لمؤتمr الامن والتعاون في أوروبا اهمية خاصة بالنسبة لنا . وعلى وجه الخصوص تؤيد الجمهورية الديمقرatية الالمانية إنشاء وكالة امنية لمؤتمr الامن والتعاون في أوروبا للتحقق من ترتيبات نزع السلاح واعادة البناء . كما أنها تدعوا إلى انشاء جهاز تحكيم تابع لمؤتمr الامن والتعاون في أوروبا وإلى اقامة مجلس مشترك دائم لوزراء الخارجية والدفاع .

وتود الجمهورية الديمقرatية الالمانية ان تكون في طليعة عملية نزع السلاح ، وخطوة أولى ستتخذ تدابير فورية للحد من انتاج وتصدير الأسلحة الغربية ثم لوقفها كلية في المستقبل المنظور . ويجب حظر تصدير السلاح كلية إلى مناطق الازمات . ونبادر إلى إعادة تشكيل هيكل الجيش الشعبي الوطني ، ونخفض بالتدريج التزامات الجمهورية الديمقرatية الالمانية العسكرية . وفي المقابل يجب تكثيف التعاون السياسي في إطار حلف وارسو . وستتصل الحكومة بحكومات حلف وارسو في المستقبل القريب تحقيقا لهذه الغاية . السيد الرئيس ، سيواصل وفد الجمهورية الديمقرatية الالمانية العمل ، بروح بيان السياسة العامة الانف الذكر ، من أجل تحقيق النتائج المؤدية إلى تعزيز أمن واستقرار الشعوب .

أشكركم سيدى الرئيس .

السيد مارين بوغي (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس ،
يطيب لوفد المكسيك ان يهنئكم على طريقة ادارتكم لاعمالنا اثناء شهر نيسان/ابريل الحالي . اثنا نشكر لكم جهودكم وتفانيكم . كما نود الاعراب عن امتناننا لسفير اذكيوي لما اطلع به من أعمال اثناء شهر آذار/مارس . ويرحب وفد المكسيك بالسفير

كراليك من جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاتحادية . ويسعدنا أيضا أن نعرف أن السفير روبنزا ريكوبيرو ، من البرازيل وافق على إضافة مهام نزع السلاح إلى المسؤوليات الدبلوماسية الجسيمة التي يتحملها في جنيف . كما نود أن نقول للزملاء الثلاثة الذين تركونا اليوم : "تتحبكم السلامه" . ونشكر السفيرين فون شتولبناغل من جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وكامالث شارما من الهند ، على سعيهما الدائب للتمام حلول المشاكل المختلفة المدرجة على جدول أعمالنا . إننا نتوجه اليهما والى قرينتيهم الفاضلتين بأتيب تمنياتنا لهم بالنجاح في حياتهم الخاصة والمهنية .

وقد سعدنا بوجه خاص لوجود السفير ماركوس دي أزامبوجا ، من البرازيل ، بيننا اليوم . فقد تفضل ، رغم انشغاله بواجبات منصبه الجديد الهام ، بالعودة إلى جنيف لاستئذان أصدقائه الكثيرين في الانصراف . ويدين له وفدي بالشكر على اسهامه القائم في أعمال هذا المؤتمر ، ويقدم له وللسيدة الفاضلة قرينته أطيب تمنياته . ولتحببه السلامة . كما نود الاعراب عن تقديرنا للسفير ليدوغوار على المعلومات التي وافقنا بها صباح اليوم ، نيابة عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، عن الجولة الخامسة عشرة من المحادثات الثنائية المكرسة لموضوع إزالة الأسلحة الكيميائية .

السيد الرئيس ، نود في ختام دورتنا الربيعية الأدلة ببعض ملاحظات على البند الخاص بفرض حظر شامل على التجارب . لقد مضت سبع وعشرون سنة على توقيع معاهدة موسكو ، وعشرون سنة على بدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار ، دون أن يبرم الاتفاق الذي وعث به الدول الوديعة للصكين بل ودون أن تجري مفاوضات حول الموضوع في هذا المحفل الوحديد للتفاوض على اتفاقيات نزع السلاح . وإذا كان هناك بند واحد على جدول أعمالنا جدير بأن يدرج في قوائم روبرت ليروا ريبلي فهو بلا شك بند الحظر الشامل للتجارب النووية . هل تصدقون أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي أعلنت في عام ١٩٦٣ "عزمها على موافلة المفاوضات" من أجل "تحقيق الوقف الأبدى لجميع التجارب التجريبية للأسلحة النووية"؟ هل تصدقون أن هذه الدول الثلاث نفسها أكملت من جديد في عام ١٩٦٨ نفس "العزم" والتنصيم في ديباجة معاهدة عدم الانتشار؟ يا له من تصميم! إننا لا نعرف أن كان ريبلي قد توصل إلى تعريف لفعل "عزم" ، لكن قاموسنا يقول أنه يعني "رسم حدود شيء ما" أو "عقد العزم على" . وبعبارة أخرى لقد صمت تلك البلدان منذ عام ١٩٦٣ على وضع حد لجميع تجارب الأسلحة النووية ، ولم يبق إلا أن تفعل ذلك .

إن المجتمع الدولي يولي منذ سنين أعلى درجة من الأولوية لابرام معاهدة بشأن الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية . وأكملت الجمعية العامة ذلك من جديد في العام الماضي في قرارها ١٠٥/٤٤ . فهذا القرار يذكر بأن الموضوع "وهو ما كان موضع دراسة

لما يزيد على ثلاثين سنة واتخذت الجمعية العامة بشأنه أكثر من خمسين قرارا ، هو هدف أساسى لل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح" . وذكر أيضا بأنه منذ أكثر من خمس سنوات أكد الأمين العام - وأنا ما زلت أقتبس من القرار ١٠٥/٤٤ ، كما لو كان - حسبما قيل لنا - بمثابة سند مقدس ، "أنه لا يوجد اتفاق واحد متعدد الأطراف يفوقهما أثرا في الحد من زيادة تحسين الأسلحة النووية ، وأن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب سيكون الاختبار القاطع للرغبة الحقيقة في توخي نزع السلاح النووي" . وفي الخريف الماضي أوضح الأمين العام نفسه ، بمناسبة أسبوع نزع السلاح ، أنه مالم تترجم قوة الدفع الإيجابية الراهنة في المفاوضات الثنائية بشأن مسائل نووية شتى ، بما فيها الحاجة الملحة إلى وقف تجارب الأسلحة النووية ، إلى تعهدات ملموسة ، فإن مخاطر الانتشار الرئيسي والافقى سوف تتفاقم .

وقد عجز هذا المؤتمر ، منذ إبرام معاهدة موسكو في عام ١٩٦٢ ، عن التقدم كثيرا صوب إعداد اتفاق متعدد الأطراف يحظر كل تجربة لأسلحة النووية . بل انه لم يتمكن منذ عام ١٩٨٤ من إنشاء لجنة مخصصة لبحث المسألة . وفي أثناء هذه الدورة الرباعية قيل لنا إن هناك امكانية لاقامة مثل هذه اللجنة المخصصة بشرط أن تكون كل المجموعات مستعدة لقبول الولاية المقترحة لها في الوثيقة CD/863 . كان هذا منذ أكثر من شهر مضى ، وبرغم الجهد المكثف الذي بذلها السفير ميتسورو دونوواكي ، لم نتمكن بعد من إنشاء اللجنة المخصصة - بالولاية المتواضعة المقترحة لها - بسبب معارضة بعض وفود المجموعة الغربية . وقد أظهر أعضاء المؤتمر الآخرون ، ومن فيهم مجموعة الـ ٢١ التي تستدمي إليها المكسيك ، مرونة لم يشاطرهم أيها الجميع . ومن الواقع أننا لن نظل ننتظر إلى ما لا نهاية أن يقبل البعض ما كانوا قد اقترحوه هم أنفسهم .

لقد سمعنا خلال السنتين وعودا متكررة من جانب الدول الثلاث الوديعة لمعاهدة الحظر الجزئي لتجارب الأسلحة النووية ، وعودا بوقف تلك التجارب دون تأخير . وكانت تلك هي الركيزة الأساسية لنظر ذلك البند هنا وفي الجمعية العامة . كما أنها شكلت جزءا من توازن الالتزامات التي أخذتها على نفسها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، من جهة ، والدول الحائزة للأسلحة النووية ، من جهة أخرى ، في معاهدة عدم الانتشار . ذلك أن معاهدة عدم الانتشار لا تتحدث فقط عن عدم الانتشار الأفقى ؛ فالتدابير التي تنبع عليها لوقف الانتشار الرئيسي واضحة هي الأخرى . والحظر الشامل للتجارب النووية هو التدبير الحاسم في هذا الصدد . فلا معاهدة موسكو ولا معاهدة عدم الانتشار تتحدثان عن حظر جزئي لتجارب النوية الجوفية . ولا هما يتحدثان عن الحد من تلك التجارب فيما يجاوز حدا معينا ، أو فيما يزيد عن ١٥٠ كيلومتر ، أو تخفيض تلك التجارب "إلى الحد الأدنى" . والحد المتفق عليه ثنائيا بين الولايات المتحدة

والاتحاد السوفيتي في معايدة عام ١٩٧٤ يعادل أكثر من ١٠ أمثال القوة التفجيرية للقنبلة التي دمرت هيروشيما عام ١٩٤٥ . يال له من حد! أما بالنسبة لعدد التجارب فالوضع مشبّط للهمة بنفس القدر . ففي الفترة من عام ١٩٤٥ إلى آب/أغسطس ١٩٦٣ تاريخ توقيع معايدة موسكو ، كان المتوسط السنوي لعدد التجارب النووية التي أجرتها الدولتان العظميان نحو ٢٨ تجربة . وفيما بين آب/أغسطس ١٩٦٣ وعام ١٩٧٤ الذي وقعت فيه معايدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية بلغ هذا المتوسط نحو ٤٨ . وفيما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٨ كان المتوسط نحو ٣٦ تجربة في السنة . وبالختام ، على حد ما قرره رؤساء الدول أو الحكومات المشتركين في مبادرة الدول الست بشأن السلم ونزع السلاح في اعلان استكهولم الذي أصدروه بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، "أي اتفاق يفسح المجال لاستمرار التجارب لن يكون مقبولاً" (A/43/125/S/19478) . المرفق) .

والنظام ، وربما مفهوم عدم الانتشار ذاته ، يتعرض للتقويق من جانب الدول الوديعة لمعاهدة موسكو ولمعايدة عدم الانتشار هي ذاتها . ماذا يكون رد الفعل في أمريكا اللاتينية وفيسائر أنحاء العالم لو أن الحكومة الوديعة لمعاهدة تلاتيلوكو كانت أول من يكف عن احترام نصوصها كما ينبغي؟ لقد صرخ الدكتور هانز بليكسن ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ شهرين ، في محاضرة ألقاها بتاريخ ١٤ شباط/فبراير في معهد الدراسات الدولية العليا في جنيف ، قائلاً: "تقتضي الأمانة أن أقول إنه ، إذا كان 'الانتشار الأفقي' خطراً محتملاً ، فإن 'الانتشار الرأسي' حقيقة واقعة" . ثم أضاف: "إن الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وخاصة الدولتان العظميان ، تبذل جهداً كبيراً لمنع المزيد من الانتشار . وقد يكون هناك شيء من المفارقة في سعي الدول الحائزة للأسلحة النووية سعيًا مستميتاً إلى إثناء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن إتيان ما تجد هي نفسها لا مندوحة عن مواصلته ، إلا وهو استخدام أسلحة نووية" .

انتـا ما فـتـئـنا مـنـذـ سـنـوـاتـ نـسـمـعـ بـعـضـ التـصـرـيـحـاتـ وـنـشـهـدـ بـعـضـ الـاحـدـاثـ المـشـبـطـةـ حـقاـ للـهـمـ . فـفـيـ أـيـلـولـ/ـسـبـتمـبرـ ١٩٨٧ـ اـتـفـقـ الـولـاـتـ الـمـتـحـدـةـ وـالـاـتـحـادـ السـوـفـيـتـيـ عـلـىـ اـجـراءـ "ـمـحـادـثـاتـ عـنـ التـجـارـبـ الـنوـوـيـةـ"ـ .ـ وـلـاـ تـهـدـفـ تـلـكـ الـمـحـادـثـاتـ إـلـىـ حـظـرـ كـلـ التـجـارـبـ الـنوـوـيـةـ بـلـ تـهـدـفـ إـلـىـ وـضـعـ بـرـنـامـجـ طـوـيـلـ لـمـفاـوضـاتـ تـجـريـ "ـخـطـوـةـ خـطـوـةـ"ـ بـشـانـ التـجـارـبـ الـنوـوـيـةـ وـالـتـحـقـقـ مـنـهـاـ .ـ وـمـوـقـفـ الـحـكـوـمـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ الـمـعـلـنـ فـيـ عـامـ ١٩٨٨ـ وـالـمـعـادـ تـأـكـيدـهـ فـيـ مـنـاسـبـاتـ شـتـىـ ،ـ اـحـدـاـهـاـ بـتـارـيخـ ١٨ـ تـشـريـنـ الـأـوـلـ/ـاـكـتوـبـرـ مـنـ الـعـامـ الـمـاضـيـ ،ـ أـثـنـاءـ الدـوـرـةـ الـرـابـعـةـ وـالـأـرـبـعـينـ لـلـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ ،ـ عـلـىـ لـسـانـ مدـيرـ وـكـالـةـ مـراـقبـةـ الـأـسـلـحةـ وـنـزـعـ السـلـاحـ ،ـ هـوـ اـعـتـبـارـ الـحـظـرـ الـكـامـلـ لـجـمـيعـ التـجـارـبـ الـنوـوـيـةـ هـدـفـاـ طـوـيـلـ الـأـمـدـ ،ـ لـأـنـ أـمـنـ بـلـدـهـ وـأـمـنـ حـلـفـائـهـ يـتـوقـفـ وـسـيـظـلـ يـتـوقـفـ عـلـىـ الـقـدـرـةـ الـرـدـعـيـةـ لـتـرـصـانـتـهـ

النووية . وفي نفر اليوم وأمام نفع اللجنة الأولى للجمعية العامة كرر ممثل المملكة المتحدة الاعراب عن موقف مطابق يتلذذه بلده ، قائلاً "ان الانتقال فوراً الى تقرير حظر شامل على التجارب سابق لوانه بل قد يكون مزعزاً للاستقرار . وفي المستقبل المنظور سيتوقف أمن المملكة المتحدة على الردع المبني جزئياً على حيازة أسلحة نووية . وهذا يعني الحاجة المستمرة الى اجراء تجارب نووية جوفية لكي تضمن ان املحتنا النووية محتفظة بفعاليتها ومجاراتها للتقدم" .

وفي أوائل كانون الثاني/يناير من هذا العام ، اعلنت الولايات المتحدة أنها ، فيما يتعلق بالمحادثات الخاصة بتجارب الأسلحة النووية ، لم تتبيّن أنه وضع أي قيود جديدة على التجارب النووية (زيادة عن القيود المقررة في معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية) ذات أهمية لامنهما القومي . وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير رد الاتحاد السوفيتي بـأن الموقف الجديد الذي اتخذه الولايات المتحدة من شأنه أن يقوّض المساندة التي يحظى بها وقف التجارب النووية "خطوة خطيرة" .

السيد الرئيس ، لقد صادف الشهر الماضي الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار . ووفقاً للفرقة ٢ من المادة العاشرة من المعاهدة ، سيعقد مؤتمر لتقرير استمرار نفاذ المعاهدة الى أجل غير مسمى او تمديدها لفترمة او لفترات محددة جديدة" . وطبقاً لنص المادة "يكون اتخاذ هذا القرار بأغلبية الدول الاطراف في المعاهدة" . ومن ثم سيكون مؤتمر عام ١٩٩٥ مختلفاً بعض الشيء عن المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار التي تعقد كل خمس سنوات وفقاً للفرقة ٢ من المادة الثامنة . وفي تلك المؤتمرات تستعرض الدول الاطراف سير معاهدة عدم الانتشار "بغية التأكيد من أنه يجري تحقيق أهداف الديباجة وإعمال أحكام المعاهدة" . وبعد كل واحد من هذه الاستعراضات حاولت الاطراف - دون أن توفق دائماً - اعتماد إعلان بتوافق الآراء . وقد حثت هذا في الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، وينتظر أن يحدث نفس الشيء هذا الصيف في المؤتمر الاستعراضي الرابع . ولكن في عام ١٩٩٥ سيكون على أغلبية - وليس بتوافق - الدول الأعضاء ١٤٢ أن تقرر تمديد العمل بالمعاهدة . وبالتالي سيكون على المجتمع الدولي ، ولا سيما الدول غير الاطراف في معاهدة عدم الانتشار ، أن تنظر خلال السنوات الخمس القادمة ، في مختلف المحافل ، في سير النظام الحالي لعدم الانتشار النووي ومستقبله . وسيكون المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار هو أحد هذه المحافل ، وسيعقد بعد بضعة شهور ، وقد بدأت أمم مرحلته التحضيرية الثالثة والأخيرة . وإلى جانب ذلك سيبدأ في نيويورك بعد بضعة أسابيع مؤتمر تعديل معاهدة موسكو . وسيكون هذا محفل آخر تطرح عليه جوانب شتى من مسألة التجارب النووية بقصد التوصل الى صيغة لتحويله الى حظر كامل .

والخلاصة أن وضع مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بمسألة الحظر الشامل للتجارب النووية يزداد دقة بمرور الزمن والسنوات القادمة بالغة الصعوبة ، ان لم نقل حاسمة ، بالنسبة لمداقتيه . فإذا لم نبدأ نلحظ تقدما ملمسا صوب تقرير حظر شامل على التجارب النووية ، فسوف تتلاش باطراد الثقة التي وضعتها بلدان كثيرة في معاهدة عدم الانتشار . وغني عن الذكر أن على هذه البلدان أن تأخذ هذا جديا في اعتبارها عندما تدعى في عام ١٩٩٥ إلى البت في تمديد العمل بمعاهدة منع الانتشار .

الرئيسي: أشكر ممثل المكسيك ، السفير مارين بوش ، على كلمته السابقة . وبذلك انتهت قائمة المتحدثين لهذا اليوم . هل هناك من وفد يرغب في الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا .

السيد لي (جمهورية كوريا) (الكلمة بالإنكليزية): يأسف وفدي أشد الأسف لأن ممثل كوريا الشمالية ألقى بياناً ذا طابع خلافي في هذا الاجتماع العام في مرحلة تختتم فيها مداولات دورة الربيع . ولو أردت أن أرد على كل نقطة من النقاط التي أشارها ممثل كوريا الشمالية لاضطررت لتكرار النقاط التي سبق أن وردت في بيانات سفير جمهورية كوريا يوم ١٢ نيسان/أبريل وأعتقد أن هذا سيكون غير ضروري .

مرة أخرى خيبت الكلمة ممثل كوريا الشمالية آمالنا . في بيانه الأحادي الجانب وغير المهدان يدل على أنهم حقاً منقطعون عن الواقع . فيبينما يتغير العالم بسرعة وعلى نطاق واسع ، لا تزال كوريا الشمالية تدير ظهرها لهذا الواقع . وفي هذا المضدد يود وفد جمهورية كوريا توضيح بعض النقاط .

ادعى ممثل كوريا الشمالية أن جداراً أسمنتياً قد بني على الحد الجنوبي للمنطقة المنزوعة السلاح وبذلك قارنه بجدار برلين واضعاً اللوم على الجنوب في إعاقة السفر بين الكوريتين . هذا الجدار الأسمنتي ما هو إلا عائق مضاد للدبابات بني لأغراض دفاعية ، وتوجد مثل هذه العوائق على الحد الشمالي للمنطقة المنزوعة السلاح . وقال ممثل كوريا الشمالية إن الجدار الأسمنتي يمتد مسافة ٣٤٠ كم . فمن أين أتى هذا الرقم؟ إن طول المنطقة المنزوعة السلاح نفسها هو ٣٥٠ كم وهذه المنطقة ذاتها هي أراضي "اللاعبور" فما الضرورة في بناء حاجز بمثل هذا الطول؟

في الظروف الحاضرة التي لا يتم فيها تبادل للبريد أو للمخابرات الهاتفية ناهيك عن حرية السفر ، تدعو الحاجة إلى تدابير عملية لتبادل الفتح والمبادلات بين

جانبي كوريا . فهذه تدابير بالغة الأهمية ولا يمكن تحقيقها إلا عن طريق اتفاق حول السفر والاتصالات بين شطري كوريا . إن الحاجز التي تحول دون الانفتاح والمبادلات بين شطري كوريا ليست مادية بل ذهنية . وإلازالة هذا الحاجز النفسي ، يعتبر الحوار والمبادلات أموراً ذات أولوية قصوى .

السيد الرئيسي ، رغم أن ممثلاً كوريا الشمالية قال إنها انضمت إلى اتفاقية عدم الانتشار في عام ١٩٨٥ فإنها لم تخضع بعد لتدابير الضمانات الدولية الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية مما يزيد في ريبة المجتمع العالمي حول الامكانيات الخطيرة للتطور النووي الكوري الشمالي للأغراض العسكرية . وينتهز وفد جمهورية كوريا هذه الفرصة ثانية لدعوة كوريا الشمالية إلى استكمال التزاماتها نحو منع الانتشار باخضاع منشاتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الكاملة .

ان تقدم الحوار المجدى أمر في غاية الصعوبة بل مستحيل حين يكون الجانب الآخر غارقاً في العقائد الجامدة ومسهباً في دعايته . ويشجعنا التوجه الدولي إلى الحوار والتعاون كثيراً على تجاوز العقبات التي تقوم أمامنا ونستمر في بذل جهودنا لتحويل الشك والعداء إلى ثقة ووفاق .

الرئيس: أشكر ممثلاً جمهورية كوريا . أود أن أوضح ، قبل أن أعطى الكلمة لممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، أن حق الرد ليس جزءاً من نظام عمل مؤتمر نزع السلاح ولا من تقاليده وإنما هنا أساساً لاستمع إلى البيانات وأن لكل وفد سواء كان عضواً أو لم يكن - الحرية في طلب التحدث في أي وقت لإلقاء بيانيه . والآن ، وقد قلت هذا ، أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

السيد هان (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس ، آسف لأنني طلبت الكلام شانية . ومع ذلك أرجو أن أعطى الكلمة بعد بيان ممثل الولايات المتحدة . وسأجيب باختصار بعد الاستماع إلى البيانات .

الرئيس: أرغب إلى ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن يعطي توضيحاً . أرجو أن يكون قد سمع أن ليس لدينا نظام حق الرد . وإذا كان هناك بيان مراد القاؤه ، فإن الذي أفهمه هو أنه حين يطلب ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية

الشعبية الكلام ، يكون هنالك بيان يريد القاءه . وإذا كان الأمر كذلك فلذلك أعطيكم الكلمة الآن سيدى لتدلوا ببيانكم لأنه ليس لدينا مفهوم أو إجراء أو تقليل حقوق الرد . فهل ترغبون في الإفاداة من هذه الفرصة للإدلاء ببيان أم أنكم تتنازلون عنها . الكلمة لكم ، سيدى .

السيد هان (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): السيد الرئيس ، يُؤسفني أن أؤخر اختتام المؤتمر . لكنه من المؤسف أن نسمع بياناً لممثل جمهورية كوريا يقول كذا وكذا . إنه لا يستحق المناقشة ، لذلك أمتتنع عنها . ولكن اسمحوا لي أن أوضح شيئاً واحداً . فيما يتعلق بالجدار الامتناعي نحن على استعداد لدعوة كل من تساوره الشكوك إلى موقع الجدار . ثانياً ، إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على استعداد لتوقيع اتفاقية الضمانات لمعاهدة منع الانتشار ، وقد أجرينا مرتين مفاوضات مع وكالة الطاقة الذرية لذلك لا حاجة بهم إلى القلق حول هذا ولبيحثوا عن مكان آخر يشوهون فيه الصورة للرأي العام العالمي .

السيد بريكون (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس ، أدرك تماماً معنى ملاحظاتكم ولا أرغب في اطالة الجلسة هذا الصباح . اسمحوا لي أن أدلّ على ملاحظتين مقتضبتين .

أرى لزاماً على وفدي أن يوضح أننا لا نعتذر عن وجود قوات الولايات المتحدة في شبه جزيرة كوريا . بل بالعكس ، تؤمن الولايات المتحدة كما يتضح من قول أورده الوزير تشيني هذا الصباح بأن شبه جزيرة كوريا مكان يحمل بذور الخطر . فنحن نعتقد بأن وجود قوات الولايات المتحدة وبأن تعاوننا الدفاعي مع جمهورية كوريا قد خففاً من خطر الحرب واسهماً في الاستقرار .

وأود أيضاً أن أقول بأننا نعارض الملاحظات التي تستخف بالاقتراحات الداعية إلى خطوات قد تؤدي إلى البدء في بناء الثقة وتخفيف التوتر في تلك المنطقة ، ونحو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على أن تعاود النظر فيما يحدث في بقية العالم وأن تقرر بأنه قد آن الآوان للبحث عن سبل عملية للتخفيف من وضع المجابهة العسكرية التي يتنافر كلياً مع إيقاع العصر .

الرئيس: أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانيه .

إذا لم يكن هناك متحدثون آخرون على قائمة المتحدثين فإنني أود الآن أن أطرح للنظر جدول مواعيد الاجتماعات المقرر أن يعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الأسبوع الأول من الجزء الثاني من دورته السنوية . وقد تم إعداد جدول المواعيد

كالعادة بالتشاور مع رؤساء اللجان المختصة . إذا لم يكن هناك اعتراض سأعتبر أن المؤتمر يعتمد جدول المواعيد .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس: مع اختتامنا لدورة الربيع أشعر بأن هذه مناسبة جيدة للتوقف لبعض دقائق ، بإذن المترجمين الشفويين ، لاستعراض ما تم وتقديمه لنرى مدى الشوط الذي قطعناه منذ بداية العام . وستتيح لنا العطلة القادمة أيضا فرصة التفكير فيما سنفعله في المدة الباقية من الدورة .

بدأت الدورة على خلفية من تحسن العلاقات بين الدولتين العظميين . وكان واضحا أن المناقشة والحوارات أخذوا يحلان محل المواجهة والرباية ، وأن روح التفاهم بدأت تسود حيث كان يسود الارتباط . لذلك ، بدأنا دورتنا لهذا العام بشعور بالتفاؤل . وفي ضوء هذه الخلفية أود أن استعرض باختصار البنود المدرجة على جدول الأعمال .

تتناول البنود الثلاثة الأولى المدرجة على جدول أعمالنا المواضيع النووية . فبخصوص البند "حظر التجارب النووية" أعلم أن السفير دونوفوكي يتبع استشاراته . ونستطيع إلى اليوم الذي يتتوفر لديه فيه شيء إيجابي ينقله إلينا خلال دورة الصيف .

أما البندان ٢ و ٣ المتعلقتان بـ "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" وـ "منع الحروب النووية" ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" وبالتالي ، فقد خطونا بشانهما خطوات إلى الأمام إذ ناقشنا هذين الموضوعين في اجتماعات عامة غير رسمية . وهذه بداية جيدة وخطوة إلى الأمام . وأرجو أن نتمكن من الانتقال إلى مناقشات مبرمجة على مراحل حول هذين الموضوعين في المستقبل مع تحسن المناخ الدولي .

وفي مجال الأسلحة الكيميائية استطعنا أن نحسن ولاية اللجنة المختصة هذه السنة . وأرجو أن نتمكن من تحقيق مرونة معقولة في المواقف الوطنية خاصة فيما يتعلق بالجوانب السياسية للمفاوضات لكي يتم التوصل إلى اتفاقية للأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن .

أما منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي فقد تمت ، كما فهمت ، إزالة العائق الاجرامي الذي أبطأ عمل اللجنة . وهذا خبر سار فخير أن تصل متاخرًا من أن لا تصل أبدا . وأرجو أن تتمكن اللجنة من تحقيق تقدم في الجوهر خلال دورة الصيف .

أما تأكيدات الأمن السلبية ، في ضوء بعض الأحداث الهامة على جدول أعمال نزع السلاح النووي لهذا العام - المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار والمؤتمر التعديلي لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية - فإنني آمل أن يتحقق تقدم حولها بالنظر خاصة إلى التوافق الواسع جدا حول هذا الأمر في الجمعية العامة .

وقد بذلت جهود لتضييق شقة الخلاف بين الوفود المختلفة حول موضوع المجال بالنسبة للأملحة الإشعاعية ، وإذا لم يكن النجاح قد أصبح قريبا فإنه لمما يدعوه إلى الارتياح أن النقاش مستمر .

وكان بين النقاط البارزة خلال دورة الربيع تقريرا كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عن محادثاتهم حول محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية وححول الغضاء . وهذا أمر يستدعي الترحيب لأنه يبقى أعضاء هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف والوحيد حول نزع السلاح على اطلاع بما يستجد من تطورات . ونأمل أن تستمرة عمليات اطلاعنا على أسماء منتظم في المستقبل . ونأمل كذلك أن يتم اختتام المفاوضات بنجاح في وقت مبكر .

وخلال دورة الربيع أيضا اعتمد المؤتمر التقرير المرحلبي للدورة ٢٩ لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . ولقد أقرت الوفود بفائدة هذا الفريق الذي يتوقع أن يتمكن من اختتام تجربته التقنية الثانية بنجاح وفقا لما هو مخطط .

وهناك أخيرا ، وهذا في رأيي أمر بلغ الدلالة ، موضوع تحسين وزيادة فعالية عمل مؤتمر نزع السلاح . فشمة قناعة عامة الآن بالحاجة إلى إعادة النظر في توجهنا وأجراءاتنا . وقد بدأ عقد مشاورات غير رسمية وغير محددة المدة أرجو أن تؤدي إلى آلية ارشادية تمكنا بنهاية دورة الصيف لهذا العام من أن نقدر ما يتوجب عمله لبيان مؤتمر نزع السلاح التطورات والتغيرات التي تحدث في عالم الواقع خارجه .

وباختصار ، لقد تحقق تقدم خلال دورة الربيع ولكن يتبقى الكثير مما يتوجب عمله .

وقبل أن اختتم هذه الجلسة العامة أود أن أشكركم جميعا ، أن أشكر الأمانة والمتجمين الشفويين على تعاونهم . وأنطلع إلى رئاسة بيرو في شهر حزيران/يونيه القادم وإلى ذلك الحين فاني باق تحت تصرفكم للاضطلاع بما عساه يلزم من الأمور في الفترة الانتقالية .

و قبل أن أعلن رفع هذه الجلسة العامة أريد أن أعلن عن أمرتين اثنين: أولهما هو أن الاجتماع غير الرسمي الذي كان من المقرر عقده مباشرة بعد هذا الاجتماع حول البند ٣ من جدول الأعمال لن ينعقد لأننا استنفذنا الوقت المخصص لنا اليوم . وسيعقد الاجتماع غير الرسمي اللاحق يوم الثلاثاء ١٩ حزيران/يونيه وسيكرر للبند ٣ من جدول الأعمال نقاوم من اليوم . أما الاجتماع العام الذي كان مقرراً أصلاً عقده يوم ١٩ حزيران/يونيه لمناقشة البند ٣ من جدول الأعمال فسيُؤجل أسبوعاً ويعقد يوم الثلاثاء ٢٦ حزيران/يونيه .

أما الإعلان الثاني فيتعلق بالمشاورات المفتوحة حول تحسين وزيادة فعالية عمل مؤتمر نزع السلاح . وستعقد المشاورات المفتوحة التالية يوم الخميس ٢١ حزيران/يونيه في الساعة ١٥/٣٠ . وسأكون ممتنًا لو قمت بتدوين هذا الموعد ، على بعده ، في مذكراتكم .

وبما أنه لا توجد مسائل أخرى يتبقى النظر فيها اليوم ، سأرفع الجلسة .
وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ١٢ حزيران/يونيه في الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠

CD/PV.555
12 June 1990
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والخمسين بعد الخمسينات

المعقدة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، الساعة ١٠٠٠

الرئيس: السيد اوسوالدو دي ريفيرا (بيرو)

الرئيس (بيرو) (الكلمة بالاسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٥٥

لمؤتمر نزع السلاح .

بودي أولاً وقبل كل شيء أن أرحب ، باسم المؤتمر وباسمي الشخصي ، ترحيباً حاراً بالممثل الجديد لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، السفير أدolf ريتز فون فاغنر ، الذي ينضم إلى أعمال المؤتمر اليوم . ويسعدني وأنا أفعل ذلك أن أهنئه على تعينيه ، وأتمنى له كل التوفيق في اضطلاعه بمسؤولياته الهاامة . ويسرني كذلك أن أرحب ترحيباً حاراً بممثل النرويج الجديد ، السفير أوسكار فايرنو ، الذي تولى مهامه منذ قليل أيضاً . والنرويج كما نعلم جميعاً دولة ليست عضواً في المؤتمر ولكنها تساهم بنشاط في تقدم أعمالنا ، وإننا لنجده به .

وبودي الان ، متابعة للممارسة المعمول بها في المؤتمر ، أن أدلّي ببيان استهلاكي وبيرو تفتتح فترة ولايتها بالرئاسة لشهر حزيران/يونيه .

ويسرني بشكل خاص أن أتوجه إليكم ونحن نستأنف أعمالنا في مؤتمر نزع السلاح ، وأن أعرب عن شديد ارتياحي وعن تشفي شخصياً ووفد بيرو بترؤس هذا المحفل المؤقت للشهر الحالي . وبودي أن أؤكد على أن حكومة بلدي تعلق أعلى أولوية على عمل هذا المؤتمر ، وأننا سنظل نبذل بثبات كل ما في وسعنا لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعزيز السلام والأمن الدوليين .

وأثناء عمل مؤتمر نزع السلاح يجب ألا يغيب عن أذهاننا المناخ الدولي الحالي والاتجاهات الجديدة في العلاقات الدولية التي ولدت مفهوماً جديداً للأمن الدولي طرح جانباً النظرية الكلاسيكية التقليدية للأمن التي لا تقوم إلا على أساس عوامل عسكرية واستراتيجية وطنية . وببدأ الأمان الآن يكتسي أهمية مشتركة عالمية النطاق . ويشمل الأمان عنصراً اقتصادياً وعنصراً يتعلق بالأمن الغذائي . وهذا المفهوم يشمل أيضاً حفظ البيئة ، ومكافحة الإرهاب ، والاتجار بالمخدرات ، وحماية حقوق الإنسان ، وتطوير الديمقراطية . ونزع السلاح يشكل الان ، بشكل لا يقبل الجدل ، أكثر من أي وقت مضى ، عنصراً ضورياً لهذا الأمن العالمي النطاق والمشترك بين جميع الدول . ويجب أن يكون تطوير هذا الهدف ، وهو الأمان على نطاق العالم والأمن المشترك ، التفسير الجديد لمفهوم السلام والأمن الدوليين المحدد في ميثاق الأمم المتحدة . لهذا السبب لا بد لنا من الجد في سبيل ضمان أن تتم إعادة تفسير هذا المفهوم الأساسي في ضوء الترابط الدولي الحالي ، بما يسمح لنا بتجاوز تصورات الأمن الأحادية الطرف التي كان ينظر إليها في الماضي فقط على أساس المصالح الاستراتيجية المحددة لكل بلد .. ولا بد لنا من فتح السبيل لإقامة نظام جديد يستند إلى شكل عالمي ومشترك لأمن هذا الكوكب الصغير .

وينعكس هذا الاتجاه الجديد أيضا في المجرى الذي اتخذته الأخلاق العسكرية في أوروبا . وأصبح كل من منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة وارسو يسلم بأنه لا بد من وضع مزيد من التأكيد على البعد السياسي ، والتخلص عن نزعه التدخل العسكري ، والاضطلاع بمسؤوليات أكبر في مجال نزع السلاح .

وكما سمعنا في عدة مناسبات خلال دورة الربيع ، فإننا في وسط اتجاه مفید وايجابي بشكل خاص في ميدان نزع السلاح يخلق لدينا بواعث معقولة للأمل في أننا سنشهد قبل اختتام دورة المؤتمر لهذا العام تقديمًا كبيرا . ونتيجة لذلك لا بد لنا من ملاحظة أن جميع الهيئات الفرعية التي انشئت خلال عام ١٩٩٠ قد بدأت تعمل بالفعل . وعقدت الجلسات غير الرسمية الأولى بشأن البندين ٢ و٣ من جدول الأعمال . وتم أيضًا التوصل إلى اتفاق بشأن الإجراء الذي يجب اتباعه بخصوص البندين ٧ و٨ من جدول أعمالنا . وهكذا استطاع المؤتمر ، أثناء الجزء الأول من دورة هذا العام ، أن يتطرق على كيفية العمل فيما يتصل بكافة بنود جدول الأعمال الموضوعية في ما عدا البند ١ ، المعترض على نطاق واسع بأهميته وأولويته . وأمل أن يتتسنى تجسيد الارادة الازمة للترابي وروح التعاون التي شاهدتها فيكم جميعا اللتان تميزان الان الوضع الدولي فيما يتصل بالمفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، في تقدم ملموس في هذا المحفل .

ودورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام هامة أيضًا بشكل خاص إذ إننا في عشية انعقاد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وما من شك في أن هناك صلة وثيقة بين عمل هذا المؤتمر والجو الإيجابي المحيط بالتحضيرات لمؤتمر استعراض معايدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وقد لعب ذلك في الواقع دورا في ضمان حضور البلدان التي لها طاقات نووية كبيرة والتي ليست أعضاء في معايدة عدم انتشار الأسلحة النووية مؤتمر آب/أغسطس بصفة مراقب ، إن هي رغبت في ذلك . وينبغي أن يشجع محفلنا هذا الجو وأن يعززه . وفي هذا السياق لا بد لي من القول إنه يجب أن نعطي أعلى أولوية لإنشاء لجنة مخصصة للنظر في مسألة حظر التجارب النووية . وهذا الموضوع من الاسر التي يجب أن يقوم عليها عمل هذا المؤتمر وتقدمه التدريجي ، وما من شيء يمكن أن يبرر كوننا لم نفلح منذ عام ١٩٨٤ في إجراء مناقشة بناءة لهذه المسألة في أي هيئة فرعية لمؤتمر نزع السلاح . وإن من التناقض ، في ضوء قدرة هذا المحفل الكبيرة على حل المشاكل التنظيمية ، أننا لم نستطع التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة ، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار ما ظهر ، فيما يتصل بولاية هيئة فرعية ، من تضارب عام في الموقف . لهذا السبب أرى أنه لا يجوز لنا مزيد من الابطاء في الاعتماد السريع لقرار موضوعي يرمي إلى بدء عمل لجنة مخصصة معنية بمسألة الوقف الكامل للتجارب النووية . وأننا أؤكد لكم أننا سنبذل كل الجهود خلال هذا الشهر لكي تتكلل بالنجاح المشاورات التي يجريها حالياً السفير دونوفاكى بقدر كبير من الكفاءة

والمهارة الدبلوماسية . وادعوه إلى مضايقة جهوده نظراً لضيق الوقت المتبقى خلال الدورة الحالية للقيام بعمل موضوعي مشترك بشأن هذا البند الهام . وغنى عن القول إنني مستعد تماماً للتعاون مع السفير دونوفاكي متى شاء .

غير أن بإمكاننا القول إن لهذا المؤتمر "جبهته الداخلية" . ولا بد لنا مع ذلك من أن نجد في سبيل ضمان أن يكون مؤتمر نزع السلاح أكثر فعالية باعطاء مزيد من الاستمرارية لاعمالنا ، والتخلي عن المواقف البلاغية المضرة ، وربط أعمالنا بواقعية بالتقدم المحرز شيئاً ، والتركيز على المجالات التي يعقل فيها أن نأمل تحقيق نتائج ملموسة ، وذلك لا يعني ، بطبيعة الحال ، أنه يجب أن نتخلص عن طموحات كل واحد من بلداننا بشأن مسألة نزع السلاح . وباختصار فإني أرى أنه يجب أن نعمل بجد وبسرعة لتحقيق تحسين حقيقي في سير عمل مؤتمر نزع السلاح . وتحقيقاً لهذا الفرض - وأنا واثق من أنكم جميعاً متفقون معنـيـ في ذلك - أشعر أنه ما كان بإمكاننا اعتمـاد قرار أفضل من قرار اختيار السفير كمال لادارة هذا الجهد التجديدي اللازم .

والمفاوضات التي أحرزت أكبر قدر من التقدم في هذا المؤتمر هي بدون شك المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية . ولقد أبدى بهذا الخصوص السفير هيلتنيري ، بوصفه رئيس اللجنة المختصة ، حيوية وفعالية تستحقان الثناء . وفي الظروف الحالية تقع مسؤولية الابرام السريع قدر الإمكان لاتفاقية على المجتمع الدولي بأكمله . علينا أن نبرهن أن بإمكاننا أن نحقق نتائج ملموسة وفعالة ، على مستوى متعدد الأطراف ، من شأنها أن تكمل الاتفاقيات الإيجابية التي توصلت إليها مؤخراً البلدان التي تمتلك أكبر مخزونات للأسلحة الكيميائية . وهناك حاجة ملحة للتوصل إلى نموذج وشامل لاتفاقية تنهي على الحظر الكامل والنهائي للأسلحة الكيميائية ، وكذلك على التدمير الكامل للمخزونات القائمة في ظرف فترة انتقالية تحدد في اتفاق . ويجب أن يفي النص بمتطلبات كافة بلداننا ويكرس نظاماً عالياً وغير تمييزياً لازالة الأسلحة الكيميائية . وفيما يتعلق بالجانب الثنائي في الوضع السياسي الحالي ، ودون الأخلاص بالتحليل الشامل والمفصل للوضع ، لا بد لي من أن أسجل الترحيب العام الذي حظيت به النتائج التي تحققت منذ بضعة أيام في اجتماع القمة الرئاسي في واشنطن بين رئيسي دولتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . وما من شك في أن تخفيف مخزونات الأسلحة الاستراتيجية التي تمتلكها هاتان الدولتان العظميان بنسبة ٢٥ في المائة سوف يؤشر على النهج الذي يجب أن يتواхـهـ هذا المؤتمر لوقف سباق التسلح النووي ، ونحن نأمل أن تتبع هذه الخطوة فوراً خطوات أخرى ، ونحن في طريقنا إلى تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل . وتتجدر الاشارة بشكل خاص إلى الاتفاقيات الثنائية فيما يتعلق بتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية . إن من شأن النسبة المئوية الكبيرة التي يجب تدميرها بموجب الاتفاق ، والصلة بين تدمير النسبة المئوية المتبقية وابرام اتفاقية حظر

الاملاحة الكيميائية ، التي يجري التفاوض فيها في هذا المحفل ، أن يحث بلداننا على التحلّي بأقصى ما يمكن من الارادة السياسية في هذا المؤتمر .

ولا يسعني أن اختتم كلمتي دون تسجيل تقديرنا العميق لمن سبقوني في رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال الدورة الحالية - وهم السفراء فاغنماكرز ممثل هولندا ، وازيكيوي ممثل نيجيريا ، وكمال ممثل باكستان . وأأمل أن أكون على مستوى الاصدقاء الممتازة التي قدمها هؤلاء الدبلوماسيون والامميين خلال الاشهر الاخيرة الماضية .

وبعد بياني الاستهلاكي اقترح أن ننتقل الان إلى قائمة متحدثي اليوم . ويوجد على هذه القائمة أسماء ممثل كل من السويد وبلغاريا والولايات المتحدة الامريكية . أعطي الكلمة الان لممثلة السويد ، السفيرة شبورين ، التي يسرني أن أراها بيننا هنا من جديد .

السيدة شبورين (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : سيد الرئيس اسمحوا لي ان أهنئكم بادئ ذي بدء على توليكم المهمة الهاامة المتمثلة في توجيه مؤتمربننا خلال شهر حزيران/يونيه الحاسم . وأنا واثقة من أن عملنا سيفيد كثيرا من مهاراتكم الدبلوماسية المعروفة جيدا . وبودي أيضا أن أعرب عن شكري لرئاسة سلفكم ، السفير كمال ممثل باكستان ، الممتازة . كما أعرب عن أسفي لأن بعض زملائنا قد غادروا جنيف مؤتمر نزع السلاح - وهم السفراء آزامبوخا ممثل البرازيل ، وشارما ممثل الهند ، وفون شتولبناغل ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية . لهم جميعا أخلص تمنياتي في مسؤولياتهم الجديدة ، وللسفيرة سينيغيورجس أخلص تهاني على ترقيتها التي تستحقها تماما . وأنا سعيدة لتعيين امرأة أخرى سفيرة لدى هذا المؤتمر . وبودي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة للترحيب بالسفراء الجدد لدى المؤتمر - وهم السفير كراليك ممثل تشيكوسلوفاكيا ، والسفير ريكوبيرو ممثل البرازيل ، والسفير تشادا ممثل الهند ، والسفير فون فاغنر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، كما أرجو في جنيف بمديري الممثل المؤقت للترويج للبلد المجاور لبني ، السفير أوسكار فايروش .

لقد تحولت الان القذائف النووية إلى تحف اثرية . ولا بد من وضع القاذفات الأمريكية بيرشغ - 2 والقاذفات السوفياتية 20 - SS جنبا إلى جنب في المتحف الوطني للجو والفضاء التابع للمؤسسة السميتشونية بواشطن وفي المتحف العسكري المركزي بموموكو .

اننا نعيش فعلا عصرا تاريخيا . ونزع السلاح آخذ في التسارع ، وذلك عن طريق المبادرات الاحدية الطرف ، وعن طريق الاتفاقيات الثنائية ، وعن طريق المفاوضات

المتعددة الاطراف . وربما أحرز في الاشهر الـ ٣٠ الماضية تقدم في نزع السلاح أكثر مما أحرز في الاعوام الـ ٣٠ السابقة . ويبدو إلى حد ما أن التقدم الذي سجل في الايام الـ ٣٠ الماضية يفوق التقدم الذي سجل في الاشهر الـ ٣٠ السابقة .

وقد اتفقت الدولتان العظميان ، منذ بضعة اعوام ، على ازالة قذائفهما النووية المتوسطة المدى ذات القاعدة البرية . وهما اليوم عملياً بصدده تدمير هذه القذائف ويقتربان بثبات نحو الهدف المتمثل في الازالة النهائية لهذه القذائف . ولكن ليس نحو الازالة الكلية . فقد اتفقنا على ابقاء أربعة من هذه القذائف للأجيال القادمة . اثنستان في متحف كل من عاصمتين الدولتين العظميين ، وذلك للأجيال المقبلة لتأملها وتفكر فيها ملياً . لقد وصلت هذه القذائف أخيراً إلى المكان الصحيح ووضعت موضع الاستخدام الصحيح . وذلك كتماثيل أو أشياء متحفية ، لما بعد الفترة الحديثة ، تجسد جنون الإنسان .

لقد كان التقدم المحرز في نزع السلاح في أواخر الثمانينيات رائعاً . ولكن في التسعينيات لم ننتظر إلا خمسة أشهر لكي تتتفق الدولتان العظميان من حيث المبدأ على أروع صفة لم يسبق لها مثيل في مجال نزع السلاح . وقد مؤتمر قمة واشنطن منذ عشرة أيام بداية عملية هامة لنزع السلاح النووي الاستراتيجي . وترحب كافة البلدان بقيام الدولتين الرئيسيتين بتخفيضات كبيرة في ترسانات الأسلحة النووية .

وتجرد الاشارة كذلك إلى أن الدولتين العظميين كانتا قد اتفقا من قبل على أنه يجب أن تفضي مفاوضاتهما الثنائية ، في نهاية الأمر ، "إلى الازالة الشاملة للأسلحة النووية في كل مكان" . وتجرى تجربات التجارب النووية لغرض التحسين التدريجي للأسلحة النووية . وما زالت التجارب النووية متواصلة . والتحديث هو القوة المحركة الكامنة وراء هذه التجارب . ولكن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقبل أبداً تعويض التخفيضات الكمية بالتحسينات النوعية .

والحظر الشامل للتجارب النووية لا يزال يمثل الاجراء الفعال الوحيد لوقف سباق السلاح . ومن شأن حظر التجارب النووية أن يشجع على نحو فعال التخفيضات الكمية ويكتب التحسينات النوعية والانتشار الافقي للأسلحة النووية .

ومسألة حظر التجارب في مقدمة المواضيع بشكل خاص هذا العام نظراً لانعقاد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر .

وبالاضافة إلى ذلك فان مؤتمر التعديل لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية سينعقد في كانون الثاني/يناير 1991 . ولا بد لهذه التطورات من أن تخلق الحافز السياسي الاضافي اللازم للسماح أخيرا بامراز تقدم بشأن مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح .

لقد تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية الاطراف ، في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، منذ قرابة ٢٧ عاما ، بالسعى إلى تحقيق وقف كافة تغيرات تجارب الأسلحة النووية نهائيا ، وأعربت عن عزمها على موافلة المفاوضات تحقيقا لهذا الهدف . وتعهدت هذه الدول ، في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومنذ أكثر من ٢٠ عاما ، بمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة لوقف سباق التسلح النووي في وقت مبكر . والنهج البطء والتدرج الذي يبرر موافلة التجارب يعزز سباق التسلح النووي . واتفاقا العتبة المبرمان بين الدولتين العظميين لا معنى لهما فنها وعسكريا . ولا يمكن لاتفاقى العتبة أن يسهما إسهاما حقيقيا في نزع السلاح النووي الا اذا ارتبطا بالابرام المبكر لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وبوقف سريع على مراحل للتجارب النووية .

ولا بد من التفاوض بشأن معاهدة فعالة لحظر التجارب النووية تحظى بانضمام عالمي ، في هيئة متعددة الاطراف تمثيلية . وأمامنا مشاريع نصوص معاهدة كاملة . وآلية التفاوض المناسبة في المتناول بالفعل في مؤتمر نزع السلاح ، الذي تمثل فيه الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية . وما هو لازم الان هو اتخاذ قرار سياسي لتحرير هذه الآلية .

ولا بد أن نضيف أن هناك رأيا عاما دوليا قويا ضد موافلة الدول الرئيسية القائمة بالتجارب النووية اجراء هذه التجارب . فعلى هذه الدول في المناخ الدولي الحالي ، أن تعلن وتفا اختياريا للتجارب النووية قبل ابرام حظر شامل للتجارب النووية .

وعلى مر الاعوام أحرز مؤتمر نزع السلاح تقدما كبيرا في أعماله بشأن التحقق من حظر التجارب . ووضع فريق الخبراء العلميين المخصص نظاما للتحقق العالمي من الظواهر الاهتزازية يجري حاليا اختباره . ويمكن أيضا استنباط أساليب أخرى للتحقق - مثل رصد الاشعاع الجوي ومراقبة الهياكل الأساسية بالتتابع الاصطناعية - ومن المفيد أن يكلف بذلك فريق الخبراء العلميين للتداول . وان للتداول العالمي والمشترك للبيانات أهمية حاسمة .

ولم يعد من الممكن استخدام مسألة التحقق كتعلة تستخدم حتى لعدم التفاوض في حظر التجارب النووية . إنما هذه مسألة سياسية وليس مسألة فنية .

ويبدو أن هناك استعداداً واضحاً من كافة الأطراف في المؤتمر للتفاخير في وضع ولاية للجنة مخصصة لحظر التجارب النووية . ويمكن ، بتوخي قدر كافٍ من المرونة في المؤتمر ، إنشاء لجنة مخصصة بولاية معقولة في بداية دورة الصيف . ويكون ذلك ردّاً بناءً على النداءات المتكررة التي توجهت بها أغلبية عظمى في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مؤتمر نزع السلاح للتحرك . وبإمكان هذا الإجراء الوحيد أن يساهم كثيراً في نجاح المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار الذي سينعقد بعد شهرين فقط من الآن .

إن الجهد لممنع سباق التسلح الدولي وانتشار الأسلحة النووية قد تمّ قدّم تكنولوجيا تطوير هذه الأسلحة . وهذه الجهد قد فشلت في منع حدوث سباق تسلح نووي . ولم توفق هذه الجهد في منع حفنة من الدول من حيازة الأسلحة النووية . غير أن هذه الجهد كانت قد كللت بنجاح جزئي هام منذ ٢٠ عاماً مضت عندما بدأ سريان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

أما اليوم فقد انضم إلى المعاهدة أكثر من ١٤٠ دولة . وفي ظرف شهرين من الآن سينعقد في جنيف المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار . وبودي أن أنتهز هذه الفرصة للتتعليق على بعض الجوانب الرئيسية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمؤتمر الاستعراضي الوشيك اللذين سيجتمع فيها من جديد العديد من بيننا .

لقد أنهت اللجنة التحضيرية أعمالها بروح بناء تدعونا إلى الأمل أن يعطي المؤتمر الاستعراضي نفسه نتائج ملموسة وایجابية . وفي رأي السعيد إن هذا المؤتمر يتميز كحدث سياسي دولي هام . وعلى جميع الأطراف في المعاهدة أن تبذل قصاراًها من أجل اختتام المؤتمر الاستعراضي بنجاح . ومن الهم اللازم للغاية زيادة تعزيز معاهدة عدم الانتشار ، حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار الدولي . ولتسهيل نجاح المؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٩٠ وتمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥ ، أتح بشدة الدول الحائزة للأسلحة النووية على موافقة نزع السلاح النووي والاتجاه نحو حظر التجارب .

ولا بد لنا من الاعتراف بأن معاهدة عدم الانتشار ليست حتى الآن معاهدة عالمية . فقد اختارت حتى الان البقاء خارج هذه المعاهدة دولتان حائزتان للأسلحة النووية وعدة دول أخرى لها مراافق نووية هامة لا تتتوفر فيها الضمانات . وعلى الرغم من ذلك فإن المعاهدة ، التي تعد أكثر من ١٤٠ دولة طرفاً ، هي من أهم معاهدات فترة

ما بعد الحرب في ميدان نزع السلاح . وتحث السويد من جديد كافة الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تفعل ذلك . ومن شأن الأمن الدولي أن يتمتع كثيرا ومن شأن كوكبنا أن يصبح مكانا أقل خطورة ، اذا وجدت جميع الدول قواها لمنع زيادة انتشار الأسلحة النووية .

وفي هذا السياق ، بودي أن أؤكد على المسائل التالية للدول التي امتنعت عن حيازة الأسلحة النووية عن طريق التعهد بالتزام دولي ملزم قانونيا ، حق مشروع في الحصول على ضمانات ملزمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تؤمنها من الهجوم عليها أو تهددها بهذه الأسلحة . والضمانات القائمة ، بما لها من تحفظات وأوجه غموض ، لا تفي بهذه الحاجة . وإن السويد ، إذ تضع في اعتبارها المؤتمر الاستعراضي الرابع ، ترحب بمبادرة بناء بشأن ضمانات الأمان السلبية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية . وفي هذا السياق بودي أيضا أن أشير إلىاقتراح المفید الذي تقدمت به نيجيريا .

ولا بد أن يتوقف كل إنتاج للمواد النووية الجديدة لاغراض صنع الأسلحة . ومقدارية التعهد بهذا الوقف أن يخضع في المستقبل للضمانات كل إنتاج للمواد الانشطارية . ويتمثل شرط أساسى "الوقف" قابل للتحقق في الفصل بين الأنشطة النووية للاغراض المدنية والأنشطة النووية للاغراض العسكرية في جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية . وبناء على ذلك فإن السويد تحث كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ التدابير تحقيقا لهذا الهدف .

ومن الأهمية بمكان موافلة العمل بشأن حظر الهجمات على المرافق النووية . وبالنظر إلى الانعقاد الوشيك للمؤتمر الاستعراضي ، ينبغي أن تعيد الأطراف المشاركة في المفاوضات بشأن هذا الحظر النظر في مواقفها بقصد التوصل إلى تفاهم عملي . وعلى كافة الدول الأخرى دعم موافلة الجهود المبذولة لتحقيق هذا التفاهم .

ان في المناخ الدولي المحسن جذرية فرضا جديدة لمفاوضات نزع السلاح . وقد أصبحت هذه الفرض بالفعل واقحة جزئيا ، ولا سيما في الأيام والأشهر القليلة الماضية . ومن الأهمية بمكان بشكل حيوي أن يشمل الجو البناء السادس كافة جوانب نزع السلاح . غير أنه على الرغم من التخلي حاليا عن القذائف النووية البرية المتوسطة المدى ، وعلى الرغم من أن تخفيضات الدولتين العظميين الثنائية للأسلحة النووية الاستراتيجية قد تم الاتفاق عليها من حيث المبدأ ، وعلى الرغم من أن اتفاقا قد تم التوصل إليه فيما بين الدولتين العسكريتين العظميين بشأن ازالة الجزء الأعظم

من الترسانات الكيميائية ، وعلى الرغم من أن الأفاق المرتقبة لتدابير نزع السلاح التقليدي قد تحسنت كثيرا ، على الرغم من كل ذلك لم يبدأ بعد نزع السلاح النووي البحري .

والقوات البحرية جزء لا يتجزأ من الهياكل الأساسية العسكرية الجمالية ولا بد من عدم استبعادها من جهود نزع السلاح . ويقال ان ربع الأسلحة النووية على الأقل مخصصة للاستخدام البحري . وتنشر أعداد كبيرة من الأسلحة النووية التعبوية على السفن البحرية العابرة بصورة روتينية للمحيطات ، تراشنا المشترك . وفي حين يمكن القول بأن الأسلحة النووية الاستراتيجية المحمولة بحرا قد تساهم في تحقيق الامتنان ، فإن هذا لا ينطبق على هذه الأسلحة النووية التعبوية . وفي حين أن الأسلحة النووية الاستراتيجية المحمولة بحرا قد تكون آخر ما تتخل عنده الدول الحائزة للأسلحة النووية ، فإنه لا بد من إزالة الأسلحة النووية البحرية التعبوية تدريجيا بسرعة .

والأنشطة البحرية الواسعة الانتشار التي تقوم بها الدول الحائزة للأسلحة النووية مصدر قلق للعديد من الدول ، ذلك أن حركة القوات البحرية تسمح بانتشار مرن وسريع .

كما أن الأسلحة النووية المحمولة بحرا تبعث على قلق عالمي ويجب ادراجها بسرعة في عملية نزع السلاح . ويمكن التفكير في سلسلة من التدابير في هذا السياق: نزع السلاح النووي البحري التعبوي ، سواء كان ذلك بسبل أحادية الطرف أو ثنائية أو متعددة الأطراف ؛ وإعادة النظر في مبدأ لا تأكيد ولا نفي وجود أسلحة نووية على متن السفن البحرية ؛ وتدابير بناء الثقة والأمن .

ولقد اقترح وفدي أن يدرج مؤتمر نزع السلاح مسألة الأسلحة النووية البحرية ونزع السلاح في مداولاته . كما اقترحت السويد أن ينظر مؤتمر نزع السلاح في المخاطر المتصلة بالأسلحة النووية في البحر ، في سياق منع حدوث حرب نووية .

وتلاحظ السويد بارتياح أن مداولات هامة حول الأسلحة البحرية ونزع السلاح البحري قد تمت في إطار لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح . كما ترحب السويد بالمقترنات التي تقدمت بها دول أخرى في مداولات لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح في الميدان البحري ، بما في ذلك امكانية استخدام نظام الأمم المتحدة الموحد لتقديم التقارير للميزانيات العسكرية في تقاسم المعلومات المتعلقة بالقوات البحرية .

وقد شارك بنشاط عدد كبير من الدول بلجنة نزع السلاح في التفاوض بشأن ورقة أعدها الرئيس عن الأسلحة البحرية ونزع السلاح البحري . وسجلت هذه الوثيقة تقدما واضحا في اتجاه قيام حوار صريح ومثمر حول المسائل البحرية . وأنا أعترف بأن كافة الدول الممثلة هنا غير ملتزمة بهذه الورقة . مع ذلك اسمحوا لي بأن أعرب عن أملِي أن يتضح أن من الممكن الآن موافلة الحوار بشأن المسائل البحرية بمشاركة نشطة من كافة القوى البحرية الرئيسية .

لقد اهتمت السويد منذ وقت طويٍ بنشاط بنزع السلاح النووي البحري . وأصبحت المسائل البحرية تناقش بشكل متزايد في كل من الدوائر العسكرية والمدنية خارج مختلف محافل نزع السلاح وداخلها . وقد استمع الجانب السويدي بعناية إلى الحجج المؤيدة والحجج المعاشرة .

وترى حكومتي أنه يجب أن تعالج كافة القوى العسكرية في المحافل المناسبة ولا تستبعد فئة واحدة من الأسلحة ، نووية كانت أم كيميائية أم تقليدية ، في السعي إلى تحقيق الأمن بمستويات منخفضة من الأسلحة . وبهذا السويد أن تتحدى كل من قد يرغب في توخي منطق انتقائي ، ذاهبا إلى أنه لصالح نزع السلاح والانفتاح في ميادين معينة دون غيرها . وبالاضافة إلى ذلك فإن الزمن سيبين أنه من الأساسي منع بواسطة تغييرات في هيكل القوات البحرية الالتفاف حول الاتفاques التي يتم التوصل إليها في ميادين أخرى . وربما كان الوقت لشيء من التفاؤل بهذا الخصوص . ويبدو من الممكن الان أن تشمل الاتفاques الثنائية الوثيقة القذائف الانسippية المطلقة من البحر . وقد يكون ذلك إنجازا كبيرا .

وهناك مجال آخر يمكن فيه إحراز مزيد من التقدم هو تقاسم المعلومات المحمولة بسائل مختلفة داخل المياه الدولية وفوقها . وعموما قد يتضح أن التوصل إلى اتفاق بشأن هذا النوع من تقاسم المعلومات أقل صعوبة من التوصل إلى اتفاق بشأن المعلومات المحمولة عن طريق رصد التراب الوطني للبلدان . وبالاضافة إلى ذلك يبدو أن أكثر فاكش من الأمم تعرف بأهمية الاتفاques بشأن منع الحوادث بالبحر . وأملِي أن يتتسنى توحيد هذه الاتفاques عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف في مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن .

ويجب اتخاذ كل التدابير الممكنة بنشاط لزيادة الانفتاح والشفافية فيما يتعلق بالسفن التي تحمل أسلحة نووية وتقلدية . وهذا يشمل مسألة حساسة وهامة أنشأت قدرا كبيرا من عدم الشقة ، إلا وهي مسألة ملاحة هذه السفن . ان على الدول

الحائزه للأسلحة النوويه أن تتخلى عن ممارستها المتقادمه العهد المتمثله في لا تاكيد ولا نفي وجود أو عدم وجود أسلحة نووية على متن اية سفينة محددة في أي وقت محدد .

وإذا كان بامكان الخبراء البحريين الان الاتفاق على أن الأسلحة النوويه التعبوية على متن السفن البحريه لا تخدم اي غرض عسكري مفيد - هذا إذا كان للأسلحة النوويه اي غرض عسكري - فلماذا لا نحاول تسويه هذه المسالةنهائياً ان أكثر الطرق فعالية لمعالجة مشاكل انعدام الثقة المتمثلة بالأسلحة النوويه في البحر تكون حظر كافة الأسلحة النوويه التعبوية البحريه . وفي الواقع فإننا نفكر في كافة الأسلحة النوويه على متن كافة السفن والقوافل ، غير الغطاء المعينه على وجه التحديد بموجب اتفاق . ويجب أن يشمل مثل هذا الحظر كافة القذائف التسلياريه ذات الرؤوس البحريه النوويه المطلقه من البحر . وترى الحكومة السويديه أن الوقت قد حان للبدء في التمايي دعم أوسع لهذه المسالة وغيرها من المسائل المرتبطة على نحو وشيق بنزع السلاح .

ذلك أن هذه مسائل عالميه حقا . ويجب بناء على ذلك مناقشتها في محفل عالمي . ونحن نعتقد أن المناقشه والتحليل في الامم المتحده سوف يعززان التقدم في مجال نزع السلاح البحري . وتتصرف نيتنا بناء على ذلك نحو استشارة الحكومات الأخرى بشأن كيفية امكانية موافله المناقشه بطريقه تكون مشمرة أكثر ما يمكن . وبعد هذه المشاورات تنوي السويد إشارة المسائل المتعلقة بمشكل نزع السلاح النووي البحري في الجمعيه العامه هذا العام ، وذلك إما عن طريق مشروع قرار أو في شكل آخر يفضي إلى تقدم .

وترحب السويد بالاتفاق الهام بين الولايات المتحده والاتحاد السوفيتي الرامي إلى وقف انتاج الاملحة الكيميائيه والبدء في تدمير الجزء الاعظم من مخزوناتها من الاملحة الكيميائيه . ويجب أن تكون النتيجه المنطقية لذلك تعهدنا بالمضي قدما في سبيل تدمير كامل مخزوناتها من الأسلحة الكيميائيه . وبناء على ذلك فإننا علمنا بشيء من خيبة الامل أن فكرة الاحتفاظ بنسبة 2 في المائة من المخزونات إلى أن تتضمن الدول القادره على انتاج الأسلحة الكيميائيه إلى اتفاقية دوليه بشأن الأسلحة الكيميائيه قد ظلت قيد البقاء بعد مؤتمر القمة . ولا يمكن للعمل بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائيه في جنيف أن يكمل بالنجاح إلا إذا قام على أساس تعهد لا ليس فيه بعد استخدام الأسلحة الكيميائيه وبتدميرها كليا .

وقد ذكرت الجمعيه العامه للامم المتحده في الخريف الماضي أن دوره عام 1990 لمؤتمر نزع السلاح ستكون ذات أهميه حيوية في المفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة

الكيمائية . وتوجد في الواقع عدة أسباب تدعو إلى النظر للوضع بشيء من التفاؤل . فقد تحسنت ولاية المفاوضات في بداية دورة هذا العام . ويشارك عدد متزايد من الدول في المفاوضات ، وأحرز تقدم في جميع أفرقة العمل . وساهمت الدولتان العسكريتان القياديتان بشكل ملحوظ في أعمال هذا المؤتمر بشأن اتفاقية متعددة الأطراف للأسلحة الكيميائية عن طريق التقدم بعدها نصوص ، منها مؤخراً نص حول ترتيب تدمير الأسلحة الكيميائية ونص حول مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية . ومن الأساس أن تواصل هاتان الدولتان المساهمة بنشاط في هذه المفاوضات وأن تخصاً الآن مزيداً من الجهد لهذا العمل .

وإنه أيضاً لمن مصادر الارتياح كون عدد متزايد من الدول يجري عمليات تفتيش اختباري لاختبار جدواً مشروع النزع المتبادل وللاستعداد لبدء سريان الاتفاقية . وفي هذا السياق بودي أن أشير إلى أن السويد قد أجرت منذ قليل تفتيشاً اختبارياً بموجب المادة التاسعة في مرفق عسكري . وسوف يقدم الوفد السويدي تقريراً عن هذا التفتيش في أقرب وقت ممكن .

والمشاورات التي أجرتها رئيس اللجنة المخصصة تؤيد بوضوح الأهمية التي تعلقها جميع الوفود على الانضمام العالمي إلى الاتفاقية . ويرحب وفي بالمبادرات الرامية إلى عقد مؤتمرات إقليمية حول هذا الموضوع الحيوي . وقد قدم المؤتمر الذي انعقد في معين بالأردن في الشهر الماضي إسهاماً هاماً عن طريق إبراز المتضمنات الخامسة لاتفاقيات الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط .

وقد تركز عمل اللجنة هذا العام ، إلى حد بعيد ، على المسائل السياسية . وحان الوقت الان للتوصل إلى اتفاق بشأن مسألة منها على الأقل . ومن المفترض ألا يكون من الصعب بشكل مفروط ، مثلاً ، الاتفاق على المادة العاشرة المتعلقة بالمساعدة والحماية ، ولا على المادة الحادية عشرة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، ولا على المادة الثالثة عشرة المتعلقة بالتعديلات . وفيما يتعلق بمسألة أخرى أكثر صعوبة ، ألا وهي المادة التاسعة ، عرض الرئيس مشروع نص شامل محاولة منه للانطلاق من جديد بالاستناد إلى العمل المفيد الذي تم القيام به تحت رئاسة الرؤساء السابقين . وإذا أمكن قبول هذا المشروع كأساس للمفاوضات فإن ذلك سيكون خطوة حاسمة إلى الأمام . ويمكن أن يتم العمل في وقت واحد بشأن كافة جوانب التحقق في الاتفاقية . ومن المفترض بذلك أن يتسع إنتهاء هذا العمل قبل نهاية دورة هذا العام .

والاتفاقية في المتناول . ويجب الان بذل جهود حاسمة لحل المشاكل المتبقية . كما يجب عدم السماح لآية عقبات بعرقلة الاتفاق على اتفاقية غير تمييزية تضمن الحظر

الكامل لاستخدام الأسلحة الكيميائية وازالتها نهائياً . ولا بد من استكشاف سبل عدة لضمان الانضمام العالمي إلى الاتفاقية . ويجب أن تفكر جميع الدول المشاركة في المفاوضات هنا في مؤتمر نزع السلاح في الأدلة ببيان تعلن فيه نيتها ، فردياً أو جماعياً ، في أن تصبح أطرافاً أصلية في الاتفاقية المقبلة والسويد من ناحيتها تعترض أن تصبح من الأطراف الأصلية في الاتفاقية . وفي هذا السياق اقترح الدعوة إلى عقد مؤتمر جيد التحضير على المستوى الوزاري يهدف إلى تحقيق توقيع جميع الدول في آن واحد .

إن قرار الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وضع قاذفتين من قذائفهما النووية المتوسطة المدى جنباً إلى جنب في متحفي موسكو وواشنطن هو قرار رمزي فعلاً . ولما كانت الدولتان العظميان قد اقتربتا أخيراً من الازالة النهائية لجميع أسلحتهما النووية الاستراتيجية ، يكون من المناسب أيضاً لو خصت أيضاً على نحو مماثل عدداً من القاذف الاستراتيجية لعرضها في المتحف . وأأمل أيضاً أن تكون قريباً ، هنا في مؤتمر نزع السلاح ، في وضع يسمح لنا بارسال آخر الأسلحة الكيميائية إلى المتحف . فالمتحف هو المكان الحقيقي لهذه الأسلحة .

الرئيس (بالإسبانية) : أشكر ممثلة السويد على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي توجهت بها إلى الرئيس . وأعطي الكلمة الان للمتحدث الثاني على القائمة ، ممثل بلغاريا السفير كوستوف .

(السيد كوستوف) (بلغاريا) (الكلمة بالإنكليزية) : يسعد وفدي أن يرافق ترؤسون أعمال مؤتمر نزع السلاح في الشهر الأول الهمام جداً من دورته الصيفية . وأوجه تهاني اليكم في هذه المناسبة بومفكم ممثلاً لبيرو ، وهو بلد ملتزم منذ سنوات التزاماً نشطاً بقضية نزع السلاح ، وبومفكم زميلاً موقراً أشعر بالاعجاب نحوه لما يتحلى به من صفات مهنية وانسانية . وأتمنى لكم وافر النجاح في الاطلاع بمهامكم . وأود كذلك الاعراب عن امتنان وفدي للسفير كمال من باكستان للطريقة النشطة والقديرة جداً التي وجه بها أعمالنا في شهر نيسان / ابريل .

لقد تأثرنا جميعاً بالقمة الأخيرة بين الرئيسين بوش وغورباتشوف . ومع أن الاتصالات الأعلى مستوى بين الدولتين العظميين باتت مؤخراً امراً مألوفاً ، فإن كل اجتماع جديد من هذا القبيل ينظر إليه بحق بوصفه حدثاً بالغ الأهمية في الحياة الدولية . وللقاء الأخير ليس استثناءً وإن كانت وسائل الإعلام لم تتوفر هذه المرة ، في رأيي ، ما كانت تتوفره للحدث في مناسبات سابقة من تغطية واسعة . وانتي على يقين من أن الزملاء السوفيات والأمريكيين لن يبخلوا في سد هذه الشفرة الإعلامية - وهو أمر

اصبحنا نالفة أيضا في مؤتمر نزع السلاح ، خاصة وأن لنتائج الاجتماع في مجال نزع السلاح ، التي نرحب بها من صميم قلوبنا ، أثرا مباشرا على مؤتمر نزع السلاح . وينطبق هذا بوجه خاص على الاتفاق بشأن الأسلحة الكيميائية . ونأمل أن يساعد ذلك في التعميل في عقد الاتفاقية المتعددة الأطراف الجاري التفاوض عليها في المؤتمر .

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يقدم مساهمته الخاصة به ، إذ ما من أحد سيفعل ذلك بدلا منه - لا اجتماعات القمة ولا محادثات فيينا ولا مؤتمر "الأجواء المفتوحة" . ولذلك تعترضنا مرارا وتكرارا مسألة فعالية أداء المؤتمر . إننا مرتابون للاهتمام الذي حظيت به هذه المسألة أثناء الجزء الريفي من الدورة وللقرار بشأن الشكل التنظيمي لمعالجتها . فقد تكرم السفير كمال بأن أخذ على عاتقه مهمة جريئة . ولما كنت على علم تام بمهاراته الدبلوماسية ولباقيته الشخصية وتفانيه في أعمالنا ، فانتي واثق من أن المشاورات حول هذا الموضوع الهام جدا ستتطرق في ظل توجيهاته على نحو عملي وموجه نحو النتائج . وإن ما نقوم به الآن ينبغي ألا يكون مختلفا عن المداولات في إطار مجموعة السبعـة التي تميزت في المقام الأول بطابع عملية ذهنية .

سنحتفل قريبا بالذكرى الخامسة والأربعين بتوقيع ميثاق الأمم المتحدة . ففي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٤٥ ، تم في سان فرانسيسكو التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة كتعبير عن الرغبة الأكيدة في "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" .

وعلى الرغم من التجربة المريرة التي لا تزال ماثلة في الذهان من أشد ما عرف الإنسان من الحروب تدميرا حتى الان ، فقد أوجد الإنسان نفسه الوسائل للتدمير نفسه ، فرانكشتاين عصريا ، وأعني بذلك القنبلة الذرية . وفي نهاية المطاف ، نعتمد جميعا على وحش من صنع أيديينا ، مثلما قال غوتريه ... وقد أعطت القنبلة الذرية معنى جديدا لمفهوم "ويلات الحرب" . ولو علم مؤسسو الأمم المتحدة ما كان سيحدث في غضون أسبوع قليلة ، لكانوا عثروا بالتأكيد على عبارات أقوى عند صياغة الميثاق ، مثل كارثة أوجائحة أو ربما هرمدون . ولكن ما يهم هو قدرة الإنسان على ادراك أنه في العصر النووي ، وإن القوة العسكرية لا يمكن أن تظل ضماناً أمانياً مطلقاً ، وأنه لا يمكن لسباق التسلح أن ينتصر ولكنه يستطيع أن يقدح في آلية لحظة الشرارة المميتة التي تشعل حريقا عالميا سيكون هذه المرة آخر حريق عالمي على الكره الأرضية ، ولا يمكن أن يتعارض الأمان القومي مع الأمان الدولي المشترك .

عليـنا أن نتعلم التفكير بطريقة جديدة ، هـكذا حذرنا آينشتاين . ولكن هل فعلـنا ذلك؟ "التدمير المتبادل المضمون" ، "توازن الرعب" ، "الردع" ... هل هذه طريقة تفكيرنا الجديدة؟ أي تفكير هذا الذي يجعل الرعب هو الباعث الرئيسي للسلوك

الانسان؟ أمل أن تصبح هذه المصطلحات قريبا في طي النسيان . ويجب على عملية إعادة النظر في المفاهيم والمبادئ الاستراتيجية ، التي اعتقاد أنها بدأ بالفشل ، أن تراعي بالكامل الاحتياجات والقيم الإنسانية العالمية .

كثيراً ما يقال إن الأسلحة النووية قد حافظت على السلم ، في أوروبا على الأقل ، على مدى السنوات الخمس والأربعين الماضية . ولكن يتذكر اثبات فعلاً هذا التوكيد ، إذ لا يمكن لأحد أن يثبت العكس . وليس بوضع أحد أن يعرف على وجه اليقين ماذا كان سيحدث في غياب الأسلحة النووية . ولكننا نعرف تماماً أن مبدأ الردع ارتبط ارتباطاً وثيقاً بسباق التسلح الذي أطلق له العنان ، وبزيادة هائلة في وسائل الموت والتدمير البالغة التعقيد . كما نعرف مؤكداً أن الردع وما تلاه من سباق للتسلح اقتربن بزيادة متواضلة في حدة التوتر وعدم الثقة وعدم الاستقرار . وفي مثل هذه البيئة ، كان الاضطلاع بسياسات عقلانية أمراً في غاية الصعوبة . والنتيجة كانت هي نفسها دائماً - جولات متتالية لسباق التسلح ومزيد من عدم الأمان . إنها حالة شبهها ذات مرة أولوف بالمة بالادمان على المخدرات ، إذ يشعر المرء دائماً أنه بحاجة إلى جرعة أكبر فأكبر . إن الأسلحة النووية هي أثقل عبء مشترك يقع على كاهلنا وهي مسألة مدعاة لقلق مشترك . ولذلك ينبغي أن يحتل نزع السلاح النووي ما يستحقه من أولوية في المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار مؤتمر نزع السلاح .

وأتفق تماماً مع زميلي السابق السفير شارما الذي أوضح في ٢ نيسان/أبريل "إن علينا أن نتطرق بملابة لمسألة التوقع الأطول أجل للانسانية على عتبة القرن الحادي والعشرين ، وهو التوقع الذي يتبعنا نحن تحويله إلى حقيقة" . ماذا سيكون عليه مستقبلاً - إن ذلك يتوقف إلى حد كبير على قدرتنا على استخلاص جميع الاستنتاجات الالزامية من تجاربنا السابقة وتجنب الاوهام والخطاء الماضية . وهذا هو بالضبط السبب الذي جعلني أذهب في الحديث عن الحالة السياسية في العالم التي لم تكن ، حتى عهد قريب ، مصدر إلهام .

يجتاز العالم الآن حالة فريدة في تاريخه في فترة ما بعد الحرب . فعلى مدى فترة زمنية قصيرة ، بات ممكناً عكر مسار الاتجاهات السلبية والبدئ في اقامة علاقات دولية على أساس جديد . إننا نشهد في الآونة الأخيرة مواقف متغيرة ازاء الحرب والقوة العسكرية وتلمس ادراكاً أقوى لعدم جواز الحرب ، وللحاجة إلى كبح جماح سباق التسلح ، وتأزر البلدان والشعوب . وتحت تغيرات جوهرية في العلاقات السوفياتية - الأمريكية من المجابهة إلى الحوار والتعاون . وإن "صورة العدو" آخذة في الزوال . ويبدو أن تبادل الاتهامات البلاغية قد ترك في المحفوظات . هناك الآن تصميم واضح لدى كلا الجانبيين على السعي للتوصل إلى تخفيضات جذرية في الأسلحة النووية .

وكانت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى امرا حاسما . وقد استطاعت أن تجد لها أول منفذ من الحلقة المفروغة من الاجراءات والاجراءات المضادة العسكرية والحجج والحجج المضادة السياسية المناهضة . وأثبتت أن نزع الاسلحة النووية أمر عملي وممكن . ومع ذلك ، لا يزال الطريق طويلا لتحقيق ذلك .

يجب علينا جميعا العمل معا من أجل اقامة نظام من الامن الجماعي الشامل . وتمثل أكثر المهام الحاها على هذا الطريق في القضاء على خطر الحرب النووية - وهي مهمة يمكن حلها بانجع الوسائل من خلال القضاء التام على وسائل الحرب النووية . ولذلك ، فاننا نرحب بتتميم الدولتين العظميين على ازالة جزء كبير من الاملاحة النووية المسلطة على رؤوس العالم مثل سيف دموقلي . ويحق لنا أن نطلب إلى الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ، حتى وإن كانت ترساناتها أصغر ، الالتزام أيضا بطريقة تنسمج مع مسؤوليتها كحائزة لهذه الأسلحة البفيضة . ولدينا جميع الابواب التي تدعونا إلى الاصرار على أن يتخلى الجميع عن الخيار النووي بشكل عالمي واضح . ومن واجبنا أيضا مناصرة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال جملة أمور منها عقد حظر شامل على الأسلحة النووية ، وحظر على كافة الأسلحة الفضائية ، وتقديم ضمانات أمن سلبية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وغير ذلك من التدابير ، وبذلك يساهم مؤتمرنا في تحقيق مطلب ومطعم عامة البشر في سلم دائم وأمن مشترك .

هذا هو آخر بيان أدلني به في هذه القاعة بوصفي رئيسا للوفد البلغاري لدى مؤتمر نزع السلاح اذ أنهني سأغادر جنيف في غضون أسبوع فقط . ان الفترة التي أمضيتها هنا منذ أن توليت منصبي كانت حافلة على نحو خاص بالتغييرات السياسية في العالم . لقد كانت سنوات خدمتي هنا تجربة ممتازة ومبعدة حقيقة لي . وانني مدين بذلك للغاية لكم جميعا ، أيها السفراء والزملاء الأعزاء . فقد استمتعت للغاية بما أقمت معكم من اتصالات وشيقة ، مهنية وشخصية على السواء . وقد أفتت غاية الفائدة من خبرتكم ومعرفتكم وحكمتكم . فلكم جميعا ولأفراد عائلاتكم أود أن أعرب عن أطيب التمنيات بالصحة والسعادة والنجاح . وبما أنهني لن أهجر الدبلوماسية المتعددة الأطراف وقضايا نزع السلاح ، يحدوني الأمل في أن نلتقي ثانية في السنوات القادمة .

وأخيرا ، أود أن أوجه الشكر الجليل لمديري الكريمين السفير كوماتينا والسفير بيراسيتيفوي ، والى جميع أعضاء فريقهما في الامانة ، والى المترجمين التحريريين والشفويين والى موظفي التوثيق وخدمة المؤتمرات وموظفي الامن - جميع من يشارك في أعمال هذه الهيئة - على كل ما يفعلونه لجعل عملنا أكثر سهولة وفعالية .

الرئيس (بالاسبانية) : أشكر السفير كوستوف جزيل الشكر . وشكرا له على بيانيه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئيس . ولقد أشار السفير كوستوف منذ قليل إلى أن هذا آخر بيان له في مؤتمتنا . لقد لعب السفير كوستوف دورا نشطا في أعمالنا على مدى العامين الماضيين ، مساهما في موافلة مهامنا بما عرف به من مهارة دبلوماسية وكفاءة مهنية . ولقد مثل بلده بفعالية الدبلوماسي الخبرير ، وخدم بالإضافة إلى ذلك في عام ١٩٨٨ كرئيس للجنة الخامة التابعة للمؤتمر والمعنية بضمانات الأمن السلبية ، وقد كان ذلك مناسبة أكتر أنه تنسى لنا فيها تقدير خصال السفير كوستوف . وبودي أن أتقدم له ولزوجته ، باسم المؤتمر وباسمي الشخصي ، بأخلص تمنياتنا بالسعادة والتوفيق المهني ، وبتقديرنا في المستقبل .

آخر متحدث على القائمة هو السيد بريكون ممثل الولايات المتحدة الذي أعطيه الكلمة .

السيد بريكون (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) :
أود ونحن في مستهل الدورة الصيفية للمؤتمر هذا العام ، أن أقدم لكم تهنئة وفدى الولايات المتحدة الأمريكية لتوليكم رئاسة هذا المؤتمر وأتعهد لكم بتعاون وفدىنا الكامل في مباشرة الأعمال الموكولة إلينا . وفي نفس السياق ، أود أن أعرب عن تقديرني للسفير كمال من باكستان للعمل الممتاز الذي قام بتوريته كرئيس للمؤتمر خلال الدورة الأخيرة التي عقدت في نيسان/ابريل ، لا سيما بوجه خاص في مجال تحسين اداء المؤتمر وزيادة فعاليته . وبفضل جهوده ، نبدأ الان التحرك لاجراء التحسينات التي نعلم جميعا أنها ضرورية . وأخيرا ، اسمحوا لي أن أرحب أيضا بزملائنا الجدد السفير ريكوبيرو من البرازيل ، والسفير فون فاغنر من جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والسفير فايرنون من النرويج . ويستطيع وفد الولايات المتحدة إلى العمل الوثيق معكم لإنجاز أعمال هذا المؤتمر . وختاما ، اسمحوا لي أن أودع باليقابة عن وفد الولايات المتحدة الأمريكية السفير كوستوف من بلغاريا وأن أعبر له عن تقديرنا لمساهماته الكبيرة في المؤتمر وأن أتمنى له التوفيق في مسؤولياته الجديدة .

وأود أن أقدم إلى المؤتمر ، ونحن نستهل أعمالنا في هذا الصيف ، معلومات عن بعض انجازات اجتماع القمة الذي عقد في واشنطن في أواخر أيار/مايو وأوائل هذا الشهر ، لا سيما عن الانجازات التي سبق أن ألمح إليها متكلمون آخرون والتي تتصل اتصالا وثيقا بالمجالات ذات الأهمية لمؤتمر نزع السلاح . ويدلي وفد الولايات المتحدة بهذا البيان بموافقة الوزير سيرجي باتسانوف ، رئيس الوفد السوفيتي .

فعندها أبلغكم السفير ليدوغار في ٢٤ نيسان/أبريل بنتائج جولة المحادثات الثنائية الخامسة عشرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشأن الأسلحة الكيميائية ، أعرب عن الامل المشترك لكلا البلدين في التوقيع على اتفاق ثنائي جديد للأسلحة الكيميائية في اجتماع القمة وفي أن يتاح اعلان تحقيق المزيد من التقدم تجاه فرض حظر كامل و شامل على الأسلحة الكيميائية . ويسرني أن أبلغكم بأن هذا الامل قد تحقق . وفي أول حزيران/يونيه ، وقع الرئيس بوش وغورباتشوف اتفاقاً ثنائياً يقضي بتعديل الجزء الأكبر من المخزونات المعلنة للأسلحة الكيميائية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مع اجراء عمليات تفتيش بالموقع لتأكيد حدوث هذا التدمير . ولتعزيز هدف الحظر الكامل ، اتفق البلدان على عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية لدى دخول اتفاق التدمير الثنائي في حيز التنفيذ أو بعد ذلك وعلى تشجيع جميع الدول ذات القدرة في مجال الأسلحة الكيميائية على أن تحذو حذوها .

والاحكام الرئيسية لاتفاق التدمير الثنائي للأسلحة الكيميائية هي التالية: ان يبدأ تدمير الجزء الأكبر من المخزونات المعلنة في موعد غايته نهاية عام ١٩٩٣ ، ان يتم تدمير ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المخزونات المعلنة في موعد غايته نهاية عام ١٩٩٩ ، ان يتم تخفيض المخزونات المعلنة إلى ٥٠٠٠ من العوامل الكيميائية في موعد غايته عام ٢٠٠٢ ، اتفق البلدان على عدم انتاج أسلحة كيميائية لدى دخول هذا الاتفاق في حيز التنفيذ وبعد ذلك دون انتظار الحظر العالمي للأسلحة الكيميائية ؛ إجراء عمليات تفتيش بالموقع أثناء عملية التدمير وبعدها لتأكيد حدوث التدمير ؛ تبادل البيانات بشأن مستويات المخزونات سنوياً لتنسيق رصد المخزونات المعلنة ؛ الانتهاء من وضع تفاصيل إجراءات التفتيش في موعد غايته ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ؛ تعاون كلا البلدين في وضع واستخدام أساليب التدمير التي تكفل السلامة وحماية البيئة ؛ ستتخذ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خطوات لتشجيع جميع الدول ذات القدرة في مجال الأسلحة الكيميائية على أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية المتعددة الأطراف . وقد اتخذ البلدان خطوة أولية في هذا الاتجاه بتبادل البيانات بشأن مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

لقد تم توقيع اتفاق الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بفية توفير زخم جديد لفرض حظر عالمي كامل للأسلحة النووية يقبل التتحقق في أقرب وقت ممكن . ولتحقيق ذلك اتفق البلدان على تعجيل تدميرهما للأسلحة الكيميائية في ظل اتفاق عالمي للأسلحة الكيميائية بحيث يتم في غضون ثمان سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية تخفيض المخزونات المعلنة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيطي إلى حد لا يتجاوز ٥٠٠ طن من العوامل الكيميائية . وستقترح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيطي عقد مؤتمر خاص في نهاية السنة الثامنة لاتفاقية متعددة الأطراف لتحديد

ما إذا كان الأهمام في هذه الاتفاقية كافيا لاستكمال إزالة مخزونات الأسلحة النووية في غضون السنتين التاليتين . وفي هذا الصدد ، ينبغي ملاحظة أنه لدينا طرائق محددة سنقتصر بها فيما يتعلق بالإجراءات التي سيتم تطبيقها في مؤتمر السنة الثامنة المذكور لكفالة تحقيق أهدافه من حيث الأهمام .

لقد أتاح اجتماع القمة أيضا الفرصة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لإمداد بيان مشترك بشأن عدم الانتشار . ويتناول هذا البيان مشاكل عدم الانتشار في مجالات الأسلحة النووية ، وتقنولوجيا القذائف ، والأسلحة الكيميائية ، ويشير إلى اتفاقنا على العمل معًا متعاونين تعاونا وثيقا فيما بيننا ومع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي لوضع تدابير ملموسة لمكافحة انتشار هذه الأنواع من الأسلحة وتنفيتها ، ويدعو الدول الأخرى إلى الانضمام إلى التزام مجدد باتخاذ تدابير فعالة لمنع الانتشار كوسيلة لضمان السلام والاستقرار الدوليين وكخطوة نحو الحد الفعال على الصعيد العالمي من الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والقذائف وتقنولوجيا القذائف . ومما يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لهذا المؤتمر أن البيان المشترك يؤكد من جديد التزام الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بحظر عالمي ويقبل التتحقق باعتباره أفضل حل طويل الأجل لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية . وتتعهد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أيضا في هذا البيان بتعجيل المفاوضات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية بغية استكمال مشروع الاتفاقية في أقرب وقت ممكن .

وختاما ، اسمحوا لي أن أضيف أن اجتماع القمة سجل إنجازات كبيرة وملمومة في عدة مجالات متصلة أخرى . ولكن الغرض من بياني هذا الصباح هو تناول المجالات التي تتسم بأهمية مباشرة للعمل المسبق للمؤتمر فقط . وفي هذا الصدد ، أرجو بالأسألة عن نفسي وباليابنة عن الوزير باتسانوف أن تعمموا تصريحات الثنائي للأسلحة الكيميائية والبيان المشترك بشأن عدم الانتشار بإعتبارهما من وثائق المؤتمر .

الرئيس (بالاسبانية): أشكر ممثل الولايات المتحدة ، السيد بريكون ، على البيان الذي أدلّ به ، وأشكره أيضًا على الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئيس وعلى ما اقترحه من تعاون معه . وسوف أسرّه أيضًا على أن تعمم الامانة الوثائق التي أشار إليها .

لم يعد هناك أي متحدث على قائمة اليوم ، وبودي أن أسألك ما إذا كانت هناك أية وفود ترغب في تناول الكلمة . لا أرى أحدًا يرغب في ذلك وبالتالي انتقل إلى تنظيم أعمالنا لليام القليلة المقبلة . كما تذكرون كنا قد ادرجنا في الجدول الزمني لهذا الأسبوع اجتماعا غير رسمي لتناول برنامج العمل لهذا الجزء الثاني من

دورة عام ١٩٩٠ . ولما لم يكن من الممكن تنظيم مشاورات سابقة للبدء في دراسة هذه المسألة ، أرى أنه قد يكون من الأفضل تأجيل ذلك الاجتماع غير الرسمي إلى صباح يوم الخميس . ولقد طلبت من الأمانة أن توزع الوثيقة التي يجب أن تكون لدينا جميعاً (CD/WP.385) ، والتي تتضمن مشروع برنامج العمل ، لتمكن الأفرقة من معالجتها في اجتماعاتها صباح غد وكيفما يستطيع الرئيس الحصول على آراء الأفرقة في اجتماع المنسيين وكيفما يتسع عقد المشاورات غداً بعد الظهر . وكتقديم موجز لهذه الورقة بودي أن أقول إن المشروع يشبه المشروع الذي اعتمدته المؤتمرات للجزء الثاني من دورة عام ١٩٨٩ ، وهو أساساً نفّع المشروع الذي كان قد اعتمد هذا العام للجزء الأول من أعمالنا . وهذا ينطبق على الترتيب المتبع لنظر الجلسة العامة في بنود جدول الأعمال ، والوقت المخصص لكل واحد منها ، والقرارات التي تأتي بعد برنامج أنشطة الجلسة العامة .

وان تاريخ اختتام هذه الدورة السنوية ، كما يلاحظ أعضاء المؤتمر ، غير مبين في المشروع . ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأغلبية الكبرى من الوفود قد ارتأت ، إثناء المشاورات التي عقدت في نيسان/أبريل ، أنه من الأفضل اختتام أعمالنا يوم الجمعة ٢٤ آب/أغسطس سيراً على سابقة عام ١٩٨٥ ومراعاة لكونه لا توجد خلال الأسبوع الأخير أية اجتماعات غير الجلسات العامتين ، علماً بأن الجلسة الأخيرة من بينهما مخصصة لاعتماد التقرير . غير أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق في هذه المرحلة . وأعتقد أنه قد يكون من المفيد للجميع معرفة تاريخ الاختتام في أقرب وقت ممكن . لذلك السبب اقترح أن تعالج الأفرقة هذه المسألة غداً أيضاً ككيفما يتسعى لنا اتخاذ قرار عندما ننظر في برنامج العمل يوم الخميس المقبل . وإذا تم التوصل إلى توافق في الآراء – وإنما أمل أن يتم ذلك بخصوص هذه المسائل – فسوف نستأنف الجلسة العامة بعد نهاية الاجتماع غير الرسمي يوم الخميس لاضفاء الصبغة الرسمية على الاتفاق المتوصل إليه . وبموافقتكم سوف نعمل بهذه الطريقة .

لم تعد لدى أية مسائل أخرى نعالجها ، وعليه أعلن رفع الجلسة . سوف تعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح الساعة ١٠/٠٠ من يوم الخميس ١٤ حزيران/يونيه .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.556
14 June 1990
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والخمسين بعد الخمسين

المعقدة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الخميس 14 حزيران/يونيه 1990 ، الساعة ١٠٠٠

الرئيس: السيد اوزواaldo دي ريفيرو (بيرو)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): اعلن بافتتاح الجلسة العامة ٥٥٦
لمؤتمر نزع السلاح .

على اثر الاجتماع غير الرسمي الذي عقد لتوه ، أعرض على المؤتمر برنامج عمل الجزء الثاني من دورته لعام ١٩٩٠ ليبحثه ، وذلك بالصيغة التي يرد بها هذا البرنامج في الوثيقة CD/WP.385 . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض فساعتبر أن الوثيقة اعتمدت .

وقد تقرر ذلك .

ليس شرط ، كما سبق بيان ذلك في الاجتماع غير الرسمي ، أي متحديث مدرج في القائمة لجلسة هذا اليوم . بيد أنه ، طبقاً للممارسة المتبعة ، أود أن أمال عمما إذا كان أي وفد يرغب في طلب الكلمة . بما أنه لا أحد يرغب في ذلك سانتقل إلى مسائل أخرى .

لقد قامت الامانة اليوم ، بناء على طلب مني ، بتعميم الجدول الزمني للاجتماعات التي سيعقدها في الأسبوع المسبق للمؤتمر وهيئاته الفرعية . وفيما يتعلق بالجلسة العامة ، أود أن أذكر بأننا نستأنف يوم الثلاثاء ١٩ حزيران/يونيه الاجتماعات غير الرسمية بشأن البند ٢ من جدول الأعمال ، "وقف مباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" . وبالمثل ، وكما تقرر في نيسان/ابريل ، يعقد المؤتمر يوم الخميس ٢١ حزيران/يونيه ، الساعة ١٥/٣٠ ، مشاورات غير رسمية بباب المشاركة فيها مفتوح حول مسألة تحسين فعالية المؤتمر . وبهذا الخصوص أود إبلاغ الأعضاء أنه طبقاً لما كان تقرر ، ستضع الامانة في مناديق الوفود يوم ١٨ حزيران/يونيه في منتصف النهار ، النم المنشع للوثيقة غير الرسمية الذي يتضمن اقتراحات تتصل بهذه المسألة .

وكما جرت العادة ، يُقدم هذا الجدول الزمني على سبيل المبيان ويمكن تعديله بحسب الظروف . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض فساعتبر أن المؤتمر يعتمد الجدول الزمني المقترن . وقد تقرر ذلك .

بما أنه لا توجد مسائل أخرى للبحث سارفع هذه الجلسة . متعدد الجلسات العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ١٩ حزيران/يونيه ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.557
19 June 1990
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة
والخمسين بعد الخمسين

المعقدة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء 19 حزيران/يونيه 1990 ، الساعة 10/00 صباحا

الرئيس: السيد أوسوالدو دي ريفيرا (بيرو)

- 1 -

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٥٧ لمؤتمر

نزع السلاح .

يبدا المؤتمراليومالنظر في البنددين ١ و ٢ من جدول الاعمال المعنونين "حظر التجارب النووية" و "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي". على أنه طبقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز لاي عضو يرغب في الإلقاء ببيان حول أي موضوع آخر له ملة بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك . وبودي أيضاً أن أذكركم بأن المؤتمرسيعقد ، مباشرة بعد هذه الجلسة العامة ، اجتماعاً غير رسمي بشان البند ٢ من جدول الاعمال الذي أشرت إليه منذ قليل . ويوجد على قائمة متخصصياليوم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيد باتسانوف ، الذي أعطيه الكلمة .

السيد باتسانوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): اسمحوا لي سيدى الرئيس ، بادئ ذي بدء ، أن أعرب عن ارتياح الوفد السوفياتي لتوليكم رئاسة المؤتمر في هذه الفترة من الزمن . وأنا أتطلع للتعاون المثمر معكم الذي سيكون انعكاساً للعلاقات الودية القائمة بين وفدينا وبلدینا ، وبطبيعة الحال أشعر بأن عمل المؤتمر الآن بين أيدي أمينة . وفي نفس الوقت بودي أن أعلن عن امتناني لسلفكم ، السفير كمال الذي حمل باستحقاق شقل عبء رئاسة المؤتمر خلال الشهرين السابقين .

وبودي أيضاً ، وأنا أتحدث لأول مرة في دورة الصيف لمؤتمر نزع السلاح ، أن أرب برؤساء الوفود الجدد القادمين ، وهم زملاؤنا الجدد السفير أدولف ريتز فـون فاغنر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والسفير أ. تشادا ممثل الهند ، والسفير يواكين بيريز - فيلانويفا ممثل إسبانيا . وفي نفس الوقت نلاحظ بأسف شديد أن السفيرين كاماليش شارما وايبانيسي قد تركانا مؤخراً ، وأن السفراء ديميتار أوستوف وايستفان فارغا ولوساندورجين باليارت ، وكذلك السفير تران هوان ، قد عينوا لشغل مناصب جديدة وسوف يغادرون المؤتمر قريباً . ونحن نتمنى لهم كل السعادة والمحنة الجيدة والتوفيق في أعمالهم المقبلة .

لقد وزع الوفد السوفيياتي في مؤتمر نزع السلاح نص إعلان صادر عن الدول الأطراف في معاهدة وارسو اعتمد في اجتماع للجنة الاستشارية السياسية في موسكو في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وكذلك بياناً حول ذلك الاجتماع . وقد قمنا بهذه الخطوة بصفتنا منظمين للاجتماع ووفقاً للممارسة المعمول بها . وعلى حد علمي فإن هذه الوثائق ستصدرها الأمانة غداً .

وبودي أن أقول كلمات قليلة عن الإعلان على سبيل التقديم .

لقد أملى اعتماد هذا الإعلان الوضع المتغير بسرعة في أوروبا وفي العالم ككل . وبفضل الجهد المشتركة والمترابطة التي قامت بها دول الشرق والغرب الـ الذي بخطر الحرب في طيات الماضي وبدأ تفكك نظام الأمان الذي تبلور أثناء أعوام "الحرب الباردة" ، القائمة على العداء العسكري وعلى المواجهة بالقوة . ولأول مرة في فترة ما بعد الحرب ظهرت فرصة فريدة من نوعها لإقامة عالم جديد نوعياً يقوم ليس على التكتلات وإنما على هيكل مشترك للأمن الأوروبي والعالمي .

وفي هذه الظروف فإننا نعتقد أن عناصر المواجهة الواردة في وثائق معايدة وارسو وحلف شمال الأطلسي في الأعوام الماضية لم تعد تتفق مع روح العصر . ويجب تحويل طبيعة ووظائف هذه الأحلاف كما يتمنى لها ، في الفترة الانتقالية ، الاضطلاع بمهام جديدة ملحة تتصل بنزع السلاح وإقامة نظام أمني شامل لجميع البلدان الأوروبية . ولا بد من تحويل الأحلاف العسكرية/السياسية خطوة خطوة إلى أحلاف سياسية/عسكرية ثم بعد ذلك إلى منظمات سياسية محضة .

وفي هذا السياق ، قدر أيضاً اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية في موسكو-إعادة النظر في طبيعة ووظائف وأنشطة معايدة وارسو وتحويلها أيضاً إلى معايدة فيما بين دول ذات سيادة ، متساوية في الحقوق تقوم على أسس ديمقراطية . وأنشئات الدول الأطراف في معايدة وارسو لجنة مؤقتة من مفوضين حكوميين ستتقدم باقتراحات ملموسة مناسبة إلى اللجنة الاستشارية السياسية قبل نهاية تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام . وستنظر اللجنة الاستشارية السياسية في هذه المقترنات قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر من العام الجاري .

ويينظر الإعلان نظرة إيجابية لاتجاه التغيرات في منظمة حلف شمال الأطلسي ولعدد من التدابير الملموسة التي اتخذها ذلك الحلف مؤخراً . ونحن نتتظر أن تصبح هذه التغيرات أسرع خطواً وأكثر عمقاً ، وكذلك أن تتعكس في التغيرات الموضوعية المناسبة في أنشطة الحلف . والدول الأطراف في معايدة وارسو مستعدة أيضاً للتعاون بشكل بقاء مع البلدان المحايدة ومع البلدان غير المنحازة .

وبودي أيضاً أن أبرز الجزء من الإعلان الذي أعربت فيه الدول الأطراف في معايدة وارسو عن رغبتها في التوصل إلى اختتام موقف لمحادثات فيينا بشأن القوات المسلحة التقليدية وبشأن تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا ، لكي يتمنى اعتماد ما يتفق عليه بشأن هذه الموضوعات في اجتماع لقادة الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في نهاية هذا العام .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئيس . وأود أن أسأل ما إذا كان أي وفد آخر يرغب فيتناول الكلمة . بما أني لا أرى أحداً يرغب في ذلك وبما أنه لا توجد أية مسائل أخرى للنظر في الوقت الحاضر ، فسوف أرجئ هذه الجلسة العامة التي سيليها اجتماع غير رسمي بشأن البند ٣ من جدول الأعمال . وستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٢١ حزيران/يونيه ، في الساعة ١٠٠٠ صباحاً .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥ صباحاً

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.558
21 June 1990
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والخمسين بعد الخمسين

المعقدة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الخميس ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيس: السيد اوسوالدو دي ريفيرا (بيرو)

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٥٨ لمؤتمر

نزع السلاح .

بودي بادئ ذي بدء أن أرحب ترحيبا حارا ، باسم المؤتمر وباسمي الشخصي ، بممثل الهند ، السفير اندرجييت سينغ تشادا ، الموجود بيننا اليوم . ويسعني أن أهنته على تعبينه وأن أتمنى له كل التوفيق في الوظائف التي كلفته بها حكومته - أهلا وسهلا ياسعادة السفير .

ويوامل المؤتمر اليوم النظر في البنددين ١ و ٢ من جدول أعماله المعنوتين "حظر التجارب النووية" و"وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" . غير أنه طبقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز لأي عضو يرغب في الأدلة ببيانات أو في إشارة أي موضوع آخر يتصل بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك .

ويوجد على قائمة متعددى اليوم ممثل الجمهورية الديمocraticية الالمانية وممثل الأرجنتين . أعطي الكلمة الان لممثل الجمهورية الديمocraticية الالمانية ، السفير ديتزه . لكم الكلمة ياسعادة السفير .

السيد ديتزه (الجمهورية الديمocraticية الالمانية): صديقي الرئيس ، لقد سبق أن أثنيت على الفرصة لأن أرحب ترحيبا حارا بوجود السفير تشادا ممثل الهند ، والسفير أدولف ريتير فون فاغنر ، بيننا ، ولأن أقدم للسفير ديمترى كومستوف ، الذي شادر جنيف بالأمس ، أخلص التمنيات في وظيفته المقبلة .

واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة اليوم للتوديع زميلين من أبرز زملائنا سيفادران قريبا . لقد أسمم السفير لوساندونجين بابايارت ممثل منغوليا والسفير استيفان فارغا ممثل هنغاريا إيهاما كبيرا في المساعي الرامية لتحقيق أهداف مؤتمرنا . إن خبرتهما الواسعة ومهاراتهما الدبلوماسية وقدرتهم على تشجيع العلاقات الشخصية معروفة جيدا لدينا جميعا . ونحن لا نفتقد وحسب زميلين وإنما نفتقد أيضا عميد السلك الدبلوماسي في ميدان نزع السلاح ، السفير بابايارت ، الذي قدم خدمة جليلة لهذا المؤتمر أثناء مدة ولايته .

وإني إذ أودع زميلينا أتمنى لهم كل التوفيق في مسؤولياتهما المقبلة ، والصحة الجيدة ، والرفاه .

سيدي الرئيس ، ي يتعلق بهائي اليوم بالبند ٦ من جدول أعمال المؤتمر وهو المفاوضات بشأن الاملاحة الكيميائية . وتعطي الجمهورية الديمocratique الالمانية ، شأنها في ذلك شأن العديد من الوفود الأخرى لدى مؤتمر نزع السلاح بجنيف ، أولوية عالية لانهاء العمل بشأن وضع اتفاقية في أقرب وقت ممكن لحظر الاسلحة الكيميائية حظرا عاما وشاملا ويمكن التتحقق منه على نحو فعال . وقد تشجع المواصلة السريعة للمفاوضات بشأن اتفاقية الاملاحة الكيميائية واكتساب الخبرة في وضع أجزاء اتفاقية التي تم استنباطها بالفعل موضوع التطبيق ، أجريت عمليات تفتيش اختباري في الجمهورية الديمocratique الالمانية ، وكذلك أيضا في ميدان التفتيش بالتحدي . وتستند ورقات العمل الثلاث التي بودي أن أقدمها اليكم إلى الخبرة المكتسبة من تفتيش من هذا النوع في مصنع كيميائي . واعتقد أن التقرير بشأن عملية تفتيش في الميدان العسكري سيعرف عليكم قريبا .

وبودي أيضا أن أبدي بعض الملاحظات التفسيرية فيما يتعلق بالوثائق التي بين أيدينا . لقد أجري التفتيش في آذار/مارس من هذا العام في مصنع فوفاتوكس (WOFATOX) للمواد الكيميائية ، في بيترفيلد ، وهو مرافق ينتج مبيد الحشرات باراتشيون - ميشيل الغوسفورى العضوى . وكان الهدف من هذا التفتيش استنباط واختبار منهجية تفتيش عمليات التفتيش بالتحدي في المنشآت الصناعية . ولم تكن إجراءات التفتيش والاطر الزمنية هي الأهداف الاملية للاختبار .

وترد النتائج والاستنتاجات الأولية في ورقة العمل CD/996 المعروفة "تقرير عن تفتيش اختباري بالتحدي أجري في مصنع مستحضرات كيميائية" . وهذه الورقة موجودة أمامكم .

ويرد وصف مفصل لمنهجية التفتيش في الوثيقة الثانية ، وهي الوثيقة CD/997 المعروفة "منهجية التفتيش لعمليات التفتيش بالتحدي في المعامل الكيميائية الصناعية" . وكان النهج الذي تم لتفتيشنا الاختباري بالتحدي "نهج تفتيش مرحلى" ، أي نهجاً ينفذ خطوة بعد خطوة . وقد أحدثت نتائج مراحل التفتيش السابقة الاقل تدخلا خطوات أكثر تدخلا . وقد اعتبر أن ذلك النهج يتبع لفريق التفتيش وضع استراتيجيته للتفتيش الفعلى ، في هذه الحالة المحددة في الموقع . ولإجراء تفتيش من هذا القبيل سميت أربع مراحل .

وتمالج ورقة العمل الثالثة CD/998 المسائل المتعلقة بطرق التحليل الكيميائي وأداة قياس نموذجية ، هي ثموج اولي لقياس لطيف حرکية الايونات متبدل مدعوم بحسابة إلكترونية شخصية ، تم اختباره في هذه التجارب لامراضا التحقق .

واستخدمت هذه الأداة في التجارب المخبرية وفي التفتيش الفعلي . وكان الهدف منها إثبات جدوى استقلال الاشارات المختلفة في مصنع كيميائي قد تحدى روابط الاتصال السابق على مستوى الاشارات المختلفة .

وبفضل دعم السيدة راوسيو تم عرض النموذج الأولي لهذا المقاييس على الفريق التقني المعنى بالقياس بالآلات يوم الثلاثاء الماضي ، وقدم لخبرائنا المؤمنين وصف مفصل .

وليس من باب الصفة أن تكون مسائل المنهجية الموضوع الذي ترتكز عليه تحريراتنا . وبذلك ، يواصل وفد الجمهورية الديمocratique الالمانية العمل الذي بدأه بشأن هذه المسألة في ورقتى العمل اللتين أعدهما CD/CW/WP.198 و 208 . ونحن نعمل على افتراض أن منهجية التفتيش السليمة ، وخاصة لعمليات التفتيش بالتحدى ، بإمكانها أن تتحقق أولاً .

- إلى إجراء عمليات التفتيش هذه بدرجة عالية من الفعالية والمدققة ، وثانياً
- إلى استبعاد الكشف غير العادل عن المعلومات السرية .

ونحن نرى من الأساس أن تضمن منهجية التفتيش هذه ، التي تقوم على معايير موضوعية وتطبق بحسب الظروف المحددة ، استقرار أنظمة التحقق في اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وسيكون وضع وتحسين وتنسيق منهجيات التتحقق هذه بالتأكيد في نطاق مسؤولية الأمانة الفنية لمنظمة الأسلحة الكيميائية المقبولة . وينوي وفدي ، وورقات العمل هذه بين يديه ، المساهمة في تحسين فهم طبيعة عمليات التفتيش بالتحدى والمساعدة على حل المشاكل التي لا تزال قائمة .

السيد غاريشيا موريتان (الأرجنتين) (الكلمة بالأسبانية) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي بأن أعرب عن ارتياح وفدي لتوليكم رئاسة مداولات الهيئة التفاوضية الوحيدة المعنية بنزع السلاح . وأنتم تمثلون بلداً يحظى بإعجاب خاص من جانب الأرجنتين بمودتها واحترامها . ونحن نتمنى لكم كل التوفيق .

سيدى الرئيس ، إن استئناف المؤتمر للمفاوضات في هذا الصيف يتتيح فرصة جيدة لإبداء بعض الملاحظات حول تطور الساحة الدولية ، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب المتعلقة بالمؤتمر ، وكذلك لاقتراح بعض الأفكار حول الطريقة التي يتفاعل بها مؤتمرنا مع منبهات الأمن الشامل أو ، وربما بمزيد من الدقة ، حول عدم تفاعل مؤتمرنا معها بالمعنى الذي نريده جميعاً .

ولم يحمل أي تباطؤ في الدينامية الدولية منذ أن أنهينا الجزء الأول من دورة هذا العام - بدل بالعكس . ولقد شهدنا أحداها تمثل إلى تأكيد فترة تغير وتعديل للأنماط التي كانت تبدو عناصر ثابتة لا تتغير . وفي الوقت نفسه مجل اجتماع قمة آخر لرؤس الدولتين اللتين لها ترميمات كبيرة من الأسلحة النووية والكييمائية والتقليدية استمرار الحوار على أعلى المستويات بشأن مسائل الامن الدولي .

وحب النتائج التي أعلنت عنها الصحف ، يمكن أن يجازف الانسان ويتنبأ بأن الدولتين العظيمتين توافقان الالتزام بشكل معقول بهدف اجراء المزيد من التحقيق في ترميماتها النووية . غير أن المعلومات المتاحة لنا نادرة ونحن نقر بأننا مندهشون نوعا ما لأن الوفدين اللذين كان رئيسي دولتيهما المحركيين الرئيسيين في هذا الحدث السياسي الدولي الهام لم يخبرا الجلسة العامة للمؤتمر بنتائج اجتماع القمة .

وقد علمنا باتفاق ثانوي بشأن الأسلحة الكيميائية واعتماد بيان مشترك بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية والكييمائية وتكنولوجيا القذائف . وفيما عدا ذلك لا يعرف مؤتمر نزع السلاح إلا القليل . وتحتاج مفاعلات هذه الحقيقة عناية ، ليس فقط من وجهة نظر تكامل النظام المتعدد الاطراف والنظام الثنائي ، وهو تكامل ترد الإشارة إليه في أحيان كثيرة ، وإنما أيضا ، وربما أكثر ، عندما نرى أن اجتماع القمة عالج وأقر وثائق في ميادين مثل ميدان التجارب النووية الذي ، كما نذكر ، لا يزال البند الذي يتتصدر طليعة بنود جدول أعمال هذا المؤتمر .

وينسحب هذا الأمر على الأسلحة النووية ، وهذا بند مدرج في جدول أعمالنا ليناقش هذا الأسبوع . ومن البديهي أن مثل هذه المفاوضات الثنائية ليست أمرا يسيرا ولكننا نلاحظ بشيء من القلق أن الأهداف التي أعلن عنها المحركان الرئيسيان نفسها كثيرة ما تبدو متضائلة أمام تعقد تحقيق الأهداف المنشودة في الاطار الزمني المحدد .

وعليه ، ولعطاء مثال ملموس ، فإن التعميد الذي كثيرة ما تردد بتخفيفه الترسانات الاستراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بنسبة 50 في المائة هو الان اتفاق مسبق ينحصر نطاقه في الواقع في نسبة 30 في المائة وهذا بالمصدر أو بال محلل العسكري الذي يريد تصديقه ، ذلك أنه ترد الاشارة حتى إلى أرقام أدلى من ذلك .

ومع ذلك يبدو أنه قد تم بلوغ نقاط التقائه هامة هي: قواعد حساب النطاق الجغرافي للمنظومات التي يجب إدراجها في التخفيضات ، وإجراءات التحقق ، التي تبدو

وكانها أدق من الإجراءات المنصوص عليها في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى - معاهدة إزالة القاذف المتوسطة والقصيرة المدى .

وما من شك أن توافق المفاوضات يعد تطورا إيجابيا نرحب به . وبناء على ذلك فإننا نأمل أن يقوم رئيسا الوفدين المعنيين بالمفاوضات بشأن الأسلحة الدوائية والغذائية ، كما فعل خلال الجزء الأول من الدورة ، بإطلاع المؤتمر من جديد على تحليماتها لتطور هذه المناقشات الثنائية والاتفاق المرتقب لها . وعلى نحو مماثل فإننا نثق بأن هذين الوفدين سوف يبقيان على التقليد الضروري المتمثل في تزويد المؤتمر بالوثائق الرسمية من مختلف المحافل التفاوضية .

ودون المسار بخيار التحدث من جديد حول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في مناسبة أخرى ، أرى من الأهمية الإشارة إلى أن ظهور سلطتين تفاوضيتين حول نفس الموضوع - الأسلحة الكيميائية - وهما ملطة في إطار متعدد الأطراف وفي الوقت ذاته ، سلطة في إطار ثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، بدأ تتعريه شقوق أجرؤ على القول بأنها مقلقة .

وما من أحد يمكن أن يشك في أنه من مصلحة الدولتين العظميين التوصل إلى اتفاق بشأن إزالة الأسلحة . غير أنه في حالة الأسلحة الكيميائية بالذات ، توجد عملية جارية مكثفة متعددة الأطراف يستمر فيها العديد من بلداننا قدرًا كبيرًا من الطاقة السياسية والاستعداد للتعهد فيها . ونظرا لهذا الواقع ولوجود نم متداول ، سيصبح ، نظرا للارادة السياسية اللازمة معاهدة ، لا بد من ملاحظة أنه بدأت تتبلور اتفاقات وترتيبات ثنائية مرتبطة مثل فروع قضائية اصطناعية بالنفس العام للاتفاقية ، ما يخلق طريقة تفاوضية ذات شقين تتفاوض فيها الدول ملتفة مرة إلى مائدة تجلس حولها ٤٠ دولة (بالاضافة إلى المراقبين) ومرة أخرى إلى ما يمكن التفاوض فيه في محافل أخرى محدودة أكثر .

ونحن نعتقد أن الاتجاه الذي أهربنا إليه اتجاه مضر إذ انه في النهاية يذهب الشرعية على حق نفعه همني يعيد إلينا حالات كنا نعتقد أنها دخلت طي النسيان في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وتقدير فئات - ربما كان من الامم تسميتها طبقات - من الدول رهنا بما إذا كانت تمتلك أم لا الأسلحة التي يجب إزالتها . وعندنا أن هذا النهج ليس بالنهج الذي يجب أن يعطى الاولوية إذا كنا نسعى إلى إيجاد اتفاقية تحظر بمشاركة عالمية .

السيد الرئيس ، إن هذه المفاوضات المتوازية ، بما في ذلك المفاوضات بشأن الأسلحة النووية والفضائية والمفاوضات الإقليمية الأوروبية في فيينا ، وإن لم تكن لها أية صلة ببعضها بعضاً من الظاهر ، لها بالفعل ، من منظور عالمي ، منطق وترتبط داخلياً يجب عدم التفاوض عنها . ويمكن تبيان ذلك بوضوح في الروابط العديدة القائمة بين مختلف منظومات الأسلحة موضوع التفاوض .

وإذا كان للمرء أن يحدد خطأ مشتركاً واحداً بين جميع هذه العمليات التفاوضية فإن هذا الخط قائم في كون جميع هذه العمليات ، بصرف النظر عن نتائجها ، تهدى إلى إعادة تحديد إطار الأمن الدولي .

ومما لا يقبل الجدل بالفعل هو أن مشاغل الأمن في السياق الأوروبي أصبحت عاملاً أقل هيمنة وأصبحت الميزة النسبية للدولتين العظميين - تفوقهما النووي - أقل فاقلاً ملئ في عملية التغيير ، ولذا فإن المحافظة على نظام أمن يعتمد إلى وجود الحلفين العسكريين مآلها الزوال . وقد تدوم الهياكل الحالية مدة من الزمن ، تتول أو تقر ، رهنا بالارادة السياسية وبجهة المحركيين الرئيسيين للعملية ، ولكنه لا شك في أن تحدياً هائلاً بدأ يظهر للمجتمع الدولي ويهم كافة دولنا ولا يمكن لدولة واحدة أن تبقى بمعزل عنه .

وتتمثل المهمة الآن في هندسة شبكة جديدة من العلاقات الدولية في مجال الأمن . وذلك لا يعني على الأطلاق عملية خيال متحركة تماماً . بل بالعكس فإن الحيوية الجديدة ستتضمن بالتأكيد عناصر هامة من النظام كانت سائدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولكنها من المحتم عليها أيضاً بذون شك أن تكون لها جوانب جديدة ومتغير وبالتالي حقائق جديدة .

وهنا بالذات نرى أن هناك هدفاً مشتركاً للمجتمع الدولي بأسره ؛ وفي هذا المجال على وجه التحديد يدعى مؤتمر نزع السلاح - خلافاً لما قد يعتبره البعض ضعفاً حتمياً - إلى لعب دور ذي صلة .

ولهذا المحفل الذي شارك فيه بلدان الشمال والجنوب - مثل بلدكم وبلدي - ومن الشرق والغرب ، قدرة هائلة في الوقت الحاضر . ولا يمكننا أن ننمور هيئة من نوع مختلف تكون قادرة على أن تعالج معالجة ملائمة مشاكل الأمن المشتركة التي تظهر في عالم تضعف فيه المواجهة الشائبة القطب ضعفاً ملحوظاً .

ان مخطط إقامة نظام أمني أوروبى يهب الا يحول دون التفاوض على نظام شامل فالاستمرار في النظر إلى الأمان الدولى من خلال التركيز على أوروبا أساساً يمكن أن يؤدي بنا إلى تكرار المناورات العقائدية والتقسيم السياسى الذى تميز به نمط القوة في القرن العشرين .

لقد حان الوقت ، سيدى الرئيس ، للمضى قدما في طريق بناء عالم أكثر تكاملاً . والمشاكل المشتركة التي تربط بيننا أهم وأكبر من المشاكل التي تفرق بيننا: التنمية ، والنمو الاقتصادي ، والعدالة الاجتماعية ، والتعاون العلمي والتكنولوجي ، وحقوق الإنسان والبيئة ، وفي المجال الذي يهمنا ، معيار جديد لشرع السلاح .

Sidney the president ، إن نزع السلاح النووي ، ومنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وحظر كافة تجارب الأسلحة النووية ، والأسلحة البحرية ، والصلة بين نزع السلاح والتنمية ، كلها عنصر واقع واحد يواجهه المجتمع الدولي ، وعلى مؤتمر نزع السلاح أن يعطى دوراً خاصاً عند معالجته .

ويبدو ترابط هذه العناصر في البانوراما الدولية الحالية بدبيهيا . فلننظر إلى بعض الأمثلة .

لناخذ حالة الأسلحة النووية البحرية التي أشارت إليها السفيرة شيورين منذ بضعة أيام ، وهي حالة ثعتبرها تجسد الاتجاهات الجديدة التي أشرنا إليها . ونحن نوافق على العديد من العjug التي تقدمت بها السويد ونعتبر أن الموضوع وثيق الصلة بشكل خاص بهذه المسألة حيث إنه يتصل بما يبدو لنا أنه ظاهرة واضحة لاستراتيجية استبدال تخفيض الأسلحة النووية المتوسطة والقصيرة المدى وتحول في نفس الوقت وزنها إلى المنظومات المطلقة من البحر .

وفضلاً عن القلق المشروع الذي قد يشعر به بلدى ، كبلدان عديدة أخرى ، إزاء التصاعد الاستراتيجي ، يوجد في مسألة الأسلحة النووية البحرية عامل زعزعة الامتنان الآفاني الكامن في حركتها وفي استحالة كشفها امتحانة كاملة تقريباً ، مما يجعلها ، نظراً لمداها وطبيعتها وقوتها ، مسألة تبعث على بالغ القلق لدى بلدان عديدة ، وخاصة البلدان التي لها خطوط ساحلية طويلة مثل بلدى .

ويبدو أن تحديد موقع الأسلحة النووية يخضع حالياً لإعادة توزيع مادي يختار فيه الأشخاص المسؤولون عن الاستراتيجية النووية البيئة البحرية كمكان مختار لهذه الأسلحة .

سيدي الرئيس ، لقد أتيحت الفرصة لوفد الأرجنتين للإشارة إلى البعض من هذه المشاكل عندما استعرض الاطراف في معاهدة قاع البحر هذه المعاهدة للمرة الثالثة منذ أقل بقليل من عام .

وبتلك المناسبة أقدم وفدي على توجيه النظر إلى ما نعتبره اختلالاً متزايداً في التوازن بين التخفيضات في شبكات الأسلحة ذات القاعدة البرية وشبكات الأسلحة ذات القاعدة البحرية أو الفضائية ، الآن أو في المستقبل .

وتميل نتائج المفاوضات الثنائية بشأن هذا الموضوع وصعوبة التطرق لمثل هذه المسائل في المحافل المتعددة الاطراف إلى تأكيد هذا الافتراض .

وفيما يتعلق بمتطلبات الأسلحة ذات القاعدة الفضائية ، فإننا نواجه مرة أخرى مجموعة من المشاكل تشكل معيوبات خطيرة في السياق الثنائي ولا يحرز بخصوصها أي تقدم على المستوى المتعدد الاطراف . وقد هرر السفيران الموقران برت ونائزركين بوضوح لهذه الهيئة ما تواجهه المفاوضات الثنائية من معيوبات . والظاهر أن ما من شيء حصل منذ ذلك الحين لتفعيل المورقة التي رسمها لنا عندئذ .

وفي رأينا أن الحالة قد تفاقمت نتيجة للاستحالة الواضحة لإحراز أي تقدم على الصعيد المتعدد الاطراف كذلك . وأود أن أتناول هذا الاعتبار بإسهاب ، حيث أنه ، كما ذكرت في مستهل بياني ، يربط المشاكل العالمية بالطريقة التي يستجيب بها مؤتمر نزع السلاح هذا لتأثير الحالات التي لا يُمكنها تتطلب استجابات محددة على الصعيد المتعدد الاطراف .

منذ خمس سنوات خلت ، أنشأ مؤتمر نزع السلاح هيئة فرعية تعنى بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وقد جاء ذلك ، من دون شك ، امتناعاً لرأي المشترك لاعضاء المؤتمر بأن من المستحب معالجة المشاكل المتصلة بتسليح الفضاء معالجة أكثر تحديداً وتفصيلاً مما كان ممكناً من خلال المناقشة في الجلسات العامة .

ومع ذلك الحين ، لم يحدث أي شيء في المؤتمر من الناحية الفعلية . ولا أرغب في تكرار الأفكار التي طرحتها عندما كرمت بياناً كاملاً لهذه المسألة في الجلسة العامة ، بل أقول إن ذلك لا يُعزى تماماً إلى أن الوفود ترى أن هذا الجمود يرتبط بامتناع مواري بآن الفضاء مستثنى من أي نوع من النشاط يُحتمل أن يحدث عدم استقرار من الناحية العسكرية .

وفي رأيي أن هناك مجالاً لتوافق الآراء لم يتم استغلاله - لا شك أنه جزئي في نطاقه لكنه مع ذلك ذو مغزى - يتمثل في تطبيق تدابير بناء الشقة على الفضاء .

ومن المؤسف أن المرواغة لها ، على ما يبدو ، بعذر المؤيددين الواقياء في المؤتمر ، والجلسات الأولى للجنة المختصة تؤكد ، فيما يبدو ، أن تجارب الإحباط التي عرفتها الدورات السابقة ستتكرر لا محالة في عام ١٩٩٠ .

وثمة بند آخر يتباين فيه واقع الأمور خارج المؤتمر مع أنشطة المؤتمر التفاوضية ، ولكن بذاته صفة عدم الصلة بالموضوع هذه المرة ، هو بدد التجارب النووية .

على الصعيد الثنائي ، اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أخيراً على التفاصيل المتعلقة بالتحقق من اتفاقيات العتبة لأواخر السبعينيات . ومن شأن ذلك أن يمكن الان السلطة التشريعية لكل منها من التصديق على هذه المعاهدات ، التي ليس لها ، في رأينا ، أي اثر حقيقي في مسائل الاستراتيجية العسكرية .

وفي الوقت ذاته ، فإن مؤتمر نزع السلاح هذا يواكب هذه العملية دون التوصل إلى اتفاق بشأن وضع أحكام لولاية تضمن ، في أي حال ، إبرام معاهدة للحظر الكامل للتجارب النووية في وقت قريب .

وفي الوقت ذاته ، فإن عملية مؤتمر تعديل معاهدة سوكوتسك تسير قدمًا ، مقدمة مزيداً من الأدلة على الطريقة التي وضع بها مؤتمر نزع السلاح نفسه على البهامش فيما يتعلق بهذا الموضوع .

السيد الرئيس ، سوف يتضح لدى مراقب أن على مؤتمر نزع السلاح ، شأنه في ذلك شأن كثير من الهيئات المؤسسية الأخرى القائمة حالياً ، أن يتخطى ارتباكه الراهن ويضع نصب أعينه مساراً محدداً ، نظراً للتغيرات المثيرة والسريعة والتطور الذي يحدث في الأرضية التي تقوم عليها أعماله .

ومن المفارقات أن جدول أعمال نزع السلاح الدولي يقتضي من المؤتمر الان أن يضطلع بدور ربما تكون له دلالة أكبر في المستقبل .

وقد يستدعي الأمر أيها نظرة محايدة إلى جدول أعمالنا ، ويجب معالجة مواضيع مثل حظر التجارب النووية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي معالجة مناسبة .

ولا شك أنه يمكن إضافة مواضيع أخرى ، سواء من "الومايا العشر" أو بناء على رغبتنا الجماعية . وقد سبق لنا أن أهداها إلى مسألة نزع السلاح البحري .

كما شرئ من المناسب ، في هذا الاستعراض السريع للمواضيع ، التطرق إلى العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، أو ، بمعنى أوسع ، كامل نطاق المواضيع التي قد تعتبر متصلة نوعياً بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقات نزع السلاح وتحديث الملحقة ، وفي الوقت الذي تشكل فيه الإشارات إلى "مكاتب السلام" جزءاً من اللغة اليومية للمحللين العسكريين والاقتصاديين ، فإن أي تحليل جماعي ناشئ عن مؤتمر نزع السلاح يكتسب أهمية خاصة .

السيد الرئيس ، لقد سعينا في هذا البيان الطويل نوعاً ما إلى تركيز اهتمامنا على المستقبل ، وحاولنا أن نشير ، وإن يكن بأسلوب مقطوع ، إلى الاتجاهات التي ينبغي أن يتوجهها المؤتمر .

ومن المؤكد أن جمود مؤتمر نزع السلاح ليس في صالح أحد ، فهو ليس في صالح الدول التي ليست دولاً عسكرية رئيسية ، كما أنه لا ينبغي أن يكون في صالح الدول التي تمتلك أسلحة نووية وكيميائية أو القدرة على استخدام الغضاء لغرض عسكرية .

إن ذلك الموقف الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن الأمن ونزع السلاح في وقت تحدث فيه تغيرات تاريخية وتضعف فيه المواجهة بين الكتلتين هو تماماً ما ينبغي تجنبه .

ويحدونا الأمل ، السيد الرئيس ، في أن يغطي هذا الاعتقاد إلى توافق في الآراء بين الدول الأربعين الممثلة هنا .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : أشكر ممثل الأرجنتين على بياته وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى بلدي وإلى الرئيس .

لم يقد هناك أي متحدثين آخرين على القائمة لهذا اليوم . هل يرغب أي واحد آخر فيأخذ الكلمة؟ لا أرى أحداً .

أعضاء المؤتمر ، لقد قاتل الأمانة ، بناء على طلبي ، بعميم جدول زمني لاجتماعات المؤتمر وهيئاته الفرعية للاسبوع القادم . وقد أعد هذا الجدول الزمني ، كما درجت العادة دائماً ، بالتشاور مع رؤساء اللجان المختصة . أما فيما يتعلق

باعمال الجلسة العامة ، فبالاضافة إلى الجلساتين العامتين العاديتين الاخريتين ، سيقوم المؤتمر ، فور انتهاء الجلسة العامة يوم الثلاثاء ، بعقد اجتماع غير رسمي بشأن الجوانب الجوهرية للبند ٢ من جدول الاعمال . وكما يرد في الجدول الزمني ، فإن المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية بشأن تحسين عمل المؤتمر وزيادة فعاليته مستمرة في ٢٨ حزيران/يونيه ، الساعة ١٥/٣٠ ، في هذه القاعة . وبالطبع ، فإن الجدول الزمني المقترن هو إرشادي فقط ويمكن تعديله إذا ما اقتضت الظروف ذلك . إذا لم يكن هناك اعتراض ، فساعتبر أن المؤتمر يعتمد هذا الجدول الزمني الإرشادي . وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلة بالاسبانية) : بما أنه لم تَقْدِمْ هناك أية أعمال أخرى مدرجة في القائمة التي بين يدي ، أُنوي الان رفع هذه الجلسة العامة . ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ٣٦ حزيران/يونيه ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.559
26 June 1990
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والخمسين بعد الخمسين

المعقدة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٣٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، الساعة ١٠٠٠

الرئيس: السيد أوسفالدو دي ريفيرا (بيرو)

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٥٩ لمؤتمر

نزع السلاح .

امحوا لي أولا ، بالنيابة عن المؤتمر وبالامانة عن نفسي ، أن أعرب لممثل جمهورية إيران الاسلامية عن تعازينا القلبية على المأساة التي حلّت بيده . إن حجم الكارثة ، وخاصة الخسائر المروعة في الأرواح ، قد هزّ المجتمع الدولي وعزّزا مشاعر التضامن الإنساني التي تربطنا بكل إنسان في حالات الطوارئ الخطيرة كتلك التي شهدتها جمهورية إيران الاسلامية . وما يبعث على الارتياح أن هذا التضامن الإنساني لا يجري التعبير عنه بالاقوال فحسب ، بل بالأعمال أيضا ، عن طريق المساعدة والتعاون الماديين تخفيفاً لمعاناة ضحايا الكارثة .

أود أن أنتقل الآن إلى عملنا وأن أبدأ بالترحيب ترحيباً حاراً بسعادة وكيل أمين الدولة للشؤون السياسية في فنلندا ، السفير أورنو كاريلو ، المدرج إسمه في قائمة المتحدثين في جلسة اليوم . هذه رابع زيارة يقوم بها وكيل أمين الدولة إلى المؤتمر . أشكره على الاهتمام الذي يتبع به جهودنا ، وكذلك على ما يقدمه بيده من مساهمات في أعمال المؤتمر ، ولا سيما في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، التي ترأس فنلندا فيها الفريق الفني المعنى بالأجهزة .

يتبع المؤتمر نظره في البنددين ١ و ٢ من جدول الأعمال المعنوين "حظر التجارب النووية" و"وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" . غير أنه ، وفقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يمكن للأعضاء الراغبين في إلقاء بيانات بشأن أية مسألة أخرى متصلة بأعمال المؤتمر أن يفعلوا ذلك .

أود أن أذكر الأعضاء بأن المؤتمر سيعقد اليوم اجتماعه الثاني غير الرسمي بشأن الجوانب الفنية للبند ٢ من جدول الأعمال ، المععنون "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" .

يوجد في قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلاً فنلندا والمملكة المتحدة . أعطي الكلمة الآن لسعادة وكيل أمين الدولة للشؤون السياسية في فنلندا ، السفير السيد أورنو كاريلو . تفضل باخذ الكلمة ، أيها السيد السفير .

السيد كاريلو (فنلندا): السيد الرئيس ، إن التحدى المتمثل في نزع السلاح هو تحدٌ عالمي . فالتأثيرات السياسية والعسكرية تجتاح جميع أرجاء العالم . وتقع على عاتق مؤتمر نزع السلاح مهمة قاسية ومعقدة تتمثل في الجمع بين مصالح المجتمع الدولي بأسره في بعض أكثـر قضايا الأمن الدولي إلـاحـاحـاً .

وي ينبغي تكثيف جميع الجهود في سبيل حل الصراعات والمنازعات التقليدية ، التي تغدو التنازع المروع على التسلح الذي نشهده اليوم في الكثير من مناطق العالم هذه . وتدعوا الحاجة إلى إيجاد شقة جديدة على المعid العالمي بغية تعزيز نظام عدم الانتشار ومنع إنتشار الأسلحة الكيميائية وصولاً إلى فرض حظر عالمي على هذه الأسلحة . نأمل أن تساعد هذه التدابير على وقف سباق التسلح وتحقيق نزع سلاح فعلى .

وشمة عملية نزع سلاح حقيقة تجري على قدم وساق في أوروبا . والانقسام العميق إلى كتلتين متعاديتين آخذ في الأضاحى . وتحل محل ذلك هيكل أمنية جديدة . ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا آخذ في امتناع الاهتمام بوصفه الإطار الأمين الحقيقي لعموم أوروبا . وـ "قمة" الدول الـ ٢٥ التي ستشارك في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في أواخر هذا العام ستكون من المعالم على طريق العملية المستمرة في بناء نظام سياسي أفضل في أوروبا بوسائل سلمية ومستقرة .

ولا يسعنا ، أيها السيد الرئيس ، أن نستبعد إمكانية أن تؤثر هذه التغيرات ، عاجلاً أم آجلاً ، في العناصر التي تعتبر عناصر مستديمة للأمن الدولي . ومن المعتقد على نطاق واسع أن الأسلحة النووية قد أسهمت في الامتناع بين نظامي الكتلتين . ومع خمود حالات التوتر بين الشرق والغرب ، ربما لا يكون توازن الرعب هو البديل الوحيد لمساعدة الإنسانية على البقاء . ويمكننا أن نسأل أنفسنا عمّا إذا كنا نشرف على نهاية عهد سُمّي ، بعبارات رقيقة "السلم الذري"؟ ويبدو أن الجميع متتفقون على أنه سيكون للتسليح النووي دور أقل أهمية في المستقبل . وإن كان الأمر كذلك ، فكيف تتباو布 الدول الحائزة لأسلحة نووية مع هذه النظرة؟ وما هي التدابير التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي للتشجيع على نزع السلاح النووي وتيسيره؟

منذ أربعة أسابيع ، اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خطوة أخرى ذات دلالة بإصدارهما إعلاناً مشتركاً بشأن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . وعانت الآمال في أن ترى معاهدة محادثات تخفيف الأسلحة الاستراتيجية متارت الأولى نور النهار قبل نهاية هذا العام . وما يتضمن بهما مماثلة أن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قد أكدوا أيضاً أنه متاح تخفيفات إضافية لإيجاد استقرار في الترميمات الاستراتيجية للبلدين . إن فنلندا ترحب بهذا التقدم في المفاوضات بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين .

وشمة فئة أخرى من الأسلحة النووية قد كاد يحين الوقت للتفاوض بشأنها . فالتقدم المحرز في مفاوضات فيينا بشأن القوات المسلحة التقليدية ، إلى جانب التغير السياسي الذي يحدث في أوروبا الشرقية والوسطى ، يجعل الأسلحة النووية

القصيرة المدى عديمة الفائدة . واتخاذ قرارات من جانب واحد فيما يتعلق بسحبها أو عدم تحديتها هو إشارة شاملة أنها تنم عن نهج لا رجوع عنه .

أما التنبؤ فيما يتعلق بنزع السلاح النووي البحري فيبدو أمراً أقل وضوحاً . وتويد فنلندا الرأي بأن النظم النووية البحرية يجب أن تصبح وسيلة للتحايل على اتفاقات نزع السلاح خارج البحار . كما أنه ينبغي عدم ترك القوات البحرية خارج نطاق الانفصال المتزايد في المسائل العسكرية . وقد ناشدت فنلندا من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية البحرية البعيدة المدى منذ أول نشوء احتمال نشرها على نطاق كبير . وترى فنلندا أنه ينبغي للدول النووية أن تنظر بجدية في التخلص من فئة الأسلحة النووية دون الامتراتيجية بكاملها في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها مؤخراً فيما يتعلق بمخاطر هذه الأسلحة وقيمتها العسكرية القليلة في البحر .

السيد الرئيس ، سيعجّل هنا في جنيف في غضون مدة تقل عن شهرين ممثلو الدول الأطراف في معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية لاستعراض تنفيذ هذه المعاهدة . وترى فنلندا أن معاهدة عدم الانتشار ما زالت ركناً من أركان جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف . إن نظام عدم الانتشار يحتاج إلى الدعم المتوازن لجميع أطراف المعاهدة بغية زيادة تعزيزها . وعلى هذه الأطراف أن ترى أن هذه المعاهدة تلبّي احتياجاتها الأمنية في المستقبل أيضاً . وفي الوقت ذاته ، ينبغي تمهيد السبيل لأنضمام دول أخرى إليها ، مما يجعلها عالمية حقاً .

وأود أن أشير هنا بجهود مصر في الإشارة إلى ضرورة الحوار مع الدول غير الأطراف . كما أود أن أربّ بالاقتراح الذي تقدمت به ، أيها السيد الرئيس ، لتنظيم مشاورات في الفترة بين ١٩٩٠ و١٩٩٥ لضمان تمديد فترة سريان معاهدة عدم الانتشار وإنفاذها على نطاق عالمي . هذه أهداف توبيخها فنلندا تأييدها تماماً .

وسيناقش المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار جميع عناصر المعاهدة ، بما في ذلك الانتشار ، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، ونزع السلاح . ولا يمكن إنكار أن مخاطر الانتشار ما زالت قائمة . بيد أن هذه المخاطر تذكرنا أيضاً بما قد تواجهه في غياب المعاهدة .

غير أن نزع السلاح النووي قد حقق في الفترة المستعرضة نتائج إيجابية لا لبس فيها . وسيشهد على ذلك مجل الدول الحائزة لأسلحة نووية . لقد وضعت معاهدة عدم الانتشار من أجل عالم غير مثالى . وعلى الرغم مما للمعاهدة من أوجه قصور ، فقد عزّزت الأمن الدولي بدرجة كبيرة . ولا يُرتفع وضع معاهدة أفضل منها في المستقبل المنظور .

السيد الرئيس ، إن التجارب التجريبية النووية ما زالت قضية مثيرة للخلاف في مناقشات نزع السلاح الدولي . وقد استقر اتفاق الدول النووية الرئيسية على كيفية التحقق من معاهدات "العتبة" عقداً ونصف . وفي الوقت ذاته ، بذلت الدول غير الحائزة لأسلحة نووية جهوداً ، دون جدوى ، لجعل الهدف المتفق عليه اتفاقاً مشتركاً والمتمثل في حظر التجارب حظراً شاملـاً ، هدفاً أكثر قابلية للبلوغ . وقد تشددت المواقف وزادت ظاهر الإحباط .

وما زالت فنلندا ملتزمة التزاماً شديداً بإنجاز معاهدة لحظر التجارب النووية بوصفها من الأولويات القوية للمجتمع الدولي . ونحن نعتبر حظر التجارب حظراً شاملـاً وعالمياً وقابلـاً للتحقق منه انفع طريقة لإبطاء التطوير النوعي للأسلحة النووية . ونرى أن مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ينبغي استغلالـه كفرصة فريدة للدول النووية وغير النووية للمضي قدماً على طريق مشترك يفضي إلى حظر التجارب . وفي الواقع أن هذا الطريق لن يكون رحباً ، لكنه ينبغي إعادة تأكيد الهدف المشترك والشروع في المفاوضات دون إبطاء . ومن شأن ظهور أفكار جديدة من جميع الجهات أن يساعد على إحلال العقد وربما على فكها .

وترى فنلندا أن التجارب النووية لم تكن قط مسألة تهم الدول الحائزة للأسلحة النووية فقط . فالاهتمامات البيئية ، في جملة أمور أخرى ، قد أسهمت في التوقيع على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ۱۹۶۳ . وشمة أدلة جديدة توحـي بأن لا وجود كذلك لما يسمى بالتجارب الجوفية السليمة بيئياً . والبلدان التي تخـشـ من أنها تحمل على نصيبها من الجسيمات المشعة من التجارب التجريبية تبـيـ شـكـوكـها بشـأنـ تـدـابـيرـ السـلـامـةـ فيـ مـوـاقـعـ التـجـارـبـ . وفي رأي فنلندا أن أفضل طريقة لتبـيـدـ هذهـ الشـكـوكـ هيـ دـعـوةـ خـبـرـاءـ مـسـتـقـلـينـ لـلـاطـلاـعـ عـلـىـ تـدـابـيرـ السـلـامـةـ فيـ مـوـاقـعـ التـجـارـبـ .

وفي إطار فريق الخبراء الاهتزازيين في مؤتمر نزع السلاح ، مستمر إنشاء واختبار الشبكة الاهتزازية من أجل التتحقق من التجارب النووية الجوفية ، فضلاً عن جميع أنواع الظواهر الاهتزازية . والنتائج التي سيسفر عنها الاختبار التقني الثاني الجاري لفريق الخبراء الاهتزازيين (GSETT-2) ستقدم معلومات قيمة عن كيفية مواصلة تطوير الأساليب الاهتزازية ونقلها ، وهي الطريقة العالمية حتى لإدارة التتحقق من حظر التجارب . غير أنه ينبغي أيضاً التبـيـرـ فيـ أـسـالـيـبـ التـحـقـقـ وـالـمـراـقبـةـ التـكـمـيلـيـنـ إذاـ كانـ بـإـمـكـانـ هـذـهـ اـسـالـيـبـ زـيـادـةـ موـثـوقـيـةـ الإـشـرافـ عـلـىـ حـظـرـ التـجـارـبـ .

السيد الرئيس ، إن الاتفاق الثنائي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بشأن تعمير الجزء الأكبر من أسلحتهما الكيميائية ، الذي وقع أثناء قمة واشنطن ، قد

جاء في الوقت المناسب . ومن البديهي أن تكون البلدان التي لديها أكبر ترسانات أولى البلدان في عملية نزع السلاح . فهذا البلدان ، بشرعهما في إزالة أسلحتها الكيميائية تدريجيا ، يتحملن بجد مسؤوليتها عن إتمام مفاوضات الأسلحة الكيميائية بنجاح في هذا المؤتمر .

إن إلتزام الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالعمل على إبرام الاتفاقية العالمية بشأن الأسلحة الكيميائية في وقت مبكر وبإيلاع أحكام هذه الاتفاقية أسبقية على شروط اتفاقها الثنائي من شأنه أن يكون عاملا حفازاً لجهودنا . وقد بات الان على المجتمع الدولي ككل أن يتثبت من أن الأسبقية الممنوحة للاتفاقية العالمية ستفرض عمليا إلى جدول زمني أصرع بدلا من أن تفضي إلى جدول زمني أبطأ لتدمير المخزونات الحالية بكاملها .

وما فتئت فنلندا تشدد على وجوب أن يكون الالتزام بتدمير جميع الأسلحة الكيميائية في غضون فترة العشر سنوات التزاماً غير مشروط . ونرى أيضاً أن محاولة تحديد ما هي البلدان التي لديها القدرة على إنتاج أسلحة كيميائية وما هي البلدان التي ليس لديها القدرة على ذلك قد تندو محاولة عقيمة لا يمكن حلها حلاً مرضياً إلا عندما تشمل هذه العملية جميع البلدان . وإذا تم ربط إتمام عملية التدمير بالنتائج التي يتوصل إليها مؤتمر يعقد في أواخر فترة العشر سنوات ، فستسود درجة من عدم التيقن من النتيجة النهائية ، ما لم تكن المشاركة عالمية منذ البداية . وفي الحالة الأخيرة ، فإن درامة المشاركة في الاتفاقية تصبح عملية نظرية ، ويمكن لجميع الأطراف أن تطمئن للتدمير الكامل للأسلحة الكيميائية منذ البداية . ومن ثم ، فإن الشمول وتحقيق هذا الشمول هو هدف حيوي علينا أن نبقيه نصب أعيننا عند مناقشة التفاصيل .

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، بالنسبة إلى بلدان كثيرة ، وكذلك بالنسبة إلى فنلندا ، هي في المقام الأول معاهدة أمنية تتناول الأسلحة ، لا المواد الكيميائية في حد ذاتها أو التنمية الصناعية . فبالنسبة لهذه البلدان ، يتبعين أن تنزم الاتفاقية على زيادة الأمن ، أو ، كحد أدنى ، على الأمن غير المنقوص ، سواء في ظروفها الخاصة بها أو بوجه عام . غير أن الأسلحة الكيميائية لا تمثل عاملًا أساسياً بالنسبة إلى عدد أكبر من البلدان . غير أنها تخضع عند انضمامها لعمليات تفتيش اقتحامي على نحو متساو ، وعليها دفع ثمنها من تكاليف التنظيم . وإذا ما أريد لنا أن نحقق الشمولية ، سيعين جعل الاتفاقية جذابة بالنسبة إلى هذه الفئة الأخيرة من البلدان كذلك . ومن ثم ، يلزم أن يُدرج في الاتفاقية أيضاً نمو ، مثل مادة حادية عشرة ، توفر الحافر اللازم للانضمام . ولا يمكن كذلك إغفال أن المادة الحادية عشرة توفر حافزاً إضافياً هاماً لعدد من البلدان التي تتصرف الاهتمامات الأمنية بالنسبة لها بأهمية رئيسية .

وتعتزم فنلندا ان تكون ، من طرفها ، من بين الاطراف الاممية في الاتفاقية .

وأود الان ، ايها السيد الرئيس ، ان اتناول عدداً من الجوانب المحددة للاتفاقية المرتقبة بمزيد من التفصيل .

كما هو معروف جيداً في هذا المؤتمر ، ما ببرحت فنلندا منذ وقت طويل ترکز انشطتها على تحليل التحقق وعلى أجهزة هذا التحقق . وقد سررتنا لرؤيه ان الاهتمام بهذه القضايا الفنية قد نما نمواً سريعاً اثناء العام المنصرم او نحوه . ويبدو أن اجتماعات الفريق التقني المعنى بالاجهزة قد باتت تشكل جزءاً اعتبرياً من برنامج العمل بدلاً من أن تظل وقائع منعزلة . وهناك أيضاً اتجاه متزايد لزيادة الموارد الوطنية المكرمة لبحوث التتحقق من الاسلحة الكيميائية .

وكثيراً ما يقال إنه ، حالما يتم حل القضايا السياسية المتبقية ، ستجلو الأمور الأخرى . ولكن من الصحيح أيضاً أن السرعة التي تعالج بها هذه الأمور الأخرى تتحدد بدرجة كبيرة بالموضوعية التقنية لنظام التتحقق المقترن . ويمكن ، بل ويقتضي ، ترك معالجة كثير من التفاصيل التقنية للجنة التحضيرية . غير أنه ، قبل أن يتضمن القيام بذلك ، لا بد من التفهم الواضح للمتطلبات التقنية للاتفاقية ولسبل تلبيتها على نحو موضوعي .

وكمحاولة أولى لاختبار ، وربما تحسين ، موضوعية الامالیب التحليلية التي تتوقف عليها آلية التتحقق ، قامت عشرة مختبرات في الخريف الماضي بتنظيم اختبار مقارنة دولي مشترك بين المختبرات ، أي اختبار شامل . وكان المشروع الفنلندي المعنى بالتحقق من نزع السلاح الكيميائي بمثابة المختبر المنسق لهذا الاختبار . وتم تعميم موجز عن نتائج ذلك الاختبار في اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية في نيسان/إبريل الماضي (CD/CW/WP.288) . وأعد عرض كامل لجميع النتائج وسيعمم قريباً في مسلسل الكتاب الأزرق . وسيجرى في وقت لاحق من هذا العام اختبار شامل شأن يشارك فيه عدد أكبر من المختبرات . ونحن نرى أن اختبارات المقارنة من هذا النوع ينبغي أن تصبح في الوقت المناسب عمليات روتينية في التطوير الدولي للامالیب .

أما النشاط الجديد الثاني الذي تعرف عليه فنلندا فهو برشامع التدريب على اماليب التتحقق من الاسلحة الكيميائية لخاصيي الكيمياء التحليلية من البلدان النامية . واكملت في شهر أيار/مايو من هذا العام الدورة الاولى التي دامت اربعة أشهر ويسري ان أفيد ان الدورة قد فاقت أكبر توقعاتنا . ويعود ذلك ، طبعاً ، إلى تفاني المشتركين وتحمسهم ، الذين جاءوا من باكستان والبرازيل وكينيا ، بقدر ما يعود

المنظمين أنفسهم . وسيُعد تقرير مفصل عن الخبرات المكتسبة أثناء البرنامج من أجل مللة الكتاب الأزرق للعام القادم استناداً إلى الخبرة المكتسبة من الدورات الثلاث بحلول ذلك الوقت .

وستبدأ الدورة التدريبية الثانية في شهر آب/أغسطس القادم . وقد تم منذ بعض الوقت تعميم الدعوة إلى تسمية المرشحين لدورتي العام القادم ، ونأمل أن تتلقى التسميات قبل ١٥ أيلول/سبتمبر . وبوسعنا أن أضيف أيضاً أنه ، اعتباراً من العام القادم ، سنتمكن من زيادة عدد المشتركين في هذه الدورات بحيث يبلغ ثمانية أخماسين كيبيكين في العام .

إن فنلندا تشاطر المجتمع الدولي تمام المشاطرة قلقة بشأن انتشار الأسلحة الكيميائية . وقد منّت تشريعها جديداً لمراقبة تصدير سلائف الأسلحة الكيميائية . ويتناول هذا التشريع الجديد ، الذي يبدأ نفاذة في الشهر القادم ، قائمة بـ ٣٧ من السلائف المندرجة في شروط الترخيص بالتصدير . ومستدرج ١٣ من السلائف الكيميائية الإضافية في قائمة تحذيرية . وكما يبدو من البيانات الفنلندية ذات الصلة باتفاقية الأسلحة الكيميائية والمقدمة إلى المؤتمر (CD/CW/WP.297) ، لا تنتفع فنلندا أياً من المواد المدرجة في الجداول ، إلا بكميات مخربية لغراض الوقاية والبحوث . ولا توجد سوى أربعة مرافق ، في المجموع ، تستخدم في عملياتها خمساً من المواد الكيميائية المدرجة في الجدولين ٢ و ٣ .

السيد الرئيس ، إن الهيكل المفصل للأمانة الفنية للمنظمة المرتقبة لم يكن موضوع مناقشة بعد . غير أنه ، فيما يتعلق بالجانب المخبري للمنظمة ، فقد امتننا إلى الافتراض بأنه ستدعى الحاجة إلى مختبر مركزي وشبكة عالمية من المختبرات الأخرى التي سيتم تعيينها . والمختبر المركزي سيكون الأداة الرئيسية للأمانة الفنية من أجل تنظيم الأعمال التحليلية الضرورية ، والحفاظ على معايير الجودة العالمية ، ومن أجل ما قد ترغب المنظمة في الاضطلاع به من برامج بحث وتطوير . وستؤدي المختبرات التي يتم تعيينها الواجبات المسندة في النمء المتعدد الحالي إلى المختبرات الواقعة خارج الموضع .

إن حكومة فنلندا ، مراعاة منها لهذه الاعتبارات ، قد عرضت وضع مختبرنا الحالي الخام بعمليات التحقق تحت تصرف المنظمة المرتقبة لاستخدامه بوصفه المختبر المركزي .

الأنسة سولزبوري (المملكة المتحدة): أود أولاً ، أيها السيد الرئيس ، أن أضم صوتي إلى عبارات التعزية على المصاب المرير الذي نزل بشعب إيران في الأيام الأخيرة . إننا نتعاطف معهم تعاطفاً شديداً .

اسمحوا لي ، أيها السيد الرئيس ، أن أعرب عن سوري لتبؤكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال هذا الشهر . فمن الجيد أن تجري مداولاتنا بقيادتكم المحكمة . كما أرجب بحرارة بالسفراء الذين حلوا مؤخراً بهذا المؤتمر . إنني أططلع قدمًا إلى العمل الوثيق معهم .

السيد الرئيس ، إن أعضاء مؤتمر نزع السلاح يعلمون أنه قد عقد في تورنبريري في المملكة المتحدة اجتماع وزاري لمجلس شمال الأطلسي يومي 7 و 8 حزيران/يونيه . وقد قمت ، نيابة عن وفود إيطاليا ، وبلجيكا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وفرنسا ، وكندا ، وهولندا ، والولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، باتخاذ الترتيبات اللازمة لعمم نموذج الوثيقة الصادرة عن الاجتماع المذكور ، وقد جرى عميمها اليوم بوصفها الوثيقة CD/1006 .

إن اجتماع وزراء خارجية مجلس شمال الأطلسي سيعقبه اجتماع رؤساء الدول والحكومات في تموز/ يوليه في لندن .

وتتألف وثيقة وزراء الخارجية من جزأين ، هما: رسالة قصيرة ، يعقبها بلاغ نهائي أكثر تفصيلاً . ومع أنني أتحت المندوبين على قراءة النص بكتمه ، فقد يكون من المفيد أن أوجه النظر إلى بعض النقاط الرئيسية .

يعرب وزراء خارجية التحالف عن تصمييمهم على اغتنام الفرص التاريخية الناجمة عن التغيرات البالغة الاشر التي تحدث في أوروبا للمساعدة على بناء نظام سلمي جديد قائم على الحرية والعدالة والديمقراطية . وهم يمدون إلى الاتحاد السوفيتي وإلىسائر البلدان الأوروبية يد الصداقة والتعاون . ويشددون على أهمية الإقرار المتبادل بالصالح الأمني المشروعة للدول كافة ويرحبون بالروح الإيجابية للإعلان الذي أصدره أعضاء منظمة حلف وارسو في موسمك في 7 حزيران/يونيه والتي عرضه زميلي السوفيتي الموقر الأسبوع الماضي بوصفه وثيقة من وثائق مؤتمر نزع السلاح .

ويبحث وزراء الخارجية على ضرورة مواملة عملية تحديد الأملحة بدأب . . وهم يدرمون بشيء من التفصيل الطرق التي يمكن بل ي ينبغي أن يتم بها ذلك .

ويشدد الوزراء بقوة على أنه يعلقون الأولوية العليا على إبرام معاهدة بشأن القوات التقليدية في أوروبا هذا العام . ومستوامل الحكومات المتحالفه العمل على تحقيق نتائج جوهرية في المفاوضات حول تدابير بناء الثقة والامن ، وذلك في شكل اتفاق يبرم في وقت لاحق من هذا العام . ومن شأن نتائج إيجابية كهذه أن ترسى الأساس

اللازم لمؤتمر قمة الامن والتعاون في أوروبا هذا العام . وحالما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن القوات التقليدية في أوروبا ، سيكون الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي جاهزين للاضطلاع بمقاصد لاحقة لزيادة تعزيز الامن والاستقرار في أوروبا . ويؤيد الوزراء المقترن المقدم من رئيس الولايات المتحدة مؤخراً والداعي إلى الشروع في مفاوضات بشأن شبكات الأسلحة النووية القصيرة المدى للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أوروبا ، بعد فترة وجيزة من إبرام اتفاق بشأن القوات التقليدية في أوروبا .

ويرحب الوزراء بالتقدم الذي أحرز في القمة التي عقدت في واشنطن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الفترة من ٢١ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه وييرحبون ، على وجه الخصوص ، بالاتفاق حول القضايا الرئيسية التي لم يُبْت فيها والمتعلقة بمعاهدة "ستارت" ، وهو إتفاق سيسفر عن تخفيضات بالغة في الأسلحة النووية الاستراتيجية لكلا الطرفين ، ويسفر كذلك عن الاتفاق على البدء في محادثات إضافية بشأن القوات النووية الاستراتيجية بعد إكمال المعاهدة الراهنة وبينه الوزراء بوجه خاص بالتقدم المتمثل في التوقيع في اجتماع القمة على بروتوكولات التحقق الملحقة بمعاهدات الحد من التجارب النووية .

ومما له صلة خاصة بعملنا هنا في جنيف بشأن وضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية البيان الرسمي الذي أصدره الوزراء بأن "الحلفاء جميعاً يعلنون في هذا البيان اعتزامهم أن يكونوا من بين الموقعين الامليين على اتفاقية [اتفاقية الأسلحة الكيميائية] وأن يشجعوا على بدء إنفاذها في وقت مبكر وندعوا سائر الدول إلى التعبّد بالتزام مماثل".

ويعرب الوزراء عن ارتياحهم للاتفاق المعقود بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والتي سيختصر تخفيضاً شديداً مخزونات الطرفين من الأسلحة الكيميائية . . وهم يعتقدون أن ذلك سيوفر دفعـة كبيرة نحو إبرام اتفاقية التي يجري التفاوض عليها هنا في جنيف في أقرب وقت ممكن ، وهذا هدـف ما زال يصبو إلى تحقيقه جميع أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي . كما يعيـد الوزراء تأكـيد عزمـهم على العمل على منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية وجميع القـادـرة على حـملـ هذهـ الأـسـلـحةـ .

إن تحقيق وحدة ألمانيا ما بـرـحـ هـدـفـ الـاهـدـافـ الرـئـيـسـيـةـ لـحـلـفـنـاـ ،ـ وـيـتـضـمـنـ بلـاغـ تـورـثـيـريـ بـيـانـاـ هـاماـ بـشـانـ هـذـهـ المـسـالـةـ .ـ وـيـشـدـ الـوزـرـاءـ عـلـىـ أـنـ يـجـبـ أـنـ يـكـونـ منـ حـقـ أـلـمـانـيـاـ الـمـتـحـدـةـ ،ـ وـهـوـ حـقـ مـعـتـرـفـ بـهـ فـيـ وـثـيقـةـ هـلسـنـكـيـ الـخـاتـمـيـةـ ،ـ أـنـ تـخـتـارـ أـنـ تكونـ طـرـفـاـ فـيـ مـعـاهـدـةـ تـحـالـفـ .ـ وـإـنـ الـاستـقـرـارـ الـأـورـوبـيـ ،ـ فـضـلـاـ عـنـ أـمـانـيـ الشـعـبـ

الالماني ، تقتضي أن تكون ألمانيا المتحدة عضواً كاملاً العضوية في حلف شمال الأطلسي . والضمان الأمين الذي تقدمانه المادتان الخامسة والسادمة من معاهدة حلف شمال الأطلسي سيسعى نطاقه ليشمل كامل أراضي ألمانيا المتحدة . ولا يسع الحلفاء إلى تحقيق أية ميزة من جانب واحد من الوحدة الألمانية ، وهم مستعدون لتقديم الدليل على ذلك ، مع مراعاة المصالح الأمنية السوفياتية المشروعة . وستكون ألمانيا الحرة والديمقراطية عنصراً جوهرياً من عناصر نظام ملمي في أوروبا لا يستدعي الأمر فيه لامية دولة أن تخشى على أمنها من غير أنها .

ويقر الوزراء بأن التطورات التي شهدتها الآن في أوروبا ، والتي كان الحلفاء وسيظلون من بين المهندسين الرئيسيين لها ، هي تطورات آخذة في إحداث تغيرات بعيدة الأثر في القواعد الامامية ، السياسية والعسكرية ، للأمن الأوروبي ، وبالتالي ، في الأوضاع التي يتعمّن أن يعمل حلفنا في ظلها . وقد تم تحديد مبادئه أمن تحالفنا في ١٥/مايو ١٩٨٩ في المفهوم الشامل لتحديد الأسلحة وتنزيع السلاح (الذى صدر هنا بوصفه الوثيقة CD/926) . وما زالت هذه المبادئ تمثل أساس تقديرنا للأثار المترتبة على الحالة الآخذة في التغير في أوروبا بالنسبة لأمن استراتيجيتنا ويقبل الحلفاء بأنه ، مع ضمان الحفاظ على المبادئ الدائمة التي تشكل أساس حلفنا وتケفل فعاليته ، علينا اليوم أن نكّيف هذا الحلف مع التغيرات الهائلة الآخذة في الحدوث حالياً . وقد بدأت هذه العملية بالفعل . وعلى الرغم من أن منع نشوب حرب سيظل دوماً المهمة الامامية لحلفنا ، فإن البيئة الأوروبية الآخذة في التغير تتطلب منه الآن اتباع نهج أوسع نطاقاً في معالجة الأمن ، يكون قائماً على إقرار السلام على نحو بناء بقدر ما يكون قائماً على صيانة السلام .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر ممثلة المملكة المتحدة على بيانها وعلى العبارات اللطيفة التي وجهتها إلى .

لم يبق هناك أي متحدث آخر على قائمة المتحدثين لهذا اليوم . هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ فليتفضل وفد جمهورية إيران الاسلامية بتناول الكلمة .

السيد مشهدي (جمهورية إيران الاسلامية): السيد الرئيس ، إنني أتناول الكلمة في هذه الظروف المديدة والمحنة للغاية التي يمر بها بلدي وشعبه لأعرب عن خاله وبالغ تقديرنا لما تم الإعداد عنه هنا في مؤتمر تنزع السلاح من عبارات التعاطف والتعزية تجاه الأسر المنكوبة التي فقدت كل شيء ، بما في ذلك خيرة ابنائها وأحبابها ، في هذه المأساة المدمرة . وكما ذكرتم بحق ، أيها السيد الرئيس ، فإن حجم الكارثة هو من الهول ، ويتجاوز أي خيال ، بحيث أن لا شيء سوى تضامن المجتمع

الدولي وتعاطفه ، المتجمدين في الإعراب عن التعازي وفي تقديم الدعم الغوشي للمنكوبين ، سيخفف بعض الشيء من الحزن والأس . إننا نشكر جميع البلدان ومنظما الإغاثة والأفراد ، الذين بادروا بتقديم المعونة الإنسانية إلى الأسر التي لبست ثياب الحداد .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : لم يبق مدرجا في القائمة التي أمامي أية مسائل أخرى ، ولذلك فسأرفع هذه الجلسة العامة .

وكما أعلنت ، فعقب الجلسة العامة مباشرة ، سيعقد اجتماع غير رسمي مقرر لهذا اليوم بشأن البند ٣ من جدول الأعمال ، وعنوانه "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" .

ستنعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ، ٢٨ حزيران / يونيو ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.560
28 June 1990
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الستين بعد الخمسة

المعقدة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد اوسوالدو دي ريفيiero (بيرو)

الرئيسي (الكلمة بالاسبانية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة لمؤتمر نزع

السلاح .

يواصل المؤتمر اليوم وفقاً لبرنامج عمله النظر في البندين ١ و ٢ من جدول أعماله ، المعنوين "حظر التجارب النووية" و"وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" . ومع ذلك يجوز للأعضاء وفقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، الأدلة ببيانات حول أي موضوع آخر يتعلق بأعمال المؤتمر ، إذا رغبوا في ذلك .

لدي على قائمة المتحدثين اليوم كل من ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومنغوليا . الكلمة الان لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيد باتسانوف .

السيد باتسانوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : تعقد الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح عند نقطة تحول من تطور هذا العالم . ولا نقول هذه الكلمات جزافاً ولكنها واقع هام . فالعالم يمر بتغيرات سريعة يمكن أن نقول عنها بصدق إنها ثورية . فالاليوم يقع من الأحداث في العام الواحد أكثر مما كان يقع في عشرات السنين الماضية ، وتحت تطورات في الشهر الواحد الواحد أكثر مما كان يحدث على مدى سنوات . فنحن نشهد بالفعل تهاوي جدران وضياع معالم لخطوط مواجهة ما كان يظن أنها تتحرك وظهور دول جديدة وتغييرًا في خريطة العالم السياسية - يحدث هذا كله لا مع نشوب الحروب كما كان يحدث في الماضي ، بل نتيجة لتطور ديمقراطي سلمي . وتأثر هذه التحولات لا في أوروبا وحدها بل في مناطق أخرى من العالم أيضاً تت獨 في مثاليات الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة في الحقوق وإن اكتنفتها بعض الصعوبات ، بل وصعوبات بالغة أحياناً .

والاتحاد السوفيتي يمر أيضاً بتغيرات جذرية ؛ فقد اتسمت**البيريسترويكا** التي ينتهجها ، والتي بدأت منذ ٥ سنوات ، بطابع لا رجعة عنه . وفي الوقت نفسه كشفت عن تناقضات أساسية في المجتمع ظلت تتراءأ على مدى عشرات السنين بحيث أصبحت جميع هيأكل المجتمع الافتية منها والرأسمية تشهد توترات هائلة . وأصبح من الواضح الآن أن هذه الهياكل لا يجوز تركها هكذا دون مساعدة لما أصبحت تمثله من عائق يحول دون تجديد المجتمع ولما تقوم به من تقويض لأسس تقدمه واستقراره .

إن تعقيدات المشاكل التي يتبعين علينا في بلادنا لا تدفعنا إلى أن ننصرف عن بقية العالم . فمن بين الأمور الحتمية في **البيريسترويكا** أن نتقلب على سيكولوجية الاكتفاء الذاتي والانعزاز والانفصال وأن ننشئ مجتمعاً منفتحاً .

والتغيرات التي تحدث في العالم أجمع كما تحدث في بلدنا تتکيف مع التاريخ وهي موضوعية بطبعتها . ولا يمكن لأي أمرئ أن يوقف أو يبطئ هذه العملية . غير أن أي تغيير إنما ينطوى كذلك على احتمال لعدم الاستقرار . وهذا هو السبب في أننا نسعى للتوصل إلى الربط الأمثل بين التجديد والاستقرار . والاستقرار ليس مرادفاً لتجدد الهياكل القديمة . فما عفا عليه الدهر لا بد وأن ينهي في ذمة التاريخ ولكن دون أن يسبب ضرراً للجديد الأخذ في الظهور . وفي هذا السياق يصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تبني العلاقات بين الدول على الثقة والاحترام المتبادل وأن يتم الانتقال في ميدان السياسة من التفاهمن السليبي المتبادل إلى الترابط الإيجابي والمشاركة الجدية بغية الحفاظ على دينامية الاستقرار وسط ظروف سريعة التغير .

وثمة سبب هام آخر لضمان الاستقرار هو أن عالمنا المعاصر لا يزال يتحمل أعباء الإفراط في التسلح الذي تميز بوجود ترسانات هائلة من الأسلحة النووية والكييمائية والتقليدية . ولقد ظل بلدنا أيضاً يكتس كميات كبيرة من الأسلحة . ونحن ندرك تماماً ما يفرضه ذلك علينا من مسؤولية . ولعدد مجتمع من الأساليب الداخلية والاعتبارات المتعلقة بالسياسة الخارجية لا يقل اهتمام الاتحاد السوفيتي الآن عن سائر الدول - بل ربما يزيد عنها اهتماماً بإحراز تقدم مطرد في عملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح . غير أن نزع السلاح ليس بطبيعة الحال هدفاً في حد ذاته ، فيما هو إلا إحدى الوسائل لبناء عالم آمن وديمقراطي ومحظوظ نحن في حاجة إليه ونريد أن تكون جزءاً منه . ولكن بغير نزع السلاح يستحيل بناء نظام عالمي جديد وهياكل أمنية جديدة .

ولم يحدث أبداً طوال سنوات ما بعد الحرب أن كانت امكانية الامان في توهين مقومات القوة العسكرية في السياسة العالمية بأقرب مما هي عليه الآن . فقد أصبح لدينا اليوم توافق عام في الآراء على التراجع عن التهديد بالحرب وأمامنا فرصة فريدة أخذة في الظهور لبناء عالم من نوع جديد تماماً على أساس من العلاقات الطبيعية والمحضرة بين الدول ومجموعات الدول . والاتفاق التي تظهر الآن في المفاوضات الجارية في فيينا وجنيف تمهد الطريق لأن يزال تدريجياً ذلك الشمودج الأمني الذي أنشأ إبان سنوات "الحرب الباردة" والذي كان يرتكز أساساً على المواجهة العسكرية . وشركاؤنا الغربيون في المفاوضات يعملون من حيث المبدأ ، حسب فهمنا ، على أساس الفرضية ذاتها .

ولو حدث أن استطعنا في المستقبل القريب ، ونأمل أن يكون ذلك في هذا العام ، أن نصل من خلال المفاوضات إلى اتفاق بشأن تخفيض الإمكانيات النووية السوفياتية والأمريكية بواقع ٥٠ في المائة وكذلك بشأن سحب إمكانات الهجوم المباغت من ترسانات بلدان معاهدة وارسو والقوات المسلحة التقليدية لبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ، لتحسين وضع القارة الأوروبية كلها والعالم بأسره تحسناً كبيراً ولكن لذلك

تأثير إيجابي متعدد الأبعاد على علاقات الشرق والغرب ولاصبح بشيراً بوضع نهاية لفترة المواجهة التي أعقبت الحرب . وعندما يحتمل أن نستطيع التحدث بطبيعة الحال عن تحسن رئيسي في أوضاع العالم يكون غير قابل للانتكاش وعنه نقطة تحول حاسمة في ميدان نزع السلاح وكذلك عن بدء الانتقال من الإفراط في التسلح إلى الاكتفاء المعقول من أجل الأغراض الدفاعية .

ولاريب أن محادثات فيينا أهمية خاصة بالنسبة لأن واستقرار أوروبا ويتيح لنا تقييم حالة مفاوضات فيينا الان أن نتبين عظم درجة الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين ٢٢ دولة مشاركة على عدد من المسائل المبدئية من بينها مسألة النهج المفاهيمي إزاء هيكل التفاهم الأولي . وفي الوقت ذاته لا تزال هناك قضايا كثيرة معلقة تتصل بالجوهر ، ناهيك عن الحشد الكبير من التفاصيل التقنية . ونحن قلقون لعدم توصل المفاوضات التي تجري بين ٣٥ طرفاً إلى اتفاق يتعلق بجيل جديد من تدابير بناء الثقة يشمل بوجه خاص أنشطة القوات البحرية والجوية وإن كان قد أحرز بعض التقدم في عناصر أخرى ينطوي عليها موضوع المفاوضات . ومع ذلك فقد دخلت محادثات فيينا مرحلتها الحاسمة ونأمل أن تكون النهاية . ففي هذه المرحلة من العمل يصبح من المهم بوجه خاص أن تؤخذ في كامل الاعتبار المصالح الجماعية ومصالح وشاغل كل دولة على حدة . وقد يصعب تدارك الأمر لو سارت المفاوضات في هذه المرحلة عواطف تتغلب على العقل ولو تعثرت الجهدود أو أرجيء إلى أجل غير مسمى إبرام معاهدة بالغة الأهمية .

وعلى المرء أن يدرك تماماً أن التأخير في فيينا في العثور على حلول للمشاكل المعلقة والتي يمكن أن تعددها ، إلا وهي مشاكل الموظفين والطيران وتعريف الفئات الرئيسية للأسلحة والتقطيع الإقليمي وإجراءات التحقق والإزالة - قد يكون له تأثير مبطئ على العملية الأوروبية الشاملة بأسرها ، خاصة لو علمنا أن معاهدة فيينا بند من البنود الجوهرية في جدول أعمال الاجتماع الشامل للقمة الأوروبية المقرر عقده في نهاية هذا العام .

ولا يبني يتزايد الارتكاب بوضوح في هذه الأيام بأن الأوضاع السياسية في أوروبا تتتطور بسرعة لدرجة أنها بدأت تسبق عملية نزع السلاح .

وبطبيعة الحال فإن المسألة الألمانية تشكل الان صميم موضوع الأمن والاستقرار الأوروبيين . وليس ثمة شكالي اليوم في ذهن أي امرئ في أن المانيا ستتصبح جزءاً هاماً من أوروبا الموحدة ، وذلك بإسهامها الجوهرى في بناء الوطن الأوروبي المشترك وفي المجالات الاقتصادية والبيئية والقانونية والإنسانية في أوروبا المجتمعية والمتحدة . هذا فضلاً عن أنه في ظل هذه الظروف يمكن لعملية توحيد المانيا بل ينتهي لها أن تكون حافزاً - آلتة دولة المانيا المتحدة الجديدة - لإحداث تغيرات نوعية عميقه في أوروبا تقوم على مبادئ الأمن والثقة المتبادلين وحسن الجوار .

غير أن شمة شيئاً حقيقياً آخر هنا . فالمانيا المتحدة لن تختل مكانها في خريطة أوروبا الطبيعية الجديدة إذ ظل كل شيء في أوروبا على ما كان عليه . وفي هذه الحالة يمكن لوحدة المانيا أن تقوض توازن القوى الذي استقر على مدى العقود السابقة وتفضي إلى تضييم التناقضات . ومع أننا نعتبر أن عزلة المانيا أمر غير مرغوب فيه فإننا نؤيد بذلك جهود مشتركة ترمي إلى إيجاد هيكل يعول عليها للسلم .

وفي اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية لمعاهدة وارسو أعلن قادة الدول الأعضاء أنه ليس بوضع هذه المنظمة إلا أن تمر بمتغيرات جذرية إذا أريد لها أن تقوم بدور بناء في زيادة تطوير وتحسين هيكل التعاون والأمن الأوروبيين . ولقد شرع حلفنا في التحرك على طريق التحويل الجذري لانشطته في جميع الميادين بما في ذلك الميدان العسكري . وقد تقدمنا باقتراح إلى دول منظمة حلف شمال الأطلسي بأن تبدأ التحرك في اتجاه مماثل كما أننا نلاحظ بارتياح أننا قد تلقينا ردًّا إيجابياً من تيرنبرى . وعلينا ونحن نسير في هذا الطريق أن نتذكر أن المهم ليس اتجاه هذا الطريق فحسب - فالاهم من ذلك هو دينامية التغيير المصاحب له وحجمه . ونحن في هذا السياق نتطلع بعينية بالغة إلى القرارات التي سوف تتخذنا دوراً لندن لحلف شمال الأطلسي .

ويتعين أن ننظر نظرة جديدة إلى الأسلحة النووية في ضوء ما يماغ من هيكل جديدة للأمن المشترك في القارة وفي العالم بأسره . وما زلنا على ولائنا لمثاليات العالم الحالي من الأسلحة النووية التي نطرحها . غير أننا ندرك أننا لا نعيش في عالم مثالي . فالترسانات الهائلة من الأسلحة النووية قد غدت عميقاً الجذور في نظمنا الأمنية بحيث لم تعد فكرة إزالتها بين عشية وضحاها فكرة واقعية . فنزع السلاح النووي ليس إلا جزءاً من عملية أوسع بكثير وذات مراحل تنطوي على إجراء تخفيضات كبيرة في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وإعادة هيكلتها على أساس مبادئ الدفاع غير الهجومي ؛ وإقامة آليات تكفل الانفتاح وإجراء الرصد ، لا بنية ضمان تنفيذ عملية نزع السلاح من جميع جوانبها فحسب بل توفير نوع من الاسترخاء في جو العلاقات بين الدول ؛ وتنطوي أخيراً على إحداث تغييرات جذرية في العلاقات بين الشرق والغرب بصفة عامة وعلى الإحلال التدريجي للآدوات العسكرية التي ت scorn السلم بضمانته للأمن السياسي والاقتصادي والإنساني البيئي والحفاظ عليها بتضمينها في اتفاقيات ملائمة ثنائية ومتعددة الأطراف . كذلك يتطلب منا نهج كهذا التقلب بالتدرج على مبدأ الردع النووي الذي يعتبر عنصراً عضوياً في نظام الأمن الدولي الذي أرسى بعد الحرب العالمية الثانية وهو النظام الذي نريد التخلص منه في المستقبل المنظور .

وهذا المبدأ يستحق اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يدرس بالتفصيل وبغير تحيز . فهو من ناحية مشرب بمفهوم العدو وفكرة التخويف المتبادل والتنافر في تكديس الأسلحة النووية . ويستوعب هذا المبدأ على نحو ما ، أو بالآخر أدوات تنفيذه ، كل شكل نمطية قوالب فقدان الثقة المتبادل والارتباط والعداوة والمفاهيم الكاذبة ، والمنتافرة في معظم الأحيان ، بين الدول بعضها البعض التي أرسست على مدى سنوات طول من "الحرب الباردة" . ومن ناحية أخرى فطالما لم يتم التغلب على هذه القوالب والمفاهيم فإن مبدأ الردع سيوفر لبعض البلدان إحساساً بالأمن . ولعل هذا أن يكون شعوراً مضللاً مشابهاً لشعور الواقع تحت تأثير المخدرات . غير أنه من التسرع حرمان الشعوب من هذا الاحساس بالأمن دون تقديم شيء إليهم في المقابل حتى ولو كان الأمن الذي نتحدث عنه ليس إلا وهماً . وأخيراً فعلت المرأة أن يسلم بأننا نخطيء فننهج أحياناً نهجاً تبسيطياً إزاء هذا المبدأ ونغمض أچفاننا عن أنه أدى في ظروف تاريخية معينة دوراً مقيداً في حفظ السلام . وللإيجاز نقول إنه قد يستحيل التغلب على هذا الحاجز النفسي دفعة واحدة والتخلص من الأسلحة النووية ، كما يرى البعض ، ما لم تستطع البشرية أن ترى أن العالم الذي تقف على عتبته سيكون أكثر أمناً من العالم الذي تخلفه وراءها . وفي ظل الظروف الراهنة لا يمكن يقيناً أن يُفهم بناء عالم خال من الأسلحة النووية على أنه ردة بسيطة إلى عالم ما قبل الأسلحة النووية بجميع مشاكله وتناقضاته وتهديداته . وفي هذا السياق يبدو أن تحقيق مستويات "الحد الأدنى من الردع" يعد الان مرحلة واقعية على طريق بناء عالم خال من الأسلحة النووية . فهذا يتتيح القضاء على أخطر أبعاد مذهب الردع في حين يبقى على التأثير الرادع للأسلحة النووية . ولقد اتخذت الخطوات الأولى في هذا الاتجاه ، وهي لا تقتصر على المعاهدة السوفياتية الأمريكية بشأن إزالة القذائف القصيرة المدى والمتوسطة المدى بل تتعداها إلى ما أحرز بالفعل لإزالة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وتخفيفها .

ومن النتائج الرئيسية لاجتماع القمة السوفياتية الأمريكية في واشنطن أنه أوجد الظروف الملائمة لإنجاز معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية وتخفيضها وبينما يبدو اليوم أن الشك لا يراود أحداً في أنه سيتم التوقيع على هذه المعاهدة قبل نهاية هذا العام . وبعد توقيع المعاهدة ستتم مناقشتها في الهيئات التشريعية العليا في البلدين . وفي الوقت ذاته أصبحت معاهدة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية تحتل مكان الصدارة من الاهتمام وتواجه نصوصها المتفق عليها تحليلات متعمنة . بل وبدأت بالفعل تشير انتقادات . ومع هذا فرغم كل هذه الاختلافات في تقييم المعاهدة لا يكاد أمرؤ في هذه الأيام ينافق الرأي القائل بأنها ستصبح معلماً هاماً في تاريخ الحد من الأسلحة والعلاقات الأمريكية السوفياتية . وبطبيعة الحال فقد مررت في تاريخ العلاقات

السوفياتية الأمريكية فترات وقعت فيها اتفاقات ثنائية هامة في الميدانين العسكري والاستراتيجي ، ولكن لم ينجم عنها سوى احتواء مسابق التسلح في مناطق بعضها والآخر نوعاً ما من التنافر العسكري بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة . صحيح أن الستينيات كانت فترة تكديس سريع للقدائط التسليارية العابرة للقارب والقدائط التسليارية المطلقة من البحر وقاذفات القنابل الثقيلة ، وأن السبعينيات والثمانينيات كانت فترة زيادة على نحو أسرع بكثير في العدد الإجمالي للرؤوس الحربية نتيجة لتركيب الرؤوس الحربية المتعددة الفردية التوجيه على هذه القدائط . ولم يُوقف هذه الزيادة لا الاتفاق المؤقت بشأن بعض التدابير في ميدان الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية سولت - ۱ (۱۹۷۲) ولا معاهدة سولت - ۲ (۱۹۷۹) التي لا تقلل بطبيعة الحال مما لهذه الاتفاقيات من قيمة لا يرقى إليها الشك .

ولو أُبرمت المعاهدة السوفياتية الأمريكية المتعلقة بالحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وتخفيفها فستكون هذه أول مرة في تاريخ عملية تطوير الثلاثي الاستراتيجي يتوقف فيها الاتجاه الشاب نحو تنمية عناصره الثلاثة جميعها وأول مرة خلال فترة سبع سنوات يُخفّف فيها عدد حاملات الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية (القدائط التسليارية العابرة للقارب والقدائط التسليارية المطلقة من البحر وقاذفات القنابل الثقيلة) وعدد الرؤوس الحربية النووية في آن واحد . وهذا يعني بداية عملية حقيقة لتخفيف الأسلحة الاستراتيجية ، وهو تخفيف بالغ الضخامة يقام بمئات الحاملات وآلاف الرؤوس الحربية . والأكثر من ذلك أهمية هو أن هذه التخفيفات صمدت بحيث تقل احتمالات القيام بالضربة الأولى . وينشأ عن هذا زيادة الاستقرار وتقليل التهديد بالحرب .

ومما ينبغي الإشارة إليه أنه مع بداية مفاوضات تخفيف الأسلحة الاستراتيجية حدثت تغييرات جوهرية في البرامج العسكرية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بحيث انتقلت إلى تخفيض الكمية المنتشرة من تلك الأسلحة وتأجيل الانتقال إلى نظم الأسلحة الجديدة . كذلك هبط عدد البرامج العسكرية الجديدة . وينص مشروع المعاهدة على تحديد كمٍ ونوعٍ كبيرٍ يفرض على تحديث الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . وعلى سبيل المثال فقد ثُبّتت الحدود المفروضة على الحمولة الإلطرافية الإجمالية للقدائط التسليارية كما ثبت الحد الأقصى لعدد الرؤوس الحربية على هذه القدائط ، وفرض حظر على النوع الجديد من القدائط التسليارية الثقيلة العابرة للقارب والقدائط التسليارية الثقيلة التي تطلق من البحر والأنواع الجديدة من أجهزة إطلاق القدائط التسليارية ، والقدائط الانسيابية التي تطلق من البحر والنقلات العائمة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجيه . كما نص في المعاهدة على كثير من عمليات التحديد والحظر . وبمفهوم عامة يمكن القول بأن مشروع المعاهدة يرمي إلى حل مشكلة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وتحديثها .

ولئن كانت القذائف الانسية البالغة القدرة الاستراتيجية التي تطلق من البحر لا تخضع لقيود مباشرة في معاهدة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية فإن كل جانب سيقدم للجانب الآخر إعلاناً من جانب واحد عن سياساته المتعلقة بالقذائف التسارية العابرة للقارات ويقدم بعد ذلك في كل سنة لمدة سريان الاتفاقية بالكامل ، بإعلانات من جانب واحد تتصلق بما يعتزم وزعه من القذائف الانسية البعيدة المدى التي تطلق من البحر أي تلك القذائف التي يتجاوز مداها 600 كيلومتر . ولسوف تكون هذه الإعلانات ملزمة سياسيا . وستحدد الإعلانات السنوية الحد الأقصى لعدد هذه القذائف في كل سنة من السنوات التي سوف تكون المعاهدة مارية فيها شريطة لا يتجاوز العدد المعلق ٨٨٠ وحدة . وستقتصر التخفيفات والقيود الواردة في المعاهدة بتدابير تحقق بعيدة المدى من بينها إجراء اثنى عشر نوعاً من التفتيش الموقعي على أسماء متبادل وكذلك استخدام وسائل التحقق التقنية الوطنية ، مع منع التدخل فيها وإعاقة الوصول إلى معلومات القيام عن بعد ، والتبادل الدوري للبيانات عن عدد ومكان الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وخصائصها التقنية . ولتدعم بلوغ أهداف المعاهدة تنشئ الطرفان لجنة مشتركة تعنى بالامتثال وبعمليات التفتيش .

ونحن نفهم أن هيكل الأسلحة الاستراتيجية لدى الطرفين مما سيكون موجوداً بعد عمليات التخفيف بمقدمة المعاهدة ، قد لا تكون متفقة تماماً مع وجهات نظر الطرفين فيما يتعلق بالاستقرار الاستراتيجي . ومع هذا فنحن نرى في ذلك حجة أخرى لصالح الانتقال الفوري إلى المفاوضات بشأن المرحلة التالية من تخفيف الأسلحة الهجومية الاستراتيجية حين تبرم المعاهدة التي يجري إعدادها .

أما عن اعتزام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والولايات المتحدة الوارد في البيان المشترك الخامس الذي تم توقيعه في قمة واشنطن ، عقد مشاورات دون تأخير بعد التوقيع على المعاهدة تتصلق بالمحادثات المقبلة بشأن الأسلحة النووية وأسلحة الفضاء وبشأن زيادة تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والبدء بهذه المفاوضات في أقرب وقت من الناحية العملية فهو بطبعه الحال لا يقل أهمية عن المعاهدة ذاتها . هذا فضلاً عن أنه قد لا يتوافر تقييم متوازن وموضوعي لهذه المعاهدة إلا في نطاق الواسع لنواب اتحاد السوفيét والولايات المتحدة كما أعلن عن ذلك صراحة في قمة واشنطن بأن تتخذ خطوات أخرى في ميدان نزع السلاح النووي ، نُّـ في المعاهدة على الشروط الأساسية اللازمة لها .

ووفقاً للبيان المشترك بشأن المفاوضات المقبلة المتعلقة بالأسلحة النووية والفضائية وزيادة تعزيز الاستقرار الاستراتيجي اتفق اتحاد السوفيét والولايات المتحدة على إجراء محادثات جديدة بشأن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والعلاقة بين

الأسلحة الاستراتيجية ، الهجومية والدفاعية . والهدف من هذه المحادثات هو الامان في تقليل اخطار نشوب الحرب ، لا سيما الحرب النووية وكفالة الاستقرار الاستراتيجي والشفافية والتنبؤية عن طريق زيادة تشبيت تخفيضات الترميمات الاستراتيجية على الجانبين . وفي المفاوضات الجديدة سوف يركز الجانبان على إزالة بواشر القيام بالضربة النووية الاولى وتقليل تركيز الرؤوس الحربية على مركبات الإطلاق الاستراتيجية وإيلاء الاولوية للنظم القابلة للبقاء بدرجة عالية .

ومن المهم حين تقييم أهمية المعاهدة المقبلة بشأن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لا ينفي عن البال أنه لولاهما لكان من الممكن للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة أن يمتلكا أكثر من مثلثي عدد ما لديهما فعلاً من القذائف التسارية العابرة للقارات والقذائف التسارية البحرية ، ولكن بوعدهما أن يزيداً زيادة كبيرة من عدد قاذفات القنابل الثقيلة ذات القذائف الانسيابية ، النووية وغير النووية ، التي تطلق من الجو ، ولما كان هناك أي تحديد فيما يتعلق ببرنامج ورئيسي القذائف الانسيابية النووية التي تطلق من البحر . وفي سياق هذا النهج الواسع النطاق إزاء تخفيضات الأسلحة الاستراتيجية يصبح الاستقرار الاستراتيجي أكثر حساسية بكثير بالنسبة للأسلحة النووية غير الاستراتيجية البرية المطلقة منها من البحر سواء سواء .

وإزالة عدم التوازن واللامثال في القوات المسلحة التقليدية في أوروبا بمقتضى المعاهدة الجاري التفاوض بشأنها في فيينا تفتح متظراً واقعياً لإحداث تخفيضات جذرية معقولة في الأسلحة النووية التعبوية البرية إلى مستوى "الحد الأدنى من الردع" . أما ما يكون عليه هذا الحد الأدنى فهو أمر يُحدد خلال المفاوضات . والواضح مع هذا أنه عند التخفيض إلى هذا المستوى ينبغي أن تحدد بدقة قدرات الجانبين على أداء وظيفة الردع ولا يوجد إحسان لدى الجانب الآخر بأن هذا التخفيض سيستخدم في توجيه ضربة أولى وخاصة بفرض بدء أعمال عدائية تشنك فيها قوات تقليدية . وأود أن أسترجع نظر الوفود الموقرة إلى هذا المؤتمر إلى إننا بدأنا بالفعل التحرك من جانب واحد في هذا الاتجاه أيضاً . وفي عام ١٩٨٩ قمنا بسحب ٥٠٠ رأس حربي نووي من أقاليم حلفائنا (١٦٦ رأساً حربياً للطيران و٥٠ رأساً حربياً للمدفعية و٢٨٤ رأساً حربياً للقذائف) . وبالإضافة إلى هذا لم يقم الاتحاد السوفيتي بتحديث قذائفه النووية التعبوية خلال الستين الأخيرتين عن طريق الاستعاة أو غيرها .

وحتى يتم إيجاد مناخ موات للمفاوضات بشأن الأسلحة النووية التعبوية ، وهو ما اقترح الاتحاد السوفيتي أن يبدأ فيما لا يتجاوز هذا الخريف ، اتخذ الاتحاد السوفيتي قراراً بزيادة تخفيف أسلحته النووية التعبوية في أوروبا . وعلى وجه

التحديد: مع نهاية هذا العام سيكون الاتحاد السوفيatic قد خفف في وسط أوروبا ٦٠ جهازاً لإطلاق القذائف التعبوية ، أي القذائف ذات المدى الأقصى من تلك التي أزيلاً بمقتضى معايدة القوات النووية المتوسطة المدى . والموجود من هذه القذائف في الاتحاد السوفيatic هو R-17 أو SCUD-B (٣٠٠ كم) وتوشكا أو SS-21 (٧٠ كم) ولونا أو فروغ 'Frog' (٧٠ كم) . وفضلاً عن هذا فإننا سنخفض في وسط أوروبا ما يزيد على ٢٥٠ قطعة مدفعية ذات قدرة نووية ، تشمل شبكات مدفعية ثقيلة من عيار ١٥٢ مم فما فوق . وأخيراً فسيتم سحب ١ رأس حربي نووي من تلك المنطقة . وهذا يشمل الرؤوس الحربية النووية المركبة على قذائف خاصة للتحفيظ وذخائر مدفعية نووية وقنابل جاذبية . بيد أن الاتحاد السوفيatic لا يقصر مجال تحفيظاته من جانب واحد على وسط أوروبا وحدها . فبنهاية هذا العام سيكون الاتحاد السوفيatic قد خفف في المنطقة الأوروبية ما مجموعه ١٤٠ جهاز إطلاق للقذائف التعبوية و ٣٠٠ قطعة مدفعية ذات قدرة نووية .

ويتخذ الاتحاد السوفيatic هذه التدابير من جانب واحد دون آية شروط مسبقة . ولئن كنا نؤمن أن ذلك يُوجَد ظروفاً مؤاتية للمفاوضات المقبلة بشأن الأسلحة النووية التعبوية فإننا نلاحظ أيضاً اتخاذ خطوات معينة من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي تتعلق بإزالة الرؤوس الحربية النووية التعبوية من القارة الأوروبية خلال السنوات الماضية ؛ ونحن ننظر بایجابية إلى قرار الرئيس جورج بوش بالتخلي عن برنامج لانس Lance والفاء أي تحديث جديد لذخائر مدفعية الولايات المتحدة النووية المقامة في أوروبا . وما زلنا نفضل أن يتخذ قرار بأن تزال تماماً القذائف القصيرة المدى وجميع الفئات الأخرى من الأسلحة النووية التعبوية بما في ذلك مكوناتها النووية . ومع ذلك فإن لم تكن بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي مهيأة في هذا الوقت لهذا الحل الجذري للقضية فهو معنا أن ندرك إمكانية إتمام مرحلة متوسطة ، أي تخفيف هذه الأسلحة تدريجياً غير متساوق يمل إلى أدنى مستوى ممكن .

ويشكل تخفيف وتحديد الأسلحة النووية البحرية مشكلة هامة تتصل مباشرة بمهمة تحديد مستوى "الحد الأدنى من الدرع النووي" . فيما لم تحل هذه المشكلة يحتمل أن تتعکر الجهد في مجالات أخرى من نزع السلاح النووي حيث يحتمل أن يفتح الباب على مصاعبه لإعادة توجيه مكثفة للمنافسة العسكرية نحو هذا المجال من مجالات سباق التسلح النووي في التفاف حول الاتفاقيات المقبلة . وفي هذا الصدد نلاحظ البيانات الشاملة الذي أدلّ بها بصدق هذا الموضوع في مؤتمرنا هذا مثل السويد الموقر ورئيس لجنة نزع السلاح السفير م . ب . شيورين وممثل فنلندا الموقر نائب وزير الدولة للشؤون السياسية أ. كارهيلو وكذلك ممثل الأرجنتين الموقر السفير روبرتو غارسيا موريتان .

ولقد اقتربنا على الولايات المتحدة البدء في مفاوضات لتخفيض وإزالة الأسلحة النووية البحرية على مراحل (ولا يعني هذا القذائف التسارية البحرية وحدها) . إذ يمكن تناول مسألة إزالة جميع الأسلحة النووية الموجودة على السفن السطحية في المرحلة الأولى من هذه المحادثات . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي أن تتفق هذه المحادثات إلى حل حاسم لمشكلة القذائف الانسية البعيدة المدى والمسلحة نووياً التي تطلق من البحر والتي ينبغي إزالتها أيضاً . والمحتمل أن يكون في هذا تنفيذ "الحد الأدنى من الردع النووي" في البحار .

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية التعبوية البرية والبحرية فإن مفهوم "الحد الأدنى من الردع" نسيبي بالطبع ويمكن اعتباره مجرد مرحلة وسيطة في طريق الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة . ومع هذا فالحد الأدنى من الردع يتضمن فيما يبدو حدأً أقصى لعتبة "نووية" في حين أن هذا الحد الأقصى سيهبط بصورة موضوعية عندما تدخل الأسلحة النووية غير الاستراتيجية إلى الترسانات النووية لدى الجانبيين .

وإذا عدنا بالحديث إلى مبدأ الردع النووي فقد تذكرون أن هذا المبدأ قد ظهر في ظروف تاريخية محددة وفي سياق إقليمي محدد . والطريق ممهد في الوقت الراهن لخلق ظروف جديدة في هذه المنطقة تجعل من اليسير تغيير النظرة إلى دور الأسلحة النووية أيضاً . وإلى أن يصبح إمدادار هذا البيان ممكناً احتاج الأمر إلى ٤٠ عاماً من المواجهة والمرور بعدة أزمات كان من الممكن لكل منها أن تكون الأخيرة ، وإلى تضييع موارد هائلة لا يمكن استردادها ، وأخيراً أدى إلى وجود تفهم لضرورة بناء العلاقات بين الدول على أساس نوعي جديد . وسيكون من الخطأ الجسيم أن تبدأ نظرية الردع النووي أو نظرية الردع القائمة على أنواع أخرى من أسلحة التدمير الشامل في اكتساب القوة والبروز في مناطق أخرى من العالم أيضاً .

وسمة سبب هام من أسباب استمرار حظر انتشار الأسلحة النووية يكمن في الاعتقاد بأن جهود الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في ميدان نزع السلاح النووي غير فعالة فيما يبدو حتى الآن بالقدر الكافي ، بل والاعتقاد بزيادة احتمالات عدم الاستقرار وبارتفاع مستوى تركيز الأسلحة غير النووية في شتى بقاع العالم . وفي هذا الصدد تصبح مشكلة عدم انتشار الأسلحة النووية مشكلة متكاملة وهي تتصل بإيجاد الحلول للقضايا الأخرى المتعلقة بنزع السلاح الإقليمي (ولا سيما عدم انتشار الأسلحة الكيميائية والقذائف وتكنولوجيا القذائف وتحديد الاتجار بالأسلحة وغير ذلك) كما تتصل بتخفيف التوتر في مناطق المنازعات المحتملة وحالات الأزمات . ويشتمل بيان شامل اعتمد في القمة السوفياتية الأمريكية على وسائل محددة لإيجاد ترابط بين الجانبيين في هذه المجالات المختلفة ووسائل تتعلق بالتعاون مع البلدان الأخرى . ويتضمن البيان

التسليم المشترك بأنه ينبغي تعزيز عملية الارساع بتخفيف الأسلحة وذلك بتدابير ترمي إلى مناهضة نشر الأسلحة في أرجاء العالم . وبجانب هذا فإن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة يبذلان جهوداً حقيقة لتسوية المنازعات الإقليمية . وفيما يتصل بقضايا نزع السلاح النووي فإن محفلنا هذا ، أعني مؤتمر نزع السلاح قد ترك شأنه بعيداً عنها . ولعل هذا المؤتمر هو بالتأكيد أفضل مكان تعقد فيه مفاوضات نزع السلاح الفعلي المتعدد الأطراف . ومع هذا فإن ثلات دول نووية تتقول إنها غير مهيئة للاشتراك في مفاوضات عن نزع السلاح النووي قبل أن تظهر بوادر معينة . ولا يعني هذا عدم موافلة القيام بالعمل المفاهيمي ول يكن على مستوى نفس المجتمعات غير الرسمية التي تعقدوا . وأرى في هذا المدد أن استرعى انتباهم إلى أحد جوانب مشكلة نزع السلاح النووي وهو حظر إنتاج المواد الحربية القابلة للانشطار . فهذا الحظر هو أساساً أقصر الطرق وأكثراها أصالة لإزالة الأسلحة النووية: إذ يقتصر التفاوض حالياً على تعمير أجهزة الإطلاق وحدها بينما تظل الرؤوس الحربية باقية في ترسانات الدول . لهذا نقولها بحزم ، إن البشرية لم تقترب بعد من نزع السلاح النووي في حد ذاته وإن هذا الأمر يقلق المجتمع العالمي وله الحق في ذلك . ومن شأن وقد إنتاج اليورانيوم والبلوتونيوم عالي الإغذاء أن يؤدي بالضرورة إلى تقليل القاعدة الصناعية الحالية لإنتاج المكونات الرئيسية للأسلحة النووية . ونحن نؤمن بوجود ظروف موضوعية ملائمة في الوقت الحاضر لحل هذه القضية: فالولايات المتحدة أوقفت عملياً إنتاج البلوتونيوم الحربي ، وفي عام ١٩٨٩ أوقف الاتحاد السوفيتي إنتاج اليورانيوم الحربي ، وأوقفت ثلاثة مفاعلات لإنتاج البلوتونيوم الحربي واعتمد برنامج لإبطال جميع مفاعلات البلوتونيوم من هذا النوع قبل حلول عام ٢٠٠٠ . ومن ثم يحق لنا هنا أن نقول أن بمقدور المؤتمر في ظل هذه الظروف أن يبدأ النظر عملياً في الإيقاد المرموز لإنتاج المواد الانشطارية الحربية تحت مراقبة فعالة بطبعية الحال .

ولو أراد المرء أن يبحث عن أبرز مثل حي لعجز المجتمع الدولي عن أن يجد حل على مدى عدة عقود للمهام التي وضعها هذا المجتمع لنفسه لكان مشكلة التجارب النووية واحدة من الأمثلة الرئيسية . وفشل هذا المؤتمر في اتخاذ إجراء في هذا المدد شيء يقوض نفوذه وفي الوقت ذاته أصبح من الواقع أن فرض حظر على التجارب ليس تدبيراً يحد من سباق التسلح النووي فحسب بل إنه وسيلة هامة جداً لضمان عدم انتشار الأسلحة النووية . لقد آن الأوان حقاً في اعتقادنا لإنشاء لجنة مخصصة لهذه القضية ، تشرع في هذه المهمة وكلما كان ذلك أقرب كان أفضل . وفي هذا المدد قد نجد الأساس في الاقتراح المقدم من تشيكوسلوفاكيا بمنع ولاية لهذه اللجنة ، وقد سلم الجميع بهذا ، أما الخلاف أساساً فهو حول الصياغة . ولعله ينبغي لنا أن ننهي هذا الخلاف وأن نوافق على القبول بمشروع الولاية على ما هو عليه . إنه اقتراح مبني على التفاهم الذي ظهر بعد خلافات ومناقشات طويلة . وفي هذا المدد ، أود التأكيد مجدداً على تأييد وفدي

لجهود الذي يبذلها السفير الموقر دونوواكي في هذا السبيل ونحن لا نرى تعارضاً بين مشروع المؤتمر في عمله بصدق قضية التجارب التي ستكون ، حتماً ، ذات طابع متدرج وبين النهج المتدرج الذي اتفق الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على أن يكون أماماً للمفاوضات بشأن التجارب النووية وإن كانت المظاهر الملحوظة للمدرج يمكن أن تختلف .

ولقد تم التوقيع على بروتوكولي معاہدتي العتبة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لعام ١٩٧٤ و١٩٧٦ ، وهذا يعني أن المرحلة الأولى من المحادثات الثنائية السوفيتية الأمريكية قد نفت . وطبقاً للاتفاق القائم فإننا نؤيد استمرار هذه المفاوضات الثنائية للنظر في وضع قيود أخرى على عدد التجارب النووية وقوتها ولقد اقترح الاتحاد السوفيتي استئناف هذه المفاوضات في أيلول/سبتمبر الحالي ونحن نتوقع ردًا إيجابياً من الجانب الأمريكي .

واسمحوا لي بكلمات قليلة عن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . فتقنيولوجيا الفضاء من أسرع الميادين تطوراً . وهي تتصل مباشرة بالأمن والاستقرار . ولسنا ندري كنه تقنيولوجيا الفضاء ، ومن بينها التقنيولوجيا ذات الأهمية العسكرية ، التي سنشهدها خلال ١٠ أو ١٥ عاماً ، وإن كنا نعرف بالفعل أن البحوث تجري في هذا الميدان . ونحن نشعر بالأس حين نرى مؤتمر نزع السلاح غير قادر على كسر الحلقة المفرغة في قضايا الفضاء سنوات طويلة . واقتراح الاتحاد السوفيتي ، مثله مثل كثير من الدول الأخرى الأعضاء في المؤتمر ، عدداً من التدابير الجذرية الرامية إلى منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، تدابير ذات طابع مانع ترمي إلى حظر استخدام ووزع أي من أسلحة الفضاء أو أنواعها بالذات ومنها مثلاً الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية . ومع ذلك تبين من التجربة أنه لا يمكن أن تصبح هذه التدابير الجذرية موضوعاً لمفاوضات محددة في المستقبل القريب . ومن شم فيان عدد الوفود التي ترغب في البدء بتدابير بناء الثقة في الفضاء يزداد باستمرار . وعند نرى هذا صواباً . فليتم الفكرة أن تبدأ المفاوضات رغبة في المفاوضات لمجرد التباہي فإننا نجري مفاوضات بشأن الفضاء الخارجي وإنما لنتخذ الخطوات الأولى نحو وضع أسماء للثقة فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية للدول ولاكتساب الخبرة ، إن أردتموها هكذا ، في مجال العمل البناء المتعدد الأطراف ، في أمور البعد الفضائي للأمن والاستقرار . ومهما كان من أهمية المفاوضات الثنائية السوفيتية الأمريكية فإن للجهود المتعددة الأطراف حيويتها هنا لأن عدداً متزايداً من الدول أخذ يشترك في الأنشطة الفضائية . لذلك فإن الاتحاد السوفيتي يقترح أن يكون مفهوم "الفضاء الخارجي المفتوح" هو موضوع الدرامة في مؤتمر نزع السلاح . فنحن نعتقد أن أهم التدابير المتعلقة بتنفيذ مفهوم "الفضاء الخارجي المفتوح" هي التالية: (١) تعزيز اتفاقية عام ١٩٧٥ لتسجيل الأجسام المطلقة

في الفضاء الخارجي ؛ (ب) وضع "قواعد الطريق" أو "مدونة السلوك" ؛ (ج) استخدام أجهزة الرصد الفضائية لمنفعة المجتمع الدولي ؛ (د) إنشاء إدارة تفتيش دولية للفضاء . ويستحق اقتراح فرنسا بإنشاء مركز دولي لمعالجة الصور الوافية من الفضاء أن نقف منه موقفاً ايجابياً . ولايمكن لهذه التدابير أن تعمّم أي أحد ، فنحن نحن جميع الدول على أن تدرى بعنتية هذا الاحتمال الايجابي المتجسد في مفهوم "الفضاء الخارجي المفتوح" .

ولاختتم بياني بكلمات قليلة عن الأسلحة الكيميائية . من المسلم به بمفهـة عـامـة أن الاتجاه الأكـثـر رجـاءـ في عملـ المؤـتمـرـ في الـظـرـوفـ الـحـالـيـةـ هو إـعـادـ اـتـفـاقـيـةـ فيـ هـذـاـ الصـدـدـ . وـقـدـ عـلـقـتـ عـلـىـ الـاتـفـاقـ السـوـفـيـاتـيـ الـأـمـرـيـكـيـ بـشـأنـ الـأـسـلـحـةـ الـكـيـمـيـائـيـةـ أـهـمـيـةـ عـظـيمـةـ فيـ هـذـاـ الصـدـدـ . وـسيـشـرـعـ الـاتـحـادـ السـوـفـيـاتـيـ وـالـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ فيـ تـنـفـيـذـ أـحـكـامـ الـرـئـيـسـيـةـ دـوـنـمـاـ اـنـتـظـارـ لإـبـرـامـ الـاتـفـاقـيـةـ . وـونـحنـ نـرـىـ أنـ الـالـتـزـامـ بـعـدـ اـنـتـاجـ أـسـلـحـةـ كـيـمـيـائـيـةـ لـهـ أـهـمـيـةـ حـيـوـيـةـ فيـ سـيـاقـ هـذـاـ الـاتـفـاقـ الشـنـائـيـ . وـوـالـوـاقـعـ أـنـ حـجـرـ الزـاوـيـةـ فيـ الـاتـفـاقـيـةـ الـمـتـعـدـدـةـ الـأـطـرـافـ الـمـقـبـلـةـ . وـكـوـنـ الـاتـحـادـ السـوـفـيـاتـيـ وـالـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ قدـ اـتـفـقـاـ عـلـىـ قـطـعـ هـذـاـ التـعـهـدـ دـوـنـ اـنـتـظـارـ لـاـكـتمـالـ الـاتـفـاقـيـةـ لـهـوـ دـلـلـةـ قـاطـعـةـ فيـ رـأـيـناـ عـلـىـ اـسـتـعـدـادـ طـرـفـيـ الـاتـفـاقـ الشـنـائـيـ ، لـانـ يـعـمـلـاـ عـلـىـ إـبـرـامـ الـاتـفـاقـيـةـ الـمـتـعـدـدـةـ الـأـطـرـافـ فيـ أـقـرـبـ وقتـ . وـبـالـنـسـبـةـ لـلـاتـحـادـ السـوـفـيـاتـيـ فـيـانـ هـذـاـ يـعـنـيـ أـيـضاـ أـنـ الـقـرـارـ الـذـيـ اـتـخـذـهـ منـ جـانـبـ وـاحـدـ بـوـقـفـ إـنـتـاجـ أـسـلـحـةـ الـكـيـمـيـائـيـةـ (وـقـدـ تـمـ هـذـاـ فـيـ عـامـ ١٩٨٧ـ)ـ سـيـاخـذـ الطـابـعـ الرـسـميـ باـعـتـبارـهـ مـعـاهـدـةـ دـولـيـةـ ، وـبـذـلـكـ تـحلـ دـوـنـ لـبـسـ وـإـلـىـ الـأـبـدـ مـسـأـلـةـ ماـ إـذـاـ كانـ الـمـجـمـعـ السـوـفـيـاتـيـ سـوـفـ يـخـصـ مـوـارـدـ جـديـدـةـ إـنـتـاجـ أـسـلـحـةـ الـكـيـمـيـائـيـةـ .

ويتوخـيـ الـاتـفـاقـ الشـنـائـيـ أـنـ يـقـومـ الـاتـحـادـ السـوـفـيـاتـيـ وـالـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ فيـ الـمـفاـوضـاتـ الـمـتـعـدـدـةـ الـأـطـرـافـ بـتـقـدـيمـ اـقـتـراحـ بـعـقـدـ مـؤـتمـرـ خـاصـ معـ نـهـاـيـةـ الـعـامـ الشـامـنـ لـنـفـاذـ الـاتـفـاقـيـةـ حـيـثـ سـيـقـرـرـ الـمـشـارـكـوـنـ فـيـ الـاتـفـاقـيـةـ بـأـغـلـبـيـةـ الـأـمـوـاتـ مـاـ إـذـاـ كـانـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ الـاتـفـاقـيـةـ كـافـيـةـ لـلـتـدـمـيرـ الـكـامـلـ لـلـأـسـلـحـةـ الـكـيـمـيـائـيـةـ . وـيـتـضـمـنـ الـبـيـانـ الـمـشـرـكـ تـفـاصـيلـ لـهـذـاـ اـقـتـراحـ الـمـقـبـلـ . وـأـوـدـ فـيـ هـذـاـ الصـدـدـ ، لـيـعنـيـ نـيـابةـ عنـ وـفـديـ فـحـسـ بـلـ نـيـابةـ عنـ وـفـدـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ أـيـضاـ ، أـنـ اـسـتـرـعـيـ اـنـتـباـهـ الـوـفـودـ الـمـوـقـرـةـ إـلـىـ وـرـقـةـ الـعـلـمـ الـصـادـرـةـ ضـمـنـ مـجـمـوعـةـ CD/CW/WPـ وـأـظـنـ أـنـ لـيـسـ لـهـاـ رقمـ لـلـآنـ - فـهـذـهـ نـسـخـةـ مـسـبـقـةـ - الـمـوـجـوـدـةـ الـآنـ أـمـاـكـمـ . وـيـعـتـزـمـ وـفـدـانـاـ الـعـكـوفـ عـلـىـ تـفـصـيلـهاـ فـيـ الـوقـتـ الـمـلـاـمـ وـفـيـ الـسـيـاقـ الـمـنـاسـبـ ، وـقـدـ اـتـخـذـتـ هـذـهـ الـخـطـوـةـ عـمـلاـ بـتـنـفـيـذـ الـاتـفـاقـ الشـنـائـيـ الـمـوـقـعـ فـيـ ١ـ حـزـيرـانـ/ـيـونـيـهـ فـيـ واـشـنـطـنـ . وـأـعـوـدـ الـآنـ إـلـىـ بـيـانـيـ . أـوـدـ أـنـ أـؤـكـدـ أـنـ أـمـاـنـاـ هـنـاـ مـقـتـرـحاـ بـنـيـ عـلـىـ أـسـاـمـ الـتـفـاهـمـ وـيـاخـذـ فـيـ الـاعـتـبـارـ عـاصـرـ الـمـقـترـحـ الـأـمـرـيـكـيـ - الـمـعـرـوفـ بـاـسـمـ مـقـترـحـ "ـالـاثـنـيـنـ فـيـ الـمـائـةـ"ـ وـالـنـقـدـ الـمـوـجـهـ إـلـىـ ذـلـكـ الـمـقـترـحـ الـأـمـرـيـكـيـ الـأـوـلـيـ مـنـ

الاتحاد السوفيaticي وعدد من المشاركين الآخرين في المفاوضات . وقد أخذت في الاعتبار ضرورة تقييم المشاركة في هذه الاتفاقية من جانب الدول التي تعتبر مهمة من وجهة نظر فعاليتها وكذلك أهمية تحاكي البواعث على حيارة الأسلحة الكيميائية . هذا فضلاً عن أن هذا المقترح يحفز الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية لأن تصبح أعضاء أصلية في الاتفاقية .

وأخيراً ، فمع احترامي الكامل للذين انتقدوا هذا المقترح ، أود القول بأنني لا أشاطرهم إطلاقاً فكرتهم في وجود محاولات سوفياتية أمريكية من نوع ما لإملاء الرأي أو رغبة لدى البلدين لفرض قرارهما علىسائر المشاركين في المفاوضات . والاتفاق الثنائي يؤكد بوضوح أن الجانبين قد وافقا على تقديم المقترح ، وأؤكد هنا على كلمة المقترح ، إلى مؤتمر نزع السلاح . وهذا حق مشروع لكل دولة مشاركة في المفاوضات . ونحن من جانبي راضون عن هذا النهج المشترك وسوف ندعم مزاياه في سير أعمالنا المقبلة . ونعتبر في الوقت نفسه أن من المهم أن تكشف الجهود لحل مشكلة عالمية نطاق الاتفاقية المقبلة .

وفي هذا الصدد ، أود أن أعود إلى البيان الذي اعتمدته وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلسي في تيرنبرى وبالتحديد إلى النقطة التي أعلنت فيها الدول المشاركة في كتلة شمال الأطلسي عزماً على أن تكون بين أول من يوقع على الاتفاقية المقبلة ، ونحن نرحب بهذا الإعلان . كما نرحب كذلك بطبيعة الحال بالبيانين الأوسع من هذا نطاقاً اللذين أدلّت بهما السويد وفنلندا وأعلنتا فيما أنتما ستسبحان من المشاركين الأصليين . ويجدونا أمل كبير أن تكتسب المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الأسلحة الكيميائية خلال دورة الصيف لهذا المؤتمر دينامية جديدة كانت لسوء الحظ تفتقدها من قبل . والواقع أنه لم يعد شمّة كثير عمل وأصبح من المهم أن نرسى خلال الوقت المتبقى أماماً راماً حل جميع القضايا المعلقة وفي طليعتها ما يتعلق بالتعريف وبالتفتيش بالتحدي والتفييق المختصر ومساعدة ضحايا استعمال الأسلحة الكيميائية وغيرها .

لقد أشرك الوفد السوفيaticي في بيته اليوم الآخرين في آرائه بشأن عدد من النواحي الرئيسية لمشكلة نزع السلاح والدور الذي يستطيع مؤتمر نزع السلاح القيام به في إيجاد الحلول لها . وأعتقد أن من بين الظواهر البارزة في عملنا في المرحلة الراهنة أن المؤتمر نظر إلى أوضاعه وشرع في التطلع جماعياً إلى مكانه وسط العالم السريع التغير . وسوف نتناول هذا الموضوع مع بعض القضايا الأخرى المتمثلة بعمل المؤتمر في المستقبل القريب .

السيد بيارت (منغوليا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، قبل

كل شيء أود أن أهنئكم على الطريقة الفعالة والماهرة التي أدرتم بها أعمال مؤتمر نزع السلاح خلال شهر حزيران/يونيه . وأود أيضاً أنأشكر السفير الباكستاني احمد كمال ، على العمل القيم الذي قام به كرئيس للمؤتمر في نيسان/ابريل . هذه هي آخر فرصة لي لاتحدث فيها إلى مؤتمر نزع السلاح قبل أن أترك منصبي كرئيس للوفد المنغولي ، فاسمحوا لي أن أقول بعض كلمات ذات طبيعة شخصية نوعاً ما .

خلال سنوات خدمتي هنا في جنيف ، حدثت تغيرات تاريخية في العلاقات الدولية . ويجري حالياً تشكيل نموذج للأمن الدولي من خلال جهود جماعية . وبهذه الديمقراطيات في العلاقات الدولية تتrox لها كياناً . وهذه التغيرات عميقa في طبيعتها وتفتح آفاقاً جديدة ومشروفة لمفاوضات نزع السلاح . كما أبرمت اتفاقات شاملة في التاريخ بين الاتحاد السوفيaticي والولايات المتحدة . فقد ثبت أن من الممكن حل قضية التتحقق ، التي ظلت لمدة طويلة تمثل حجر عثرة في طريق نزع السلاح ، شريطة وجود ارادة سياسية ، وروح من التفاهم والتعاون .

ونأمل أن يكون الاتفاق الأخير بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية وعدم انتاجها والتداisir الرامية إلى تسهيل عقد اتفاقية متعددة الأطراف لحظر الأسلحة الكيميائية عاملاً حفازاً في سعينا المشترك من أجل التبشير بابرام اتفاقية عالمية . وأعتقد أيضاً أن الاتفاقية المقبلة بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ستكون اتفاقية فريدة بنهجها الابتكاري إزاء عدد من المشاكل التي اتسمت تقليدياً بمعوبة بالغة . وإنني على ثقة من أن اجراءات التتحقق والتنفيذ التي أعددت بإحكام سوف تكون نموذجاً للاتفاقات المتعددة الأطراف المقبلة لنزع السلاح .

ويسعدني أن أعلن أن حكومة الجمهورية الشعبية المنغولية قررت سحب التحفظ الذي قدمته لدى تصديقها على بروتوكول جنيف لعام ١٩٥٥ الخاص بحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها من الفاراث وللوسائل البكتériولوجية . وفي رأينا أن هذه الخطوة تمثل تدبيراً هاماً لتعزيز نظام الحظر المتصور في البروتوكول .

وترحب الحكومة المنغولية بالبيان المشترك للاتحاد السوفيaticي والولايات المتحدة فيما يتعلق بمعاهدة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . إن المعاهدة المتعلقة بتخفيف الأسلحة الاستراتيجية ، التي ينتظر أن تكون جاهزة للتوقيع بحلول نهاية هذا العام ، تمثل حدثاً فاماً هاماً في مفاوضات نزع السلاح التي جرت في السنين الأخيرة . فسوف تسهم هذه المعاهدة بتخفيفها الأسلحة الهجومية الاستراتيجية للدولتين العظميين إلى النصف تقريرياً ، اسهاماً قيماً في السلم الدولي وتعزز الاستقرار .

إنني عائد إلى بلدي في وقت تحدث فيه تغيرات جارفة . فعملية إعادة الهيكلة والتجديد في منغوليا تزداد سرعة . ستكون للتطورات السياسية التي استجابت في النصف الأول من هذا العام آثار عميقه على مستقبل بلدي دون شك . إن الهدف الرئيسي للتغيرات الجذرية التي تحدث في منغوليا حاليا ، هو باختصار ، تحقيق ديمقراطية حقيقية . وتوجه الحكومة مركز الثقل في سياستها إلى الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للتنمية . إن إعادة الهيكلة تفطى جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية في بلدي ، بما في ذلك سياستها الخارجية . فقد وامت الحكومة المنغولية بثبات سياستها الرامية إلى تنمية وتعزيز علاقاتها على أساس مبادئ التعايش السلمي ، والتعاون القائم على المنفعة المتبادلة ، واحترام حقوق الشعوب في اختيار طريقها نحو التنمية ، وهي لا تزال مخلمة لهذه المبادئ . وتتبع حكومة منغوليا سياسة عدم الانحياز باعتبارها أحد المبادئ الأساسية في سياستها الخارجية . وستواصل حكومتي سياستها فيما يتعلق بإبقاء منغوليا خالية من الأسلحة النووية ؛ ولن تسمح بأن تنزل في أراضي منغوليا فرق أو قوات مسلحة أجنبية موجهة ضد بلدان ثالثة ؛ وسوف تواصل تعزيز ودعم الثقة المتبادلة مع البلدان المجاورة وغيرها . وعلى أساس من هذه المبادئ ستسعى منغوليا إلى كفالة أمنها بالوسائل السياسية . وسيواصل بلدي مشاركته النشطة في أعمال الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، وسيعمل على ايجاد حل للمشاكل العالمية مثل نزع السلاح ، وحماية البيئة ، واقامة نظام اقتصادي جديد ،

لقد بقيت في جنيف أكثر من خمس سنوات . وقد كانت بالنسبة لي شخصيا سنوات رائعة ومثمرة للغاية . وسأذكر دائما بيازار مدققاتي الشخصية ، واتصالاتي الرسمية ، وتعاوني مع الزملاء . لقد حاولت قدر استطاعتي الاستفادة والتعلم منهم . لقدحظى زملائي دائما بياجاري واحترامي لمعرفتهم العميقه بمشاكل نزع السلاح ، ولمهاراتهم الدبلوماسية في ادارة المفاوضات . وفي حياتي الدبلوماسية ، شاركت في أعمال مؤتمر نزع السلاح لاكثر من عشر سنوات . وأشارك الرأي القائل بأن مؤتمر نزع السلاح قد ورث الكثير جدا من الماضي ، كما يتبيّن من جدول أعماله ، وعملية صنع القرارات وتنظيم عمله . ومن الجلي أنه يتبعين على مؤتمر نزع السلاح أن يتخد خطوات لتكيف نفسه مع واقع الحال الان . وهذه عملية تتطلب مفاوضات جادة ويمكن تحقيقها تدريجيا . وإنني أثق بشدة في المؤتمر باعتباره المدخل التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد لنزع السلاح وإنني على يقين بأن المؤتمر ميسططيع بفضل الجهد الجماعي لاعصائه وحكمتهم السياسية العثور على الحل السليم لما يهمه من أمر تحسين أداء وفاعلية مؤتمر نزع السلاح . ولدي في ضوء المناخ الدولي المستحسن ، كل الاسباب للتفاؤل وأتوقع أن يأتي قريبا الوقت الذي تبدأ فيه مناقشات بناءة ومثمرة بشأن عدد من القضايا ذات الاولوية ، منها بوجه خاص الحظر الشامل للأسلحة النووية ونزع السلاح النووي .

وختاماً أود أن أعرب عن خالق شكري للسفير كوماتينا ، الأمين العام للمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ، وللسفير بيراساتيفي ، وكيل الأمين العام للمؤتمر نزع السلاح ، لمساعدتهم لي وتعاونهم معي بلا كلل خلال مهمتي هنا ، وعلى وجه خاص وقت أن كان لي شرف رئاسة مؤتمر نزع السلاح في تموز/يوليه من العام الماضي وعندما كنت رئيساً للجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في ١٩٨٦ و ١٩٨٩ . وأود أيضاً أنأشكر العاملين في أمانة نزع السلاح لكيامتهم وكفاءتهم وكذلك جميع الذين لا نراهم في قاعة هذا المجلس ، ولذكهم بفضل إخلاصهم وكفاءتهم المهنية ، يسيرون العمل في مؤتمر نزع السلاح بيسير . أقول وداعاً لكم جميعاً ، والحزن ينتاب قلبي . وأتمنى لكم ولمؤتمر نزع السلاح كل التوفيق .

الرئيسي (الكلمة بالاسبانية): أشكر السفير المنفولي ببايارات على بياته ، وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلي . وأود باسم المؤتمر وبالإضافة عن نفسي ، أن أنقل إلى السفير ببايارات وحرمه أفضل تمنياتنا بالسعادة الشخصية لهما وبالتفوق في العمل في بلدهما . لقد مثل السفير ببايارات كما نعلم جميعاً بلده بمقداره وكفاءة وأمانة ناهيك عن مواهبه اللغوية المعروفة . وخلال ممارسته لمهامه في هذا المؤتمر ، أsemم على نحو بارز في أعمالنا كرئيس ، كما تولى أيضاً مرتين رئاسة اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وفي المرتين مارس السفير ببايارات ، الذي يتركنا وهو يحتل مركز نائب عميد الممثلين في المؤتمر ، مهامه بكفاءته المعتمدة . ونحن نتمنى للسفير ببايارات كل التوفيق شخصياً .

ليس لدى متحدثون آخرون اليوم . هل يوجد أي وفد آخر الكلمة؟ إذا لم يكن الأمر كذلك ، أقترح أن ننظر في الجدول الزمني لاجتماعات الأسبوع القادم . لقد عممت الأمانة اليوم هذا الجدول الذي أعد كالمعتاد بالتشاور مع رؤساء الهيئات الفرعية . وكما يلاحظ من الجدول متجرى مشاورات مفتوحة لجميع الوفود بشأن مسألة تحسين أداء المؤتمر وزيادة فاعليته يوم الثلاثاء ٣ تموز/يوليه بدلًا من الخميس ٥ تموز/يوليه . وسوف يخصص التاريخ الأخير للجنة المخصصة للبند ٥ من جدول الأعمال . وهذا الجدول الزمني دالى بحث ويجوز كما جرت على ذلك العادة ، تعديله عند اللزوم . وإذا لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر أن المؤتمر يعتمد الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك

الرئيسي (الكلمة بالاسبانية): أود الان الاشارة إلى تاريخ اختتام دورة المؤتمر لعام ١٩٩٠ . وأود احاطتكم علماً أنه نتيجة للمشاورات التي جرت في الأيام القليلة الماضية ، يبدو أن هناك اتفاقاً على اختتام أعمالنا يوم الجمعة ، ٤٤ آب/أغسطس ، وذلك بالطبع على أساس أن تُوجَّل الجلسة العامة التي كان مقرراً لها

الخميس ٢٣ آب /أغسطس إلى اليوم التالي الساعة ١٦/٣٠ . هل يمكنني أن أعتبر أنه لا اعتراض على التاريخ المقترن؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيسي (الكلمة بالأسبانية) : اسمحوا لي الان أن ألقى البيان الختامي لرثامة بيرو لشهر حزيران /يونيه ١٩٩٠ .

نظراً لأن هذه هي آخر جلسة عامة أتولى رئاستها باسم بيرو ، أود أن أعرب لكم عن بعض الأفكار بصفتي الرئيس الخارج . يجدر أولاً الإشارة إلى أن أعمال الجزء الثاني لدورة ١٩٩٠ بدأت في وقتها وفقاً للتقاليد مؤتمر نزع السلاح ، بما في ذلك أنشطة الهيئات الفرعية . كما اعتمد برنامج عمل النصف الثاني للدورة ، وبعد مشاورات توجت بال توفيق ، توصلنا أيضاً إلى التوافق الذي كنا نأمله ، بشأن تاريخ اختتام دورة عام ١٩٩٠ إذ أننا سنتختم أعمالنا في ٢٤ آب /أغسطس المقبل . ولقد عقدنا ست جلسات عامة بما فيها هذه الجلسة . وفي الجلسات الست ، تكلم أقل من عشرة متخصصين ، ويجب أن أعترف أنني شعرت أحياناً بالوحدة في الجلسات العامة . ومهمماً يكن من أمر فإني أشعر بارتياح لأنني توصلت إلى إدارة المؤتمر في مناخ تنافسي على نحو غير عادي في جنيف وفي فترة غنية بالأحداث الهامة مثل الزيارة لمونستر والمجتمعات المتعلقة بعدم الانتشار النووي بما في ذلك الاجتماع الذي نظمه الأمير صدر الدين آغا خان باسم مجموعة بلريف والذي حضره جمع كبير من الشخصيات .

وخلال الـ ١٧ يوماً التي توليت فيها الرئاسة ، كنت شاهداً استثنائياً للجهود التي بذلها السفير دونوواكي لإنجاز إنشاء اللجنة المخصصة للبند ١ من جدول الأعمال . ولكن كان دورى كريثى قد اتسم بعدم الانحياز ، وسيكون دائماً كذلك ، إلا أنني لا أستطيع أن ألتزم الحياد أمام التأخير في إنشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية في هذا المؤتمر . إن إنشاء اللجنة المذكورة أمر لا غنى عنه ، ومن الضروري أن يحدث ذلك عاجلاً في المستقبل إذا أريد لاعمال هذا المؤتمر أن تتسم بالاتساق . أريد بذلك أن أقول أن الاعمال المكثفة التي جرت في اللجنة المخصصة لأسلحة الكيميائية ينبغي أن تواليها جهود مشابهة في معالجة المسائل النووية ، وبوجه خاص مسألة حظر التجارب النووية ، وفي إطار لجنة مخصصة أيضاً . وأنا على ثقة من أن إنشاء اللجنة المخصصة المذكورة سوف يعزز مستقبلاً شرعية مؤتمر نزع السلاح لدى مناقشات بشأن حظر التجارب النووية في وقت شاهد فيه اتجاهات جديدة وإيجابية في شؤون نزع السلاح النووي التقليدي والحد من التسلح ، أضف إلى ذلك - وأنا أود التشديد على هذه النقطة - أن

ذلك سوف يفضي ، فوق كل شيء الى تفادي حدوث مناقشات مرة مستقبلة في المؤتمر القادم لاستعراض معااهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

إن عدم المرونة فيما يتعلق بإنشاء لجنة مخصصة للبند ١ ، سوف يفضي وأقول ذلك بياخلاص ، الى خلق مناخ تسوده المواجهة دون مسوغ في المناخ الايجابي المتاح الان لعقد المؤتمر الرابع لاستعراض معااهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ولدي أمل أن يتغلب في النهاية شعور المصلحة المشتركة وروح التفاهم وأن يتمكن خلفي ، السفير البولندي سويكا ، من إعلان إنشاء اللجنة المخصصة التي طلب بها مرات عديدة ، في الأسبوع الأول أو الثاني من تموز/يوليه .

وفيما يتعلق بالبندين ٢ و٣ من جدول أعمالنا ، عقدت جلسات عامة غير رسمية لامتناف مناقشة العناصر الأساسية لمسالتين على أعلى درجة من الأهمية . وفي هذا الصدد ، نود أن نعرب عن رغبة سبق أن طالبت بها مجموعة الـ ٢١ في الفترة الاولى من هذا العام ، في أن يشتراك في المستقبل القريب المتفاوضون في المحادثات المتعلقة بتخفيف الأسلحة الاستراتيجية في هذه الجلسات غير الرسمية ، لكي يحيطوا المؤتمر علما ، بصفة غير رسمية ، بتفاصيل المفاوضات المتعلقة بتخفيف الأسلحة الاستراتيجية منذ قمة واشنطن .

في يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ، قام جميع الممثلين المعتمدين في مؤتمر نزع السلاح تقريبا ، بزيارة مركز التدريب والبحث في مونستر بناء على دعوى كريمة من حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ، مما أتاح لنا التعرف في الموقع على الجوانب والمراحل المختلفة التي يمكن أن تشملها عملية كشف وتدمير الأسلحة الكيميائية وكذلك التطبيق العملي لبعض أساليب التحقق . وأود باسم وفدي وباسم المؤتمر أن أطلب من السفير فون فاغنر أن ينقل إلى حكومته امتناننا لضيافتها الكريمة ولκفاءة تنظيم هذه الزيارة البالغة الافادة .

وكما هو معروف ، استأنفت اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية أيضا أعمالها تحت الادارة القديرة للسفير السويدي كرل ماغنوس هيلتينيوي . وفيما يتعلق بهذا الموضوع تجدر الاشارة بوجه خاص إلى أن من المقرر أن يختتم غدا ، الاجتماع الجاري حاليا مع ممثلي الصناعة الكيميائية ، وسيكون من المفيد للغاية في رأيي معرفة موقف القطاع الخاص إزاء الجوانب المختلفة لمشروع الاتفاقية ، مثل الجانب المتعلق بالسرية على سبيل المثال .

ومن المسائل الأخرى التي تستحق الابرار في الأسابيع الأولى من هذا الجزء الثاني لدوره ١٩٩٠ ، الموضوع المتعلق ببدء المشاورات غير الرسمية حول مسألة تحسين إداء مؤتمر نزع السلاح تحت رئاسة صديقي وزميلي السفير أحمد كمال من باكستان . وهذه خطوة أولى مهمة للغاية ، وتعبر عن رغبة وتمكيم جميع أعضاء هذا المؤتمر الذين أعربوا عنهم بوضوح ، ولهذا السبب ينبغي أن تتبعها خطوات أخرى حتى يتتسنى انجاز الاتفاques التي تبرم تدريجياً بدءاً من عام ١٩٩١ .

وأرى أن قبول برنامج المشاورات الذي أحاله إلى نظرنا السفير كمال ، بلا اعتراضات ، هو دليل إيجابي على التوافق في وجهات النظر . ومكذا أمكن في جلسة العمل الأولى القيام بتحليلات مكثفة وتبادل الأفكار حول المواقف المختلفة المتعلقة بتوصيع العضوية في المؤتمر . ومن هنا انبثقت مبادرات تستحق الاهتمام ويمكن أن توفر لنا قاعدة لاستكشاف نماذج وصيغ جديدة تقودنا إلى حل يتيح توسيع العضوية ، وفقاً لرغبة الجميع .

وأخيراً ، وليس آخرًا ، يسعدني أن أترك إدارة هذا المؤتمر بين يدي السفير بوجوميل سويفا الخيرتين ، الذي سيخلفني في هذه المهمة والذي أتمنى له كل التوفيق في ممارسة مهامه . أود أنأشكر الأمانة لاعمال الدعم الهامة والمستمرة التي وفرتها للرئاسة ، كما أوجه بوجه خاص عبارات التقدير إلى السيد الأمين العام للمؤتمر ، السفير كوماتينا ، وإلى السفير بيراساتيفي .

ليس أمامي أعمال أخرى للنظر فيها ، وبناء عليه أرفع هذه الجلسة العامة .
ستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٣ تموز/يوليه ،
الساعة ١٠ صباحاً .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠ صباحاً